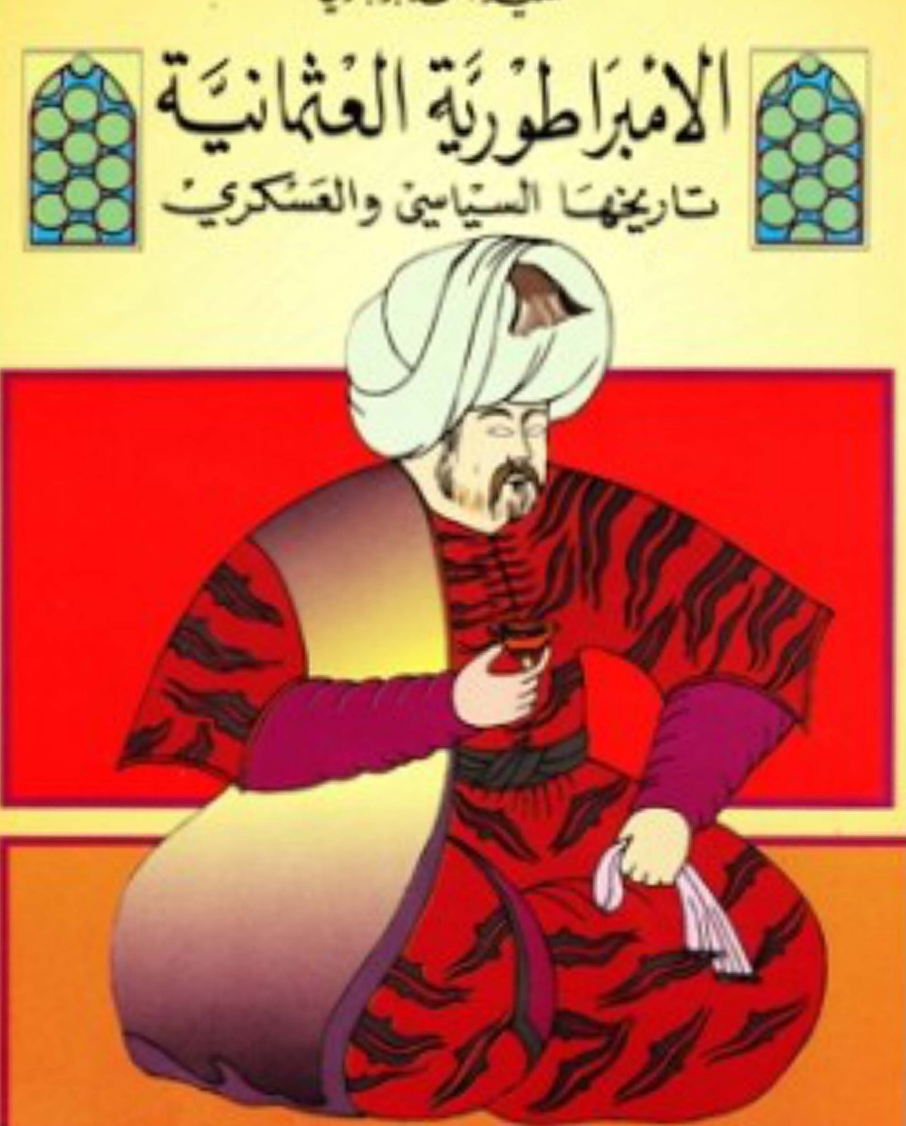
سعيد أحمد برجاوي

الامبراطورية العثمانية

تاريخها السياسي والعسكري



الأهلية للنشر والتوزيع

الامبراطورية العثمانية

تاريخها السياسي والعسكري

سَعيد أحمَد برجَاوي

الامبَراطوريَّة العثمانيَّة

تاريخها السيَاسيّ والعَسكري

الاهلية للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الأهلية للنشر والتوزيع

بيروت ١٩٩٣

بيروت: شارع الحمراء بناية الدورادو ص ب: ١١٣٥٤٣٣ هاتف: ٣٥٤١٥٧

المحتويات

الجزء الأول: أصل الأتراك ٩
الفصل الأول: الأصل الطوراني ١١
الفصل الثاني: امارات الغزاة الأتراك في الأناضول الداخلي ١٩
الجزء الثاني: فجر الدولة التركية العثمانية ٢١
الفصل الأول ٢٣
الفصل الثاني: أورخان الأول ٢٧
الفصل الثالث: مراد الأول خداوندكار ٣١
الفصل الرابع: بايزيد الأول ٣٨
الجزء الثالث: الفوضى ٥١
الفصل الأول: بعد معركة أنقرة ٥٣
الفصل الثاني: السلطان محمد الأول جلبي ٥٧
الفصل الثالث: السلطان مراد الثاني الغازي ٦٢
الفصل الرابع: السلطان محمد الثاني الفاتح ٧٣
الفصل الخامس: بايزيد الثاني ٨٥
الفصل السادس: السلطان سليم الأول ٩١
الفصل السابع: السلطان سليمان الأول ١٠٢
الفصل الثامن: السلطان سليم الثاني ١٣٢
الفصل التاسع: السلطان مراد الثالث ١٤١
الفصل العاشر: السلطان محمد الثالث ١٤٦
الفصل الحادي عشر: السلطان أحمد الأول ١٤٨

الفصل الثاني عشر: السلطان عثمان الثاني ١٥٢
الفصل الثالث عشر: السلطان مراد الرابع ١٥٤
الفصل الرابع عشر: السلطان إبراهيم الأول ١٥٩
الفصل الخامس عشر: السلطان محمد الرابع ١٦١
الفصل السادس عشر: السلطان سليمان الثاني ١٦٩
الفصل السابع عشر: السلطان أحمد الثاني ١٧١
الفصل الثامن عشر: السلطان مصطفى الثاني ١٧٢
الفصل التاسع عشر: السلطان أحمد الثالث ١٧٥
الفصل العشرون: السلطان محمود الأول ١٧٩
الفصل الحادي والعشرون: السلطان عثمان الثالث ١٨٤
الفصل الثاني والعشرون: السلطان مصطفى الثالث ١٨٥
الفصل الثالث والعشرون: السلطان عبد الحميد الأول ١٩٠
الفصل الرابع والعشرون: السلطان سليم الثالث ١٩٤
الفصل الخامس والعشرون: السلطان مصطفى الرابع ٢٠٩
الفصل السادس والعشرون: السلطان محمود الثاني ٢١٠
الفصل السابع والعشرون: السلطان عبد الحميد ٢٢٦
الفصل الثامن والعشرون: السلطان عبد العزيز ٢٤٨
الفصل التاسع والعشرون: السلطان عبد الحميد الثاني ٢٥٤
الفصل الثلاثون: السلطان محمد الخامس ٢٨٠
الفصل الواحد والثلاثون: تركيا في الحرب العالمية الأولى ٢٩٣
الخلاصة ٣١٧
ثبت تواريخ ٣٢٣
المصادر والمراجع ٣٣٣

الجزء الاول

أصل الاتراك

الفصل الأول

الأصل الطوراني

تضـاربت آراء المؤرخين في نسب التـرك، وبقي الغمـوض يحيط بأصلهم وفصائلهم من بعض الوجوه؛ ذلك أن بعض الشعوب التي نشأت في النواحي الشمالية من أوراسيا Eurasie ، وعلى الاغلب في أطرافها الشرقية، حيث تمتد غابات سيبيريا، في وقت غير معلوم تماماً، قد تركت فيما بعد غاباتها بالتدريج ، حوالي القرن الأول الميـلادي، لتبلغ شمالي تيان ـ شان، وسهوب بحيرة بلكاش Balkach؛ وما لبثت أن اختلطت بقبائل البرابرة التي كانت تقطن فيما بين بحر أرال وهذه البحيرة، بعد أن كان قد تفاقم خطر بعضها على حدود الصين من الجنوب، الأمر الذي دفع بمؤسس العائلة المالكة الرابعة، الأمير تشن شي هوانغ تي ـ Ts'in che Howangti لاقامة السور الصيني الكبير بوجهها، على طول ١٢٥٠ ميلاً، وذلك في سنة ٢٢١ ـ ٢١٠ قبل الميلاد. وهو الذي سمّيت الصين باسمه فيما بعد.

كان من أثر اختلاط تلك الجماعات مع بعضها البعض، وتمازجها وتزاحمها وتقاتلها على بسط سلطتها وسيطرتها في ذلك الحين، أن تألفت فيها شعوب فأقوام وأمم قوية. ومن خلال ذلك تشابهت التسميات والمصادر فيما بينها فتوحدت اساطيرها وخرافاتها وانتقلت من الواحدة إلى الأخرى فتبادلت أسماء أبطالها، كما تشابكت مراعيها ومواشيها بحيث يضحى من العسيـر معرفـة حقيقة أصـول هذا المـزيج من الأجنـاس. غير أن بعض المؤرخين يعتبرون أن من بعض القبائل التي تمكنت من إحلال سيطرتها

والهيمنة على تلك النجود، والهضاب، كانت الساس Saces والتوكـاريان Tokariens والسيت Scytes والنايمن Naîmans والهون Huns والأفـارس Avares والقبشاق Kipchaks والهيونغ نو Hioung - nous والتتر Tatars، والكيـرغيـز Khirghizes والتبغـاس Tabgatchs والهفتـاليت Héphtalites وغيرها.

وعلى الرغم من ظواهر تعدد وتنوع هذه الشعوب والأمم واختلاف اسمائها وتباينها وتفاوتها بالقوة واتساع الأراضي المقيمة عليها فإن مصدرها متماثل ومتجانس ومتشابه، على اعتبار أنها تمتّ بالصلة إلى أصول ثلاثة كبيرة ومتقاربة، تنتمي جميعها أساساً إلى المغول والترك والتونغوز، وهي تشكل فروعـاً من أصل واحـد هو الأصـل الطوراني أو الأورالـو التاييـك Ouralo - altaîque.

ولأول مرة ألمح الكتّاب الصينيون إلى الترك تحت اسم: تو- كيـو Tou - Kiou المؤلف على مـا يبـدو من الصيغـة المغـوليـة: تـورك أوت Turk - Ut. وكان هؤلاء الترك لا ينفكون عن مهاجمة ممتلكات الصين منذ القرن الرابع قبل الميلاد إلى أن أسّسوا إمبراطوريتهم التـركية في القـرن السادس الميلادي؛ فانتشرت وامتدت من منغوليا إلى شمالي إيران، ولكنها ما لبثت أن خضعت من جهة الشرق إلى النفوذ الصيني. أما من جهة الغرب فإن قبائلها البدوية الرّحّل اختلطت بالشعب الإيراني وتحضّرت.

على أن القسم الشرقي من تلك الأمراطورية، وقع تحت احتلال قبيلة الويغور التركية عام ٧٤٥ م، في حين ان القسم الغربي سيطرت عليه قبيلة القارلوق التركية أيضاً.

كان الإسلام في ذلك الوقت قد فرض نفسه في تلك الديار، إذ أنه في ابان العهد الأموي، وتحديداً في عام ٧٠٥ م كان القائد العربي قُتيبة بن مسلم قد وصل إلى ما وراء نهر جيحون (أموداريا) في فتوحاته، ونشر الدعوة بين الترك فتقبّلوها في القسم الغربي من امبراطوريتهم واعتنقوا الإسلام. ومنذ ذاك الحين أخذوا يفدون بكثرة إلى الشرق الأدنى باعتبارهم إما من

الموالي أو الأسرى وإما من المماليك، في جملة الجزية.

وهكذا نرى في أواخر القرن الثامن الميلادي أن بعض الأتراك أخذوا يحتلّون المراكز العالية والكبيرة في الدولة العربية مثل الزيد بن التركي والي همذان والموصل وحمّاد التركي الذي ساهم في تشييد مدينة بغداد أثناء خلافة المنصور العبّاسي (١٣٧ ـ ١٥٨ هـ) وغيرهما.

وحين تبوأ المعتصم عرش الخلافة، رأى وهو ابن أمّ تركية، أن يعتمد على الإتراك دون العرب والفرس، في سياسته فأدخل منهم عدداً كبيراً في جيشه وبنى لهم مدينة سامِرّا (سُرَّ من رأى) لاقامتهم فيها بعيداً عن أهالي بغداد. كما أسند إليهم مناصب الدولة بدلاً من الخراسانيين وقلّدهم الولايات الكبيرة وأدرّ عليهم الهبات والأرزاق وآثرهم على غيرهم. وقد اشتهر منهم قادة صار بيدهم فيما بعد مستقبل الخلافة الإسلامية نذكر منهم: الافشين حيدر بن كاوس، وإيتاخ، وأشناس ووصيف وبغا الكبير أبو موسى وابنه موسى، وبغا الشرابي، والفتح بن خاقان وزيرك وبابيك ودِنِفش واماجور وأحمد بن طولون (وهو الذي أسس الدولة الطولونية في مصر واستقلّ بها سنة ٢٥٨ هـ واستمرّت حتى سنة ٢٩٢ هـ)، ومفلح ومؤنس الخادم وبدر الخرشي وباغر وغيرهم.

ولم يمض وقت طويل على ذلك حتى كان الأتراك من القوة وطول الباع ما جعلهم يعيّنون الخلفاء ويعزلونهم متى شاؤوا ويستأثرون بأموال الخلافة بعد أن توغلوا في مناصب الدولة وطالت قوتهم إدارتها وجيشها، فحاول بعض الخلفاء إضعاف شوكتهم والتقليل من نفوذهم فكان ذلك وبالاً عليهم، والفشل نصيبهم.

بعد مقتل الخليفة المتوكل (٤ شوال ٢٤٧ هـ) بتدبير من وصيف وبغا وباغر وغيرهم من الأتراك، فقدَ الخلفاء العباسيون سلطانهم الفعلي وأصبح المماليك هم الأسياد الحقيقيون للدولة، بحيث لم يعد للخلفاء أي قدر من النفوذ والسلطة والقوة الشخصية، فصار الأتراك يسيّرون الدولة على هواهم، فيولّون من يوافقهم من الخلفاء، أو الوزراء ويزيلونهم في أي وقت أرادوا

حتى مثل الخليفة أحد الشعراء بقوله:

خليفة في قفص بين وصيف وبغا
يقول ما قالا له كما تقول الببّغا

كما ان احد الخلفاء في ذلك الحين كان يعبّر عن أحوال الخلافة بقوله:

أليس من العجائب أن مثلي يرى ما قلّ ممتنعاً عليه
وتجبى باسمه الدنيا جميعاً وما من ذاك شيء في يديه

على أن الأمر لم يطل برؤساء الأتراك حتى ذرّ الخلاف قرنه بينهم على النفوذ والسلطة، فانقسموا أحزاباً متحاسدين وصار كل منهم يحاول الايقاع بخصمه حتى حصلت بينهم حروب حول أسوار بغداد وبعيداً عنها مما أدّى إلى تضاؤل نفوذهم شيئاً فشيئاً بحيث أخذ الفراغنة والمغاربة والأشروسنة يزاحمونهم في الجيش حتى إذا استيقظت النعرة العنصرية لدى الفرس، طفقوا يعملون على تقوية أنفسهم لاقتطاع البلاد والاستيلاء عليها، خصوصاً بلاد فارس، فاستقلّوا بها عن خلفاء بغداد عندما سنحت لهم الفرصة وقضوا على سلطة الأتراك فيها. وهكذا انشأت:

١ ـ الدولة الطاهرية في خراسان والريّ (٢٠٥ ـ ٢٥٩ هـ).

٢ ـ الدولة الصفارية في سجستان (٢٥٤ ـ ٢٩٠ هـ).

٣ ـ الدولة السامانية في فارس وما وراء النهر (٢٦١ ـ ٣٨٩ هـ).

٤ ـ الدولة الزيادية في جرجان وطبرستان (٣١٦ ـ ٤٣٤ هـ).

٥ ـ الدولة البويهية في فارس والعراق (٣٢٠ ـ ٤٤٧ هـ).

٦ ـ الدولة الفاطمية العلوية في تونس (٢٩٧ هـ) وفي مصر حيث نقلت إليها بعدئذ قاعدة حكومتها.

وقد تأسست في عهد الخلافة العباسية، الدولة السلجوقية، التي كان لها شأن كبير في أحداث الشرق الأدنى، مما أدى إلى تغيير جذري في

أوضاع هذه المنطقة، إذ تمكن السلاجقة (وهم ينتمون إلى قبائل الأتراك المعروفين باسم الغزّ) من السيطرة على هذا الشرق، وانقسمت دولتهم إلى عدة بيوت أهمها:

١ ـ دولة السلاجقة العظمى: في خراسان والريّ والجبال والعراق والجزيرة وفارس والأهواز (من سنة ٤٢٩ ـ ٥٢٢ هـ و ١٠٣٩ ـ ١١٢٧ م).

٢ ـ دولة سلاجقة سوريا (من سنة ٤٨٧ ـ ٥١١ هـ و ١٠٩٤ ـ ١١١٧ م).

٣ ـ دولة سلاجقة الروم (من سنة ٤٧٠ ـ ٧٠٠ هـ و ١٠٧٧ ـ ١٣٠٠ م).

وقد جرت وقائع وحروب متعدّدة بين السلاجقة الأتراك والبيزنطيين في عهد الامبراطورين قسطنطين العاشر دوكاس وورومانوس الرابع ديوجين، وخسر هذا الأخير، في حربه مع السلطان ألب أرسلان، معركة ملاذكرت Mantzikert (رمضان ٤٦٤ هـ ـ ١٩ آب ١٠٧١ م)، تلك المعركة التي كان من نتائجها امتلاك السلاجقة لأرمينيا نهائياً، والقضاء على نفوذ الروم في آسيا الصغرى. فكانت نقطة تحوّل في تاريخ غربي آسيا بصفة خاصة وفي التاريخ الإسلامي بصفة عامة، إذ تمكن بعدها السلاجقة من احتلال مدن نيقيا وقونيا وإزمير، فاقتربوا من عاصمة البيزنطيين: القسطنطينية، مما كان له الأثر الفعّال في تدخّل البابا أوربان الثاني، في سبيل تنفيذ فكرة الحرب الصليبية عملياً، بدعوته المسيحيين في أوروبا الغربية لاحتلال الاراضي الاسلامية في المشرق وتخليص بيت المقدس من أيدي المسلمين. وقد استمرت حملات الجيوش الصليبية العديدة المتتالية حوالي القرنين أي منذ سنة ١٠٩٦ م حتى سنة ١٢٩١، إلى ان قُيِّض للحكام المماليك، بأن يلقوا، بالصليبيين المحتلين في البحر نهائياً ويرغموهم على اخلاء بلاد المسلمين.

وفي غمرة الاحداث التي احاقت بالعالم العربي أثناء قيام مملكة اللاتين في الشرق، والحروب التي خاضها المسلمون مع الصليبيين في

فلسطين ومصر وسوريا، واشترك فيها كل من دولة السلاجقة ودولة الفاطميين ودولة الأتابكية والدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية، ظهر شبح المغول في بلاد الاسلام، بعد وفاة زعيمهم جنكيز خان، فاحتلوا آسيا الصغرى، وأكملوا إخضاع بلاد فارس والكرج، ثم تقدموا نحو العراق إلى خانقين وتمكنوا من تثبيت دولتهم في إيران، وتغلّبوا على الاسماعيلية (الباطنية) في معاقلهم الكثيرة ببلاد فارس، وفتحوا عاصمة الخلافة العباسية (بغداد) وقتلوا أهاليها والخليفة المعتصم (١٥ محرم ٦٥٦ هـ ٤ شباط ١٢٥٨ م) وسقطت على إثر ذلك باقي المدن العراقية بيدهم. ثم أخذوا حرّان وآمد ونصبين والرهّا وسروج وألبيرة ونزل سموط بن هولاكو إلى الشام واستولى على مدينة عزاز، فيما كان والده هولاكو، يترك بغداد ويعبر بجموعه الفرات، وبركابه ملك أرمينيا (هاتون الأول) وصهره الصليبي بوهيمند السادس أمير انطاكية ـ طرابلس، ويحتل مدن حلب وحماة وحارم ثم بعد ذلك يستولي الجيش المغولي على سائر المدن الشامية بما فيها دمشق، بحيث أصبح المغول خلال مدة وجيزة يتمتعون بالسيطرة على ديار بكر وديار ربيعة والشام بأسرها تقريباً.

وفي تلك الأثناء كان الملك المملوكي المظفّر قطز قد نُصّب سلطاناً على مصر، فعمل على تجهيز جيش قوي لقتال المغول في الشام وسار به إلى غزة ثم واصل تقدمه بمحاذاة الساحل، بعد موافقة الافرنج في عكا على السماح له بالمرور في أرضهم لمجابهة المغول. وقد التقى هؤلاء بالقرب من بيسان في المكان المعروف بعين جالوت، وكان على رأس جيشهم، القائد: كتبغا نائب هولاكو في الشام. فجرت معركة ضارية بين الجيشين المصري والمغولي، أسفرت عن هزيمة الجيش الأخير هزيمة تامة، وقتل كتبغا في ساحتها (١٣ أيلول ١٢٦٠ م ـ ٦٥٧ هـ). وهكذا تمكن المماليك من الوقوف سدّاً منيعاً في وجه تقدم المغول غرباً وإجلائهم عن سوريا.

وبعد تولّى الملك الظاهر بيبرس سدّة السلطنة وضع نصب عينيه إخراج الصليبيين من فلسطين فحاربهم وانتزع من أيديهم قيسارية وقلعتها،

ثم حيفا فأرصوف فصفد فهونين فالرملة (من ٥ آذار ١٢٦٥ حتى أواخر تموز ١٢٦٦ م). وبعد ذلك جهّز بيبرس قوة من جيشه وأرسلها لاجتياح الأراضي الأرمنية، فسحقت الجيش الأرمني في دربساك (آب ١٢٦٦ م) وتابعت سيرها غازية قيليقية، فوصلت إلى (سيس) عاصمة المملكة الأرمنية فنهبتها وأسرت الأمير ليڤون ابن الملك هيثوم الأول واستولت على عدة ممرات جبلية (مخارم) في الأنتي طوروس شمالي شرقي البلاد، وبعض المعاقل القوية في ناحيتي دَربساك والاسكندرون.

وفي السابع من آذار ١٢٦٨ م احتل السلطان بيبرس مدينة يافا ثم قلعة الشقيف أرنون وبعض المدن الافرنجية الاخرى، واتجه نحو شمالي سوريا إلى مدينة انطاكية، فاستولى عليها مع قلعتها من الصليبيين. من ثم تابع فتوحاته فوقعت بيده أغلب ممتلكاتهم من الجليل الغربي إلى الناحية الجبلية الشرقية والشمالية لعكا، إضافة إلى ثلثي كونتية طرابلس وكافة ما يدخل في امارة انطاكية خلا اللاذقية، بحيث فقد الصليبيون أغلب مراكزهم الحصينة، مما أدّى إلى حصر مملكتهم في الحيّز الساحلي الضيق ولم يبق في حوزتهم من المدن الرئيسية الا صور وعكّا وبيروت ثم طرابلس في الشمال. ولما تولى الحكم السلطان قلاوون، نازل بجيشه جيش المغول، بقيادة الأمير منكوتمر، والذي كان يرافقه ملك أرمينيا ليڤون الثالث، وذلك بالقرب من مدينة حمص، وأسفرت المعركة بينهم عن هزيمة المغول والأرمن (١٤ رجب ٦٨٠ هـ ـ آخر تشرين الأول ١٢٨١ م). وبعدها استولى السلطان على مدينة طرابلس (١٢٨٧ م) فاللاذقية ثم على مدينة بيروت وجبلة وما حولها بحيث لم يعد بيد الصليبيين سوى مدينة جبيل بالإضافة إلى مدن عكا وصور وصيدا وحصن عتليت. وكان سقوط هذه المدن الصليبية قد حان عند تولّي السلطان الأشرف صلاح الدين خليل مقاليد السلطنة، فأغار بجيشه عليها وبدأ بمدينة عكا وهدمها (١٨ أيار ١٢٩١ م) ثم فتح صور فصيدا فحيفا، فطرطوس وعتليت. (٣ و ١٤ آب ١٢٩١ م)

وهكذا استولى المسلمون على آخر معاقل الصليبيين فأجلوهم عن

بلاد الاسلام. ولم تنفع محاولات البابا نقولا الرابع لتنظيم حملة صليبية جديدة لاسترداد مملكة اللاتين في الشرق إذ فشلت كل الجهود التي بذلها في هذا السبيل.

الفصل الثاني

إمارات الغزاة الاتراك في الاناضول الداخلي

كان من أثر الحروب والاضطرابات الثورية التي نشأت عنها في بلاد الإسلام وغيرها كما أشرنا إليها، أن حصلت هجرات لقبائل تركمانية، تدافعت من الشرق ومن خراسان بأعداد كبيرة، إلى آسيا الصغرى، حيث استقرت على أراضي سلاجقة الروم والامارات المسيحية، البيزنطية والأرمنية المحيطة بها. وقد تحضّرت تلك القبائل التركمانية بسرعة، وكانت لغتها هي اللغة التركية التي فرضتها في الاناضول لأول مرة كلغة رسمية. وتمكنت تدريجياً من إنشاء دويلات، اعترفت رسمياً بالسلطنة السلجوقية، وبالتالي بسيادة المغول، إلّا انها بذات الوقت، كانت تتمتع فعلياً، باستقلالها التام. وهذه الامارات التركمانية تبلغ العشرين عدداً أو أكثر، ومن أهمها:

١ ـ قرمان، وقاعدتها قونية، وتقع ما بين أنقرة شمالاً والبحر الأبيض المتوسط جنوباً، وقيصرية شرقاً، وأميرها محمود آل قرمان.

٢ ـ حميد إيلي، وقاعدتها يكيشهر، وموقعها في جنوب غرب الاناضول أي ناحية بحيرات إبسيديا، وأميرها من آل حميد.

٣ ـ كرميان أو جرميان، وقاعدتها كوتاهية، وموقعها في غرب الاناضول ما بين إسكي شهر شمالاً وأفيون قرة حصار جنوباً، وأميرها من آل كرميان.

٤ ـ تكّة وقاعدتها أضاليا، وتقع في ليسياوبامفيليا بجنوب الاناضول، وأميرها تكّة بك.

٥ ـ منتشا وقاعدتها ميلاس وهي واقعة في جنوب آيدن على بحر إيجة وأميرها منتشا بك ابن بهاء الدين الكردي.

٦ ـ آيدن وقاعدتها إزمير، وتقع في جنوب فيلادلفيا في الميانـدرا الوسطى غربي الأناضول وأميرها آيدن.

٧ ـ صاروخان وقاعدتها مغنيسيا، وتقع في ليديا شمالي إزمير على بحر إيجه وأميرها صاروخان.

٨ ـ قَرَه سي وقاعدتها باليكْسر وتقع في ميسيا وإيوليدا القديمتين أي في الشمال الغربي من الاناضول، وأميرها عجلان بك.

٩ ـ بافلاغونيا وقاعدتها قسطموني في الشمال على بعد مائة كيلو متر من البحر الأسود، وأميرها إسفنديار أوغلو.

الجزء الثاني

فجر الدولة التركية العثمانية

الفصل الأول

إضافة إلى امارات الغزاة التركمانيين الوارد ذكرها آنفاً، قامت إمارة آل عثمان التركية في أسكودا وأسكي شهر وقره حصار وخرمنجك وبيك جك، في أواسط آسيا الصغرى.وكان يحيط بها في أول أمرها، عدا تلك الامارات الّتي خلفت سلطنة السلاجقة الروم في الاناضول، مملكة الروم التكفوريين وطرابزون شمالاً، وإمارة سيواس شرقاً، ودولة الأرمن الصغرى في قيليقية جنوباً، ثم دولة المغول في الجانب الشرقي، ودولة المماليك البحرية. وبعد أن فقدت دولة السلاجقة الروم استقلالها في أواخر أيامها على أيدي المغول، تقلّص ظلّها وانحصر في الاناضول، حيث كان البيزنطيون يشاركونها في ارضه من الشمال، والأرمن من الشرق والجنوب.

وهكذا كانت إمارة آل عثمان كغيرها من إمارات الغزاة، معرّضة لضربات البيزنطيين.

وتذهب الرواية التي تعرض لنشأة الامارة التركية هذه، إلى ان العثمانيين هم من قبيلة قالي خان من ترك القانق ـ لي ـ وهي ترجع بأصلها إلى عشيرة الغزّ Oghuz التي كانت تقطن جبال التون طاغ في آسيا الوسطى. وانه كان من أثر الغزو المغولي، على الجهة الغربية، تحت قيادة جنكيز خان، أن تركت قبائل من الترك الرحّل أرضها نافرة من أمام المغول، ويممت وجهها شطر ديار الإسلام.

من جملة تلك القبائل، قبيلة قايي خان بزعامة سليمان شاه ابن قيا ألب التي تقدّمت إلى ماهان في كرمان، ثم تجندت في خراسان، تحت لواء خوارزمشاه جلال الدين، أثناء حروبه مع المغول. ولكن بعد تغلّب هؤلاء الاخيرين على عدوهم، نزل سليمان شاه، جدّ آل عثمان لمدة في جبهة اخلاط (١٢٢٤ م) على بحيرة ڤان. ومن ثم رحل إلى أرزنجان. وعلى إثر موت جنكيز خان وارتحال أمراء المغول إلى قره كوروم لمبايعة خليفة له، قصد سليمان شاه خراسان حيث عاجله الأجل هناك، فغرق عند عبوره نهر الفرات، قرب قلعة جعبر في العام: ٦٢٩ هـ - ١٢٣١ م فانقسم حينذاك أفراد القبيلة إلى قسمين: الأول وهو الأكبر منها، واصل سيره إلى خراسان بقيادة ولدي سليمان وهما كونطغري وسنقوريكن. والثاني، وهو الأصغر، رجع إلى أرمينيا، برئاسة ولديه الآخرين أرطغرل ودوتدار، اللذان راحا يتنقلان بجيشهماما بين باسين وسورمه لي وجوقور كونطعذي في آسيا الصغرى، وقد شاءت الصدف أن يمر هذا الجيش على مقربة من حدود دولة سلاجقة الروم، حيث وقع نظر أرطغرل على جيشين يتقاتلان متلاحمين، فما كان منه إلّا أن هبّ لنصرة أحدهما فكفل له النصر (٦٣٠هـ - ١٢٣٢ م). وكان الجيش الذي أنقذه أرطغرل، هو جيش علاء الدين الأول سلطان قونية السلجوقي. أما الجيش الآخر فكان يمثل فرقة من جيش الخان أوكتاي، ابن جنكيز خان، عهد إليها بإكمال الفتح في آسيا الصغرى من قبل المغول.

واعترافاً بالجميل أقطع علاء الدين، القائد أرطغرل جزءاً من أراضيه، متمثلاً بالمنحدرات الشرقية من جبال طومانيج وأرمني للصيف، وسهوب سكود للشتاء، مع لقب: أوج بكي، أي محافظ الحدود.

وقد اتخذ ارطغرل في محافظته على الحدود طريقة الهجوم للإستيلاء على ما تبقّى من بلاد الروم التكفوريين باسم السلطان علاء الدين حتى بلغ اسكيشهر. وهذا ما جعل السلطان يمنحه الولاية على هذه المنطقة بالإضافة إلى مشتى سرايجق ما بين قره حصار وبيله جك ومصايف طومانيج وأرمني

مع لقب آخر هو سلطان ـ أوكي أي جبهة السلطان أو مقدّمة السلطان.

وبعد وفاة أرطغرل (٦٨٧ هـ ـ ١٢٨٨ م) عيّن السلطان علاء الدين، أكبر أولاده مكانه، وهو عثمان الذي لم يلبث أن استأنف الحرب ضد البيزنطيين، فتقاطر المجاهدون من ارجاء آسيا الصغرى ومن القبائل التركية على اختلافها إلى الانخراط تحت رايته مما أتاح له الإستيلاء على قلعة قره حصار (٦٨٨ هـ ـ ١٢٨٩ م) وعند ذاك كافأه السلطان السلجوقي بمنحه لقب بك وأقطعه كافة الأراضي والقلاع التي سقطت بيده وأجاز له ضرب العملة وذكر اسمه في خطبة الجمعة.

وفي العام ٦٩٩ هـ ـ ١٣٠٠ م كان عثمان قد أخضع منطقة إفريجيا وبثينيا بكاملها، وهي المربّع الذي يحدّه في الجنوب الشرقي اسكي شهر، وفي الجنوب الغربي جبل أولمبوس ومن الشمال الشرقي تقابل نهري كاراسّو وسنجاريوس، ومن الشمال الغربي يني شهر.

ومن هذه المدينة الأخيرة صار عثمان يرسل الحملات ضد المدن الصغرى وتمكن من الانتصار على السلطان علاء الدين قيقباذ في حربه معه وقتله في سنة ٧٠٠ هـ. وانتهز عثمان فرصة انهماك أولئك المقاتلين في القضاء على سلاجقة قونية لكي يستأثر بالأراضي المقطعة له في أقصى الشمال الغربي من آسيا الصغرى، متخذاً لقب (باديشاه آل عثمان) بعد أن جعل مقرّ حكمه في مدينة يني شهر التي احكم تحصينها وتحسينها، حيث عمد إلى توسيع دائرة ممتلكاته، فاستولى على قلعة عك حصار في العام ١٣٠٨ م وعلى جزيرة كالوليمني Kalolimni في بحر مرمرة والقريبة من خليج مودانيا، ممّا أدّى إلى سيطرته على الطريق المائي الموصل بين بروسّا والقسطنطينية.

وبعد سقوط هودج حصار Tricocca بيد عثمان وهي الواقعة بين نيقيا وبروسّا، استطاع أن ينتزع من أيدي البيزنطيين مدينة لوباديون (أو لوباد) بالقرب من بحر مرمرة.

وبعد ذلك وحينما رأى عثمان نفسه في موقع القوة على أثـر تنظيم البلاد التي تحت حكمه، تنظيماً كان من شأنه إشاعة الأمن في أرجائها، أرسل إلى جميع أمراء الروم التكفوريين في بروسّا وإزمير وإزنيق وما بينها من بلاد آسيا الصغرى مما يؤلف إمارة طرابزون، يخيّرهم بين أمور ثلاثة: الإسلام أو الجزية أو الحرب، فمنهم من اعتنق الإسلام وانضم إليه ومنهم من اختار دفع الجزية، في حين استعان عليه الباقون بالمغول فاستدعوهم لنجدتهم، ولم يجدهم ذلك نفعاً، إذ هزمهم عثمان جميعاً وشتّت شملهم، ثم أخذ يهاجم حصن أردنوس الكائن على قمة جبل الأولمب ويستولى عليه ويلقي الحصار على مدينة بروسّـا (بورصـة) في سنة ٧١٧ هـ ـ ١٣١٧ م بعـدما كـان تمكّن من فتح جميـع ما يحيط بهـا وما حـولهـا من القـلاع والحصون. وقد بقي الحصار عليها مدة عشر سنوات تقريباً أي إلى سنة ١٣٢٦ م ـ ٢١ رمضان ٧٢٦ هـ حيث توفّي عثمان عند ذاك، وكان خلال ذلك قد أخلاها القائد البيزنطي فدخلها الجيش التركي بقيادة أورخان بن عثمان؛ وقد ووري جثمان عثمان في ثراها.

وبعـد احتلال بـروسّا من قبـل أورخان اعتنق عـامـل الامبـراطـور البيزنطي: أڤيرينوس وقائد جيشه، دين الإسلام بالإضافة إلى عدد كبير من اليونانيين في المدينة.

وفي تلك الأثناء كان الامبراطور أندرونيك الثاني (١٢٨٢ ـ ١٣٢٨ م) يقف عاجزاً أمام نموّ واتّساع الدولة التركية دون أن يحاول شيئاً للوقوف بوجه الاخطار التي بدأت تهدّد مدينة القسطنطينية لقربها من بحر مَرمَرة، وتنذر بتقدم الاتراك إلى الامام، بغية تأسيس إمبراطوريتهم الكبيرة، التي أرسى عثمان قواعدها للمستقبل القريب.

الفصل الثاني

أورخان الأول

قبل أن يتوفاه الله بقليل أوصى عثمان لولده أورخان بالحكم بعده، نظراً لاتصاف هذا الاخير بعلوّ الهمة والشجاعة. وقد عيّن أورخان أخاه البكر علاء الدين، وزيراً له، وأناط به مهمة تدبير أمور الدولة الداخلية. فقام هذا الوزير بعمله خير قيام، إذ حالما تسلّم وظيفته أعطى الأوامر بضرب العملة من الفضة والذهب ووضع نظاماً جديداً للجيش أعطاه صفة الدوام والاحتراف، وهو نظام الانكشارية (يني جري، يكي جري) الذي ارتقى عدد جنوده تدريجياً وأصبح المعوّل عليه في الحروب فيما بعد. وقد عهد علاء الدين إلى قاضي العسكر: جندرلي قره خليل بتنظيم هذا الجيش فأشار عليه هذا المستشار بأخذ الفتيان النصارى من أسرى الحرب وفصلهم عن ذويهم وتربيتهم ضمن نطاق الدين الإسلامي بحيث لا يعرفون بعد ذلك أباً لهم، إلّا السلطان، ولا حرفة إلّا الجهاد في سبيل الله.

أمّا أورخان، فإن أول عمل قام به هو نقل مقرّ حكومته إلى مدينة بورصة لحسن موقعها، حيث راح يرسل منها جيوشه لفتح ما تبقى من بلاد آسيا الصغرى. وكان هدفه مدينة نيقوميديا (إزمير) الحصينة، فبدأ يقطع مواصلاتها مع القسطنطينية، مجتاحاً الحصون البيزنطية المدافعة عن شبه جزيرة تشاتاك ـ داغ Tchatak - Dag أو ميزوتينيا البيزنطية Mésothénie وهي: سماندرا خوجه إيلي Khoja - ilî وآيدوس، وهِركه Héréké وأخيراً يالوڤا Yalova.

وهكذا مُهّدت الطريق أمام أورخان، بحيث تمكّن عند ذاك من فتح نيقوميديا ما بين سنة ١٣٢٦ ـ ١٣٣٠ م دون أن يبذل البيـزنطيـون الجهود المخلصة للدفاع عن هذه المدينة. الا ان الامبراطـور أندرونيـك الثالث (١٣٢٨ ـ ١٣٤١ م) أراد أن يُظهر اهتمامه بالخطر المحـدق به من نـاحية الأتراك، فأرسل في سنة ١٣٣٠ م قوات عسكرية لتقوية الدفاع عن مدينة نيقيا، فتصدى لها الجيش التركي بالقرب من فيلوكران Philakrane أي: طاوشانيجل. Tavochandjil في ميزوتانيا وهزم قادتها فلم تصل إلى هدفها. وهذا ما حدا بالامبراطور البيزنطي للتوقف عن المقاومة في الأناضـول أو تعزيز الحاميات البيزنطية المتبقية هناك، بحيث أدّى ذلك بصورة مباشرة إلى سقوط المدينة المذكورة نيقيا (إزنيق)، بيد أورخان بعد حصار طويل الأمد (١٣٣١ م). وقد أظهر هذا السلطان تساهلاً وتسامحـاً كبيرين مـع أهالي المدينة المفتوحة الذين استسلموا قبـل أن يعنف القتال. وكـان من جراء الموقف الذي وقفه أورخان من هذه الجهة أن أقبل اليونانيون على اعتناق الدين الإسلامي والحصول على الجنسية العثمانية بأعداد كبيرة، فاستعادت هذه المدينة بعد فترة قصيرة مركزها المهمّ بصناعة القاشاني ونسج الحرير. ولما زراها الرحّالة المراكشي ابن بطوطة، بعد خمس أو ست سنوات من سقوطها بيد الاتراك وصف اسوارها بأنها سليمة لم تمتد إليها يد التلف.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن أورخان هو الذي أسّس في مدينة إزنيق أول مدرسة بنيت في الدولة العثمانية، وأقام الشيخ داود القيصري مدرّساً فيها، كما بنى عدة تكايا للفقراء وجعل أكبر أولاده سليمان باشـا حاكمـاً عليها.

وقد استطاع أورخـان بعد ذلـك، بفضل جيـوشه المنـظمة تنـظيماً محكماً، العمل على مواصلة حملاته على المدن الساحلية، بغية امتداد واجهته على البحار اليونانية. . وهكذا تمكّن من أن يضم إلى ملكه إمارة قره سي الواقعة في غرب الأناضول، جنوبي بحر مرمرة، وإلى الشرق من بحر إيجة، وعاصمتها بَرَغْمه، وذلك على إثر تنازع ولدَيْ أميرها المتوفي آنذاك عجلان بك، على الحكم (٧٣٦ هـ ـ ١٥٥٣ م).

وهكذا كانت فتوحات الأتراك العثمانيين وقتذاك لا تتعدّى المناطق البيزنطية القديمة في آسيا الصغرى. وكان من حظّهم أن البيزنـطيين هم الذين دعوهم إلى أوروبا للاستعانة بهم في حروبهم الداخليـة. ذلك ان عرش القسطنطينية كان يتنازعه من جهة، الأمبراطور الشرعي جان الخامس بـاليولـوغ (١٣٤١ ـ ١٣٧٦ م). ومن جهة ثـانية المـطالب بالعـرش جان السادس كانتاكوزين (١٣٤١ ـ ١٣٥٥ م). فطلب هذا الأخير مساعدة أمير آيدن عمر بك (١٣٤٣ ـ ١٣٤٥ م)، في حين كانت الأمبراطورة حنة دي سافوا الوصيّ على ابنها القاصر جان الخامس، تلتمس مؤازرة أمير ليديـا صاروخان، والسلطان العثماني أورخان، في الوقت ذاته. وفيما النزاع قائم بين البيـزنطيين، حـاول جان السـادس كونتـاكوزين التقـرّب من أورخان لاكتساب ودّه وتأمين شرّه معاً، فعرض عليه الزواج من ابنته تيودورا، فقبل السلطان هذا العرض وجرى حفل الزواج في سالامبريا (سيليڤري) في شهر أيار ١٣٤٦ م حيث زُفت إليه الأميرة اليونانية. وبالمقابل أرسل أورخان إلى كانتاكوزين عشرة آلاف جندي ليكونوا عوناً له. ثم عاد وأرسل له بناء لطلبه في سنة ١٣٤٩ م عشرين إلف جندي لنجدته، فقام هؤلاء الجنود بالمهمة التي كلّفوا بها، ثم عادوا إلى بلدهم مجتازين الدردنيل، بعدما اقترفوا في أوروبا البيزنطية، مختلف أعمال السلب والنهب، ومدمّرين كلِ شيء في طريق عودتهم.

كانت تلك فرصة مناسبـة قدّمتهـا الظروف لأورخـان الذي انتهـزها مستفيداً منها بالتعرّف على شؤون البيزنطيين الداخلية، مما دعاه إلى تكليف إبنــه سليـمــان بــاشــا بقيــادة أول حمـلة عسـكـريـة على أوروبـا (٧٥٨ هـ ـ ١٣٥٧ م) فاجتاز سليمان بوغاز الدردنيـل بجيشه واحتـل ميناء تزمْب ثم غاليبولي، عقب زلزال شديد أصابها بالخراب، فـدخلها بـدون عناء، وبعدها احتل عدة مدن منها مالاڤـرا وبولار مفتـاح شبه الجـزيرة، وأبسالا ورودستو والسهل الأوروبي على بحر مرمرة.

وهكذا أصبحت القسطنطينية بين ليلة وضحاها مقطوعة عن أوروبا

وتحت رحمة الاتراك، حيث كانت غاليبولي أول قاعدة حربية عثمانية في أوروبا، انطلقت منها فيما بعد، الحملات الأولى على البلقان.

وقد توفّي سليمان باشا في سنة ١٣٥٩ م على إثر حادث جرى له أثناء رحلة صيد. ثم توفي بعده والده السلطان أورخان وآلت السلطنة إلى ابنه الثاني مراد (٧٦١ هـ - ١٣٦٠ م).

الفصل الثالث

مراد الأول خداوندكار(*)

تولّى الحكم بعد والده وكانت الدولة العثمانية في ذلك الوقت قد ترعرعت ونمت وقويت وتفوقت على دويلات الغزاة الاتراك، مما جعل بعض أمرائهم ينخرطون في المؤامرة على مراد، بداعي الحسد والخوف من بسط سيطرته على ممتلكاتهم. وقبل أن يبدأ أولئك الأمراء بتنفيذ مؤامراتهم، فاجأهم السلطان على حين غرّة، إذ خفّ إليهم بقوة عجزوا عن الوقوف بوجهها وكان أول من واجهه هو أمير انقرة، الذي خسر عاصمته، فاستولى عليها مراد مع عدة حصون مجاورة لها (٧٢٦ هـ - ١٣٦٠ م).

وبعد ان ارتاح باله من هذه الجهة تفرّغ مراد للحرب التي كان يزمع شنّها في البلقان. فلقد تحقق له بأن الخلافات بين المسيحيين في البلقان قد وصلت إلى درجة أضعفت قواهم وزرعت الفوضى في أوروبا آنذاك. فمن جهة كان سوء التفاهم سائداً بين الأمبراطورية البيزنطية، والامبراطورية العربية والمملكة البلغارية. ومن جهة ثانية كانت الخصومات القائمة دوماً بين جمهوريتي جنوى والبندقية البحريتين، تكاد لا تنتهي إلّا بالحرب بينهما. ومن جهة ثالثة كانت الهوّة عميقة جداً بين الكنيستين الرومانية واليونانية الأرثوذكسية. ذلك أنه منذ وفاة إتيان روشان (١٣٥٥ م) وتجزئة

(*) المولود في سنة ٧٢٦ هـ - ١٣٢٦ م.

الامبراطورية الصربية الكبيرة، لم يعد يوجد في شبه جزيرة البلقـان دولة كبيرة قادرة على الوقوف بوجه العدوّ الخارجي. فالشعوب البلقانية المؤلفة من اليونان والصرب والبلغار والافلاق، كانت منقسمة على نفسها ولا يُرجى التعـاون فيما بينهـا. وهذا الـواقع الـذي كان يخيّم على البلقـان، جعل السلطان مـراداً الأول يفكر في بسط نفـوذه على دوله، فبـدأ بفتح تـراقيا Thrace حيث استـولى من البيـزنــطيين على تـزيــريلون ـ Tzurulon أو تــشــورلــو ـ Tchorlou، وديــديــمــوتــيــكــون ـ Didymoteiknon أو ديموتيقة ـ Démmotika، في حين تمكن ألبكلربـك «لالة شـاهين»، من الاستيلاء على مدينة أدرنة Andrinople في سنة ١٣٦٢ م بعد أن سلّمها القائد الرومي، إثر قتال عنيف، وهي تقع على مفترق ثلاثة أنهر، نقل إليها السلطان مراد عاصمة الدولة العثمانية (١٣٦٦ م).

ثم سقطت بيده مدينة فيليبّة Philippoli عاصمة الروملّي الشرقية.

ومن جهته تقدم القائد أفرينوس بـك نحو مـدينتي: ورداروكلمجينا وفتحهما. وبذلك أصبحت القسطنطينية محاطة من ناحية أوروبا بممتلكات العثمانيين، ومنفصلة عن باقي الامارات المسيحية الصغيرة، كما صارت الدولة العثمانية متاخمة لأمارات الصرب والبلغار وألبانيا.

وتجاه هذا الوضع، وما ينطوي عليه من خطر مداهم، تداعت القوى الدانوبية للتحالف ضد الأتراك، بغية وقف زحفهم والقضاء عليهم. وكانت تلك القوى مؤلفة من الصرب، وملكهم أوروك الخامس ومن أمراء البوسنة والأفلاق والمجر، فقابلهم الأتراك وانتصروا عليهم في الموقعة التي جرت على شاطىء نهر الماريتزا (٨٦٦ هـ ـ ١٣٦٣ م) فتبدد شملهم.

وهكذا تفاقم خطر الأتراك، فلم يكن للمسيحيين إلاّ اللجوء إلى البابا أوربان الخامس، لنيل مساعدته، فحاول عندئذ التوسّط لدى ملوك أوروبا الغربية، في سبيل تنظيم حملة صليبيـة شاملة لمحـاربة الاتـراك، ولكن مساعيه من هذه الجهة فشلت بالنتيجة ولم تثمر لأسباب عدة منها: ان الدول الإيطالية كانت لا تزال منقسمة على نفسها ومتخاصمة، كما كانت دولتـا

فرنسا وانكلترا عالقتين في حرب المائة سنة. إلّا أن الكونت دي ساڤوا، اميده السادس، استجاب لدعوة البابا، فترك البندقية في العشرين من شهر حزيران ١٣٦٦ م ونزل مع جيشه في شبه جزيرة غاليبولي (١٦ آب) حيث تمكن بذلك من الاستيلاء على المدينة بذاتها. ثم انتقل إلى القسطنطينية ومنها إلى شواطىء البحر الأسود، وانتزع من الأتراك أيضاً سوزوبوليس. وأثناء عودته إلى العاصمة البيزنطية، أخذ أميده حصني أوباكاسيا وكولوڤايرو من الأتراك وهما على شواطىء مرمرة (١٤ أيار ١٣٦٧ م). وانتهت مهمته عند هذا الحدّ، ورجع إلى إيطاليا.

وكان السلطان مراد الأول، في أثناء ذلك، يحاصر مدينة بيجا في آسيا الصغرى، ويأخذها.

وهكذا فإن هذه الانتصارات التي توّجت قوة العثمانيين وأدّت من ثم إلى فتح تراقيا بأجمعها تقريباً، والحصول على ألوف الأسرى المسيحية، قد دفعت بالسلطان مراد إلى الاقدام على سن قانون البنتشك Pentchek الذي يوجب إعادة خمس الجزية المأخوذة من الأسرى إلى بيت المال. هذا وبعد أن أخضع مراد المدن البيزنطية التي رأى اخضاعها، تقدم نحو المدن البلغارية فاستولى على مدينة سوزوبوليس البحرية بالقرب من بورغاس Bourgas.

وكانت جمهورية راجوزه في سنة ١٣٦٥ م قد أرسلت إلى السلطان مراد مبعوثين وقعوا معه على معاهدة ودّية وتجارية، تعهدوا فيها بدفع جزية سنوية قدرها ٥٠٠ دوكا ذهب، وهي أول معاهدة وقعت بين العثمانيين وإحدى الدول المسيحية.

وفي سنة ١٣٧١ م حاول الصرب مجدداً التقدم لطرد العثمانيين من تراقيا فتصدى لهم جيش السلطان بالقرب من شِرمن Tchirmen على نهر الماريتزا (٢٦ أيلول ١٣٧١ م) وهزمهم شرّ هزيمة، تسبّبت في فقدانهم ممتلكاتهم بأجمعها في مقدونية العربية. وذلك في المنطقة الخلفية من سيرس Sérés بحيث أضحى الوضع في البلقان كما يلي:

من الناحية الشرقية صارت تراقيا وجنوب بلغاريا بيد الأتراك حيث أصبح حكام بلغاريا الشمالية يدينون بالتبعية للسلطان العثماني. أما من الناحية الغربية فإن الاتراك استولوا على مقدونيا والصرب الشرقية، وصار يدين لهم بالولاء حكام الصرب الغربية كتابعين أيضاً. هذا بالإضافة إلى أن الأمبراطور البيزنطي أعلن تبعيته لمراد الأول، وكانت عند ذاك ممتلكات الامبراطورية البيزنطية قد انحصرت واقتصرت على خمسة أجزاء منفصلة الواحدة عن الأخرى وهي:

١ ـ القسطنطينية وضاحيتها الكبرى.

٢ ـ بعض المرافىء في البحر الأسود مثل: ميزمبريا Mésambria أو ميزيڤريا Misivria وأنستيالوس شمالي بورغارس.

٣ ـ تيسّالونيكا (سالونيك) مع جزء من الكالسيديك.

٤ ـ حاكمية ميسترا أو موره في البيلوبونيز.

٥ ـ مدينة فيلادلفيا (ألْشَهير) في داخل ليديا، وهي مدينة منفردة ومحاصرة بممتلكات الأتراك في آسيا الصغرى.

وفي العام (١٣٧٣ م) استولى العثمانيون على قوله وسيريز وضموا معظم منطقة مقدونية إلى ممتلكاتهم.

وعند ذاك اضطر الامبراطور البيزنطي جان الخامس باليولوغ إلى التخلي عن جزيرة تينيدوس ـ Ténédos الصغيرة الباقية من مملكته والتي تشكل أحد مفاتيح المضايق، إلى جمهورية البندقية (١٣٨٥ م)، مما تسبّب بالخلاف بين البنادقة والجنويين الذين أعلنوا الحرب على أخصامهم، وأبدوا بذات الوقت تقاربهم من السلطان مراد والاتفاق معه على مدّ يدالمساعدة إلى المعارضة البيزنطية، بهدف خلع الامبراطور جان الخامس وإبداله بابنه أندرونيك الرابع (١٣٧٦ م). غير ان السلطان مراداً عاد في سنة ١٣٧٩ م وتراجع عن تأييده لهذا الأخير وذلك بمساعدته جان الخامس للرجوع إلى العرش البيزنطي. وهكذا بدا كأن الاباطرة البيزنطيين أصبحوا

تحت رحمة السلطان العثماني الذي يتمتع بسلطة تنصيبهم وإقصائهم عن العرش حسبما يرى مصلحة بذلك. وكان ثمن إعادة الأمبراطور البيزنطي إلى العرش تخلّيه للسلطان عن فيلادلفيا الليدية (الأشهير) وهي آخر موقع كان لا يزال بحوزة البيزنطيين في آسيا الصغرى.

وفي العام ١٣٧٩ م تعاهد لازار الذي خلف أوروك على عرش مملكة الصرب، مع سيسمان أمير البلغار على محاربة العثمانيين ولكنهما بعد عدة مناوشات تحققا من عجزهما على مجابهة هؤلاء الأخيرين، فأذعنا لإبرام الصلح مع السلطان مراد، على أن يتزوج إبنة أمير البلغار ويدفع له الأميران خراجاً سنوياً معيّناً مع ألف فارس.

في تلك الأثناء توفّي البكلربك لالة شاهين فأقيم محلّه ديمورطاش باشا الذي ينسب إليه تنظيم فرق الخيالة العثمانيين المسمّاة سباهي ـ Spahis ـ على نظام جديد.

وفي غضون ذلك بدأ السلطان مراد بضمّ الأراضي التركية إلى ممتلكاته بما فيها الأراضي التي كان والده أورخان قد انتزعها في عام ١٣٥٤ م من يد أمير القرمان وهي مدينة أنقرة وناحيتها في غلاسيا القديمة Galatie.

ونظراً لحاجته إلى التعاون مع بعض الحلفاء من أمراء آسيا الصغرى، أقدم لهذا الغرض، على تزويج ولده بايزيد بابنة أمير كرميان الذي قدّم للسلطان مدينة كوتاهية كمهر لابنته (١٣٨١ م). وبعد ذلك ألزم السلطان مراد، أمير اقليم الحميد بالتنازل عن بلاده في إبسيديا، لقاء ثمن، وضمّ ذلك الاقليم إلى ممتلكاته ثم هاجم إمارة تكّة واستولى على جزء منها مؤلف من ليسيا وبَمفيليا. وبذلك أدمجت في أملاك السلطان مراد بعض من ممتلكات الغزاة التركمان.

وفي العام ذاته (١٣٨١ م) قام الوزير ديمورطاش باشا بمحاربة الصرب والبلغار لتأخرهما عن دفع الخراج المتفق عليه، فاستولى على

مدائن: مناستير وبرلبه وأستيب، الواقعة في صربيا؛ كما فتح مدينة سالونيك.

وفيما السلطان مراد منهمك في فتوحاته أعلن ولده صاوجي التمرّد عليه وذلك بالاتفاق مع أندرونيك المحروم من الملك بوصية من والده الأمبراطور البيزنطي جان باليولوغ. وعندما تناهى أمر التمرد إلى السلطان أرسل جيشاً لاخضاع إبنه فقتله مع محازبيه من أشراف البيزنطيين؛ وبذات الوقت طلب السلطان من الامبراطور إنزال أقصى العقاب بابنه أندرونيك ففقأ عينيه ونفاه من بلاده.

وفي خضمّ هذه الأحداث أقدم أمير القرمان علاء الدين، بمحالفته مع بعض الأمراء التركمان المستقلّين على إذكاء نار الحرب على السلطان مراد، فالتقاهم ديمورطاش باشا في سهل قونية وقهرهم، وأخذ علاء الدين أسيراً (١٣٨٦ م) فأطلقه السلطان وأقرّه في ممتلكاته بشرط دفع الجزية وذلك مراعاة لخاطر ابنته زوجة مراد.

أما في البلقان فإن تقدم العثمانيين كان سريعاً جداً، إذا أنهم بعد ما تمكنوا في العام ١٣٨٥ م من فتح مدينة صوفيا في الصرب، ومدينة نيش (١٣٨٦ م) أرسل السلطان مراد وزيره علي باشا بن قره خليل جاندرلي على رأس جيش كبير لمهاجمة البلغار حيث كان سيسمان يتأهب لتوحيد قواه مع قوى ملك الصرب لازارغرسليا نوفتش ضد العثمانيين. وقد استطاع الوزير العثماني أن يستولي على مدن: شُملا Choumla وتِرنوه Tirnova في العام ١٣٨٨ م وذلك بعد عبوره مع جيشه مجاز نادر وتطويقه الملك سيسمان في مدينة نيقوبوليس على نهر الطونة (الدانوب) مما دعا هذا الأخير إلى طلب الصلح، على ان يدفع الجزية ويتنازل للعثمانيين عن مدينة سِلِستره. فقبل علي باشا بذلك. إلاّ أن سيسمان خرق هذا الاتفاق، فحاصره الجيش العثماني مرّة أخرى وتغلب عليه وأكرهه على التسليم دون قيد أو شرط، فاضطر مرغماً للتنازل عن نصف ممتلكاته، للسلطان مراد، ونجا بحياته.

هذا ما كان من أمر سيسمان، أما فيما يتعلق بالصرب فإن السلطان

العثماني قاد جيشه بنفسه وجابه أعداءه في ميدان الطيور السود قوصوه ـ Kossovo وذلك في العشرين من حزيران ١٣٨٩ م وكان هناك الملك Knez لازارغرسليا نوفتش على رأس جيشه ويؤازره صهره فوك برانكو فتش، وأمير البوسنة تفرتكو ـ Tvrtko. وعند نشوب القتال بين المتحاربين أبدى كل منهم مختلف أنواع البطولات وكاد النصر يؤتى للصربيين لو لم يترك صهر الملك لازار، مع فرسانه العشرة آلاف ساحة المعركة ويلتحق بجيش العثمانيين، ممّا أثبط عزائم الصربيين، فدارت الدائرة عليهم وجرح لازار ووقع أسيراً بيد السلطان مراد فكان نصيبه القتل. ولم يهنأ السلطان بكسبه هذه المعركة التي لم يقطف ثمارها ذلك أنه فيما كان يتجوّل بعد انتهاء القتال في ساحتها للتعرّف على قتلى جيشه، إذ بمقاتل صربي يدعى ميلوش ـ Milosch كولوفتش وكان مصاباً ببعض الجروح، ينتصب فجأة من بين القتلى، ويهجم على السلطان ويطعنه بخنجر كان يخفيه معه، فيصيبه بعدة طعنات قضت عليه فوراً قبل أن يتداركه مرافقوه ويقتلوا القاتل (١٥ شعبان ٧٩١ هـ ـ ٩ آب ١٣٨٩ م).

كان لهزيمة الصربيين في موقعة قوره وقع أليم ودويّ كبير في أوروبا بأكملها إذ بنتيجتها فقدت الصرب استقلالها ولم تستردّه إلّا في القرن التاسع عشر. وهكذا فإن الأتراك ببلوغهم الدانوب أضحوا يهدّدون المجر كذلك، ولهذا السبب، راح المسيحيون يطالبون بإيقاف العثمانيين عند حدهم، لئلا يستشري خطرهم ويمتد إلى البلقان بأجمعه.

بايزيد الأول(*)

تولّى بايزيد السلطنة بعد مقتل والده في ميدان الطيور السود، وأول ما فعله هو أنه دَبَّر قتل أخيه يعقوب تفادياً لما كان يخشى من ادعائه للملك نظراً لشجاعته وعلوّ همته كما أمر بإعدام أسرى الحرب الصربيين من النبلاء، مما كان له أثره في دفع عدد كبير من هؤلاء النبلاء إلى الهجرة للجبل الأسود والبوسنة والمجر.

بعد ذلك رأى بايزيد أن يقطف ثمار النصر الذي حقّقه الجيش العثماني في حروبه، فتقدم إلى داخل بلاد الصرب وأخصعها، مرغماً الأمير إستبان Stépan ابن لازار على الاعتراف بالتابعية له، بحيث ولّاه الحكم فيها وتزوّج أخته دَسْبينا بعد أن اشترط عليه دفع جزية معيّنة سنوياً وتقديم فرقة عسكرية تنضمّ إلى الجيوش العثمانية وقت الحرب، وذلك دون أن يُقدم بايزيد على ضمّ بلاد الصرب إلى ممتلكاته. وقبل أن يتوجه هذا السلطان إلى آسيا الصغرى لإكمال الفتح فيها، صمّم على افتعال انقلاب في القصر الامبراطوري في القسطنطينية إذ عمل على تحريض المعارضين للقيام بالثورة ضدّ الامبراطور العجوز جان الخامس باليولوغ، حتى تمكنوا من تنحية هذا الأخير وإقصائه عن العرش لمصلحة حفيده جان السابع (١٣٩٠ م). ولكن بعد بضعة أشهر أعيد الامبراطور جان الخامس إلى

(*) مولود سنة ٧٦١ هـ - ١٣٦٠ م.

الحكم بـهمة ابنه الأصغر مانويل الذي أعانه على ذلك.

وتحسباً للأخطار وخوفاً من الأتراك قـام الأمبراطـور بترميم وتقـوية أسوار القسطنطينية وتشييد بعض القلاع الجديدة فيها. وعندما علم السلطان بايزيد بهذه الاعمال طلب من جان الخامس هدم تلك القلاع مهدّداً إياه عند عدم الاستجابة، بتعذيب ابنه مانويل الموجود في البلاط العثماني آنذاك، فرضخ المسكين لطلب السلطان، كما وافق على إرسال هذا الابن مع فرقة عسكرية بيزنطية للاشتراك مع الجيش العثماني في حملته التي يزمع بايزيد القيام بها في آسيا الصغرى.

وما أن انتهى السلطان مؤقتاً من لعب دوره السيـاسي والحربي في أوروبا التي ساد الأمن في ربوعها، حتى قصد إمارات الغزاة التركمان في آسيا الصغرى، ففتح مدينة فيلادلفيا الليدية (الأشهير) في سنة ١٣٩١ م ثم تقدم نحو آيدن فاستهاب أميرها الموقف واضطر لترك أمـلاكه للـسلطان والانزواء في إحدى المدن الخارجة عن النفوذ العثماني. كما حذا حذوه، أميرا منتشا وصاروخان فتركا ولايتهما واحتميا عنـد أمير قسـطموني. أمـا علاء الدين أمير بلاد القرمان فقد تنازل لبايزيد عن جزء كبير من ممتلكاته وبقي مُؤمّناً على الجزء الآخر.

وكانت هذه الامارات جميعها التي قبلت السيطرة العثمانية تطل على بحر إيجه وتتميّز بطابع تجاري.

وفي الجنوب من هذه الامارات الثلاث الأخيرة استولى بايزيد على مدينة أضاليا في امارة (تكّة) في السنة ذاتها (١٣٩١ م) على البحر الأبيض المتوسط.

و في غضـون ذلك تـوفّي الامبراطـور جـان الخـامس (١٦ شبـاط ١٣٩١ م) وكان وليّ عهده ابنه مانويل الثاني موجـوداً وقتذاك في البـلاط العثماني، فتمكن من الخروج منه بطريقة سرّية عائـداً إلى القسطنـطينية حيث صار تتويجه هناك امبراطوراً خلفاً لوالده.

وبعد الفتوحات التي انتهى أغلبها بدون قتال غادر بايزيد آسيا الصغرى إلى أوروبا حيث بدأ بمحاصرة القسطنطينية بجيش جرّار أبقى قسماً منه حولها ثم انتقل إلى بلاد الأفلاق wallachie فحارب أميرها وانتصر عليه بمعركة أرغم على إثرها هذا الأمير، على توقيع معاهدة اعترف بموجبها، بسيادة الدولة العثمانية على بلاده مع تعهّده بدفع جزية سنوية للسلطان (١٣٩٣ م).

في تلك الأثناء حاول أمير القرمان علاء الدين طرد الجيش العثماني من بلاده والاستيلاء على أملاك السلطان في الأناضول حيث تمكن من أخذ مدينة عك شهر ثم توجّه نحو مدينة بورصة والتقى القائد العثماني: ديمورطاس باشا، وفاز عليه في بعض المواقع وأخذه أسيراً. وما أن نمي النبأ السيّء إلى السلطان بايزيد حتى أسرع على الفور بجيشه إلى آسيا الصغرى وبمعيته حلفاؤه من اليونانيين والصربيين والبلغاريين (وهذا هو السبب في تسميته بالصاعقة: يلدرم)، فأنذر علاء الدين وعرض عليه الصلح فرفض أمير القرمان. وكان لا بدّ من الحرب، فتقابل الجيشان المتحاربان في موضع يقال له آق جاي. وكان الفوز للسلطان الذي استطاع جيشه أن يهزم جيش الأمير وبوقعه في الأسر مع ولديه، محمد وعلي. وكانت عاقبة ذلك، أن قرّر بايزيد بالنتيجة ضمّ ما بقي من بلاد القرمان إلى ممتلكاته. وهكذا أصبحت آق سراي وقونية ولارندا وسواها جزءاً من أملاك العثمانيين.

وبعد ذلك أكمل السلطان بايزيد فتح إمارتي سيواس وتوقات بحيث لم يَعُد من الامارات التي أقامها الغزاة التركمان على اطلال دولة سلاجقة الروم إلّا إمارة قسطموني، فغزاها وفتح مدائن ساسون وجانك وعثمانجق، مما دفع صاحبها المدعو بايزيد إلى تركها واللجوء إلى تيمورلنك، أسوة بأولاد أميري آيدن وصاروخان وغيرهم من الأمراء الذين وقعت بلدانهم في أيدي العثمانيين.

ومن ثم عاد السلطان بايزيد إلى البلقان لمتابعة حروبه، فأعطى أوامره

للقيام بزحف عام على حدوده الشمالية، والشمالية الغربية حتى وصلت غارات قواته السريعة إلى ألمانيا. وقد استطاع القائد العثماني أڤَرِينوس بك الانتصار على آخر حاكم يوناني في مقاطعة الأفلاق الكبرى، مانويل آنج فيلانتروبينـوس واحتلال هـذه المقاطعـة بكاملهـا، وبقي فيها بحيث راح يتدخل في الأمور الداخلية لمقاطعتي الموره والبيلوبونيز (١٣٩٢ م) اللتين أصبحتا مفتوحتين للعثمانيين، مما أتاح لهذا القائد القيام باجتيـاح الموره اليونانية وأركاديا (١٣٩٥ م).

أما في بلغاريا فكان النصر للعثمانيين حليفاً دائماً في حروبهم، إذ تمكنوا بسهولة من الاستيلاء على عاصمتها: تيرنوڤو نهائياً (١٣٩٣ م) ووقع ملكها سيسمان في الأسر وأعدم وكانت النتيجة أن ضُمّت البلاد جميعها إلى ملك العثمانيين وضمنها: سيليستريا وسيستوڤو ونيكوبوليس وَوُدّين وغيرها من قلاع الدانوب التي زوّدها السلطان بايزيد بحاميات قوية.

وفي العـام ١٣٩٤ م استـولى بـايـزيـد على مـدينـة سـالـونيـك Thesalonique الكبيرة عاصمة مقدونيا البحريـة. وانتهت بلغاريـا إلى أن تصبح ولاية عثمانية كباقي الولايات وعُيّن ابن سيسمان حاكماً على سمسون بعد أن أعلن إسلامه، (١٣٩٤ م).

واقعة نيقوبوليس

بعد أن وصلت فتوحات العثمانيين إلى الدانوب متحدّين بلاد المجر، جزع الغرب من امتداد قواتهم السريع، وما لبث أن لبّى النداء الصادر عن ملك المجر سيجسموند، وامبرطـوار بيزنـطية مـانويـل باليولوغ اللذين طلبا المساعدة ضد السلطان بايزيد، فتنظمت لهذه الغاية حملة صليبية مؤلفة من عدة جيوش مختلفة أغلبها من فرنسا ومن الامبراطورية الرومانية المقدّسة، بـالإضافـة إلى القادة: جـان الشجاع وريث دوقيـة بورغـونيا والمـرشـال بوسيكولت والاميرال جان دي فينّا وفيليب دارتوا وكونت دو وكونت دي نڤر وفيليبرت دي ناياك مقدم فرسان رودس وغيرهم من الفرسان التوتونيين بقيادة فريدريك كونت دي هوهنز ولّـرن، والفرسـان الباڤـاريين وأمراء الافـلاق

وبلغاريا الذين انضموا جميعاً إلى الصرب، حيث اجتازوا نهر الدانوب وعسكروا حول مدينة نيكوبوليس لرمي الحصار عليها (٢٢ أيلول ١٣٩٦ م). وكان السلطان بايزيد في ذلك الحين قد عاد من آسيا الصغرى على جناح السرعة، فقابل الحلفاء المسيحيين بجيشه البالغ عدده مائة ألف جندي من بينهم كثير من أهالي الصرب تحت قيادة ابن لازار، ومن المسيحيين الخاضعين لسلطان العثمانيين، وقاتلهم قتالاً مريراً، وقد ساعده الصربيون في اللحظة الأخيرة الحاسمة فأمالوا النصر لجهته حتى انهزم الحلفاء المسيحيون هزيمة شنعاء. وكان عدد جيوشهم معادلاً لجيش السلطان بعد أن سقط في ساحة الوغى أغلب فرسانهم وقادتهم (٢٧ ايلول ١٣٩٦ م - ٢٣ ذي القعدة ٧٩٨ هـ) ووقع الباقون في الأسر. أما سيجسموند ملك المجر وبعض من فرسانه، والفرسان الألمان، فإنهم استطاعوا الفرار على مراكب البنادقة وفرسان رودس التي كانت ترسو في مياه الدانوب. وكان من بين الأسرى من النبلاء في جيوش المسيحيين عدد وفير، منهم كونت دي نڤر والمرشال بوسيكولت وغي دي لاترا مواي وجان الشجاع، فأطلق سراحهم فيما بعد لقاء فديات.

ونظراً لأهمية النصر الذي أحرزه بايزيد، فقد أرسل من ميدان القتال إلى قاضي بورصة، شمس الدين محمد بن حمزة ابن محمد الفناري، يبلغه النبأ العظيم كما بعث من أدرنه برسائل إلى كبار حكام الشرق الإسلامي يزفّ إليهم بشرى انتصاره في نيكو بوليس وكذلك أرسل بعثة إلى الخليفة المتوكل في القاهرة طالباً منه أن يخلع عليه لقب «سلطان الروم» لكي يسبغ على السلطة التي مارسها العثمانيون من قبل، طابعاً رسمياً شرعياً فتزداد بذلك هيبته في العالم الإسلامي[١].

وعلى إثر هذه المعركة تدفق على الأناضول عدد كبير من المسلمين للدخول في خدمة بايزيد، الذي رأى عند ذاك، مبادلة الحلفاء المسيحيين

---

(١) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة عربية: نبيه فارس ومنير البعلبكي صفحة (٤٢٠) دار العلم للملايين).

بالعدوان والانتقام منهم، وهكذا بدأ بمهاجمة اليونان وهي البلاد الأقل دفاعاً من غيرها فأصدر أوامره إلى قائده التركي أڤرنوس بك حاكم تِسّاليا ورفيقه أيوب، باحتلال هذه البلاد (١٣٩٧ م). فقاما على رأس جيش مؤلف من خمسين ألف مقاتل وهاجما سور الأكزاميليون الذي يشكل خط دفاع عن برزخ كورنتيا فخرّقاه وأخذا مدينة أرغوس التابعة لجمهورية البندقية وهدماها ثم اجتاحا البلاد حتى أبواب مودون وكورون وهما مرفآن بندقيان في مسّينا ـ Méssénie. وفي ٢١ حزيران ١٣٩٧ م تصادما مع جيش حاكم ميسترا: تيودور، في ليونتاريون (أو ليونداري: ميغالو بوليس) في أركاديا وأرغماه على القبول بالتبعية للعثمانيين. ولم يخليا البيلوبونيز إلاّ بعد الحصول على غنائم كثيرة حملاها إلى تسّاليا[1].

أما القسطنطينية فإن السلطان بايزيد كان يعرف قوة أسوارها منذ أن حاصرها في العام ١٣٩١ م وبعد أن كان شيّد في أحد المواضع من المضيق قلعة قوزل حصار أي القصر الجميل وهي التي سُمّيت فيما بعد أناضولو حصار أي قصر الأناضول. ولذا فقد وجّه بايزيد غداة فوزه في نيكو بوليس إنذاراً للأمبراطور مانويل بتسليمه مفاتيح هذه المدينة الكبيرة. غير أن هذا الأخير طلب معونة جمهورية البندقية لمؤازرته في الوقوف بوجه العثمانيين الذين كانوا حينذاك يحاصرون وكالات بيرا Pera اللاتينية، فاستجابت لطلبه وأرسلت بعض سفنها الحربية لتخليص تلك الوكالات، فتوفقت بذلك (١٣٩٦ م). ولما وجد بايزيد بعض الصعوبات بهذا الصدد أرجأ هجومه على القسطنطينية مشدّداً الحصار عليها بذات الوقت.

ولم يكن الأمبراطور مانويل ليخضع لتهديدات بايزيد ويكتفي بمعونة الجمهورية البندقية للحفاظ على مدينته، إنما راح يرسل مبعوثيه لأوروبا الغربية في سبيل الاعلان من جهته لملوكها وأمرائها بأنه مستعد للتنازل عن القسطنطينية، لكل من يتعهد بالدفاع عنها والحؤول دون العثمانيين والاستيلاء عليها. وكان مانويل يعلّق أكثر آماله على فرنسا لشدّ أزره. ولكن

---

(١) Rene' Grousset: l'Empire du Levant Paris 1949.

مبعوثيه لم ينالوا من الدول اللاتينية التي اتصلوا بحكامها سوى الوعود المطمئنة، بالرغم من أن القسطنطينية بقيت تحت الحصار العثماني عدة سنوات دون أن يهاجمها بايزيد، إلى أن ظهر تيمورلنك مغيراً على بلاد آسيا الصغرى. وعند ذاك اكتفى السلطان بإبرام معاهدة الصلح مع الامبراطور البيزنطي لقاء أن يدفع له هذا الأخير جزية سنوية بالإضافة إلى تعهّده ببناء جامع لإقامة شعائر الدين الإسلامي، وتشكيل محكمة شرعية للنظر في قضايا المستوطنين بها من المسلمين. ثم رفع بايزيد الحصار عن هذه المدينة في سنة (١٤٠٠ م).

تيمورلنك في آسيا الصغرى وحربه مع بايزيد

نشير هنا إلى أن السلطان بايزيد، حينما جاءه النبأ من رسله الآتين من أرمينيا بأن تيمورلنك قد وصل إلى قرب مدينة حلب في سوريا وتحت لوائه جيش عرمرم يربو عدده على الخمسمائة ألف مقاتل، تحقّق له بأن الاصطدام بينه وبين هذا الأخير لا محالة واقع، فعمد إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمجابهته عند الاقتضاء، وبقي على حذر من عدوّه المرتقب.

أما تيمورلنك فإنه في ذلك الوقت كان قد ألقى الحصار على حلب ثم دخلها في ٣٠ تشرين أول ١٤٠٠ م فاتحاً، فارتكب جيشه فيها ما لا يوصف من الفظائع حيث أباد أغلب سكانها. وبعد أن تركها قاعاً صفصفاً إتجه إلى دمشق، وكانت هذه المدينة أقلّ تحصيناً من حلب ذات القلعة الشهيرة، فاستولى عليها دون كبير عناء وفعل جيشه فيها مثلما فعل من فظائع في حلب (٢٥ آذار ١٤٠١ م) فنهبها وأخضع أهاليها للعبودية واقتاد معه أصحاب الحرف على اختلافهم وأرسلهم إلى سمرقند عاصمة بلاده بعد أن أضرم النار فيها وأتى الحريق على الجامع الأموي الكبير الذي كان التجأ إليه عدد كبير من الهاربين من القتل فاحترقوا فيه. وفيما الحرائق تشتعل في مدينة دمشق كان هذا القائد التتري يجلس على تلّة عالية في الجوار يحتسي الشراب المبرّد بثلوج لبنان، ويدعو المؤرخ العربي ابن خلدون لمشاركته في التأمّل والنظر إلى هذا العمل المدمّر الخالد.

وفي ٢٩ آذار من السنة نفسها رحل تيمورلنك بجيشه تاركاً دمشق المدينة الإسلامية ذات المجد العريق ووجهته مدينة بغداد فعبر نهر دجلة. وفور وصوله إليها ألقى الحصار عليها لمدة أسبوع حيث كان جيشه يهاجمها عند الصباح وفي المساء فقط، ليعود إلى ظلال خيامه في الظهيرة بسبب شدة الحرّ. وفي اليوم الثامن اندفعت قوات هذا الجيش من جميع الانحاء بعدما كانت أنزلت آلات الحصار العائمة إلى نهر دجلة الذي يشطر المدينة شطرين، وهي تشنّ هجومها الواسع الكاسح على بوابات المدينة فيما كانت السلالم قد نصبت على الأسوار وأخذت المنجنيقات وآلات الحصار تقذف وابلاً من الأحجار الكبيرة وقنابل النفط، يساعدها النبّالة الذين يطلقون نبالهم وسهامهم من فوق ظهور الأفيال الضخمة، حتى إذا أصبحت هذه القوات داخل المدينة، تمكنت من إفناء حرّاسها في دقائق معدودة. وعندها صدرت أوامر تيمورلنك للجنود بإشعال الحرائق في جميع انحائها ففعلوا. ولم تمرّ أربعة أيام على هذه الأعمال حتى كانت مدينة بغداد قد حاق بها الخراب والدمار الشاملان حينئذ اعتلى تيمورلنك مكاناً مرتفعاً وطلب من جنوده قتل ما ينوف عن مائة ألف رجل من سكانها الباقين على قيد الحياة، وإلقاء جماجمهم تحت رجليه.

بعد ذلك، ولما شفى غليله من الانتقام من أهالي بغداد تركها تيمورلنك متوجهاً نحو مدينة تبريز، بغية التهيئة لوضع الخطط التي يراها للمواجهة مع السلطان بايزيد العثماني، وبالتالي لإرسال الجواسيس والعملاء والدعاية بين الأتراك تمهيداً للزحف على ممتلكاتهم. وقد اتصل بعض الأوروبيين في تبريز بتيمورلنك ووعدوه بالمساندة والمساعدة من قبل اخوانهم أوروبيّي القسطنطينية وإزمير، في حربه ضد بايزيد، كما وفد إليه عدد من تجّار البندقية وجنوى لعقد اتفاقات تجارية معه، معربين له عن عواطفهم الصادقة بكسبه الحرب ودمار دولة العثمانيين.

ومن تبريز رحل تيمولنك إلى مدينة سيواس وعسكر هناك فأبلغه جواسيسه بأن بايزيد قد نصب خيامه عبر الأراضي الجبلية لملاقاته، فاستدار

عندئذ بجيشه نحو الطرف الآخر من هذه المدينة ثم غيّر وجهة سيره وسار بمحاذاة نهر هاليس بجانب ضفته عند تعرّجه عبر قيصري وكرسيهير ووصوله إلى بحيرة طوس حيث يتجه النهر ثانية نحو الشمال بين أنقرة وبوطعات. وبعد ثلاثة أيام من سيره تقدّم تيمورلنك إلى خيام بايزيد التي كانت بحراسة عدد من الجنود، فيما كان الجيش العثماني قد توغّل في سيره لأجل ملاقات القائد التتري، دون أن يفطن بايزيد لخطة هذا الأخير التي اعتمدها لتغيير سيره والوصول إليه. وهكذا أرسل تيمولنك فرقة من جيشه لمحاصرة مدينة أنقرة وأخرى للقيام باحراق الأراضي التي كان على جيش بايزيد أن يعود منها لبدء الهجوم.

وعندما تحقق بايزيد بأن لا وجود للجيش التتري في سيواس أرسل فرقة نحو الجنوب ولم يعلم بأن عدوّه كان قد استولى على خيامه بالقرب من أنقرة، وحينئذ قفل راجعاً وهو يسير عبر الأراضي المحروقة حيث كان الطعام والعلف قد اتلفا وحُبست المياه فأصبحت فاسدة وآسنة، لا تصلح للشرب. وهذا ما جعله يتكبّد خسائر فادحة بين جنوده المشاة بصورة خاصة، بسبب الظمأ والجوع، في حين كانت الأطعمة والمياه متوفرة خلف صفوف تيمورلنك. وعلى هذه الحالة رأى بايزيد نفسه مرغماً على خوض القتال في أرض مكشوفة، لم يكن يحسب لها حساباً نتيجة لتقصير جواسيسه وعمّاله في كشف خطة تيمورلنك الحربية قبل تحقيقها.

لقد كانت جبهة القتال وقتئذ، عند تلاقي الجيش، تمتدّ على مسافة خمسة عشر ميلاً، وكان أول من شنّ الهجوم وبدأه هو سليمان بن يزيد، فلاقي حاجزاً منيعاً من السهام وقنابل النفط التي أخذت تنصب عليه من الآلات المتمركزة في مؤخرة الجيش التيموري، ثم تبع ذلك هجوم معاكس قام به فرسان إحدى الفرق الأشداء من هذا الجيش مما أوقف تقدم سليمان، وألزمه بالتراجع مع جنوده، في حين كانت فرقة أخرى من التموريين تندفع كالسهم نحو ميمنة الجيش العثماني، التي كانت بقيادة بايزيد بنفسه. عند ذاك حصلت مفاجأة كان لها أثرها في نتيجة المعركة، إذ

انفصل فوجان تركمانيان كان أغراهما عملاء تيمورلنك السرّيون عن جيش بايزيد وانضمّ أفرادهما إلى الجيش التيموري حيث دفعا بفوج المشاة الصربي الذي كان يقوده بيتر لازاروس نحو الوسط، ثم تبع هذين الفوجين التركمانيين، جنود الفرق العائدة لآيدن ومنتشا وصاروخان وكرميان، والتحقوا جميعهم بجيش تيمورلنك نظراً لوجود أبناء أمرائهم الأصليين فيه.

وكان موسى، الابن الثاني لبايزيد حذراً في موقعه وسط جيش والده، حيث كان يفضّل أن يكون مجرى المعركة أمام صفوفه فيستدرجِ قوات العدوّ نحوه لا أن يتقدم هو إليه ولكن لما سقط بيتر لازاروس قتيلاً أركن جنوده الصربيون للفرار، كما أُرغم فوج سليمان على النكوص على أعقابه بحيث أخذت ميمنة الجيش التيموري وميسرته تطوّقان الجنود الأتراك فتجعلاهم وكأنهم بين حدّين يقتربان لبعضهما شيئاً فشيئاً ممّا ألقى بهؤلاء الجنود في الموقف المعيّن لوسط الجيش التيموري الذي كانت أفياله تشيع الخوف والرهبة في نفوس الأتراك. وعندئذ أصدر تيمورلنك أوامره لقواته جميعاً بشنّ هجوم كاسح تقدّمته الأفيال مندفعة لا تلوي على شيء وهي تدوس الجنود الأتراك وتتركهم حطاماً، فيما كان الرديف الاحتياطي من الجيش التيموري يسدّ طريق الفرار على أعدائه بينما كان بايزيد لا يزال يدافع عن التلّة الواقف عليها إلى ما بعد الظهر من ذلك اليوم، دون أيّ جدوى. على أن السلطان العثماني عندما رأى النجدات الإضافية التيمورية تتسارع إلى ناحيته أدرك أن الوضع أضحى في منتهى الحرج وما لبث أن استولى عليه اليأس بعد أن صُرع حصانه ولم يعد بإمكانه الفرار عبر صفوف أعدائه، فقُبض عليه أسيراً مع ابنه موسى دون ابنائه الآخرين، سليمان ومحمد وعيسى الذين كان الفرار رائدهم. أما ابنه مصطفى فلم يعلم عنه شيء وقتذاك (١٩ ذي الحجة ٨٠٤ هـ - ٢٠ تموز١٤٠٢ م). وهكذا تمّ النصر لتيمورلنك بالنتيجة، وأصيبت الدولة العثمانية بنكسة أوقفتها عن النمو موقتاً، كما سنرى. وفي اليوم التالي لمعركة أنقرة كانت أعلام تيمورلنك ترتفع فوق أسوار القسطنطينية وأسوار بيرا Péra وفي الضواحي الأخرى المحيطة بعاصمة الامبراطور البيزنطي. وقد تلقى تيمورلنك رسائل ودّية فيما

بعد من ملك فرنسا شارل السادس وملك إنكلترا هنري الرابع وملك مقاطعة الكاستيل هنري الثالث الذي بعث إليه فارسين من خيرة الفرسان الأسبان هما بالادي سانتومايو، وفرناندو بالازو، وذلك تعبيراً عن احترامه وتقديره له. وعند دخول تيمورلنك مدينة أنقرة أرسل فرقاً من جيشه إلى عدة مناطق على البحر لأخذها ومنها مدينة إزمير التي سقطت بيد ابنه نور الدين خلال إسبوعين وكانت تحت سلطة فرسان رودس وبقيادة رئيسهم غليوم دي مون de Mune. وبعد تهديم جيش بايزيد، تابع تيمورلنك فتوحاته في آسيا الصغرى فبدأ بكوتاهية واحتلّها ثم أخذ مدينة بورصة (بروسّا) فيما كان قادة جيشه يتقدمون نحو إزنيق (نيقيا) وهم يقتلون وينهبون كل ما يقع تحت أيديهم. وبعد ذلك عمد إلى إحياء الامارات التركمانية التي كانت الدولة العثمانية قد تسلطت عليها.

وهكذا أعيد محمد الثاني وريث إمارة قرمان (ليكاوني وإفريجيا الشرقية) إلى مقرّ حكمه، ويعقوب الثاني إلى إمارة كرميان في إفريجيا الغربية، وخضرشاه بك إلى إمارة صاروخان في ليديا، وعيسى بك إلى إمارته في إيونيا، ومظفّر الدين إلياس إلى إمارة منتشا في كاريا، وعثمان شلبي إلى أمارة تكّة في ليسيا وبمفيليا، ومبارز الدين اسفنديار إلى إمارة اسفنديار أوغلوفي بافلاغونيا.

وبذلك أصبحت ممتلكات العثمانيين في آسيا الصغرى محصورة في إفريجيا الشمالية الغربية وبيثينيا وميسيا، كما كانت عند وفاة السلطان أورخان.

أما فيما يتعلق بالعالم المسيحي فإن قوات تيمورلنك اتجهت نحو فوجيا (فوسيه ـ Phocée) التابعة للجمهورية الجنوية فحاصرتها، فآثر أصحابها دفع الجزية على المقاومة. وسارت على هذا المنوال الجالية الجنوبية في بيرا.

أما جان السابع الوصي الموقت على عرش القسطنطينية بغياب

الامبراطور مانويل الثاني في أوروبا فقد رضخ هو أيضاً لدفع الجزية لتيمورلنك.

التعرّف على تيمورلنك: من هو؟

خلافاً لما يدّعيه مؤرخوه، فإن تيمورلنك هو كبايزيد من الجنس التركي وكان مولده في عام ١٣٣٣ م في كيش شهري سيز الحالية الواقعة إلى الجنوب من سمرقند وينتمي إلى إحدى الأسر النبيلة في بلاد ما وراء النهر. وفي العام ١٣٦٩ م تربّع على عرش خراسان وقاعدتها سمرقند، وأسّس امبراطورية أوسع من إمبراطورية بايزيد وكانت تشمل التركستان وأفغانستان وإيران وما بين النهرين وجنوبي القوقاز. وقد امتدّت فتوحاته من كشغر إلى سوريا ومن الهند إلى أعلى الفرات. وكان قبل معركة أنقرة قد استقبل في بلاطه أبناء الأمراء التركمانيين الذين فقدوا إماراتهم في الأناضول على يد بايزيد وهم أمراء آيدن ومنتشا وصاروخان وكراميان وقرمان، الذين كان لجوءهم إلى حمايته، من الأسباب التي دعته إلى مواجهة السلطان العثماني، بناء لتحريضهم إياه على اكتساح بلاد آسيا الصغرى والانتقام من هذا الأخير، الذي كان من جهته أيضاً قد آوى إليه أمير بغداد والعراق، أحمد الجلائري، بعد هربه من وجه تيمورلنك وفتح مدينة بغداد. ومن الأسباب التي حملت تيمورلنك كذلك على محاربة بايزيد ان حكّام بعض الدول المسيحية كانوا يدفعونه للإقدام على هذا العمل، مثل جان السابع الوصي على عرش القسطنطينية ووالي غَلَطة Galata الحنوي، اللذين اتصلا به بواسطة امبراطور تريبيزوند اليوناني، لإعلامه بأنهما مستعدان لدفع الجزية له بدلاً من السلطان بايزيد، فيما لو هاجم هذا الأخير وانتصر عليه. كما ان ملك فرنسا شارل السادس بدوره توسّط بطلب من صديقه الامبراطور البيزنطي مانويل الثاني، مع تيمورلنك لمهاجمة بايزيد[١].

René Grousset, **l'Empire du Levant** [PP: 620, 621].

وثمة أسباب أخرى جعلت الخلاف بين تيمولنك وبايزيد يتفاقم، منها ان بلاد سيواس وقيصرية كانت بتملك الشاعر التركي برهان الدين (١٣٨٠ - ١٣٩٦ م). الذي قتل أثناء حربه مع الزعيم التركماني قره يولوك، رئيس قبيلة الخروف الأبيض (أق قويونلو). فقد رفض أهل سيواس حينذاك حكم قره يولوك واستعانوا عليه بالسلطان بايزيد الذي سارع وأرسل ابنه سليمان لاحتلال بلادهم. كما أقدم السلطان على إنذار الزعيم التركماني تاهرتن أمير ارزنجان وأرضروم بوجوب الانخراط تحت رايته وتابعيته بدلاً من خضوعه لتيمورلنك.

الجزء الثالث

الفوضى

الفصل الأول

بعد معركة أنقرة

بعد وقوع بايزيد في الأسر حصلت مقابلة بينه وبين عدوّه تيمورلنك اتصفت بالمجاملة بعد عتاب بينهما تطرقا فيه إلى بعض الحوادث التي تسببت في نشوب الخلاف، عن بعد، فيما بينهما، فقال تيمورلنك بلجهة ساخرة: «حقاً انه لشيء مضحك أن يستسلم بايزيد القدير إلى عجوز أعرج ضعيف مثل تيمورلنك». فأجابه بايزيد بكل جدّية: «إنك يا تيمورلنك الأعرج تملك قوات باسلة وقادة أكفاء. وإذا ما اتّحدت أنا معك وحاربنا سوية فإننا نستطيع أن نزيل الكفّار عن وجه الأرض». فاستشاط تيمورلنك غضباً عند سماعه كلمة الأعرج من فم بايزيد وأجابه: «هذا هراء فنحن لا نستطيع أن نفعل شيئاً سوية وإنك قد آويت أعدائي وأغَرْتَ على حدودي وقذفت نسائي المفضلات بأبشع الإهانات وأفحش الألفاظ، ويجب عليك الآن أن تدفع جزاء هذا». فقال بايزيد: «إنني مستعد لأن أسهم بكل ما لديّ لمساعدتك يا سيف الإسلام البتّار». فردّ تيمورلنك بقوله: «إنك سوف تدفع ما لديك بالرغم من أن ذلك لا يساوي شيئاً ذا أهمية. ولم يعد لديك شيء ما تدفعه فقد سقطت مدينة أنقرة بيد قواتي وها هو نور الدين يكاد يصل إلى مدينة بورصة فلم يعد لديك ما تدفعه سوى حياتك وروحك».

بعد ذلك، حاول بايزيد الهرب من أسره، فلم ينجح فاضطر

تيمورلنك لوضعه في محفّة أو محمل محاط بحاجز ذي قضبان ذهبية مشبّك يشبه القفص، نقل بايزيد فيه أثناء رحيل الجيش التيموري، مما أثار الغيظ في نفسه وأدّى إلى انهياره نفسياً ومعنوياً فلم يلبث أن مات مقهوراً بالسكتة القلبية في مدينة أكشهير في ٩ آذار ١٤٠٣ م.

نقل جثمان السلطان بايزيد من قبل ابنه موسى الذي كان لا يـزال أسيراً عند تيمورلنك، إلى مدينة بورصة حيث ووري الثرى بجانب السلطان مراد.

ويؤثر عن بايزيد تمسكه الشديد بالإسلام. فروي أنه شهد يوماً عند قاضي مدينـة بورصـة شمس الدين محمـد بن حمزة بن محمـد الفناري، بقضية كان ينظر بها هذا القاضي، فردّ شهادته فسأله بايزيد عن سبب ردّه فقال له: «إنك تارك للجماعة». فبنى السلطان بايزيد عند ذاك أمام قصره جامعاً وعيّن لنفسه فيه موضعاً ولم يترك الجماعة بعد ذلك[١].

بعد انسحاب تيمورلنك من آسيا الصغرى إلى سمرقند، ثم وفاته في مدينة أوترار الخراسانية (١٨ شباط ١٤٠٥ م) ورجوع الأمراء الغزاة السابقين إلى إماراتهم في قسطموني وصاروخان وكرميان وآيدن ومنتشا وقرمان وتكّة وغيـرها، كـانت ممتلكات العثمـانيين قد انحصـرت في آسيـا الصغـرى بمقاطعات إفريجيا الشمالية وبيثينيا، وميسيا، حيث كان الصراع عليها بين أبناء بايزيد على أشده، إذ كان كل منهم يطلب السلطنة لنفسه. فـالأمير سليمان أقام في مدينة أدرنة ليدير الحكم منها في أوروبا بعد أن كان تولّى عليها سلطاناً. أما الأمير عيسى فقد أعلن نفسه سلطاناً في مدينة بورصة وذلك بمؤازرة القائد ديمورطاش باشا في حين كان الأمير محمد منهمكاً في محاربة جنود تيمورلنك دفاعاً عن قبّادوسيا فاستخلص منهم مدينتي توقات وأماسيا.

---

(١) طا شكبري زاده - **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية** ص ١٩ - (دار الكتاب العربي، بيروت).

وكان أولئك الأمراء جميعهم، يتنازعون على الحكم وعلى اكتساب ثقة تيمورلنك لنيل تأييده، فكان من جهته، يشجعهم على التقاتل فيما بينهم لتفرقتهم وإضعاف كل منهم بالنتيجة.

وهكذا حارب محمد أخاه عيسى وانتصر عليه في عدة مواقع وقتله، ثم عمل على تحرير أخيه موسى من يد أمير كرميان الذي كان مولجاً بإبقائه في الأسر من لدن تيمورلنك، لتسليمه قيادة جيشه الذي أرسله إلى أوروبا لمنازعة أخيه سليمان، فهزمه هذا الأخير وعقد من ثم معاهدة في سنة ١٤٠٣ م مع الوصي على العرش البيزنطي جان السابع والجمهورية البندقية، والجمهورية الجنوية، وفرسان مالطة، وهي تتضمّن وجوب فتح جميع المعابر في السلطنة لتجارتهم وبالتالي موافقة السلطان على عدم دخول السفن العثمانية إلى الدردنيل أو الخروج منه دون إجازة منهم. كما تضمنت هذه المعاهدة وجوب تنازل سليمان عن مدينة سالونيك ومنطقتها التي كانت قد سقطت بيد القائد العثماني أفْرقوس بك وإعفاء الامبراطور البيزنطي والجاليات الجنوية في البحر الأسود من الضريبة المفروضة عليهم[1].

ولم تلق هذه المعاهدة قبولاً لدى الأمير محمد، فعاد وأرسل أخاه موسى بجيش آخر إلى أوروبا فقاتل أخاه سليمان وقتله خارج أسوار مدينة أدرنة (١٤١٠ م) ومن ثم اكتسح بلاد الصرب وأنزل العقاب بأهلها لخروجهم عن الطاعة كما حارب سيجيسموند ملك المجر وتغلّب عليه. وهذا ما شجّعه على العصيان ضد أخيه محمد، طمعاً بالملك والاستقلال بالدولة في أوروبا، حيث سوّلت له نفسه فتح القسطنطينية، فحاصرها. فما كان من الامبراطور البيزنطي إلّا الطلب من الأمير محمد، لمساعدته ضد أخيه موسى، ففعل وألزم هذا الأخير برفع الحصار عن هذه المدينة ثم حاربه وتغلّب عليه وقتله (٨١٦ هـ).

René Grousset, **l'Empire du Levant,** p 624.

وبذلك تمكن الأمير محمد بالنتيجة، وبعـد عدة حـروب من إعادة وحدة السلطنة العثمانية، بحيث أصبح السلطان الوحيد عليها.

الفصل الثاني

السلطان محمد الأول جلبي(*)

ما كاد السلطان محمد الأول يستقرّ في ملكه حتى راح يوجّه أنظاره نحو الامارات التركمانية التي عادت واستقلّت بعد انتصار تيمورلنك في معركة أنقرة وإثر الفوضى التي أعقبت موت بايزيد وذلك لإعادتها إلى حظيرة الدولة العثمانية، فواصل حروبه مع أمراء تلك الإمارات، وبعد عدة معارك جرت بينه وبينهم أقرّ معظمهم بسيادته عليهم. عند ذاك عمل على تحسين علاقاته مع الامبراطور عمانوئيل الثاني البيزنطي فسلّمه بعض البقاع على البحر الأسود وبعض الحصون في تسّاليا. كما دأب على إقامة أواصر الصداقة بينه وبين أمراء الصرب ودلماسيا وألبانيا. ومما يؤثر عنه استعماله الحلم مع الأمراء الذين شقّوا عصا الطاعة على الدولة ومنهم أمير القرمان الذي حاول غزو الأراضي العثمانية. فبعد أن قهره السلطان محمد أولاً وثانياً وأقسم له هذا على القرآن الشريف بأن لا يخون الدولة فيما بعد عفا عنه وخاطبه قائلاً: أن قصاص خائن مثلك يسوّد صفحات عظمتي فإذا ما دفعتك نفسك الغدّارة للحنث بإيمانك فإن نفسي توحي إليّ شعوراً أرفع من إسمي فأنت إذن ستعيش(*).

(*) المولود سنة ٧٨١ هـ - ١٣٧٩ م.

(*) محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، ص (١٣٥) والمرجع المبين فيها.

في ذلك الحين كان السلطان محمد بعد ترميمه أجهزة الدولة وإجرائه الأصلاحات التي يتطلّبها الحكم قد أرسل أسطوله لاجتياح جزر بحر إيجة وإكراه البنادقة النازلين فيها على الدخول في طاعته فتصدّت له الجمهورية البندقية بواسطة اسطولها الحربي، الذي كان عائداً من طرابيزون والقسطنطينية فعبر بالقوة مياه الدردنيل الذي كان الأسطول التركي قد سدّه في غاليبولي خلافاً لاتفاق المضائق البحرية (٢٩ أيار ١٤١٦ م) وبدّد ذلك الاسطول(١).

ومن الذين نالوا عفو السلطان أيضاً حاكم إزمير السابق قره جُنيْد الذي ثار عليه فحاربه محمد وقهره ثم عيّنه حاكماً على مدينة نيكوبوليس تدليلاً على حكمه وحكمته ونظراً لأن هذا الحاكم كان قد خدم السلطان بايزيد بإخلاص قبل معركة أنقرة.

الثورة الاجتماعية في السلطنة العثمانية

في عهد السلطان محمد الأول قامت انتفاضة اجتماعية هي الأولى من نوعها وقتذاك كان من سماتها انفجار الصراعات الطبقية نتيجة لارهاق الفلاحين وإساءة معاملتهم. وتفصيل ذلك أن الشيخ بدر الدين محمد بن إسرائيل بن عبد العزيز الشهير بابن قاضي سماونة، وهو من العلماء المشهورين في ذلك الوقت في تصانيفه الكثيرة ومنها: لطائف الإشارات في الفقه وشرحه التسهيب، صنّفها في إزنيق أثناء وجوده في السجن ومنها جامع الفصولين، ومنها عنقود الجواهر، شرح كتاب المقصود في الصرف، ومنها مسرّة القلوب في التصوّف وغيرها. وقد ارتحل إلى بلاد مصر وقرأ هناك مع الشريف الجرجاني علي مبارك شاه المنطقي، المدرّس بالقاهرة ثم حجّ مع مبارك شاه وقرأ بمكة على الشيخ الزيلعي وصاحَبَ السلطان فرج بن السلطان برقوق سلطان مصر. ويُروى أنه لما حضر تيمورلنك إلى مدينة تبريز وقع عنده منازعة بين العلماء ولم ينفصل البحث

(*) René Grousset , **l'Empire du Levant,** p 625.

بها فدعا يتمورلنك الشيخ بدر الدين محمد (ابن قاضي سماونة) للحكم بين المتخاصمين، فحكم بينهم ورضي الجميع بحكمه. وبعد ذلك دعاه حاكم جزيرة ساقز ـ خيوس إليه وأسلم على يديه. ثم لما تسلطن موسى بن بايزيد، نصبه قاضياً بعسكره. وبعد هزيمة موسى وقتله حبسه السلطان محمد الأول مع أهله وعياله بمدينة أزنيق ـ نيقيا وعيّن له كل شهر ألف درهم، ولكنه هرب من السجن إلى إسفنديار أوغلو فأرسله أميرها إلى زغرة من ولاية الروملّي. وهناك أخذ الشيخ بدر الدين في نشر مذهبه المؤسس على المساواة في الملكية والملكية المشتركة بين الجميع، باعتبار أن الأديان كلّها متساوية لا يُفرّق بينها والناس أخوة مهما اختلفت مذاهبهم وأديانهم. وقد استعان في نشر مذهبه هذا بشخص يدعى بير قليجة مصطفى ثم بآخر يحمل اسم طورلاق كمال وهما من جملة مريديه. وقد اشتهر أمر الشيخ بدر الدين بسرعة وكثر عدد أتباعه إذ كان يندّد في خطبه التي كان يلقيها في ذلك الحين، بالمستثمرين داعياً إلى وضع حدّ للطغيان الطبقي ومعلناً شيوع الملكية العقارية ووحدة الكادحين لجميع القوميات والأديان، فحظيت خطبه بالقبول الحسن لدى فلّاحي آسيا الصغرى الذين كانوا يعانون الإرهاق الشديد من قبل الاقطاعيين. وقد جاراه بذلك مساعده بير قليجة مصطفى الذي أخذ يجمع الأتباع حوله في جبل أستيلاريوس عند الطرف الجنوبي من خليج إزمير تجاه جزيرة ساقز (خيوس) مغيراً على البلاد المجاورة حتى إقليم مغنيسيا بمعاونة جماعة من الصوفية (الدراويش). وإذ بلغ تمادي هؤلاء المتمردين حداً أصبحت معه إغاراتهم مهدّدة لإمن الدولة العثمانية، فقد أمر السلطان محمد الأول بوجوب القضاء عليهم وكلّف لتنفيذ أوامره القائد سيسمان ابن أمير البلغار الذي اعتنق الإسلام وكان حاكماً لمدينة سمسون حينذاك، وبمعيته جيش كبير، وذلك لمجابهة بير قليجة مصطفى، الذي كان متحصّناً في مخارم جبل أستيلاريوس مع جيشه. وما أن تلاقى الجيشان حتى أبيد جيش السلطان بعد أن أوقع به جيش الثوار وظهر عليه. ولما علم السلطان محمد بما أصاب جيشه جمع الجيوش وولّى قيادتها لوزيره الأول بايزيد باشا لمحاربة أولئك الثائرين،

فخفّ إليهم ولحق بزعيمهم بير قليجة مصطفى إلى ضواحي إزمير فالتقاه في مكان عند جبل قره بورنو (أو قره بورون) وقد تغلّب عليه وأخذه أسيراً مع العديد من أتباعه وقتلهم جميعاً.

أما الشيخ بدر الدين (السماونة) فكان قد لاذ بالفرار متجهاً نحو الأفلاق حيث أعاد تجميع جيشه وأتباعه، واحتلّ أحد الممرات الجبلية في البلقان، فقام السلطان محمد بنفسه لمقاتلته وقصده حيث هو، فأخلى مكانه هارباً بعد أن تخلّت غالبية قواته عنه وانضمت إلى جيش السلطان وبقي هائماً على وجهه إلى أن أسلمه أتباعه الباقون إلى الجيش العثماني فيما بعد، فأعدم في سري بعد موافقة المفتي مولانا سعيد وذلك سنة ١٤١٧ م.

وهذا نص الفتوى: [من أتاكم وأمركم جميعاً على رجل يريد أن يشقّ عصاكم ويفرّق جماعتكم فاقتلوه][1].

وفي سنة ١٤١٩ م ظهر شخص ادّعى انه ابن السلطان بايزيد وتبيّن أنه أخو السلطان محمد، ويدعى مصطفى وهو الذي كان قد اختفى بعد موقعة انقرة، ولم يعرف عند ذاك ماذا حلّ به، فأعلن الثورة على أخيه وذلك بمحالفة أمير الأفلاق ميرسيا Mircéa، بعد أن انضم إليه الحاكم قره جنيد الذي كان السلطان محمد قد عفا عنه سابقاً وهو من سلالة أمراء آيدن، ولجأ مصطفى إلى مدينة نيكو بوليس ومنها أغار على اقليم تساليا وبرفقته قره جنيد، فقاومهما جيش السلطان محمد ودحرهما، فتقهقرا إلى مدينة سالونيك التي كان استعادها الامبراطور البيزنطي بعد موت السلطان بايزيد، حيث طلبا الحماية من حاكم هذه المدينة التابع للأمبراطور فرحّب بهما ورفض تسليمهما للقائد العثماني الذي طالب بالقبض عليهما.

ولكن، بعد المخابرات بين السلطان محمد والامبراطور وافق هذا الأخير على أن يبقي مصطفى سجيناً في جزيرة لِمْنوس وعدم إطلاق سراحه. أما قره جنيد فيوضع بالإقامة الجبرية الدائمة في أحد أديرة

---

(١) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ١٥١.

القسطنطينية. وهكذا توصّل الامبراطور عمانوئيل الثاني، بدهائه وحكمته إلى نيل غايته والاحتفاظ بمطالب للعرش العثماني كرهينة يستخدمها عند الاقتضاء لمصلحته[١].

بعد ذلك وفي سنة ٨٢٤ هـ ١٤٢١ م توفي السلطان محمد الأول في مدينة أدرنة ودفن في مدينة بورصة بعد أن أوصى بالحكم من بعده إلى ابنه مراد الذي كان عند ذاك موجوداً في أماسيا.

ومما يؤثر عن السلطان محمد الأول، حبّه للسلم والنظام، وللعلوم والفنون وقد بذل طيلة وجوده في السلطة جهوداً كبيرة لأجراء بعض الاصلاحات والترتيبات اللازمة في الدولة تحسباً لمنع الحرب الداخلية في المستقبل فَلُقّب بالجلبي أي السيّد. وكان أول سلطان عثماني يرسل الهدية السنوية (الصرّة) إلى أمير مكة وهي كناية عن كمية من النقود يجري توزيعها على فقراء مكة والمدينة. ولم يتوان عن العمل على إقامة أواصر الصداقة مع أخصام الامبراطور البيزنطي ومع أمراء الصرب ودلماسيا وألبانيا، كما لم يتأخر عن عقد اتفاق مع الجمهورية البندقية على أساس احترام امتيازاتها ومصالحها التجارية في الأراضي العثمانية، طالما أنه كان يجد في ذلك، السبيل الوحيد لحسن سياسة الدولة.

---

(١) René Grousset: **l'Empire du Levant,** p 627.

الفصل الثالث

السلطان مراد الثاني الغازي(*)

تولّى السلطنة عقب وفاة والده (١٤٢١ م) وكان أول ما قـام به من أعمال هو إبرامه الصلح مع أمير قرمان، واتفاقه مع ملك المجر على هدنة مدّتها خمس سنوات وذلك لكي يتسنى له استعادة ولايات آسيا الصغرى التركمانية وينفسح له المجال للاستعداد لهذا الأمر. ولكن قبل قيامه بذلك انتهز الامبراطور البيزنطي عمانوئيل الثاني فرصة وجود الأمير مصطفي بن بايزيد، المطالب بالعرش العثماني في مدينة سالونيك فعمد إلى التهويل على السلطان مـراد وتهديـده بمساعـدة هذا الأميـر إن لم يتعهد لـه (أي للأمبراطـور) بالامتنـاع عن اشهارالحـرب عليه في أيـة حال ومهمـا يكن السبب، طالباً اليه بالنهـاية تسليمـه أميرين من أخـوته ضمـاناً لنفـاذ هذا التعهد، وإلّا فإنه مستعد لإطلاق سراح الأمير مصطفي من منفاه. ولما رفض السلطان مراد استجابة طلب الأمبراطور البيزنطي نفّذ هذا تهديده بالفعـل وأخرج مصطفى من مدينة سالونيك بعد أن أرفقه ببعض المراكب الحربية بأمرة القائد ديمتريوس لاسكاريس فاتّجه بها الأمير العثماني لمحاصرة مدينة غاليبولي التي ما لبثت أن سلّمت بدون قلعتها فتركها ميمّماً شطر مدينة أدرنة على رأس جيشه، فقابله الوزير بايزيد باشا قائد جيش مراد. وقبل التحام

(*) مولود في سنة (٧٠٦ هـ) - (١٤٠٣ م).

الجيشين، تقدّم مصطفى وخاطب الجيش العثماني، مدّعياً بأن ثورته ضد ابن أخيه السلطان إنما الغاية منها هي أخذ العرش من هذا الأخير، على اعتبار أنه هو أي مصطفى صاحب الحق بخلافة أخيه الراحل. وقبل أن يتم خطابه هاج الجنود العثمانيون وماجوا منتفضين على قائدهم الوزير، فقتلوه وأعلنوا انضمامهم إلى الأمير مصطفى. وقد جرى ذلـك في مكان يسمّى سازلي ـ ديريه ـ Sazli - Déré. وفي غضون ذلك كان البيزنطيون قد سارعوا لمهاجمة قلعة غاليبـولي مما أدّى إلى خـلافهم مع الأميـر مصطفى فتـرك التحالف معهم وسار بعد ذلك يرافقه قره جنيد إلى مجابهة السلطان مراد في آسيا الصغرى حيث التقياه في أولوباد أو لوباديون القديمة في منطقة بيثينيا. وعند التلاحم أركن قره جنيد للفرار تاركاً مصطفى لوحده فـانفضّ أغلب جنوده عنه، بحيث أدّى ذلك إلى هزيمته فلاحقه جيش السلطان مراد إلى أدرنة.

بعد ذلك حاول السلطان مراد الثاني الانتقام من الامبراطور البيزنطي فحاصر مدينة القسطنطينية ثم كرّ بالهجوم عليها فلم يتمكن منها (٣ رمضان ٨٢٥ هـ ـ ٢١ آب ١٤٢٢ م) فرفع الحصار عنها لينصرف إلى إخماد الثورة التي قام بها أخوه مصطفى في مدينة إزنيق (نيقيا) بمؤازرة بعض أمراء آسيا الصغرى الحاقدين، فقبض عليه وقتله مع الكثير من محازبيه، فهابه أولئك الأمراء وأخلدوا للسلام. وكان أن تنازل له أحدهم أمير قسطموني عن نصف ممتلكاته وزوّجه من إبنته (١٤٢٣ م) تدليلاً على إخلاصه.

وكان قره جنيد في تلك الأثناء قد استولى على إمارة آيدن بعد أن قتل أميرها فأرسل إليه السلطان مراد جيشاً بقيادة حمزة بك أخي الوزير بايزيد باشا، فتغلّب عليه في معركة آق حصار أو تياتيرا القديمة فلجأ جنيد إلى إيبسالا أو إيبسلي على الساحل تجاه ساموس حيث أرغمه القائد حمزة بك على الاستسلام ثم قتله (١٤٢٥ م).

وهكذا اضطر السلطان مراد لخوض معارك متعدّدة مـع أمراء آسيـا الصغـرى التركمـان، بحيث استطاع بـالنتيجة أن يستعيـد ولايـات آيـدن

وصاروخان ومنتشا والقرمان، بعد أن قتل أمير هذه الولاية الأخيرة، محمد بك وعيّن ابنه إبراهيم والياً عليها مع بعض الامتيازات شرط أن يتنازل عن إقليم الحميد.

وكان أمير كريتان قبل وفاته في سنة ١٤٢٨ م قد أوصى بما بقي له من بلاده إلى السلطان مراد فأصبح هذا مالكاً لجميع الامارات التي أقدم تيمورلنك وقتذاك على فصلها واستقلالها عن الدولة العثمانية في آسيا الصغرى.

أما في البلقان فإن السلطان مراداً أول ما حوّل أنظاره نحو الموره Morée حيث أرسل جيشاً بقيادة طورخان بك، بغية اقتحام سور الأكزاميليون ـ Héxamilion المدافع عن برزخ كورنثيا فاحتلّه في ٢١ أيار ١٤٢٣ م، ثم تقدّم مجتاحاً ولاية ميسترا البيزنطية التي كان يحكمها تيودور الثاني باليولوغ. الإبن الأصغر لعمانوئيل الثاني.

ولما كان الامبراطور البيزنطي قبل وفاته وبعد إصابته بالشلل قد أشرك معه في الحكم ابنه البكر جان الثامن الذي تولّى الحكم في سنة (١٤٢٥ م) وكانت حينذاك الامبراطورية تشمل مدينة القسطنطينية وضاحيتها وبعض الموانىء في البحر الأسود وولاية الموره، فقد رأى هذا الأخير بأن الاحتفاظ بممتلكاته يفرض عليه دفع الجزية للسلطان العثماني، فرضخ لدفعها (١٤٢٥ م). وأما فيما يتعلّق بمدينة سالونيك التي كانت واقعة تحت حكم ابن الامبراطور عمانوئيل، المدعو أندرونيك فإن أهاليها طلبوا من هذا الحاكم الالتجاء إلى الجمهورية البندقيةلكي تتولّى الدفاع عن المدينة وعنهم قبل أن تتلقّى هجوم الجيش العثماني الذي كان على وشك محاصرتها، فباعها أندرونيك من البنادقة بمبلغ قدره خمسون ألف دوكا، واحتلّها هؤلاء فوراً بالاضافة إلى بعض المدن الأخرى مثل بلاتانيا وكسّاندريا في شبه جزيرة الكسيديك وهذا ما سبب حرجاً كبيراً للسلطان فأسقط في يده ولم يرَ بدّاً من الرجوع عن فكرته باحتلال سالونيك إلى الوقت المناسب. إلّا أنه عاد واعترف في سنة ١٤٢٧ م للبنادقة بشرعية احتلال هذه المدينة وذلك لقاء

تعهّدهم بدفع الجزية كما في السابق وموافقتهم على أن يتولّى قاض تركي، النظر في فصل الخلافات المالية التي تحصل بين الأتراك المقيمين فيها.

وكانت الغاية من موقف السلطان تجاه البنادقة على هذا النحو، هي كسب الوقت لأعداد العدّة للضربة القاضية.

وعلى هذا صمّم مراد علي التفرّغ لبسط سيطرته في البلقان، فبدأ بالمجر. وكان الهجوم الذي شنّه جيشه عليها من الشدّة بحيث تمكن بسهولة من أخذ مدينة كولمباز ـ Kueevo الواقعة على الضفة اليمنى من نهر الدانوب، وإرغام ملكها على توقيع معاهدة معه تقضي بتخلّيه عن البلاد التابعة له على طول تلك الضفة، ليصبح هذا النهر فاصلاً بين أملاكه وأملاك الدولة العثمانية.

وإذا كان ملك الصرب، جورج برنكوفيتش على تحالف واتفاق مع ملك المجر، فقد وجّه إليه السلطان مراد تهديداً باجتياح بلاده في حال رفضه دفع جزية سنوية مقدّرة بخمسين ألف دوكا ذهباً وتقديم فرقة من جنوده للمساعدة وقت الحرب. فما وسع هذا الملك إلاّ القبول بذلك، وقطع علاقاته مع حليفه ملك المجر والتنازل عن بلدة كروشيفاتس أو ألاجه حصار لمصلحة السلطان كما رضي بتزويج إبنته مارا من هذا الأخير، بناء لطلبه[١].

وفي سنة ١٤٣٠ م أعاد السلطان مراد إلقاء الحصار على مدينة سالونيك حتى استطاع بعد خمسين يوماً، استخلاصها من أيدي البنادقة ٢٩ آذار ١٤٣٠ م دون أن يتعاون أهاليها بإخلاص مع هؤلاء للدفاع عنها.

وقد واصل مراد بعد ذلك فتوحاته في البلقان فاتجه نحو بلاد ألبانيا فاكتسحها وأطاعه أغلب سكانها بعدما دخل جيشه مدينة يانية ـ Yanina وألزم أمير الجزء الشمالي من البلاد المدعو جان كاستريا بتسليمه أبناءه

---

(١) محمد فريد: **تاريخ الدولة العثمانية**، ص ١٥٤.

الأربعة كرهائن على ولائه. ثم بعد وفاة هذا الأمير أقدم مراد على ضمّ أملاكه إليه (١٤٣١ م).

وفي العام ١٤٣٣ م بعث أمير الأفلاق الملقب بالشيطان إلى السلطان مراد الثاني، بموفد من قبله تدليلاً على اعترافه بسيادة الدولة العثمانية على بلاده، وذلك بغية اجتناب الحرب التي كان يحاول إبعادها عنه مؤقتاً وظاهرياً، حتى إذا واتته الظروف، غيّر موقفه. وهذا ما حصل فيما بعد إذ ما لبث أن ثار هذا الأمير هو وملك الصرب بتحريض من ملك المجر، على الدولة العثمانية، فحاربهما السلطان مراد وقهرهما، ثم تابع سيره إلى بلاد المجر حيث عمد إلى تخريب العديد من بلدانها (١٤٣٨ م).

في تلك الأثناء كان الامبراطور جان الثامن البيزنطي قد عزم على طلب المعونة لبلاده من الدول اللاتينية في الغرب وتوجّه إلى إيطاليا لمقابلة البابا وإعلامه باستعداده لقبول توحيد الكنيستين المسيحيتين كما هي رغبة البابا ثم شارك في حضوره المجامع التي عقدت في فرّاره في عام ١٤٣٨ م وفي فلورنسا ١٤٣٩ م لهذه الغاية.

غير أن جهود الامبراطور البيزنطي ذهبت أدراج الرياح فلم تنظّم أية حملة صليبية لمعونته، ولكن المجر هي وحدها، التي أخذت على عاتقها القيام بالحرب الصليبية بناء لتعليمات البابوية.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يحافظ ملك الصرب جورج برانكوفتش على تعهداته فثار في سنة ١٤٣٩ م بوجه الدولة العثمانية. وكانت ردة فعل السلطان مراد أن أرسل على وجه السرعة جيشاً لمهاجمة مدينة سمندرية على نهر الطونة، بالقرب من مدينة بلغراد، وفتحها بعد حصار دام ثلاثة أشهر مما دعا ملك الصرب للهرب والالتجاء إلى ملك المجر لحمايته.

أما مدينة بلغراد نفسها فلم ينل منها الحصار الذي ضربه عليها الجيش العثماني لمدة ستة أشهر ١٤٤٠ م فانكفأ عنها.

وفي العام ١٤٤٢ م أغار الجيش العثماني بقيادة يزيد بك على اقليم ترانسلفانيا وألقى الحصار على مدينة هرمانستاد التابعة لملك المجر. وكان هذا الاقليم تحت حكم جان هونيادي وهو من أصل أفلاقي، الذي سارع فوراً، بصفته قائداً لعموم جيوش المجر وقتذاك، إلى ملاقاة الجيش العثماني للدفاع عن المدينة المحاصرة، فهاجم هذا الجيش بالقرب منها في مكان يسمّى Saint Emmerrich أو Szent Ymré وانتصر عليه وقتل منه ما يقرب من العشرين ألف جندي بما فيهم القائد يزيد بك بحيث اضطرّت فلول الجيش العثماني إلى الانكفاء لما وراء نهر الدانوب. وفي هذه المعركة أدلى ملك الصرب جورج برانكوفتش بدلوه وساعد القائد جان هونيادي مساعدة فعّالة فأرسل له هذا الأخير رأس القائد التركي هدية.

وفي العام نفسه دفع السلطان مراد بجيش عدده ثمانون ألف جندي بقيادة شهاب الدين باشا، لمحاربة هوينادي فتقابل القائدان مع جيشهما بالقرب من بلدة يقال لها ڤازاج ـ Vazage وجرت بينهما معركة طاحنة انتصر فيها هوينادي أيضاً وأخذ شهاب الدين باشا أسيراً[1].

وفي شهر تموز ١٤٤٣ م سار القائد هونيادي برفقة ملك المجر لاديسلاس جاجلّون إلى بلاد الصرب فاجتازا بجيشهما نهرالدانوب في سمندريا وصعّدا نحو وادي الموراڤا وهناك التقيا بالجيش العثماني الذي كان يقوده السلطان مراد بنفسه، بالقرب من مدينة نيش وهزماه ومن ثم احتلاّ مدينة صوفيا. وبعد ذلك عند الشتاء اجتاز الجيش المجري جبال البلقان لاقتفاء أثر الجيش العثماني حيث عاد الجيشان والتقيا في يالوڤاتش ـ Yalovatech ما بين صوفيا وفيليبولي، فكان النصر كذلك في جانب المجريين الذين فتحت أمامهم طريق أدرنة. عندها طلب السلطان مراد الصلح فأجيب إلى طلبه من قبل المجلس السياسي المجري عند انعقاده في سِكدين Szégéd ووقعت المعاهدة بين البيزنطيين في ٢٦ ربيع

---

(١) محمد فريد: **تاريخ الدولة العثمانية**، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

الأول ٨٤٨ هـ - ١٣ تموز ١٤٤٤ م وهي لمدة عشر سنوات، ومن بنودها:

أن يتنازل العثمانيون عن سيادتهم على الأفلاق ويردّوا إلى ملك الصرب مدينتي سمندريا وألاجه حصار.

والواقع أن هذه المعاهدة جعلت بلاد الأفلاق وأميرها ڤلاد الثالث الشيطان، وكذلك بلاد الصرب وملكها جورج برانكوفتش خاضعين بالتبعية للدولة المجرية بدلاً من الدولة العثمانية.

وقد قيل في هذا المقام، إن نتائج معركة نيكو بوليس قد زالت فيما بدأ تقدّم القوات المسيحية في البلقان يأخذ مجراه.

وعلى إثر توقيع المعاهدة المشار إليها، اعتزل السلطان مراد الثاني الحكم وأقام في مغنيسيا بمقاطعة إيونيا Yonie وتسلّم السلطة مكانه ابنه محمد، البالغ من العمر ١٤ سنة.

ولكن، بعد حين عندما أتاه النبأ بأن المجريين نقضوا فجأة شروط معاهدة الصلح عاد السلطان مراد إلى الحكم وترك العزلة استعداداً لمجابهة أعدائه كسابق عهده.

وتفصيل ذلك أنه بعد توقيع معاهدة سكدين لم يرق الصلح للبابا أوجين الرابع، وبناء على طلبه قام ممثلوه وهم ابن شقيقه الكردينال كوندوليماري، والقاصد الرسولي جوليانو سيزاريني، ومن انضمّ إليهما من ممثلي المجريين والبيزنطيين، بمقابلة أعضاء المجلس السياسي الذين سبق ووافقوا على تلك المعاهدة، وطلبوا منهم الاستمرار بمحاربة العثمانيين، بالرغم من الصلح المتفق عليه مع هؤلاء. فنزلوا عند طلبهم وهو طلب البابا وجاراهم جان هونيادي بذلك وكان يريد الحرب فزحف هو والملك لاديسلاس جاجلّون وڤلاد الشيطان بجيوشهم للإغارة على ممتلكات العثمانيين من ناحية بلغاريا، فألقوا الحصار على مدينة ڤارنا الواقعة على البحر الأسود على اعتقاد منهم بأن السلطان مراداً لن يقدر من حيث هو موجود في آسيا الصغرى على إرسال قوات إلى أوروبا لتعزيز جيشه نظراً

لضيق الوقت وبعد المسافة.

وفي ذلك الوقت كان البابا أوجين الرابع قد أرسل من جهته نحو الدردنيل بعض السفن الحربية للإنضمام إلى أسطول الأميرال الجنوي ألفيز لوردانو، بهدف الحيلولة دون الجيش العثماني واجتياز المضايق، ولكن بالرغم من ذلك استطاع هذا الجيش اجتياز المضايق متابعاً سيره إلى الغاية المنشودة. وكم كانت دهشة هوينادي حينما رأى جيش السلطان ينقض عليه فجأة كالصاعقة وهو يعدّ قرابة الأربعين ألف مقاتل ثم يهاجمه بقوة لا تقاوم فيكستح صفوفه ويمزّقها شرّ تمزيق دون أن تنفع شيئاً البطولات التي أبدتها خيّالته، ولا شجاعته الفائقة، فكانت النتيجة وبالاً عليه إذ تساقط القتلى المجريين بعدد كبير ووقع معسكرهم بيد الأتراك فاحتلّوه. وكان من بين القتلى: ذلك المجري لاديسلاس، والكردينال جوليانو سيزاريني وغيرهما من كبار القادة ٢٨ رجب ٨٤٨ هـ - ١٠ تشرين الثاني ١٤٤٤ م.

لقد كان غدر المجريين وخرقهم معاهدة الصلح خطأً كبيراً لأن الأتراك كمسلمين ما كانوا ليغفروا للمتعاهد معهم خيانته على هذا الصعيد، نظراً لتمسكهم دائماً بمبادىء أجدادهم الأساسية التي تعتبر بأن القسم في احترام معاهدة الصلح يتّسم بالقدسية فلا يجوز لأحد مخالفته مهما كانت الأسباب والدواعي والظروف، وهذا ما لم يقدّره البابا أوجين الرابع حق قدره، عندما اعتبر بأن معاهدة سِكدين عطّلت خططه مما جعله يقنع ملك المجر، بواسطة مندوبه الكاردينال سيزاريني بوجوب نقض الصلح مع العثمانيين، بحجة أن العهود التي تعطى لغير المسيحيين لا تلزم أصحابها.

وكان من نتيجة معركة ڤارنا أن عادت بلدان البلقان لتبتلي بالسيطرة العثمانية بعد استخلاص المدينة المذكورة.

ومرّة ثانية رجع السلطان مراد إلى عزلته في مفنيسيا لكنه لم يلبث ان انتقل إلى عاصمة الدولة، أدرنة، للعمل على إخماد ثورة جنود الانكشارية الذين تمرّدوا على سلطانهم ونهبوا المدينة أوائل سنة ١٤٤٥ م. ومن ثم وقّع على معاهدة مع جمهورية البندقية بتجديد الهدنة القائمة بينهما، وذلك

بناء لطلب هذه لأخيرة ٢٣ شباط ١٤٤٦ م.

وعندئذ حوّل السلطان مراد أنظاره نحو ولاية الموره البيزنطية لاجتياحها، وكانت حينذاك تحت حكم أخوي الأمبراطور جان الثامن وهما قسطنطين دراغاسز وتوماس باليولوغ، اللذان عمدا إلى تحصين برزخ كورنته وتشييد بعض القلاع فيه، إلّا أن ذلك لم يحل دون الجيش العثماني واختراق سور هذا البرزخ المنيع بواسطة مدافعه التي سلّطها عليه فأحدثت فيه الثلمات الكبيرة بحيث استطاع العبور إلى مدينة كورنتة وفتحها ١٠ كانون الأول ١٤٤٦ م ثم التوجّه إلى سيسيون Sicyyone وإضرام النار فيها، مما أتاح للسلطان اجتياح بلاد الموره حتى كلارانتزا ولم يترك البلاد إلّا بعد أن اقتاد وراءه ستين ألف أسير، وهذا ما دفع بالأخوين الحاكمين قسطنطين وتوماس للإعتراف بخضوعهما للدولة العثمانية مع دفعهما الجزية.

أما في البلقان فإن شخصاً واحداً بقي صامداً للعواطف التي أثارها فيه العثمانيون ألا وهو القائد الألباني جورج كاستريوتا المعروف باسم اسكندر بك الذي كان يعيش في بلاط السلطان العثماني كرهينة Ytch - Oghlan حيث اعتنق دين الإسلام، مظهراً الإخلاص لمراد الثاني حتّى قرّبه إليه.

وفي سنة ١٤٤٣ م وأثناء انشغال السلطان في حروبه مع هونيادي تمكن اسكندر بك من ترك البلاط السلطاني خفية والعودة إلى بلاده، حيث دخل مدينة آق حصار وجمع حوله رؤساء القبائل الألبانية طالباً إليهم مؤازرته في رفع نير الاستعباد عن البلاد ومعلناً العصيان على الدولة العثمانية. ولما واجه القائد التركي علي باشا حول قلعة كرويا أو كروڤا Grouva انتصر عليه ١٤٤٣ م.

ولكن بعد موقعة ڤارنا واستتاب الأمن في بلاد اليونان صمّم السلطان مراد على معاقبة هذا الثائر الألباني. فجهّز جيشاً عديده مائة ألف مقاتل وحاربه حتى استردّ منه بعض المدن المهمة التي كان أخذها، ثم تركه دون أن يتمكن من إخضاعه كلياً (١٤٤٧ م) وذلك بسبب ما أقدم عليه جان

هونيادي الوصي على عرش المجر، من إغارات على بلاد الصرب انتقاماً من العثمانيين بعد فشله في موقعة ڤارنا السابق ذكرها. والواقع أن جان هونيادي بمهاجمته بلاد الصرب كان على يقين بأن أهاليها سيلبّون طلبه بمجرد وصوله إليهم فيهبّون إلى مقاومة العثمانيين بدون هوادة لرفع النير عنهم، غير أن ملك الصرب جورج برنكوفتش الذي كان زوّج ابنته من السلطان مراد، رفض الاستجابة والتعاون مع هونيادي فلم يكن من هذا الأخير مع ذلك إلّا التحدّي ومواصلة اقتحام أراضي الصرب حتى وصل إلى سهل قوصوه ـ بولجه ـ Kossovo - Polje الوارد ذكره آنفاً وهناك كان مراد الثاني ينتظره على رأس جيشه المؤلف من مائة وخمسين ألف مقاتل، في حين لم يكن جيش هونيادي يعدّ سوى أربعة وعشرين ألف مقاتل منهم عشرة آلاف من أهل الأفلاق. وعند تصادم الجيشين انهزم هؤلاء الأخيرون ولاذوا بالفرار فيما بقي المجريون وحدهم في ساحة القتال لمدة ثلاثة أيام يقاتلون بضراوة، قبل أن يسحقهم جيش الأتراك وينتصر عليهم انتصاراً كاملاً (١٧ ـ ١٩ تشرين أول ـ ١٤٤٨ م ـ ١٨ شعبان ٨٥٢ هـ). وقد خسر هذا الجيش أيضاً أربعين ألفاً من رجاله بالمقابل.

إن الخطأ الذي وقع فيه الوصي على العرش المجري هونيادي وأدى بالتالي إلى خسارته الحرب هذه، هو أنه قام بعمله دون أن يكون على تفاهم أو اتفاق مع الألبانيين الذين كانوا يناضلون ضد الأتراك مع إدراكه بأن عدم تعاون ملك الصرب معهم كان من شأنه أن يفقده كثيراً من القوة المادية والمعنوية.

ومما لا شك فيه أن انتصار السلطان مراد الثاني في هذه المعركة قد يسرّ له سبل السيطرة على شبه جزيرة البلقان بكاملها تقريباً بعد احتلاله مدينة آرتا ـ Arta في سنة ١٤٤٩ م حيث لم يبق عليه سوى القضاء على اسكندر بك أفولباني المتحصّن في الجبال الغربية مع ثوّاره. ولهذه الغاية سارع السلطان إلى رمي الحصار على قلعة آق حصار أو كرويا Croïa في أواخر سنة ١٤٤٩ م. وبعد عجزه عن فتحها عرض على اسكندر بك أن يصالحه ويقلّده إمارة ألبانيا في مقابل دفعه جزية سنوية للدولة العثمانية، فلم

يقبل هذا الأخير الشروط المعروضة عليه بحيث اضطر مراد الثاني إلى رفع الحصار عن القلعة المذكورة والعودة إلى مدينة أدرنة، دون أن تسلم مؤخرة جيشه المنسحب من ضربات الثوار الألبانيين في شعب الجبال (١٤٥٠ م).

في غضون ذلك كان الامبراطور البيزنطي جان الثامن قد توفّي (٣١ تشرين الأول ١٤٤٨ م تاركاً الامبراطورية بحالة تدعو إلى الرثاء، فتنازع عليها اخوته الثلاثة، إلى أن فاز أحدهم قسطنطين دراغازيس بالعرش بفضل تأييد السلطان مراد ووقوفه بجانبه فدخل العاصمة القسطنطينية بصفته الامبراطور الشرعي (١٢ آذار ١٤٤٩ م)، بينما اشترك الاخوان الآخران ديمتريوس وتوماس في حكم ولاية الموره.

وبعد ذلك توفّي أيضاً السلطان مراد الثاني في مدينة أدرنة في الخامس من محرم ٨٥٥ هـ - ٧ شباط ١٤٥١ م ونقل جثمانه إلى مدينة بورصة وخلفه ابنه محمد الثاني.

الفصل الرابع

السلطان محمد الثاني الفاتح(*)

عند تولّيه عرش السلطنة كان محمد الثاني قد تمرّس بالحكم وشارك فيه أثناء اعتزال والده السلطان مراد مرتين كما ورد سابقاً. وقد بدأ حكمه بأن أصدر الأوامر بقتل أخيه الصغير أحمد، وإرجاع الأميرة (مارا) الصَّربية إلى أهلها، وإذ كان هذا السلطان الشاب ذا همة عالية وأطماع كبيرة فقد ألزم نفسه بإهداء شعبه، العاصمة المناسبة التي كان شعبه بحاجة إليها أي القسطنطينية، ولهذه الغاية سعى جهده لإنجاح فكرته ووضعها حيّز التنفيذ بعدما عجز من سبقه من الملوك الطامحين، عن أخذ هذه المدينة الكبيرة خصوصاً وأن خصمه الامبراطور قسطنطين دراغازيس لم يكن يملك من القوة العسكرية ما يساعده على الوقوف بوجهه اللّهم إلاّ قوة المدينة نفسها، من حيث وضعها الطبيعي الذي يجعل المقاومة فيها سهلة المنال وذات مفعول بالنظر لوقوعها على مدخل البوسفور وبشكل شبه جزيرة مثلثة الزوايا، يحدّها من جهة بحر مرمرة، ومن جهة أخرى خليج القرن الذهبي الضيّق والعميق (المرفأ الجميل الطبيعي) بحيث تصبح مواجهة للعدو المهاجم، بجبهتين بحريتين حصينتين يصعب أخذهما إلاّ بعد بذل الجهود الكبيرة، ضمن حيّز ضيّق من البحر محفوف بالأسوار والأبراج المسننة، ولذا عمد السلطان محمد

(*) مولود في: ٢٦ رجب ٨٣٢ هـ - ٢٠ نيسان ١٤٢٩ م.

الثاني قبل التعرض للقسطنطينية ولكي يأمن الفوز لأخذها دون أن يترك باباً للمصادفة، إلى تحصين وتحسين بوغاز البوسفور، بإقامة قلعة منيعة على الشاطىء الأوروبي من هذا المضيق: (روملّي حصار) في (آخر آب ١٤٥٢ م) بمقابل القلعة الأسيوية: (أناضولو حصار) وذلك على بعد ستة أميال من أبواب المدينة هذه. وإذ كان الامبراطور قسطنطين يعلم علم اليقين ما يبيّته السلطان العثماني من نوايا تشعر بقرب مهاجمته القسطنطينية، فقد حاول الاستنجاد بالدول اللاتينية لمعونته مظهراً استعداده التام لإعلان اتحاد الكنيستين تحت رئاسة البابا نقولا الخامس في كنيسة (أياصوفيا) حسبما طُلب منه ذلك (كانون الثاني ١٤٥٢ م). غير أن البيزنطيين الأرثوذكس بأغلبيتهم لم يوافقوا على هذا الاتحاد وكان البعض من رجال الدين يردّدون القول مع لوكاس نوتاراس، وهو من كبار الأساقفة [إنه لخير لنا أن نرى الحكم في القسطنطينية قائماً من خلال عمائم الأتراك ولا نراه من خلال قلانس اللاتين][1].

ولهذه الأسباب لم يتلقّ الامبراطور البيزنطي أيّما عون من البابا. على أن السلطان محمداً، كان في هذه الأثناء قد عمد إلى تجديد اتفاقيات الهدنة والمعاهدات المعقودة بين الدولة العثمانية وبين الصرب والأفلاق والبنادقة والجنويين وفرسان رودس والألبانيين، وذلك بغية إبقاء القسطنطينية معزولة عن العالم. وكذلك فعل مع حاكمي الموره: توماس وديمتريوس أخوي الامبراطور قسطنطين، ثم عقد اتفاقية صلح مع المجر.

أما الجمهورية البندقية التي استنجد بها الامبراطور للدفاع عن عاصمته فقد أرسلت اسطولاً حربياً مؤلفاً من عشرة قوادس بقيادة جاكومو لوردانو، لم تصل إليه في الوقت المناسب. ولكن على كل حال كان هناك لديه ما يقرب من الخمسة آلاف مقاتل يوناني يؤازرهم ألفا مقاتل من المقيمين اللاتين في المدينة بالإضافة إلى خمسة قوادس جنوية صودف مرورها في البوسفور حينذاك، ساهم رجالها في أعمال الدفاع (١٤٥٢ م).

---

١) René Grousset: l'Empire du Levant p 633.

وفي (٢٦ كانون الثاني ١٤٥٣ م) وصل إلى مرفأ القسطنطينية القرصان الجنوي جيوفاني غوغليا لمولونفو، الملقب جوستنياني، وبرفقته أربعمائة مقاتل فكلّفه الامبراطور بحراسة باب سان روفان أو توب كابو. كما وصل في ٢٠ نيسان ١٤٥٣ م قبطان جنوي يدعى موريزيو قطّانيو، يقود ثلاثة قوادس، مقاتلوها من أبناء عشيرته. ثم لحق بها قادس آخر، مقاتلوه يونانيون كان قد تمكن من شقّ طريقه من خلال الأسطول العثماني حتى القرن الذهبي فكُلّف مقاتلوه بحراسة باب كمبريا سيلڤري كايوسّي. أما القبطان البندقي غبريال تريڤيزانو، الموجود في المدينة وكان قد وصلها قبلاً، فقد أناط به الامبراطور حراسة مدخل القرن الذهبي.

هذا وكانت الأغلبية من سواد الشعب اليوناني في المدينة والبالغ عددها ١٥٠٠٠٠ نسمة، لا تبدي أي نشاط أو مجهود للمشاركة في الدفاع عنها أو لمساعدة الامبراطور، إنما كان همّ الأغنياء منهم العمل على إيجاد المخابىء لكنوزهم فيما كان الآخرون ينتظرون معجزة من السماء لتخليصهم دون أن يبدوا أي اهتمام لوضع حدّ لخلافاتهم المستشرية.

وعندما أنهى السلطان محمد الثاني تعزيز قواته بتجهيزها بكل ما يلزم عسكرياً وتأكد له بإن الوقت حان للقيام بما يريد، عمد في البدء إلى إلقاء الحصار على القسطنطينية (٥ نيسان ٢٩ أيار ١٤٥٣ م) وكانت قواته التي جمعها لهذه الغاية هي كناية عن جيش برّي مؤلف من مائتي ألف مقاتل تقريباً وأسطول بحري يبلغ عدد سفنه المائتين بين أسلحة قديمة من منجنيقات وأبراج متحركة وغيرها وأسلحة حديثة من مدافع بعيارات متفاوتة عددها (١٣٠) مدفعاً ويتألف منها (١٤) بطارية. وكان من ضمن تلك الأسلحة مدفع هائل صنعه مهندس مجري يدعى أوربان وهو يزن ٧٠٠ طناً يكدنه أربعون ثوراً ويقذف إلى مسافة ألف متر، كرّات من الحجر زنة الواحدة منها ١٣٠٠ ليبرة.

---

(١) A. Malet et Y. Isaac, 14, 15, 16, siécles p. 212.

وكان يرافق الجيش العثماني عدد وفير من رجال الدين المسلمين والعلماء والدراويش الصوفية الذين كان منوطاً بهم رفع معنويات الجنود وبثّ روح الحماس فيهم.

وأثناء الحصار، انفجر المدفع الكبير عند استعماله بوجه المهندس الذي صنعه وكان يقوم عليه شخصياً حينذاك فقتله.

وبعد أن تعذّر على الأسطول العثماني الدخول إلى القرن الذهبي بسبب السلاسل الحديدية الموضوعة في مياهه، خطرت في ذهن السلطان فكرة نقل المراكب على البرّ، لإدخالها إلى الميناء تخلصاً من تلك السلاسل وعلى الفور وضع هذه الفكرة في حيّز التنفيذ إذ أمر بتمهيد طريق في البرّ رُصّت فوقه ألواح من الخشب صُبّت عليها كمّيات من الزيت والدهن لتسهيل الزَلَق فوقها، وامتدّ ذلك من وراء بيرا Péra بدءاً من نقطة تقع بين كاباتاس ودولمه ـ بغتشه Dolma - Bagtché على البوسفور حتى مستوى ترسانة ترس ـ خانه Ters - hané والمرفأ الحربي الحاليين على القرن الذهبي.

وبهذه الطريقة أمكن نقل السفن التركية في نهار وليلة ٢٢ نيسان. وفي اليوم التالي كان هذا الأسطول يرسو في مواجهة قصر الامبراطور؛ وكم كانت دهشة المحاصرين ورعبهم من منظره وهو رابض أمامهم.

وفي الرابع والعشرين من نيسان دعا الامبراطور البيزنطي إلى عقد المجلس الحربي بناء لطلب الجنويين بغية التداول في شأن الأسطول العثماني والطرق الواجب اتخاذها والكفيلة بإغراقه. فعرض أحد البحّارة المدعو جاكومو كوكو وهو قائد إحدى السفن الطرابزونية، على المجلس إضرام النار ليلاً في أسطول الأعداء حسب الطريقة التي بسطها للحاضرين والتي نالت موافقتهم فحبّذوها متفقين على العمل بها.

وبالفعل تعيّن ليل ٢٨ نيسان للقيام بالمهمة على أن يتعاون جاكومو مع القائدين الجنويين سيلفستر وتريڤيزانو وجيرو لامو موروزيني، بقيادة

سفينتين خفيفتين وبعض الحرّاقات ويتسلّلون من خلال الأسطول التركي بها لإضرام النار فيه. غير أن السلطان محمداً وقائد اسطوله كانا في ذلك الوقت على علم بالعملية بفضل خيانة حاكم بيره الجنوي أنجيلو جيوڤاني لوملّلينو الذي أخطر السلطان في الساعة المناسبة قبل تنفيذها بحيث استطاع قائد الأسطول العثماني إغراق سفينة جاكومو كوكو وإفشال العملية بكاملها، فأسقط في يد الامبراطور.

وبعد ذلك واصل الامبراطور البيزنطي استعداده للمعركة ولم يأخذ اليأس سبيله إليه، فأنذره السلطان محمد في ٢٤ أيار ١٤٥٣ م طالباً إليه تسليم المدينة المحاصرة بصورة سلمية مقابل إعطائه إقليم الموره ليحكمه تحت الوصاية العثمانية فرفض الامبراطور بأباء هذا العرض وبقي مستعداً للقتال، فما كان من السلطان إلّا إعطاء الأوامر إلى جيشه بالتأهب للهجوم في (٢٠ جمادي الأولى ٨٥٧هـ - ٢٩ أيار ١٤٥٣ م). وقد مرّ يوم ٢٨ أيار والفريقان المتحاربان يقومان بإجراء كل ما يقتضيه الحال لكسب المعركة. وهكذا أخذ رجال الدين المسلمون والعلماء في جيش السلطان بندفعون في إلقاء الخطب الحماسية المتعلقة بالجهاد والتضحية فألهبوا نفوس الحنود العثمانيين الذين قاموا بالتظاهرات الدينية فأشعلوا الأنوار أمام خيامهم في الليل احتفالاً بالنصر المحقّق لديهم بعد إذ كان محمد الثاني كرّر وعده لهم باقطاعهم الأراضي الكثيرة لقاء النصر. كما أن الامبراطور قسطنطين توجّه بموكبه الرسمي إلى كنيسة أياصوفيا في المدينة لتناول القربان للمرة الأخيرة وتبعه رجال البلاط والدين اليونانيون واللّاتين الموجودون هناك. وفي اليوم التاسع والعشرين من أيار وعند الساعة الثانية صباحاً صدرت أوامر السلطان إلى الجيش بالهجوم الكامل فاقتحم رجاله المدينة دفعة واحدة ما بين انكشارية وسباهية وغيرهم متسلّقين الأسوار وجهدهم منصبّ أكثر ما يكون على وادي ليكوس - Lykos وباب سان رومان Top - Kapou اللذين كانا بحراسة الامبراطور نفسه ومعه القائد جيوڤاني جوستنياني، الذي أصيب

(١ René Grousset, **l'Empire du Levant** p. 637.

أثناء دفاعه بجراح خطيرة مات على أثرها بعد يـومين، حين انسحب من المعـركة إلى سفينتـه. وهذا ممّـا أشاع الـذعر في قلوب المـدافعين عن المدينة، وأثبط هممهم فتدافعوا هاربين، فلاحقهم الجنود الأتراك ودخلوا وادي ليكـوس وباب الملعب الشعبي أو (كيـركو بـورتا ـ Kerkoporta ثم احتلّوا القـطاع الموصـل إلى بـاب أدرنـة Eairne - Kapou حيث أعملوا السيف في رقاب من عارضهم في الطريق حتى وصلوا إلى كنيسة أياصوفيا فدخلوها واحتلّوها وكان بطريرك القسطنطينية يصلّي فيها وحوله عدد كبير من الأهالي.

أما الامبراطور البيزنطي فقد دافع عن مدينته دفاع الأبطال حتى لاقي حتفـه في سـاحـة الـوغى. وعنـد الـظهـيرة دخـل السلطان محمـد مـدينـة القسطنطينية وكان الجنود الأتراك لا يزالون منهمكين بالسلب والنهب فأصدر أوامره بمنع كل اعتداء على الأهالي ووقف الأعمال التخريبية، ثم تـوجّه بموكبه إلى كنيسة أياصوفيا وأقام الصلاة فيها وكان ذلك بمثابة إعلان منه بجعلها مسجداً جامعاً للمسلمين، بحيث يكون الحديث النبوي الشريف القائل: [لتفتحنّ القسطنطينية] قد تحقق. وفور إتمام الفتـح أقدم السلطان محمد على إجراء بعض التنظيمات المناسبة للحكم في المدينة وخارجها، من ذلـك اعتـرافـه بمبـدأ الإستقـلال الـذاتي للطوائف الـدينيـة من غيـر المسلمين، حسب العرف السائـد في الدولـة العثمانيـة آنذاك، ووضعـه أحكـاماً خـاصة للمقيمين من الأجـانب مع منـح الجاليـات الكبيرة منهم امتيازات تجارية خاصة. ثم أعلن في كافة أنحاء الدولة عن السماح وعدم المعارضة باقامة شعائر الديانة المسيحية من قبل المسيحيين، بعد أن جعل نصف الكنائس جوامع للمسلمين، وأبقى النصف الآخر منها لأصحابها. وحين انتخاب البطريرك جورج اسكولاريوس من قبل رجال الأكليروس وافق السلطان محمد على هذا الانتخاب باعترافه برئاسة هذا البطريرك لـطائفة الروم، وإقامته الاحتفال بتثبيته وإصدار مـرسوم بمنحـه الحق في الفصل

(١) Jean - Paul Roux, **l'Histoir des Turcs** p. 271.

بالقضايا المدنية والجزائية المختصة بالأروام، وتعيين مجلس من موظفي الكنيسة معه. كما منح ذات الإمتياز للمطارنة ضمن نطاق صلاحياتهم في ولاياتهم.

وكان القانون نامه Kanun - Namé الصادر بهذا الشأن من السلطان هو أول شرعة خطية عثمانية أُخذ بها فيما بعد كأساس لتنظيم الامتيازات الأجنبية.

لقد كان لسقوط القسطنطينية بيد الأتراك، وهي التي أصبحت عاصمة لهم باسم استانبول أو إسلامبول أو الاستانة وقع عميق في كافة أنحاء العالم وبخاصة العالم الإسلامي الذي رأى في هذا الفوز العظيم مجداً كبيراً يحرزه سلطان العثمانيين الذي لم يقف بعد ذلك وقفة المتفرج على الأحداث التي كان ينتظر ردّة الفعل عليها من قبل أوروبا، إذ ما أن فرغ من تنظيماته الداخلية حتى وجّه أنظاره إلى ما حوله فرأى أن مقاطعة الموره البيزنطية لا تزال تحت حكم توماس وديمتريوس باليولوغ، أخوي الامبراطور قسطنطين الراحل فصمّم على أخذها في الوقت المناسب.

أما في البلقان فإن السلطان محمداً أرسل جيشاً لمهاجمة بلاد الصرب. وحاكمها جورج برانكوفتش، فطلب هذا الأخير، المعونة من الزعيم المجري جان هونيادي الذي تمكن من دحر الجيش العثماني بقيادة فيروزبك في موقعة كروشڤتس ـ Krouchevats في سنة ١٤٥٤ م. لكن بالنظر للخلافات المذهبية التي كانت قائمة بين الصرب الأورثوذكس والمجر اللاتين كان لا بد من انفصام عرى التحالف بينهم بحيث عمد ملك الصرب إلى عقد الصلح مع السلطان محمد الثاني على أن يدفع له سنوياً جزية معينة. وفي سنة ١٤٥٦ م أقدم هذا السلطان على محاصرة مدينة بلغراد لجهة البرّ والبحر، وكانت في ذلك الوقت تابعة لمملكة المجر. وتجاه هذا الخطر المحدق راح البابا كاليكست الثالث يدعو المسيحيين إلى الانخراط في حرب صليبية ضد العثمانيين وكلّف الفرتسيسكاني كابيسترانو للتبشير بها كما أرسل بذات الوقت ولذات المهمة، مندوبه الكردينال أنجيلو

إلى الزعيم المجري جان هونيادي، الذي استجاب للطلب وسرعان ما أعدّ ستين ألف جندي لإغاثة المدينة المحاصرة وبتاريخ ٦ آب ١٤٥٦ م جرت المعركة بين الفريقين أمام هذه المدينة، بعد فشل السلطان محمد بدخولها بجيشه، وأسفرت عن هزيمة هذا الجيش وتكبّده خسائر بالغة في الأرواح والأسلحة والمعدات، فبلغ عدد القتلى منه ما ينوف عن ٢٤٠٠٠ قتيل من أصل ١٥٠٠٠٠ مقاتل، مما اضطر السلطان للإنسحاب من أمام المدينة المحاصرة دون أن ينال مبتغاه منها.

وكان هذا النصر ضد العثمانيين آخر ما حازه جان هونيادي، إذ وافته المنون بعد ذلك بقليل على إثر إصابته بجراح قاتلة في المعركة. وعندما جاءه النبأ الحزين أخذ البابا بيوس الثاني يردد قوله دون توقف: «مع موت هونيادي ماتت أمانينا»(١).

على أن خسارة معركة بلغراد لم تكن لتثبط همة السلطان محمد الثاني فجهز جيشاً آخر وسلّمه لقيادة الصدر الأعظم محمود باشا الذي أكمل فتح بلاد الصرب في ظرف سنتين (١٤٥٨ - ١٤٦٠ م). وكان جورج برانكوفتش قد توفّي أيضاً في السنة ذاتها، ففقدت بلاد الصرب استقلالها وأصبحت تحت سيادة الدولة العثمانية.

في تلك الأثناء رأى السلطان محمد أن دور مقاطعة الموره البيزنطية التي يحكمها الأخوان توماس وديمتريوس باليولوغ قد حان الوقت لمهاجمتها، فسار بنفسه على رأس جيشه في سنة ١٤٥٨ م إلى تلك البلاد، وبعد استيلائه في طريقه على مدن باتراس وكورنتيا وڤوستيتزا Vostitza وكلاڤرينا اضطر الأخوان الحاكمان للخضوع وقبول السيادة العثمانية فترك لهما السلطان ميسترا وباقي بلادهما.

وفي سنة ١٤٥٩ م قام الحاكم توما باليولوغ بتحريض من البابا بيوس الثاني بالعصيان والثورة ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال عنها فأسرع

---

(١) René Grousset, **l'Empire du Levant** p. 641.

السلطان محمد لإخماد هذه الثورة واجتاح بجيشه مقاطعة البيلوبونيز ثانية واحتلّ ميسترا ٣٠ أيار ١٤٦٠ م مع باقي الحصون التي شاركت في العصيان ومن ثمّ ضمّ إلى مملكته بلاد الموره بأجمعها.

أما في البحار اليونانية فإن العثمانيين احتلّوا لمنوس وكانت تحت حكم نيقولو كتلّيزيو الجنوي في سنة ١٤٥٥ م ثم استولوا على الأوبه L'Eubée من البنادقة كما احتلّوا نيكروبونت ـ Negrepont في ١٢ تموز ١٤٧٠ م. وكان السلطان محمد بنفسه يتولى قيادة جيشه في هذه الفتوحات.

ثم بعد أن أبرم السلطان محمد الثاني معاهدة صلح مع اسكندر بك وترك له إقليمي ألبانيا وإيبروس، عزم على التحوّل نحو آسيا الصغرى للإستيلاء على الامارات التركمانية الباقية فيها.

فسار لهذه الغاية على رأس جيشه، بادئاً بمهاجمة ميناء أماستريس على شاطىء البحر الأسود، ففتحت له المدينة أبوابها فدخلها سلماً. وبعد ذلك وعندما تأكد إميرسينوب إسفنديار أوغلو، بأن السلطان العثماني قادم ليحاصر مدينته، سلّمها إليه فأقطعه محمد الثاني بعض الأراضي في إقليم بيتينيا لقاء خضوعه له. ومن ثم قصد السلطان مدينة طرابزون ودخلها بعد مقاومة بسيطة وقبض على آخر أباطرتها من سلالة آل كومنينس اليونانية الرومية في آسيا الصغرى وبعث به مع جماعة من النبلاء إلى القسطنطينية.

ولم يكد السلطان محمد يعود إلى القسطنطينية حتى سارع بتجهيز جيش لمحاربة أمير الأفلاق المدعو ڤلاد دراكولا أي الشيطان، وذلك لمعاقبته على ارتكابه الجرائم الكثيرة بحق التجار العثمانيين النازلين في تلك البلاد ولاغاراته على بلاد بلغاريا التابعة للدولة العثمانية وأخذه ٢٥ ألف أسير منها. وعند وصول الجيش العثماني البالغ عدده ١٥٠٠٠٠

---

(١) كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**: ترجمة عربية: صفحة ٤٣٧.

(١) محمد فريد: **تاريخ الدولة العثمانية** ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

مقاتل، إلى العاصمة بُخارست جزع ڤلاد غاية الجزع ولم يَسعه سوى الهروب واللجوء إلى ملك المجر، فقضى السلطان محمد عند ذاك بعزله وتنصيب أخيه راوول مكانه. وبذلك ضمّت بلاد الأفلاق إلى الدولة العثمانية.

وفي سنة ١٤٦٢ م ثار أمير البوسنة ضد الدولة العثمانية وامتنع عن دفع الخراج لها فحاربه السلطان محمد وقبض عليه وعلى ولده وأمر بقتلهما فدانت له بلاد البشناق بكاملها. وعندما حاول ملك المجر ماتياس كرڤن ابن هونيادي احتلال البوسنة قابله الجيش العثماني وهزمه شرّ هزيمة وكان ذلك سبباً لتصبح البوسنة ولاية عثمانية بحيث اعتنق أغلب أهاليها دين الإسلام.

الحرب مع الجمهورية البندقية

كانت هذه الجمهورية تحتل في بلاد اليونان قواعد عسكرية على ساحل مسّاني ـ Méssani بعد أن استولت على مرفأي مودون Modon وكورون Coron اللذين كانا يشكلان نقطة ارتكاز لها لمراقبة الموره ولما وقعت هذه المقاطعة بأيدي العثمانيين كان لذلك أسوأ الأثر لدى الجمهورية البندقية مما أدّى بالنتيجة إلى اشتداد الخلاف بين العثمانيين والبنادقة فصمم السلطان محمد الثاني على احتلال مدينة أركوزا Arguse التابعة للجمهورية البندقية. فكان ردّ فعل هذه الجمهورية أنها أرسلت جيشها إلى الموره حيث ثار أهاليها ضد العثمانيين وحاصروا مدينة كورنته نفسها واستخلصوا مدينة أركوزا. ولكن بعد وصول السلطان محمد مع جيشه البالغ عدده ٨٠ ألف مقاتل اضطر البنادقة لترك برزخ كورنته ناكصين على أعقابهم فدخل الجيش العثماني بلاد موره واستعاد كل ما كان أخذه البنادقة (١٤٦٣ م). غير أن هؤلاء أغروا فيما بعد، الزعيم اسكندر بك الألباني للقيام بالثورة والعصيان على العثمانيين، فاندفع لمحاربتهم دون هوادة. وكانت الحرب سجالاً بينه وبينهم إلى أن توفّي (١٤٧٦ م). وهذا مما أتاح الفرصة للسلطان محمد للقضاء على استقلال ألبانيا بعد ذاك. وفي العام ١٤٦٨ م وبعد هدنة استمرت مدة سنة عادت الحرب لتشتعل بين العثمانيين والبنادقة بحيث كان

من نتيجتها أن تمكّن العثمانيون من احتلال مدينة نغربونت ـ شالسيز عاصمة جزيرة الأوبه. وكان السلطان محمد الثاني بنفسه يقود جيشه حينذاك، رغم مقاومة حاكمها أريزّو (١٤٧٠ م). وقد ذهب ضحية لهذه الحرب جميع الرعايا الإيطاليين فيها تقريباً[١].

وهكذا بعد أن اطمأن السلطان محمد إلى الأحوال الأمنية في أنحاء أوروبا، شغلته أحوال آسيا الصغرى فعاد إليها لمحاربة الأمير إسحق بن ابراهيم، الذي كان يحاول الاغارة على مدينة قونية، ضد أخيه أمير القرمان، فقاتل هذا الثائر وقهره، وكانت العاقبة أنه ضمّ إمارة القرمان إلى الدولة العثمانية.

بعد ذلك بقليل أقدم التركماني أوزون حسن زعيم قبيلة آق قيونلي الذي كان يحتل بلاد فارس ويمتد سلطانه على كافة أنحاء الأقاليم الواقعة بين نهري أموداريا والفرات، على مهاجمة مدينة توقات وفتحها عنوة، وهذا ما دفع بالسلطان محمد الثاني لتجهيز جيش قوي جعل على قيادته ولديه: داود باشا بكلربك الإناضول ومصطفى باشا حاكم القرمات وأمرهما بالمسير إلى محاربة جيش أرزون حسن، على حدود إقليم الحميد، فهزماه هناك (١٤٧١ م).

ولكن بعد تفاقم الخلاف بين العثمانيين والتركمانين بسبب إقدام أوزون على التحالف مع البنادقة، عزم السلطان محمد على قيادة الجيش بنفسه والسير به لمواجهة الزعيم التركماني الذي كان قد اتخذ من أرزنجان مقراً لقيادته. وفي ١٢ آب ١٤٧٣ م التقى السلطان والزعيم في شمالي أرزنجان عند الجبال الفاصلة بين منابع الفرات ونهر جوروق، ودارت المعركة بين الجيشين العثماني والتركماني فترة طالت حتى انجلت بالنهاية عن فوز الجيش الأول فوزاً باهراً، وتشتّت الجيش الثاني، واندحاره، وفرار أوزون حسن من ساحة الوغى؛ حيث لم يعد منذ ذلك الحين، يسعى لحرب الدولة العثمانية.

---

(١) Réne Grousset, **l'Empire du Levant** p. 551.

بعد ذلك لم يهدأ السلطان محمد، فهاجم بلاد البغدان لفتحها فوقف بوجهه أميرها أسطفان الرابع وقفة عنيفة ومنعه من تحقيق إرادته وأرغمه على العودة إلى بلاده وكان ذلك في سنة ١٤٧٦ م.

ثم صمّم السلطان على فتح بلاد القرم وكان لجمهورية جنوى مستعمرة فيها هي كافّا فأرسل اسطولاً فتحها بعد الحصار مما أتاح له أيضاً فتح جميع شواطىء شبه الجزيرة فأصبحت تابعة للدولة العثمانية وفرضت عليها الجزية.

وفي تلك الأثناء أي في سنة ١٤٧٧ م أغار السلطان محمد على بلاد البنادقة وأخذ مدينة كرويا ثم أجرى معاهدة صلح معهم (٥ ذي القعدة ٨٨٣ هـ - ٢٨ كانون الثاني ١٤٧٩ م). وكانت ثمرة هذا الصلح تنازلهم له عن مدينة أشقودره.

فتح جزائر اليونان ومدينة أوترانت

وفي سنة ١٤٨٠ م وجّه السلطان محمد جيشه إلى جزائر اليونان الواقعة بين بلاد اليونان وإيطاليا ففتحها ثمّ سيّر القائد البحري أحمد باشا بأسطوله إلى مدينة أوترانت بإيطاليا مملكة نابولي فنزل الجيش العثماني فيها ونهبها (٤ جمادى الثانية ٨٨٥ هـ - ١١ آب ١٤٨٠ م). وبعد ذلك أرسل الأسطول لمحاصرة جزيرة رودس فبقي الحصار مضروباً عليها لمدة ثلاثة أشهر دون أن يتمكن الجيش العثماني من فتحها بفضل استبسال سكانها في الدفاع عنها، فتراجع الأسطول عنها بعد رفع الحصار ٢٨ تموز ١٤٨٠ م.

موت السلطان محمد الثاني

في اليوم الرابع من ربيع الأول ٨٨٦ هـ - ١٤٨١ م توفّي السلطان محمد الثاني بعدما حكم الدولة العثمانية مدة ٣١ سنة قام خلالها بالفتوحات الباهرة، في أوروبا وآسيا الصغرى، بحيث لم يعد في البلقان إلاّ مدينة بلغراد التابعة للمجر وبعض الجزائر التابعة للبندقية خارج السيادة العثمانية كما ورد آنفاً.

الفصل الخامس

بايزيد الثاني

كان السلطان محمد الثاني قبل وفاته قد أوصى بأن يخلفه ابنه الأصغر جُمّ حاكم القرمان في السلطنة. ولهذا السبب أقدم الصدر الأعظم القرماني محمد باشا على كتم النبأ بعض الوقت ريثما يتمكن من إعلام الأمير جُمْ بوفاة والده بغية تنصيبه قبل أخيه البكر الأمير بايزيد. ولكن بعد إذاعة خبر وفاة السلطان، انكشفت لعبة الصدرالأعظم فثار جند الانكشارية عليه وقتلوه، ثم هاجموا القلعة أسكودار وعاثوا في المدينة فساداً وأقاموا الأمير كركود نائباً عاماً عن والده بايزيد في السلطنة، وذلك بانتظار حضور هذا الأخير من أماسيا مقرّ حكمه آنذاك (٨٨٦ هـ ـ ٤ أيار ١٤٨١ م).

ولدى حضور بايزيد إلى القسطنطينية وبوصوله إلى السراي الملوكية طلب منه الجنود الانكشارية مجتمعين، شمولهم بالعفو عن أعمالهم التي يستهدفون بها مصلحته، وبالتالي الأنعام عليهم بمبلغ من المال تيمناً بتنصيبه في السلطة، فما وسعه إلّا إجابة مطالبهم، بالعفو عنهم وزيادة أعطياتهم زيادة صارت منذ ذاك الحين عُرفاً ثابتاً واجب التنفيذ لدى كل سلطان جديد يتولى الحكم، بحيث أصبح هذا العُرف سبيلاً لتخويل الانكشارية في كل وقت، الحق في لعب دورهم السياسي بالضغط على السلاطين لتنفيذ مآربهم الشخصية.

أما الأمير جُمّ من جهته فإنه حين علمه بنبأ وفاة والده جمع قواته العسكرية ومحازبيه، وقصد بهم مدينة بورصة (بروسّا) فدخلها عُنوة بعد تغلّبه على جند الانكشارية فيها، ثم بعث إلى أخيه بايزيد، الذي كان قد نُصّب سلطاناً عند ذاك يعرض عليه الصلح مقترحاً قسمة المملكة بينهما قسمين، بحيث تكون آسيا الصغرى لحكمه هو، وولايات أوروبا بحكم بايزيد، فرفض هذا الأخير، اقتراح أخيه رفضاً باتاً وأسرع لمهاجمته في آسيا، فتغلّب عليه في المعركة التي دارت بينهما قرب مدينة يكي شهر، (٢٣ جمادى الأولى ٨٨٦ هـ ـ ٢٠ تموز ١٤٨١ م). وكانت النتيجة أن اضطر جمّ للفرار إلى داخل الأراضي التابعة لحكم المماليك ثم الالتجاء فيما بعد إلى السلطان قايتباي في القاهرة، حيث أقام مدة من الزمن كلاجىء سياسي. وبعدها انتقل إلى مدينة حلب وأخذ يراسل الأمير القرماني أوغلو قاسم بك واعداً إياه بردّ بلاد القرمان إليه فيما لو ساعده في حربه مع أخيه بايزيد فاغترّ هذا الأمير القرماني بوعود الأمير جمّ وانضمّ إليه بمن معه من قوات ومحازبين وقصد الجميع مدينة قونية بغية محاصرتها وأخذها فخاب سعيهم وفشلوا، وذلك بسبب مقاومة القائد العثماني كدك أحمد باشا ووقوفه بوجههم مما أجبرهم على النكوص على أعقابهم.

عند ذاك لم يقف الأمير جمّ عند حدّه، بل تابع تمرّده على السلطان فسعى للتحالف مع فرسان القديس يوحنا الأورشليمي في رودس في سبيل مساعدته ضد أخيه وأرسل من قبله مندوباً لهذه الغاية، إلى الجزيرة لمقابلة رئيس الرهبنة هناك والاتفاق معه بهذا الشأن، فاستجاب هذا الأخير لطلبه وبناء على ذلك انتقل الامير جمّ إلى رودس فوصلها في ٦ جمادى الثانية ٨٨٧ هـ ـ ٢٣ تموز ١٤٨٢ م.

وما أن أعلن السلطان بايزيد الثاني بما أقدم عليه أخوه جمّ من خيانة بحقه حتى عمد على الفور إلى إرسال وفد لمفاوضة رئيس الرهبنة في رودس والطلب إليه الاحتفاظ بالأمير العثماني لديه، مقابل تعهد السلطان بعدم التعرّض لاستقلال جزيرة رودس طيلة حياته، وبدفع مبلغ سنوي من

المال للرهبنة. فقبل الرئيس بهذه الشروط وأبقى الأمير جمّاً مدة في الجزيرة ثم عمل على نقله إلى مدينة نيس في فرنسا ومنها إلى مدينة شامبري وبعدها إلى مدن أخرى مختلفة، وذلك طيلة مدة سبع سنوات. وفي سنة ١٤٨٩ م أقدم رئيس الرهبنة على تسليم هذا الأمير المنكود إلى البابا إينوسانت الثامن. وبعد وفاة هذا البابا عمد خلفَهُ البابا اسكندر بورجيا إلى الاتصال بالسلطان بايزيد عارضاً عليه تخليصه من أخيه جمّ في حال دفعه مبلغاً قدره ٣٠٠ ألف دوكا ذهبية.

ولكن حدث في ذلك الوقت أن ملك فرنسا شارل الثامن قصد روما وحاصرها في طريقه إلى البلقان لمقاتلة العثمانيين، فطلب من البابا تسليمه الأمير جمّاً بعدما علم بوجوده لديه فنزل عند رغبته وسلّمه إياه، وبقي الأمير العثماني بصحبة ملك فرنسا حتى توفي بتاريخ ١٨ جمادى الأول ٩٠٠ هـ - ٢٥ شباط ١٤٩٦ م في مدينة كابو - Capou بإيطاليا. وقيل آنذاك إن البابا هو الذي دسّ السمّ لهذا الامير قبل تسليمه للملك. والأمير جمّ العثماني معروف عند الأفرنج باسم الأمير زيزيم - Zizim.

والآن لنعد إلى السلطان بايزيد فنقول إن سلطنته لم تخل من المتاعب طيلة خلافه مع أخيه جمّ لا في الداخل ولا في الخارج بالرغم من أنه كان بطبعه محباً للسلام. فقد حافظ أول عهده بالحكم على علاقاته السلمية مع جيرانه، الاّ أن الحرب أخذت تنشب بينه وبين مماليك مصر منذ سنة ١٤٨٥ م في جنوبي الأناضول إذ قام المماليك آنذاك، وكان حكمهم يمتد إلى سوريا أيضاً، بشنّ الهجمات على العثمانيين في آسيا الصغرى، مدة خمس سنوات، في الوقت الذي كانت فيه الثورة قائمة في بلاد القرمان وغيرها من المناطق بعد تجاور الدولتين المملوكية والعثمانية بحدودهما منذ أن أقدم السلطان محمد الثاني على الإستيلاء على إمارة ذي القادر الواقعة في قيليقية، والتي كانت تضمّ مدينتي مرعش وألبستان. وكان سبب ذلك محاولة قايتباي التدخل في الأمور الداخلية لتلك الامارة ممّا أدّى إلى إشعال نار الحرب المملوكية العثمانية ١٤٨٥ م - ١٤٩١ م إلى أن عقدت معاهدة

الصلح بين الدولتين وساد السلام على حدودهما.

العلاقات مع دول أوروبا

العلاقات مع روسيا

بدأت العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الدولة العثمانية والمملكة الروسية في أوائل عام ١٤٩٢ م وذلك عندما وصل إلى القسطنطينية أول سفير روسي وهو يحمل جملة هدايا للسلطان العثماني. وبعد ذلك بأربع سنوات وفد إليها أيضاً سفير آخر روسي، كانت مهمته محصورة في الحصول من الدولة العثمانية على بعص الامتيازات للتجار الروس.

العلاقات مع بولونيا

لم تبدأ العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والدولة البولونية إلّا في سنة ١٤٩٠ م حينما عقدتامعاهدة تجدّدت بعد سنتين. إلّا أن الخلاف ذرّ قرنه بينهما فيما بعد بسبب ادعاء كل منهما حق السيادة على بلاد البغدان حيث أقدم ملك بولونيا على مهاجمة هذه الإمارة لاحتلالها مما دفع بالدولة العثمانية إلى الاغارة على حدود بولونيا بمساعدة أمير البغدان نفسه الذي ارتضى حماية الدولة العثمانية على بلاده بعد أن كان السلطان بايزيد تمكن من طرد المجريين منها.

العلاقات مع الجمهورية البندقية

بعد أن كانت العلاقات السلمية قائمة بين الدولة العثمانية والجمهورية البندقية، عادت وتعكّرت على إثر اتفاق هذه الأخيرة مع فرنسا بحيث اضطر السلطان بايزيد إلى إرسال جيوشه في البرّ، لمهاجمة مدينة ليبانتي Lépente بغية فتحها وهي من بلاد اليونان وتابعة للبندقية. فاستطاع الأسطول العثماني أن ينتصر على الأسطول البندقي الذي اعترضه عند مدخل الخليج المسمّى باسم المدينة ويحتلّها بالتالي بكل سهولة. وفي الوقت ذاته أغار والي بلاد البشناق بجشيه على اقليم فريول واجتاز نهر إيزونتو حتى وصلت طلائعه إلى أرباض مدينة ڤيشنزا ـ Vicenza. وبعد ذلك احتلّ الجيش العثماني ثغور مودون وكورون وناڤارين من بلاد اليونان،

وكانت جزءاً من ممتلكات الجمهورية البندقية أيضاً (١٥٠٠ م). وهذا ما دعا الجمهورية البندقية للإستغاثة بدول أوروبا المسيحية لمؤازرتها في حربها، بعد أن فقدت المراكز التي كانت تعول عليها لمزيد من التقدم في شرقي البحر المتوسط، وفي حوضه الغربي، فاستجاب لندائها البابا وملك فرنسا، وانجداها ببعض السفن الحربية التي اشتركت مع سفنها بمحاصرة جزيرة ميديللي ـ Mitilini. ولكن هذه النجدة لم تسفر عن أي نجاح ولم تمنع العثمانيين من فتح مدينة رودستو الواقعة على بحر الأدرياتيك.

وبعد الحملات الموفقة التي شنتها الجيوش العثمانية، عقد السلطان بايزيد معاهدة صلح مع المجر والبندقية (١٥٠٣ م) لاضطراره إلى ذلك، نظراً لاضطراب الأحوال الداخلية في الأناضول بسبب عصيان أولاده عليه من جهة ومن جهة ثانية للوقوف بوجه الخطر الذي كان يتهدده في الشرق من ناحية الفرس.

وتفصيل ذلك أنه كان للسلطان بايزيد ثلاثة أولاد ذكور بقوا على قيد الحياة هم: كركود وأحمد وسليم. فالأول كركود عيّنه والده والياً على إحدى الولايات البعيدة والثاني أحمد والياً على أماسيا. أما الثالث سليم فكان نصيبه ولاية طرابزون فلم يرض بها بل أعلن العصيان على والده بعد أن جمع جيشاً يعدّ ٢٥٠٠٠ مقاتل وتقدم به نحو بلاد الرومللي، فما كان من والده السلطان، لتفادي الحرب معه، إلّا الموافقة بالنتيجة على تعيينه في أوروبا، وتوليته على مدينتي سمندرية وودّين. وعندما علم كركود بما جرى مع سليم نقل مركز حكمه إلى ولاية صاروخان واستلم إدارتها ليكون عن كثب من العاصمة استانبول عند الاقتضاء. فاستاء سليم من موقف أخيه، وسار بجيشه نحو أدرنة حيث أعلن نفسه سلطاناً عليها. إلّا أن السلطان بايزيد لم يقف مكتوف اليدين تجاه عمل ولده هذا فأرسل إليه جيشاً قابله عند مورلي وألحق به الهزيمة وألجأه إلى الفرار والاحتماء لدى خان القرم (٣ آب ١٥١١ م). كما دفع السلطان بجيش آخر لمحاربة كركود في آسيا الصغرى فتغلّب عليه أيضاً.

أما أحمد فإنه انتهز تلك الفرصة ليسرع بدوره إلى العاصمة إستانبول وليعلن نفسه سلطاناً ويـرتقي العرش هنـاك، فثار عليـه جند الانكشـارية وأرغموه على العودة إلى آسيا.

بعد كل هذه الأحداث رأى بايزيد الثاني نفسه مرغماً للعفو عن ابنه سليم بناء لضغط الانكشاريـة المؤيدين لهـذا الأخير، لمـا يتحلّى به من شجاعة وكرم.

وفي الثـامن من صفـر ٩١٨ هـ ـ والخـامس والعشـرين من نيسـان ١٥١٢ م توجه سليم على رأس الحامية الانكشارية في استانبول إلى سراي الحكومة وطلب من والده السلطان بايزيد التنـازل له عن العـرش، فقبل السلطان طلبه، واعتزل الحكم حقناً للدماء ثم ترك عاصمة ملكه للاقامة بمدينة ديموتيقا. وأثناء سفره إليها توفي على الطريق ١٦ أيار ١٥١٢ م ـ ١٠ ربيع الأول ٩١٨ هـ. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن سليماً كلّف من دسّ السمّ لوالده خوفاً من رجوعه إلى كرسي العرش كما فعل السلطان مـراد الثاني من قبل.

الفصل السادس

السلطان سليم الأول الملقب بياوز

عند تسلّمه لم ينهج السلطان سليم نهج والده في إدارة حكم الدولة وذلك نسبة للظروف والأحداث التي أوجبت عليه القيام بما قام به من حروب في سبيل اهدافه التوسيعية إد رأى نفسه آنذاك مدفوعاً إلى توجيه سياسة الدولة نحو الشرق بفعل عدة عوامل سياسية وجغرافية، أهمها: تصاعد نموّ حركة الصفويين الشيعية في أوساط التركمان في الأناضول وتحويل التجارة الدولية تبعاً لكيفية المواصلات البرية والبحرية، بعد اكتشاف القارة الأميركية.

فلقد كانت منطقة الشرق الأوسط عند مستهلّ القرن السادس عشر الميلادي واقعة تحت سيطرة قوى تتبع ثلاث دول هي: الدولة العثمانية التركية والدولة الإيرانية ودولة المماليك المصرية ـ السورية. وكانت وقتذاك الدولة الإيرانية آخذة في الصعود والتوسع في عهد الشاه إسماعيل الصفوي الذي شملت فتوحاته ولاية شيروان حيث جعل مركز حكمه في مدينة تبريز ١٥٠١ م ثم تمكن بعد ذلك من احتلال العراق العربي وبلاد خراسان وديار بكر ١٥٠٨ م ومدينة بغداد وأذربيجان وبلاد فارس، بحيث امتدت أراضي مملكته من الخليج الفارسي إلى بحر الخزر ومن منابع الفرات إلى نهر أموداريا. أما دولة المماليك فكانت قد أصابها الوهن وفقد جيشها بعض قواه

وحيويته من جراء الحروب العديدة التي خاضها لا سيما ضد المغول. فوالحالة هذه كان لا بدّ للسلطان سليم، عند تسلّمه عرش العثمانيين من توجيه أنظاره نحو الشرق للحيلولة دون ارتقاء الدولة الإيرانية من جهة، أو توسّع دولة المماليك من جهة ثانية، تفادياً لما قد يصيبه منها من ضرر فيما لو تحقق التحالف والاتفاق بينهما عليه.

ولكن قبل أن يقدم السلطان سليم على تنفيذ ما كان ينوي القيام به، رأى أن يأمن أولاً جانب أخويه وأولادهما الذين يتربصون به الدوائر، فعيّن ابنه سليمان حاكماً على العاصمة استانبول وسار هو على رأس جيشه إلى مدينة أنقرة لمطاردة أخيه أحمد الذي كان جمع جيشاً من محازبيه وانتقل إلى مكان آخر. فأكمل السلطان طريقه إلى مدينة بورصة وقبض على خمسة من أولاد أخويه وأمر بقتلهم. ثم أسرع بالسير إلى منطقة صاروخان مقرّ أخيه كركود فلاذ هذا بالفرار لاجئاً إلى الجبال ولكنه عاد فوقع في قبضة سليم وكان جزاءه القتل.

أما فيما يختص بأحمد فإن جيش السلطان التقاه فيما بعد بالقرب من مدينة يكي شهر وحاربه وقتله في المعركة بعد تبديد جيشه ١٧ صفر ٩١٩ هـ - نيسان ١٥١٣ م.

وما أن استتبّ الأمن في داخل المملكة حتى انتقل السلطان سليم إلى مدينة أدرنة حيث راح يستقبل السفراء التابعين لدول المجر والبندقية والروسيا وغيرهم، ويبرم معهم معاهدات الهدنة لمدد طويلة تأميناً لجانبه من ناحية أوروبا؛ ومن ثمّ جهّز جيشاً جرّاراً كثير العدد والعدّة وأعلن الحرب على الشاه اسماعيل الصفوي. ذلك لأن هذا الأخير كان قد ساعد الأمير أحمداً، على أخيه السلطان واستقبل ابنه مراداً بعد مقتله كما أرسل الشاه وفداً إلى سلطان المماليك في مصر، يطلب منه التحالف معه للوقوف بوجه السلطان سليم، ووضع حدّ لنفوذ الدولة العثمانية. ولكي يوجد السلطان سليم سبباً ظاهرياً يبرّر غايته الحربية أعطى أوامره بحصر عدد الشيعة المنتشرين في الولايات المتاخمة لبلاد الشاه اسماعيل، ثم قضى بقتلهم

جميعاً[1].

وكان عدد الذين قتلوا من الشيعة يبلغ الأربعين ألفاً وهم من أتباع القزلباش أو الرأس الأحمر، الذين كان الشاه إسماعيل يرسل إليهم الدعاة لنشر المذهب الشيعي في أوساط الرعاة التركمان في الأناضول حيث كان أحد الصفويين المدعو شاه قولي قد إعلن الثورة مع محازبيه من الشيعة، في آسيا الصغرى وذلك في السنة الأخيرة من حكم السلطان بايزيد الثاني الذي أخمد تلك الثورة بواسطة جيش الانكشارية وقتل الزعيم شاه قولي وقتذاك.

وهكذا في ٢٢ محرم ٩٢٠ هـ - ١٩ آذار ١٥١٤ م ترك السلطان سليم مدينة أدرنة على رأس جيشه الكبير متجهاً نحو مدينة تبريز عاصمة دولة الشاه إسماعيل. وخلال تقدّمه عبر أراضي أرزنجان وأرضروم إلى أعالي الفرات، كان الشاه إسماعيل من جهته يتجنب القتال مواجهة مع الجيش العثماني نظراً لتفوق هذا الجيش البالغ عدده ١٤٠٠٠٠ مقاتل، ويتقهقر أمامه بغية جرّه إلى أراضي شمالي إيران الجبلية بعد المناوشات المتقطعة. وهذا ما أربك السلطان وسبّب له حرجاً كبيراً إذ أن بعض القادة وجنودهم توقفوا عن المسير في جيشه مطالبين بالعودة إلى بلادهم، فأعطى الأوامر بقتلهم فوراً وأمعن في تتبع جيش الشاه المتقهقر إلى أرباص تبريز حيث التقي الخصمان فدارت بينهما المعركة في سهل جالديران Tchaldiran الواقع بين بحيرة أورميا وتبريز ٢ رجب ٩٢٠ هـ - ٢٣ آب ١٥١٤ م وكانت النتيجة التي أسفرت عنها هذه المعركة القوية انتصاراً مؤزراً للجيش العثماني على الجيش الصفوي بحيث هزم هذا الجيش الأخير هزيمة شنعاء بسبب الأسلحة النارية المتطورة المستعملة من قبل الجيش العثماني. وقد أصيب الشاه إسماعيل بجراح لاذ على إثرها بالفرار مع فلول جيشه الذي خسر الآلاف من مقاتليه بين قتيل وأسير وجريح وأكثرهم من قبائل القزلباش. وبعد المعركة دخل السلطان سليم مدينة تبريز منتصراً ففتحت له أبوابها ١٤ رجب ٩٢٠ هـ - ٤ أيلول ١٥١٤ م واستولى على خزائن الشاه وكنوزه

---

(١) محمد فريد، تاريخ الدولة العلمية العثمانية ص ١٨٩.

وأرسلها إلى استانبول كما أرسل إليها بعض مهرة الصناع من المدينة.

وإذ كان السلطان سليم مصمماً على اقتفاء إثر الشاه أينما كان، فقد ترك تبريز وسار بجيشه إلى أن وصل إلى شاطىء نهر أراس Aras دون أن يلتقي بجيش عدوّه. وحينما حاول التقدم في سبيله عـارضه القـادة الانكشاريـة وامتنعوا عن المسير لشدة البرد، فما وسعه سوى العمل برأيهم والعودة إلى مدينة أماسيا في آسيا الصغرى للإستراحة. ومن ثم رجع السلطان إلى بلاد إيران ففتح قلعة كوماش ثم إمارة ذي القادر ١٥١٥ م. وهذه الإمارة تحكمها إحدى السلالات التـركمانيـة وهي تمتد من مـرعش إلى البستان فمَلَطيـة فخـربوط. وانتشـر سلطانها منـذ منتصف القرن الـرابع عشـر على وادي طوروس. وكانت والدة السلطان سليم تنتمي إلى تلك السلالة وهي ابنة الأمير علاء الدولة الذي كان تسلّم ولايته من السلطان محمد الثاني، وقد اتهمه سليم بعدم الإخلاص له في حربه مع الشاه إسماعيل فقضى عليه بالقتل،ومنح الامارة إلى ابن أخيه علي بك الذي كان بصحبته في حملته الإيرانية. وقبل عودته إلى استانبول أناط السلطان سليم بقادة جيشه مهمة إكمال فتح الولايات الشرقية الفارسية، فسقطت بيدهم مدائن ماردين وأورفة والرقّة والموصل أي اقليم ديار بكر بكامله.

الفتح العثماني للبلاد الشامية المصرية

كانت العلاقات بين السلطنتين المملوكية والعثمانية تتخذ أحياناً طابع الخصام وأحياناً أخرى سِمة الود وذلك تبعاً لسياستهما العامة ومصالحهما الشخصية. فقد وقع أول نزاع بين الدولتين حول الحدود في أعالي الشام، وعلى السيطرة في البحر الأبيض المتوسط. ذلك ان العثمانيين انتابهم القلق عندما استولى المماليك في عهد السلطان برسباي في العام ١٤٢٤ م على جزيرة قبرص، ثم تبع ذلك توتّر في العلاقات على إثر لجـوء الأمير جمّ منافس بايزيد، إلى مصـر في عهد السلطان قيتبـاي فنشبت الحرب بين السلطانين في سنة ١٤٨٥ م فأغار العثمانيون على طرطوس ثم عقد الصلح بين الدولتين المتخاصمتين كما مرّ بيانه آنفاً.

بعد ذلك عاد الوئام لينشر ربوعه فيهما حين بدا خطر البرتغاليين على حدود الشرق الأوسط، فطلب السلطان قانصوه الفوري مساندة السلطان بايزيد الثاني لاعادة الطريق التجاري إلى البحر الأحمر؛ فأجيب إلى طلبه وكانت المساعدة التي قدّمها العثمانيون تنحصر في إرسالهم الأخشاب لبناء الأسطول المملوكي وبعض بناة السفن والبحّارة.

وفي العام ١٥١٠ م حصل اشتباك في مياه الاسكندرية بين بعض المصريين والعثمانيين من جهة وفرسان القديس يوحنا بقيادة قائد برتغالي من جهة ثانية. وقد تمكن الأسطولان المصري والعثماني من إلحاق الهزيمة بأسطول عدوهما المشترك. وهكذا بقي التعاون بين المماليك والعثمانيين إلى أن ساءت الأمور على اثر تحالف السلطان قانصوه الغوري مع الشاه إسماعيل الصفوي، في الوقت الذي كان النزاع قائماً بين العثمانيين وهذا الأخير بحيث لم يتخذ السلطان الغوري موقفاً معيناً من ذلك النزاع إنما حاول اللعب على الحبلين فبعث برسول إلى السلطان سليم يعرض عليه التوسط بينه وبين الشاه اسماعيل في سبيل إصلاح ذات البين، والحيلولة دون توسّع الخلاف بينهما. فكان جواب السلطان سليم الرفض المطلق على اعتبار أنه كان قد صمّم على منازلة السلطان قانصوه في مصر عن طريق سوريا. وعلى هذا فإن السلطان سليماً جهّز جيشه وسار به نحو بلاد الشام قاصداً وادي النيل لهذه الغاية. عندئذ شعر الغوري بحرج موقفه وبدلاً من أن يبقى في مصر بانتظار السلطان سليم فإنه تركها وخرج بجيشه إلى سوريا متقدماً نحو حلب وذلك في أوائل صيف ١٥١٦ م. وهناك وبعد التحقيق تأكد له بإن نائبه في الشام خير بك هو ضالع بخيانته له مع بعض كبار الشخصيات الذين كانوا يراسلون سرّاً السلطان العثماني ويعدونه بالمؤازرة في حربه، وكان بينهم جان بردى الغزالي. ولكن تحاشياً لوقوع التفرقة بين المماليك وحرصاً على وحدة الصف في الجيش، تردّد السلطان الغوري في معاقبة الخونة تاركاً أمرهم إلى ما بعد جلاء الحقيقة. إلا أنه عاد وتبادل الرسائل مع السلطان سليم دون جدوى، بحيث ظهر عند ذاك للعيان بأن

الحرب واقعة لا محالة بينهما، وفي ٢٥ رجب ٩٢٢ هـ - ٢٤ آب ١٥١٦ م كان جيش السلطان العثماني يعسكر عند سهل مرج دابق شمالي حلب، فخرج الغوري من هذه المدينة لمقابلته وكان جيشه مؤلفاً من القرانصة وهم المماليك القدامى قبل ارتقائه عرش السلطنة ومن مماليكه الخاصة المعروفين بالجلبان. وفي المعركة التي دارت بين الفريقين أظهر الجيشان الإسلاميان أسمى ضروب الفروسية، بحيث استطاع فرسان المماليك إحراز نصر جزئي في المرحلة الأولى ولكن بعد انسحاب خير بك وجان بردى الغزالي من الميمنة والميسرة على سبيل الخيانة مع قواتهما اضطرب نظام الجيش المملوكي وشاعت الفوضى فيه ولاسيما بعد أن أخذ سلاح المدفعية العثمانية يعمل على حصر فرسانه حصراً. ولم تنفع شيئاً محاولة الغوري الهجوم على رأس جلبانه، على الجيش العثماني، الذي بقيت فيه الصفوف متراصة، تدفع المهاجمين بقوة فحل الذعر بين صفوفهم فولّوا الأدبار وسقط السلطان الغوري نفسه قتيلاً في ساحة الوغى وهو شيخ في الثمانين من عمره. ودامت المعركة من شروق الشمس حتى العصر، فكان النصر للعثمانيين بنتيجتها.

بعد انجلاء هذه الموقعة راح الجيش العثماني يتوغل جنوباً متعقباً فلول الجيش المملوكي فيحتل المدن السورية تباعاً بكل سهولة. وهكذا سقطت بيده مدينة حلب ثم حماة ٢٠ أيلول ١٥١٦ م فحمص في ٢٢ منه فدمشق في ٩ تشرين الأول حيث استقبل السلطان سليم بالترحاب فيها من قبل السكان والحكام المحليين..

وبعد أن عيّن السلطان سليم للمدن المفتوحة ولاة من طرفه وأحسن وفادة من قابله من العلماء أمر بترميم الجامع الأموي الكبير في دمشق حيث قام بصلاة الجمعة فيه.

وأثناء وجود السلطان سليم في دمشق مثل أمامه الأمير فخر الدين المعني الأول، وقبّل الأرض بين يديه وألقى خطبة قال فيها: «اللهم أدم دوام من أخذته كملك وجعلته خليفة عهدك وسلّطته على عبادك وأرضك

وقلّدته سنّتك وفرضك، ناصر الشريعة النيّرة الغرّاء سيدنا ووليّ نعمتنا أمير المؤمنين الامام العادل أدام الله بقاءه، ورفع إلى القيامة طالع سعده. أعاننا الله بالدعاء لدوام دولته بالسعد والتخليد بأنعم العزّ والتمهيد آمين»[1].

ونظراً لبلاغة فخر الدين وحسن أدبه قضى السلطان سليم بتثبيته في الحكم، كما ثبّت سائر الأمراء اللبنانيين في إقطاعاتهم تاركاً لهم امتيازاتهم الإسستقلالية التي طالما نعموا بها في عهد المماليك.

وبعد ذلك سرعان ما ألقت سلاحها القوات المملوكية في مواقعها الرئيسية في صفد ونابلس والقدس وغزة وغيرها.

وقبل انتقاله من دمشق، أمر السلطان سليم بتشييد جامع على قبر الشيخ ابن عربي، وعيّن أحد علماء الشافعية في وظيفة قاضي القضاة.

فتح مصر

كان السلطان سليم يأمل على أثر انتصاره في موقعة مرج دابق في أن يؤدي ذلك إلى سقوط سلطنة المماليك نهائياً في قبضته على أن يدع لهم حكم مصر، بشرط الاعتراف بالسيادة العثمانية عليها. وهذا ما جعله يرسل إلى السلطان طومان باي، الذي انتخبه المماليك في مصر خلفاً للغوري، كتاباً يعرض فيه عليه الصلح ويطلب إليه الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية على أن يكون نائباً له في القطر المصري حتّى مدينة غزة. فرفض طومان باي هذا العرض، بالرغم من علمه الأكيد بأن مقاومته للجيش العثماني لن تكون مجدية، تبعاً لما وقع بين المماليك وفي صفوفهم، عقب موقعة مرج دابق من خلاف على السلطة انقسم من جرائه القرانصة والجلبان وذلك بالاضافة إلى فراغ خزانة الدولة من المال وهو عصب الحرب. ولذلك أخذ هذا السلطان الجديد، يبذل كل ما وسعه من جهد في سبيل تنظيم قواته للدفاع عن البلاد، فعمد إلى إقامة خط دفاع عند الصالحية لعرقلة زحف الجيش العثماني، بعد أن كان اشترى عدداً من المدافع من الجمهورية

---

(١) د. أميل توما: **فلسطين في العهد العثماني** ص ٢٢ والمرجع المشار إليه فيها».

البندقية. واستعدّ للقتال. إلاّ أن السلطان سليماً عقب استيلائه على غزة، قام بالزحف بجيشه نحو القطر المصري متجنباً خط الدفاع المملوكي عند الصالحية بحيث انحرف جنوباً واخترق صحراء سيناء ثم دخل الدلتا حتى بلبيسْ، ليفاجىء بعد ئذ طومان باي، عند الريدانية، بين المطرية والجبل الأحمر ٢٢ كانون الثاني ١٥١٧ م حيث التقت مقدّمتا الجيشين العثماني والمملوكي ودارت المعركة بينهما، فانهزمت مقدمة الجيش الأخير وانسحب طومان باي متقهقراً إلى القاهرة، فلحق به السلطان سليم ودخل المدينة فانقلبت شوارعها إلى ساحات قتال بين الفريقين وفي أثناء ذلك قصد طومان باي وبعض مماليكه مركز السلطان سليم وأقدموا على قتل من كان حوله من الجنود العثمانيين وأسروا وزيره سنان بك وأعدموه ظناً منهم بأنه السلطان نفسه. ولكن بالرغم من الشجاعة الفائقة التي أبداها المماليك ونيلهم بعض الانتصارات المحلية المؤقتة في شوارع العاصمة المصرية فقد بقيت كفّة القوات العثمانية هي الراجحة بفضل الأسلحة النارية والمدفعية التي استعملتها عند ذاك مما مكنّها بعد ذلك من عبور النيل والاشتباك مع قوات طومان باي التي كان مركزها قد نقل إلى الجيزة وما حولها، في معركة فاصلة أسفرت عن انتصار العثمانيين وهزيمة المماليك، فلاذ طومان باي بالهرب إلى الدلتا حيث وقع بأيدي الجنود العثمانيين فأمر السلطان سليم بقتله على أحد أبواب المدينة، بعد أن كان يريد الابقاء على حياته نظراً لفرط شجاعته وذكائه، لولا خير بك وجان بردى الغزالي اللذين أوغرا صدره عليه، فنزل عند طلبهما ١٣ نيسان ١٥١٧ م - ٢١ ربيع الأول ٩٢٣ هـ. وهكذا تحطّمت سلطة المماليك واستقرّ الأمر للعثمانيين. وأثناء وجود السلطان سليم في القاهرة، قام بزيارة جوامعها وما فيها من آثار، وأصدر عفوه عن البقية الباقية من المماليك وعدم التعرض لهم ولممتلكاتهم وأحسن استقبال سفراء البندقية الذين عقد معهم معاهدة تتضمن منحهم ذات الامتيازات التجارية التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك وهذه المعاهدة صارت نموذجاً وضعت على أساسه معاهدات الدولة العثمانية مع

الدول الأخرى حول الامتيازات الأجنبية في مصر[1].

وفي الوقت ذاته اتخذ السلطان سليم بعض التدابير الآيلة إلى تحسين الأنظمة الإدارية والمالية وترتيب الخراج على طريقة تؤمن مصلحة الدولة وقد حضر احتفال سفر المحمل الشريف وقافلة الحجّاج إلى الأراضي الحجازية وأرسل الصرّة المعتاد إرسالها إلى الحرمين الشريفين بقصد توزيعها على الفقراء هناك؛ وبعث إلى الشريف بركات، شريف مكّة بكتاب يدعوه فيه إلى قبول السيادة العثمانية وإعلان الدعوة له أي للسلطان فتقبل الشريف هذا التعيين بكل احترام وأرسل ابنه إلى القاهرة حاملاً مفاتيح الحرمين الشريفين لتقديمها إلى السلطان اقراراً بالسيادة العثمانية. وكذلك أرسل السلطان سليم حكماً سلطانياً إلى حاكم اليمن إسكندر الجركسي بتوليته على تلك البلاد فأطاع سلماً.

وفي أوائل شهر أيلول سنة ١٥١٧ م ترك السلطان سليم مدينة القاهرة عائداً إلى استانبول وكان سفره بطريق البرّ عبر بلاد الشام، وبصحبته الخليفة العبّاسي المتوكل على الله وذلك بعد أن قضى بتعيين خير بك والياً على مصر وهو من امراء المماليك، وأبقى في القاهرة حامية لحفظ الأمن تحت قيادة خير الدين آغا الانكشاري.

وبطريق العودة أمر السلطان بقتل وزيره الأكبر يونس باشا بسبب الخلاف معه في الرأي فيما يتعلق بفتح مصر ٦ رمضان ٩٢٣ هـ - ٢٢ أيلول ١٥١٧ م وأقام مكانه بير محمد باشا.

وفي ٢٠ رمضان ٩٢٣ هـ حلّت ركاب السلطان سليم في مدينة دمشق فأقام فيها حتى ٢٢ صفر هـ - ٥ آذار ١٥١٨ م حيث سلّم ولايتها إلى جان بردى الغزالي. وقد أقيمت الخطب في جوامع المدينة وسمع الخطباء على المنابر يرفعون الصوت قائلين: وانصرّ اللهمّ السلطان ابن السلطان مالك البرّين والبحرين وكاسر الجيشين وسلطان العراقين وخادم الحرمين

(١) الدكتور محمد اشيق: **الدولة العثمانية والشرق العربي** ص ١١٣ والمرجع المبين فيه.

الشريفين الملك المظفر سليم شاه، اللهم انصره نصراً عزيزاً وافتح فتحاً مبيناً يا مالك الدنيا والآخرة يا ربَّ العالمين.

ثم بعد أن انتهى من تنظيم أحوال البلاد انتقل السلطان إلى مدينة حلب فمكث فيها مدة شهرين وبعدها عاد إلى عاصمة مملكته استانبول فوصلها في ١٧ رجب ٩٢٤ هـ - ٢٥ تموز ١٥١٨ م. ومن هناك ارتحل إلى مدينة أدرنة حيث توافد عليه السفراء الأجانب فكان يستقبلهم ويهتمّ بذات الوقت بتجهيز اسطول بحري قوي لافتتاح جزيرة رودس من جهة ومن جهة ثانية يستعدّ لمواصلة الحرب مع شاه العجم وقد جمع لهذه الغاية خمسة عشر ألف فارس بمدينة قيصرية وضمّ إليهم ثلاثين ألف جندي من المشاة بقيادة فرحات باشا بيلربك الأناضول. ولكن لم يمهله القدر لإتمام مشاريعه الحربية فتوفي، وهو في الحادية والخمسين من عمره والسنة التاسعة من حكمه ٩ شوال ٩٢٦ هـ - ٢٢ أيلول ١٥٢٠ م.

مسألة انتقال الخلافة الإسلامية إلى آل عثمان الأتراك

إن البحث في مسألة انتقال الخلافة العباسية إلى العثمانيين مرتبط بالفتح التركي لمصر؛ وحقيقة الواقع هي أن الخليفة المتوكل على الله، آخر الخلفاء العباسيين في مصر، تنازل طوعاً عن الخلافة للسلطان سليم، بعد دخول هذا الأخير سوريا ومصر فاتحاً بحيث يمكن القول إن تلك الخلافة انتقلت بطبيعة الحال، بعد وفاة الخليفة إلى سلاطين آل عثمان الأتراك الذين أضافوا هذا اللقب الديني إلى القابهم الكثيرة. فمن المؤرخين مَن يقول إن الخليفة كان مكرهاً حين سلّم الخلافة للسلطان سليم ومنهم من يشير إلى أن تنازل الخليفة عن حقه فيها كان بصورة رسمية وبمحض إرادته. وهذا ما يستدل صراحة من إقدام المتوكل على الله على تسليم السلطان سليم ما كان يحتفظ به من الآثار النبوية الشريفة وهي البيرق والسيف والبردَة وبعض شعرات من لحية النبي. والوقائع التاريخية تثبت بأن الخليفة العباسي في مصر كان يصحب السلطان المملوكي قانصوه الغوري حين خروجه من القاهرة للقاء السلطان سليم في الشام، كما كان بصحبه

أيضاً قضاة المذاهب الإسلامية الأربعة بالإضافة إلى عدد كبير من أرباب الطرق الصوفية الذين بقوا في حلب عند قيام المعركة بين المماليك والعثمانيين في مرج دابق. وبعد مقتل الغوري وعند دخول السلطان سليم المدينة هذه، التقى الخليفة المتوكل على الله هناك فاستخدمه كوسيط بينه وبين السلطان طومان باي. الذي خلف السلطان القتيل في السلطنة على مصر، وذلك لإقناعه بقبول السيادة العثمانية على مصر تحت حكمه، ففشلت الوساطة بسبب الرفض الذي أظهره طومان باي، هذا مع العلم بأن السلطان سليماً بعودته إلى عاصمة ملكه بعد فوزه على هذا الأخير اصطحب معه الخليفة المتوكل إليها، فقضى هناك ردحاً من الزمن في السجن، ثم أفرج عنه السلطان سليمان القانوني وأعاده إلى مصر حيث توفاه الله.

وعلى كل ومهما كان الأمر فإن السلطان سليماً قد أعلن نفسه قبل ذلك خليفة على المسلمين في خطبة الجمعة وبوصفه هكذا استلم في مصر مفاتيح الحرمين الشريفين.

الفصل السابع

السلطان سليمان الأول (القانوني)(*)

عند وفاة السلطان سليم الأول كتم طبيبه الأمر ولم يُحط به علماً إلاّ وزراء الدولة وذلك تداركاً لحضور ابنه سليمان من إقليم صاروخان مقرّ ولايته، وخشية من قيام الانكشارية بالثورة حسب عادتهم طمعاً منهم في الحصول على زيادة اعطياتهم وعلى بعض المكاسب. وما أن وافاه نبأ وفاة والده حتى أسرع سليمان إلى المجيء للعاصمة استانبول فوصلها في ١٦ شوال ٩٢٦ هـ ـ أيلول ١٥٢٠ م حيث تولّى السلطة رسمياً مصدراً أوامره بتعيين مربّيه قاسم باشا مستشاراً خاصاً له، ومبلغاً ولايته العرش إلى كافة انحاء المملكة العثمانية بما فيها مكة والمدينة. وأما في الشام، فحينما ورد الخبر إليها وعلم به حاكمها جان بردى الغزالي، وقع ما كان في الحسبان، ذلك ان هذا المملكوك الذي اعتاد على الخيانة، عمد إلى التمرّد على الدولة وإعلان العصيان بقصد الاستقلال بالحكم وقد لقي بعض النجاح في البداية فسيطر على مدن دمشق وحمص وحماة وطرابلس الشام وبيروت وغيرها ظناً منه بأن المماليك في سائر المناطق، قد يحذون حذوه على هذا الصعيد. فحاول أولاً استمالة خير بك والي مصر إلى جانبه بعد مراسلته

(*) مولود في غرّة شعبان ٩٠٠ هـ ـ (٢٧ نيسان ١٤٩٥ م).

وحثه على العصيان، فما كان من خير بك إلّا أن بعث بكتب الغزالي إلى السلطان سليمان الذي كلّف الوزير فرحات باشا فوراً بقيادة الجيش الذي عهد به إليه، لإخماد الثورة الجديدة التي أضرم نارها حاكم الشام. وبوصول الوزير العثماني إلى مدينة حلب في ٢٢ كانون الأول ١٥٢٠ م وجد أن الحصار مضروب عليها من قبل الغزالي فحاول الالتفاف عليه فارتدّ هذا الأخير بجيشه عنها دون أن يجرؤ على مجابهة جيش العثمانيين وعاد إلى دمشق للتحصن بها، فلحق به الوزير فرحات باشا إليها. وعند تلاقي الجيشين انهزم الغزالي بعد أن قتل الكثير من جنوده وفرّ لا يلوي على شيء، وهو متنكّر، لا يستقر في مكان ما ١٧ صفر ٩٢٧ هـ - ٢٧ كانون الثاني ١٥٢١ م. ولكنه عاد ووقع بين يدي الوزير قائد الجيش العثماني فضرب عنقه وأرسل رأسه إلى استانبول هدية للسلطان. وهكذا أخمدت أولى الثورات التي قامت بوجه سليمان.

فتح مدينة بلغراد

منذ تسلّمه مقاليد الحكم فكّر السلطان سليمان بالتوسّع في فتوحاته لإقامة الأمبراطورية العالمية التي كان والده السلطان سليم يرمي إلى تحقيقها في حياته، فوضع نصب عينيه الإستيلاء على الحدود الشمالية لمملكته وأرسل إلى ملك المجر لويس الثاني يطلب منه دفع الجزية مهدّداً إياه بالحرب عند التمنع. فلم يرق ذلك لملك المجر الذي عمد إلى قتل السفير العثماني، الأمر الذي أدّى إلى إعلان الحرب عليه من قبل السلطان سليمان لمعاقبته على هذا العمل. وهكذا توفّرت الحجّة لهذا الأخير تحقيق مقاصده، فجهّز جيشاً قوياً وسار بنفسه في مقدّمته بعد أن كان أرسل القائد أحمد باشا، للقيام برمي الحصار على مدينة شابتس - Sabatica القريبة من مدينة بلغراد، والإستيلاء عليها ٢ شعبان ٩٢٧ هـ - ٨ تموز ١٥٢١ م؛ كما كلّف السلطان وزيره بير محمد باشا لمهاجمة مدينة بلغراد نفسها قبل أن يلحق به لمؤازرته في تضييق الخناق عليها إلى أن سقطت بيده في ٣٥ رمضان ٩٢٧ هـ - ٢٩ آب ١٥٢١ م فدخلها سليمان بعد أن أخليت قلعتها، وأقام صلاة الجمعة في إحدى كنائسها التي حُوّلت إلى مسجد.

ويلاحظ هنا أن المجريين قد دافعوا عن مدينتهم الكبيرة دفاعاً مستميتاً دون جدوى وبهذا الفتح تمهدت الطريق إلى بلاد المجر بعدئذ.

وكالعادة لدى السلاطين العثمانيين، أعلن السلطان سليمان نبأ انتصاره هذا إلى كافة الولاة في جميع البلاد العثمانية وإلى ملوك أوروبا. فأرسل إليه قيصر الروسيا ورئيسا جمهوريتي البندقية وراجوزا يهنئونه بالفوز الذي ناله في الاستيلاء على مدينة بلغراد.

وعلى أثر ذلك جرى توقيع معاهدة بين الباب العالي وجمهورية البندقية مؤيدة للمعاهدة التجارية السابقة بين الدولتين، مع بعض التعديلات لها. ولهذه المعاهدة أهمية كبيرة لأنها أصبحت أساساً للإمتيازات القنصلية في الدولة العثمانية، فيما بعد.

فتح جزيرة رودس

لم يكتف السلطان سليمان بفتح مدينة بلغراد بل تابع أعماله العسكرية بعد ذلك فوجّه انظاره نحو جزيرة رودس مستهدفاً بالسيطرة عليها، التحكّم بشرقي البحر المتوسط، وجعلها بالنسبة لموقعها حلقة الاتصال بين عاصمته استانبول ومصر، من جهة البحر.

وكعادته قبل أن يقدم السلطان سليمان على مهاجمة الجزيرة، أوفد إليها بعثة لمقابلة رئيس الفرسان فيها فيليب الملقب ڤيليه دي ليل آدم Vil-liers de Lisle Adam، والطلب إليه بوجوب الانسحاب من رودس، بِمَن معه من الفرسان وهؤلاء الفرسان يمثلون الأسبتاليين القدامى Hospitaliers وذلك مقابل تعهّد السلطان بعدم التعرّض لهم. فرفض الرئيس هذا الطلب بأباء وأبدى استعداده للمقاومة في الجزيرة ضد أي مهاجم. فما كان من السلطان سليمان والحالة هذه إلّا أن أمر بتجهيز جيش قوي لاقتحام هذه الجزيرة، وكانت خطته في هذا السبيل على النحو الآتي: سار هو على رأس جيشه بطريق البرّ إلى خليج مرمورا أو مارماريس Marmaris المقابل

للجزيرة من جهة آسيا ٢٨ تموز ١٥٢٢ م حيث وافاه اسطوله إلى هناك، ورمى الحصار على الجزيرة فدافع عنها الفرسان الاسبتاليون دفاعاً مستميتاً بالاشتراك مع رجالها ونسائها. ولكن البطولات التي أظهرها الجميع لم تكن لتفعل شيئاً مع المدفعية العثمانية الضخمة عندما كانت تصبّ حممها في الجزيرة وتحصد المدافعين عنها حصداً، ممّا دفع برئيس الفرسان والمدافعين عنها إلى القبول بعرض السلطان والموافقة على اخلائها ضمن مهلة إثنتي عشر يوماً بشرط ابتعاد الجيش العثماني مسافة ميل من كل الجهات ٢ صفر ٩٢٩ هـ ـ ٢١ كانون الأول ١٥٢٢ م.

دخل السلطان سليمان جزيرة رودس بعد الاتفاق على اخلائها فقابله رئيس الفرسان ونال منه خلعة سنية، تكريماً منه.

وفي ١٣ صفر ٩٢٩ هـ ـ أول كانونالثاني ١٥٢٣ م انسحب الفرسان مع رئيسهم من الجزيرة قاصدين جزيرة مالطة التي تنازل لهم عنها شارلكان[١].

وهكذا تخلص سليمان من هؤلاء القراصنة الذين كان ديدنهم أسر الأعداد الكبيرة من السفن التي كانت تجلب الحنطة والذهب من الولايات العربية الجديدة وتنقل الحجاج إلى الأماكن الإسلامية المقدّسة.

بعد هذا الفتح عاد السلطان سليمان إلى استانبول لاستقبال الزائرين من سفراء أجانب غايتهم التقرّب منه وتهنئته بالنصر. وكان من بين هؤلاء سفير الروسيا وسفير البندقية وسفير ملك العجم الذي اصطحب معه خمسمائة فارس.

لقد كان لاحتلال جزيرة رودس من قبل العثمانيين وقع أليم في أوروبا الغربية لدى البابا وملوكها المسيحيين، إذ انتابهم الشعور في ذلك الوقت بأهمية الخطر الذي أصبح يتهددهم. فتتالى عقد المؤتمرات في مدينة روما للبحث والاتفاق على الطريقة المثلى لوضع حدّ للخطر التركي والتصدّي

---

(١) محمد فريد: تاريخ الدولة العثمانية العلية ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

له. حتى أن الامبراطور شارل الخامس شارلكان بعث بتاريخ ١٦ نيسان ١٥٢٣ م إلى سفيره في انكلترا برسالة جاء فيها: «نبعث إليك بكتاب اعتماد خاص مرسل إلى هنري وَوُلزي ترفعه إليهما أولاً... وعليك أن توضح للملك وللكردينال مبلغ الخطر الذي يتعرض له العالم المسيحي والذي نشأ عن سقوط جزيرة رودس بيد الأتراك. ونكاد نعتقد أن الأتراك سيقومون بمهاجمة العالم المسيحي هذه السنة، وستكون أرض المعركة إما في إيطاليا أو في هنغاريا أو في البلدين معاً وفي الوقت ذاته. ومن الراجح لدينا أن ضربتهم الأولى ستكون موجهة نحو إيطاليا وسينقضّون علينا وعلى مملكتنا في ناحية نابولي وصقلية وبالتالي سيهاجمون ممتلكات الكنيسة وإمارات الحكام المسيحيين ولكن أنّى هاجم الأتراك في العالم المسيحي فإن ذلك من شأنه أن يعرّض كرامتنا بصفتنا أمبراطوراً وحامياً للكنيسة إلى الامتهان، كما إنه يعرّض كرامة أخينا حامي الإيمان إذا نحن تغاضينا عن مثل هذا التعدّي في حياتنا. وإذا سمحنا للعدو بأن يقوم بمثل هذا العمل العدائي فإنه سيكون بمثابة وصمة عار تلحق بنا إلى الأبد. هذا فضلاً عما نتعرّض له من بؤس وشقاء أما. من جهتنا فإننا نتردد كثيراً في أمر إيقاف الحرب التي أعددنا لها ضد فرنسا ولكن الآن وبالنظر إلى الضرورة القصوى للوقوف بوجه الأتراك وبالنظر إلى الخطر الداهم الذي يتعرض له العالم المسيحي، ذلك الخطر الذي نشعر بأن مسؤوليته تقع على عاتقنا فإننا سنسأل الفرنسيين إذا كانوا يرون رأينا في أن الحكمة تقضي الآن بعقد هدنة لمدة سنوات عديدة[1].

في ذلك الحين كان السلطان سليمان قد أمر بعزل الصدر الأعظم بير محمد باشا من وظيفته وعيّن مكانه إبراهيم باشا، كما عيّن أحمد باشا والياً على مصر بعد وفاة واليها خير بك. ولدى استلامه ولايته في مصر عمد أحمد باشا إلى التساهل في معاملة أمراء المماليك والميل إلى استرضائهم وإقطاعهم الأراضي ليكونوا عوناً له عند الاقتضاء.

---

(١) زين نور الدين زين: **نشوء القومية العربية** ص ١٤ و١٥ والمرجع المشار إليه فيه.

وبالفعل فقد انتهز هذا الوالي فرصة قيام السلطان سليمان بمحاصرة جزيرة رودس وأعلن عصيانه على الدولة بالاشتراك مع الأمراء المماليك فاستولى على قلعة القاهرة بعد تمكّنه من قتل حاميتها ثم أقدم على قتل رسول السلطان الموفد إلى القاهرة للتحقيق وإبلاغه أمر عزله عن الولاية، وتعيين المدعو قره موسى مكانه. ولما حضر هذا الأخير لاستلام وظيفته، قتله أيضاً أحمد باشا. غير أن أحد مساعديه المدعو محمد بك، وقف منه موقفاً عدائياً، فدسّ له الدسائس حتى أوقعه في الشرك وقبض عليه بعد استعمال الحيلة ثم قتله وأرسل رأسه إلى استانبول، فكافأه الباب العالي بتقليده وظيفة دفتر دار الولاية، وأقام الوالي الأسبق قاسم باشا والياً على مصر ١٥٢٤ م.

التحالف التركي الفرنسي

بعد خسارة ملك فرنسا فرنسوا الأول معركة باڤيا ـ Pavie مع خصمه الامبراطور شارلكان، في ٢٤ شباط ١٥٢٥ م، وأثناء وجوده في الأسر في إسبانيا أرسلت زوجته لويز دي ساڤوا، بصفتها الوصيّ على العرش، سفيراً فرنسياً إلى استانبول. هو جان فرنجياني وحمّلته كتاباً من زوجها الأسير، ليرفعه إلى السلطان سليمان، يطلب منه فيه بكل تواضع مهاجمة بلاد المجر لأن ملكها هو حليف لشارلكان. وعند مقابلة السفير للسلطان في ٦ كانون الأول ١٥٢٥ م وتسليمه كتاب الملك الفرنسي، أجاب سليمان على الكتاب المرسل إليه واعداً مرسله بالاستجابة لطلبه. وهذا نص كتاب السلطان:

[الله العليّ المعطي المُغني المعين ـ

بعناية حضرة عزة الله جلت قدرته وعلت كلمته وبمعجزات سيّد زمرة الأنبياء وقدوة فرقة الأصفياء محمد المصطفى (ﷺ)الكثيرة البركات وبمؤازرة قدس أرواح حماية الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وجميع أولياء الله، أنا سلطان السلاطين وبرهان الخواقين متوّج الملوك ظل الله في الأرض سلطان البحر الأبيض والبحر الأسود والأناضول والروملّي، وقرمان الروم وولاية ذي القدرية وديار بكر

وكردستان، وأذربيجان والعجم والشام وحلب ومصر ومكة والمدينة والقدس وجميع ديار العرب واليمن وممالك كثيرة أيضاً التي فتحها آبائي الكرام وأجدادي العظام بقوّتهم القاهرة أنار الله براهينهم وبلاد أخرى كثيرة افتتحها يد جلالتي بسيف الظفر، أنا السلطان سليمان خان بن السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان، إلى فرنسيس ملك ولاية فرنسا: وصل إلى أعتاب ملجأ السلاطين المكتوب الذي أرسلتموه مع تابعكم فرانقبان النشيط مع بعض الأخبار التي أوصيتموه بها شفاهياً وأعلمنا أن عدوكم استولى على بلادكم وأنكم الآن محبوسون وتستدعون من هذا الجانب مد العناية بخصوص خلاصكم وكل ما قلتموه عرض على أعتاب سرير سدّتنا الملوكانية وأحاط به علمي الشريف على وجه التفصيل فصار بتمامه معلوماً فلا عجب من حبس الملوك وضيقهم فكن منشرح الصدر ولا تكن مشغول الخاطر فإن آبائي الكرام وأجدادي العظام نوّر الله مراقدهم لم يكونوا خالين من الحرب لأجل فتح البلاد وردّ العدو ونحن أيضاً سالكون على طريقهم وفي كل وقت نفتح البلاد الصعبة والقلاع الحصينة وخيولنا ليلاً ونهاراًمسروجة وسيوفنا مسلولة فالحق سبحانه وتعالى ييسّر الخير بإرادته ومشيئته وأما باقي الأحوال والأخبار تفهمونها من تابعكم المذكور، فليكن معلومكم هذا، تحريراً في أوائل شهر آخر الربيعين سنة أثنتين وثلاثين وتسعمائة بمقام دار السلطنة العلية القسطنطينية المحروسة المحمية[1].

وكتاب السلطان سليمان هذا يعتبر أول خطوة في مسيرة التحالف التركي الفرنسي والتي أدّت لفرنسا خدمات جلّى فيما بعد. وبالفعل فإن السلطان جهّز جيشاً مؤلفاً من مائة ألف جندي، ينقل ٣٠٠ مدفعاً وتواكبه ٨٠٠ سفينة حربية، كانت مهمتها نقل الجيش في نهر الطونة من برّ إلى آخر. وكان سليمان على رأس هذا الجيش وبركابه وزرائه الثلاثة، فسار إلى بلاد المجر، من طريق بلاد الصرب، مروراً بقلعة بلغراد التي جُعلت قاعدة للأعمال الحربية. وأثناء زحفه تمكن الجيش العثماني من الإستيلاء

---

(١) محمد فريد: تاريخ الدولة العثمانية صفحة: ٢٠٩ و٢١٠

على عدة قلاع على نهر الطونة قبل وصوله إلى وادي موهاكس Mohacs أو موهاج في الجنوب من بلاد المجر ٢٠ ذي القعدة ٩٣٢ هـ - ٢٨ آب ١٥٢٦ م حيث كان الملك لويس الثاني جاجلّون، على رأس جيشه، ينتظر لقاءه. وقد جرت المعركة بين الجيشين سريعة وقوية أبدى خلالها الفرسان المجريون من البسالة والاقدام ما جعل مقاتلي الصفوف الأمامية من الجيش العثماني يتقهقرون أمامهم، ولولا المدفعية التركية التي راحت تقذفهم بحممها وتحصدهم حصداً لما كانوا تراجعوا منهزمين. وهذا ما دفع بالمقاتلين الأتراك إلى تتبّعهم وقتل لفلوهم الهاربة وتشتيتهم بعد أن سقط منهم أكثر من ٢٠٠٠٠ مجري بما فيهم كثير من النبلاء والكهنة والملك لويس الثاني نفسه الذي لم يُعثر على جثته.

بعد هذه الموقعة واصل السلطان سليمان زحفه إلى مدينة بودا Bude فاحتلّها وجعلها جيشه طعمة للنار ١٠ أيلول ١٥٢٦ م - ٣ ذي الحجة ٩٣٢ هـ كما فعل ذلك في أغلب انحاء المجر التي تعرّضت للدمار والسلب والنهب واشتعل وسطها في أتون من النار. وعاد السلطان إلى الاستانة في ١٧ صفر ٩٣٣ هـ - ٢٣ تشرين الثاني ١٥٢٦ م، بعد أن جعل كنيسة ماتياس المحتوية على الكتب النفيسة الكثيرة مسجداً في مدينة بودا.

لقد كان من أثر موت الملك لويس الثاني في معركة موهاج، أن شغر تاج المجر، وادّعى فرديناند الأول ملك النمسا، وهو شقيق الامبراطور شارلكان وصهر الملك المتوفي زوج شقيقته ووريثه بأحقّيته لذلك التاج أواخر سنة ١٥٢٧ م في حين أن أمير ترانسلفانيا جان زابوليا المطالب بالعرش، راح يعارضه بذلك معتبراً نفسه أحق بالتاج منه، فوقعت الحرب بينهما وهزم جان زابوليا فطلب النجدة ضد خصمه من السلطان سليمان الذي وعده بالمساعدة. ووقعت بهذا الشأن فيما بينها معاهدة بتاريخ ٢٩ شباط ١٥٢٨ م ومن ثمّ وبعد أن جهز السلطان جيشاً كبيراً سار على رأسه إلى مدينة فيليبّه في ٩ نموز ١٥٢٩ م ومنها إلى مدينة موهاج أو موهاكس، حيث اجتمع بجان زابوليا ١١ آب ١٥٢٩ م ثم غادر السلطان هذه المديمة

متّجهاً نحو مدينة بودا التي كانت قد أصبحت تحت سيطرة فرديناند الأول ملك النمسا فوصلها في ٣ أيلول وألقى الحصار عليها. وكان جيشه مؤلفاً من مائتين وخمسين ألف جندي مع مدفعية عددها ٣٠٠ مدفع. وهذا ما دفع بفرديناند لإخلائها والرحيل عنها تجنباً للاصطدام بالجيش التركي، والرجوع إلى عاصمته ڤيينّا ـ Vienne تاركاً فيها الحامية النمساوية التي سلّمتها للسلطان سليمان بدون قتال ٨ أيلول وذلك بناء لوعد منه بالسماح لأفرادها بالخروج منها دون التعرّض لحياتهم بأي أذى. غير أن جنود الانكشارية لم يتقيّدوا بأوامر قيادتهم فانقضوا على أفراد الحامية النمسوية وأمعنوا فيهم قتلاً وجراحاً دون أن يجرؤ أحد على منعهم من ذلك.

وبعد هذه الحوادث احتفل بتتويج جان زابوليا ملكاً على المجر ١٥ أيلول فتقلّد التاج في القصر الملوكي وحضر الاحتفال أحد قادة الجيش العثماني مندوباً من قبل السلطان سليمان، الذي لم يكتف بهذا الحدّ من الحرب، بل صمّم على مهاجمة مدينة ڤيينّا نفسها فتوجه إليها بجيشه وبصحبته الملك جان زابوليا فوصلها في ٢٧ ايلول بعد أن كان أبقى في مدينة بودا حامية تركية لحفظ الأمن أثناء غياب الملك عنها، وألقى الحصار على العاصمة النمساوية الكبيرة، ومن ثمّ راحت المدفعية التركية تلقى حممها عليها وتهدم أجزاء من أسوارها؛ ولكنها تبقى صامدة صمود الجبابرة فلم يتمكن الجيش المحاصر لها من اقتحامها بالرغم من مواصلة الهجوم عليها من جميع النواحي، ولعدة أيام ١٠ و١١ و١٢ و١٣ تشرين الأول ١٥٢٩ م فعندئذ أمر السلطان برفع الحصار عنها، طالما ان الحظ لم يحالفه. وعاد إلى الاستانة عن طريق بلغراد.

كان من أهم نتائج افشل السلطان سليمان في فتح مدينة ڤيينا توقّف الزحف العثماني في أوروبا ووضع حدّ لانتشار الأتراك فيها. إذ لو سقطت عند ذاك هذه المدينة في يدهم لكان يخشى أن تتبعها أوروبا كلها لأن أبواب مدينة ڤيينا هي أبواب أوروبا كما كان يقال في ذلك الوقت. على ان السلطان سليمان لم يخلد إلى الراحة بعد فشله هذا. فأراد

المحاولة مرّة ثانية بمهاجمة المدينة النمساوية هذه، فزحف بجيشه الكبير بتاريخ ١٩ رمضان ٩٣٨ هـ ـ ٢٥ نيسان ١٥٣٢ م لفتحها ولدى وصوله إلى مدينة بلغراد كان سفير ملك فرنسا المدعو رنسون، بانتظاره هناك لمقابلته فسلّمه كتاباً لملكه فرنسوا الأول يؤكد له فيه بموافقته على إعلان الحرب على الامبراطور شارلكان واعداً إياه بإمداده بالأسطول التركي عند مسيس الحاجة أول ذي الحجة ٩٣٨ هـ ـ ٥ تموز ١٥٣٢ م. ثم تابع السلطان سيره ففتح عدة حصون وقلاع، وعند اقترابه من ڤيينا انحرف عنها دون أن يحاصرها، وعاد إلى بلغراد ثانية لأن الأخبار التي استقاها أثناء مسيرته أكّدت له بأن الامبراطور شارلكان جمع في مدينة ڤيينا عدة جيوش من نمسويين وألمان وإسبان وغيرهم كانوا على أهبة الدفاع عنها، بكل ما لديهم من قوى، هذا فضلاً عن أن اسطول الامبراطور الحربي بقيادة أمير البحر الجنوي أندريا دوريا كان يعمل على شواطىء الموره في تلك الاثناء ويحتلّ مينائي كورون وباتراس، مهدّداً جزائر الروم الخاضعة لسلطة الدولة العثمانية، الأمر الذي دعا السلطان إلى العودة للأستانة. وفي أوائل عام ١٥٣٣ م أرسل أرشيدوق النمسا فرديناند سفيراً من قبله إلى الاستانة لعرض الصلح على السلطان سليمان. فتمّ ذلك بموجب معاهدة أهم ما جاء فيها: «أن يرد النمسويون مدينة كوريون للعثمانيين ويبقى ما فتحوه من بلاد المجر في يدهم، وأن ما يتفق عليه النمسا مع الملك زابوليا صاحب بلاد المجر يجب لتنفيذه موافقة الباب العالى عليه» ٢٢ تموز ١٥٣٣ م ـ ٢٨ ذي القعدة ٩٣٩ هـ.

الحرب في الشرق وفتح تبريز والعراق

كان السلطان سليمان ينتظر الفرصة المناسبة لمجابهة الصفويين حكام بلاد فارس، إلاّ أن الأحداث الأوروبية كانت دائماً تحول دون ذلك، ولكن بعد إبرامه عقد الصلح مع فرديناند النمسوي كما مرّ بيانه رأى ان الوقت قد حان لتصفية الحساب مع الشاه طهماسب بن اسماعيل الذي كان يأبى الاعتراف بالسلطان العثماني كخليفة للمسلمين، كما فعل والده قبله. ولهذه الغاية أرسل سليمان وزيره الأول إبراهيم باشا لفتح مدينة تبريز

عاصمة بلاد الفرس على أن يلحق به إلى هناك بعد فتحها. وهكذا سار الجيش العثماني أولاً إلى مدينة حلب فقضى فيها فصل الشتاء ثم تركها في أوائل ربيع ١٥٣٤ م متجهاً نحو عاصمة الفرس ففتح بطريقه إليها، جميع الحصون والقلاع المجاورة لبحيرة وان ـ Van حتى وصل إلى تلك المدينة فدخلها بدون معارضة غرة محرم ٩٤١ هـ ـ ١٣ تموز ١٥٣٤ م فيما كان الشاه طهماسب يتراجع في وجهه بجيشه دون أن يجرؤ على الوقوف أمامه.

وفي ٢٧ أيلول ١٥٣٤ م لحق السلطان سليمان بجيشه إلى مدينة تبريز فدخلها واستقبله أهاليها بكلِ تنظيم، فعيّن قائداً لحاميتها وانضم إليه هناك أمير جيلان المدعو ملك مظفّر خان وغيره من أمراء الفرس الذين قدموا خضوعهم له تاركين لواء الشاه طهماسب ومن ثمّ قام السلطان سليمان بحملة كبرى على العراق قاصداً مدينة بغداد التي كانت تابعة للشاه الصفوي ويحكمها لحسابه محمد خان وتقدم نحو مدينة سلطانية التي كان الشاه قد تراجع متقهقراً إليها بجيوشه فلم يستطع عندئذ سليمان الوصول إليها نظراً لصعوبة الطرق وكثرة الأمطار، فتحوّل عنها إلى مدينة بغداد حيث كان ابراهيم باشا الصدر الأعظم قد سبقه إليها بجيشه واحتلّها بغير عناء في ٢٤ جمادى الآخرة ـ ٩٤١ هـ ـ ٣١ كانون الأول ١٥٣٤ م لأن الإيرانين أخلوها خوفاً من جيش الأتراك.

وفي بغداد اضطر السلطان للبقاء مدة أربعة أشهر جعلها فرصة لإراحة قواته وتنظيم أحوال الولاية الجديدة، فبنى سدّاً لوقاية المناطق حول كربلاء، منعاً لمياه الفيضانات سمّي بسدّ السليمانية. وكان السلطان حريصاً في سياسته الارضائية نحو الشيعة والسنة على السواء على اعتبار أن العراق كان موزّعاً توزيعاً يكاد يكون متساوياً بين الطائفتين وقتذاك، فزار العتبات المقدسة في الفرات الأوسط وأمر بتوسيع الترعة المعروفة بالحسينية لكي تأتي بالماء باستمرار فزرعت المنطقة حول العتبات المقدسة بالبساتين وحقول القمح وزار قبر الامام علي في النجف. وبعدأن أنهى السلطان واجباته في بغداد، وقضى بتعيين أحد القادة في جيشه المدعو سليمان باشا

والياً على المدينة وترك فيها حامية كبيرة مؤلفة من ألفي جندي لحفظ الأمن ووافق على إلحاق مدينة البصرة بالممتلكات العثمانية كأيالة تابعة لباشوية بغداد، عاد إلى مدينة تبريز فوصلها في ٤ محرم ٩٤٢ هـ ـ ٥ تموز ١٥٣٥ م وأقام فيها مدة خمسة عشر يوماً قضاها كذلك في تدبير الأمور الداخلية وتعيين الولاة على المدن المفتتحة حينذاك ثم قفل راجعاً إلى الأستانة ٨ كانون الثاني ١٥٣٦ م، فزار أربيل واتصل هناك بالأكراد.

الامتيازات الأجنبية

في أوائل شهر شباط ١٥٣٦ م جرى اتفاق بين سفير فرنسا جان لافورست والباب العالي صدر به خط شريف مرسوم سلطاني بمنح بعض الامتيازات التجارية للرعايا الفرنسيين النازلين في أراضي السلطنة العثمانية. ونشير هنا إلى بعض البنود المهمة من هذه المعاهدة وهي، بعد المقدمة:

البند الأول: قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانىء والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهما الآن أو التي تدخل في حوزتهما فيما بعد بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجوّل في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرّية بدون أن يحصل لهم أدنى تعدٍّ عليهم أو على متاجرهم.

البند الثاني: كلّما يعيّن ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في بيره أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعيّن الآن بمدينة الاسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو حوباشي أو أي موظف آخر. ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن

إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وإن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً.

البند الثالث: لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدّعين سندات بخط المدعى عليهم أو حجة رسمية صادرة عن القاضي الشرعي أو القنصل الفرنساوي. وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدّمها إلّا بحضور ترجمان القنصل.

البند الرابع: لا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوة جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناءً على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي.

وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الاستانة يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما.

الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية

كان للمغرب في ذلك الحين أهميته نظراً لموقعه وتاريخه السياسي والعسكري فالمسيحيون كانوا يعتبرون بأن احتلال سواحل إفريقيا الشمالية يشكل ممراً لإيصالهم بالنتيجة إلى القدس، أسوة بما كان يحاول أن يفعله الملك لويس التاسع الفرنسي في أواخر الحروب الصليبية حينما نزل بجيشه في سنة ١٢٧٠ م في قرطاجة لاحتلال تونس والتوجه منها في حملته الصليبية الثانية إلى فلسطين، ولكنه توفي هناك قبل أن تتحقق رغبته. هذا

فيما كان الأتراك العثمانيون من جهتهم يتطلّعون إلى إيجاد مراكو عسكرية لهم في تلك البلاد، فاغتنموا الفرصة عندما سنحت لهم، للوصول إلى غايتهم؛ ذلك أنه بعد سقوط غرناطة بيد الأسبان وطرد العرب من الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر عمد المسلمون إلى انشاء مستوطنات القرصنة على طول سواحل شمالي إفريقيا بهدف الانتقام من المسيحيين الذين اضطهدوهم وذلك بالاغارة على سواحل إسبانيا ومهاجمة السفن المسيحية، سواء في مضيق جبل طارق أو المنطقة البحرية المحيطة بجزيرة مالطة. وهذا ما حدا بالعثمانيين لمساندتهم فتمكنوا بذلك، وفي خلال بضع سنوات من احتلال أغلبية الموانىء الممتدة من جزيرة جَربة في الشرق إلى سالي في الغرب. غير أن الاسبان ردّوا على ذلك بسرعة فاستولوا على عدد من النقاط الحصينة على طول سواحل مُرّاكش والجزر الجبلية الصغيرة الواقعة تجاه مدينة الجزائر، ومن هناك سيطروا على مدخل الميناء وأقاموا قاعدة بحرية في جزيرة پينيون دارجيل القريبة من الميناء.

وفي تلك الأثناء كان سلطان تونس محمد السادس أبي حفص قد عهد إلى القرصان الريّس عروج ـ Auruteh Reis الملقب برباروس ـ Barbaros بحكم جزيرة جَرْبَة فالتمس منه أهل الجزائر المعونة ضد الأسبان فاستجاب لطلبهم واستولى على مدينة الجزائر وضواحيها وهزم الجيوش الأسبانية التي أرسلها شارلكان لمحاربته، وفي سنة ١٥١٨ م بسط نفوذه في اتجاه الغرب إلى تِلِمسان ولكنه قتل بعد ذلك في إحدى المعارك مع الاسبان، فخلفه أخوه خير الدين على الجزائر وتلمسان ووقف بوجه الاسبان والحكّام الجزائريين الذين كانوا يتهدّدونه من كل جانب، ثم أعلن ولاءه للسلطان العثماني وأرسل أحد أتباعه، المدعو الحاج حسين، إلى السلطان سليم لمقابلته وكان عند ذاك قد أتم فتح مصر وإعلامه بفتح الجزائر، فقابله هذا الأخير، وقضى بتعيين خير الدين برباروس بِكَلربك على إقليم الجزائر، بحيث أصبح الوجود التركي العثماني في غربي المتوسط، حقيقة واقعة وصار إقليم الجزائر ولاية عثمانية تحت حكم

خير الدين برباروس، الذي عيّنه السلطان سليمان قائداً للبحرية.

وهكذا تمكن خير الدين بعد ذلك من احتلال تـونس تشرين الأول ١٥٣٤ م بعد أن كان احتلّ الجزائر وطرد الاسبان من معاقلهم في جزيرة بينيون البحرية. وكان احتلاله لتونس مسنداً إلى أسباب سياسية أهمها أن ملكها مولاي حسن الحِفصي. رفض الاعتراف بسيادة الباب العالي عليه، فأسقطه خير الدين عن العرش. وكان لهذا النصر أصداء قوية لدى الملك الفرنسي فرنسوا الأول، الذي رحّب به على اعتبار أن وجود الأتراك في تونس من شأنه أن يهدّد ممتلكات عدوّه الامبراطور شارلكان بصورة دائمة ويحول دونه والسيطرة على البحر الأبيض المتـوسط وجعله بحراً إسبـانياً؛ ولـذا عزم فرنسوا على اتخاذ المبادرة في سبيل الاتفاق مع السلطان سليمان وكلّف سفيره لدى الباب العالي لافورسْت ـ Laforest للقيام بالمهمة الآتية: مقابلة خير الدين باربارس في الجزائر والطلب إليه مؤازرة الأسطول العثماني في الحملات الفرنسية التي توجّه ضد دولتي جنوى والسافوا، ومن ثمّ العودة إلى الاستانة لمطالبة السلطان سليمان بمساعدة مالية وعسكريـة تبذل في محاربة الامبراطور شارلكان الذي كان في ذلك الوقت يتـطلع إلى حكم العالم.

وفي ذلك الحين كان هذا الامبراطور من جهته يستعدّ بصورة سرية لوضع مشروع واسع لاحتلال تونس والجزائر بغية تطهير السواحل الأفريقية نهائياً من السلطة العثمانية، وبالتالي من أجـل الانقضاض على الاستـانة وامتلاكها تحقيقاً لأحلامه الرامية إلى جعل البحر المتوسط بحيرة إسبانية.

ولهذه الغاية غادر شارلكان ثغر برشلونة في ربيع سنة ١٥٣٥ م يرافقه أمير البحر الجنوي أندريا دوريا وبصحبته نخبة من أشراف إسبانيا، وأرسى بأسطوله البالغ عدده مايتي سفينة حربية و٢٥ ألف حندي من المشـاة و٦٠٠ من الفرسان، في مياه بورتو فارينا حيث قام الجنود المشاة والفرسان بالهجوم على قلعة دي لاغوليت ـ Chateau de la goulette أي حَلَق الوادي ـ ميناء تونس العاصمة الواقعة في مدخل الممر البـحري المؤدّي إلى المرسى.

وذلك بعد محاصرتها مدة ٣٢ يوماً، حتى أرغمت على الاستسلام ١٤ تموز ١٥٣٥ م. وبعد ذلك لم يستطع خير الدين برباروس الوقوف بوجه إنزال الجنود الأسبان فلجأ إلى الداخل مع جيشه للمقاومة دون أن يبقى أية حراسة على الأسرى المسيحيين البالغ عددهم ٢٠ ألف أسير والذين كانوا يملأون سجون العاصمة تونس، فعمد هؤلاء إلى تحطيم قيودهم وفتح أبواب المدينة أمام الجيش الاسباني الذي ما أن دخلها حتى أعمل فيها السلب والنهب والقتل وهدم المساجد وإتلاف الكتب النفيسة.

وبعد دخول شارلكان لمدينة تونس فاتحاً، عقد معاهدة مع الملك المخلوع مولاي حسن الذي أعيد إلى ملكه بفضل الامبراطور. ومن شروط هذه المعاهدة أن يُخلي سبيل الأرقاء المسيحيين حيثما وجدوا في البلاد ويباح استيطان جميع المسيحيين في إقليم تونس وإقامة شعائر دينهم بدون معارضة، بالإضافة إلى تنازل الملك مولاي حسن عن مدائن: بونَه عنّابة وبنزرت وحَلَق الوادي، ودفع مبلغ كبير من المال للأمبراطور لقاء مصاريف الحرب.

وحينما رأى خير الدين برباروس أنه لم يعد بوسعه المقاومة ارتحل بجنوده على مراكبه قاصداً الاستانة، وهناك كان السلطان سليمان قد عاد من حملته على بلاد الفرس وأمر بقتل الصدر الأعظم إبراهيم باشا آذار ١٥٣٦ م وبتعيين إياس باشا مكانه وذلك بدسيسة من محظيته روكسلان الرومية.

وفي عهد الصدر الأعظم الجديد تمكن خير الدين برباروس من التأثير على السلطان سليمان فحمله على انتهاج سياسة إسلامية مشدّدة، ومواصلة الحرب على الامبراطور شارلكان وجمهورية البندقية، اللذين يحولان دون تقدّم البحرية العثمانية.

وقد حدث في ذلك الحين أن البنادقة أسروا سفينة عثمانية كانت تنقل أحد مندوبي السلطان سليمان، بالرغم من وجود معاهدة سلام بين الدولة العثمانية والجمهورية البندقية، فاغتاظ سليمان ومزّق تلك المعاهدة مظهراً بذلك استياءه من عمل البنادقة. فما كان من الجمهورية البندقية إلاّ أن

اتفقت مع البابا بولس الثالث الذي بدوره استطاع بسهولة العمل على توحيد جميع الأساطيل المسيحية ووضعها في حالة الاستعداد لمجابهة الأسطول العثماني الذي بدأ بالتحرك عند ذاك. وعلى هـذا فإن أول مـا وجّه إليـه السلطان سليمـان أنظاره كـان حصن سـان أنجيلو Saint Angelo التـابـع للجمهورية البندقية. فسار إليه خير الدين برباروس أمير البحر، بحملة مؤلفة من ٢٥٠٠٠ جندي نزلوا في جزيـرة كورفـو وألقى الحصار على الحصن أيلول ١٥٣٧ م فصمد المقاومون فيه. وأثناء ذلك قدم السلطان سليمان إلى هناك، وعندما لاحظ المقاومـة الضاربـة من أصحاب الحصن أمـر برفـع الحصار عنه والعـودة إلى الاستانـة حيث أخذ يستعـدّ للقيام بحملة على البندقية نفسها. ولكن في ذلك الوقت كانت الأساطيل المسيحيـة، عملاً بنداء البابا بولس الثالث، تمخر عباب الماء نحو جزيرة كورفو كي يجري انضمامها هناك إلى بعضها البعض تحت قيادة الأميرال أندريا دوريا قائـد أسطول شارلكان، في حين كان خير الدين يهاجم بأسطوله البـالغ عـدده أربعين سفينة، جزائر الروم في بحر إيجه Cyclades et Sporades فيسلب وينهب ويحرق ويعيث في ممتلكات البنادقة ثم يعود إلى الاستانة محملاً بالغنائم من كل الأنواع، فيطرحها تحت أقدام السلطان سليمان تدليلاً على تابعيته له. وفي شهر أيلول ١٥٣٨ م كانت الأساطيل المسيحية المشار إليها وهي مؤلفة من سفن إسبانية وبرتغالية وجنوية وبنـدقية وبـابويـة قد أنهت تجمعها في جزيرة كورفو بانتظار المعركة المرتقبة، فيما كـان أمير البحـر خير الدين برباروس يموّن المائة وخمسين سفينة التي انتهى إنشاؤها آنذاك في عنابر الأستانة، في مياه جزيرة نغربـونت ـ Négrepont أوبه في بحـر إيجه، ثم يعود بها إلى خليج القرن الذهبي في البوسفور حيث أمضى فيه بضعة أسابيع ليتركه مع بحّارته بعـد ذلك، متجهـاً نحو خليـج آرتا على الساحل الألباني وعلى بعد خمسة عشر ميلاً جنوبي كورفو فيلقي مراسيه بالقرب من حصن بريڤيزا ـ Prévéza التركي.

ولـدى تحقّقه من وجـود الأسطول العثمـاني في خليج آرتـا، عمد الأميرال أندريا دوريا إلى الاستعداد للمعركة فأعطى أوامره لقادة الأساطيل

التي كانت تحت إمرته، ليكونوا على أتمّ التناسق في أعمالهم الحربية. وهذه الأساطيل كانت مؤلفة من ٢٠٠ سفينة تحمل ٦٠٠٠٠ مقاتل و(٢٥٠ مدفعاً. وهكذا تقدّمت السفن البابوية في الطليعة بأعلامها الصفراء الحاملة رسم مفاتيح القديس بطرس، تليها السفن الأسبانية بأعلامها الخاصة، وبعدها السفن البندقية فالجنوية فالبرتغالية. ولكن بعد أن تردّد أندريا دوريا باجتياز المجاز الضيّق المحمي بحصن بريڤيزا التركي والحاجز الرملي، وتوقف عن السير لمقابلة الأسطول العثماني، لأسباب ترك تقديرها له، تقدّم خير الدين بربروس وسبقه إلى ذلك مندفعاً خارج المجاز ليفتح المعركة مع أعدائه، فهاجم أولاً سفينة حمولة بندقية كبيرة كانت متوقفة في منطقة هادئة فأغرقها؛ وفي تلك اللحظة، صادف أن تفجّرت في السماء صاعقة قوية رافق صوتها صوت المدافع التركية، وكان لتلك الأصوات أصداء جعلت القادة المسيحيين يتوهمون بأن الأسطول العثماني أخذ بمهاجمتهم بمدافعه القوية، فتفرّقوا عن بعضهم مما دفع بالأميرال أندريا دوريا للنكوص على عقبيه بسفينته، هارباً من أمام العدوّ، بعد أن أعطى أوامره باللجوء إلى جزيرة كورفو التي كان تركها، غير أن قسماً كبيراً من سفن المسيحيين ويقدّر بعشرين سفيمة، بقيت هائمة على وجهها مجتازة تلك الجزيرة، حتى راحت ترتمي بالنتيجة على سواحل پوي ـ Pouilles في منطقة إيطاليا الجنوبية.

أما الأسطول العثماني، فبعد ملاحقته الأسطول المسيحي وإغراقه قسماً منه عاد منتصراً إلى خليج آرتا ٢٥ أيلول ١٥٣٨ م. وكانت النتيجة من هذه المعركة التي تهرّب منها أندربا دوريا أنها أمّنت تفوّق الأسطول العثماني في البحر المتوسط ولو إلى حين، ودفعت بالجمهورية البندقية إلى طلب الصلح من السلطان سليمان فنالته في أواخر سنة ١٥٣٨ م لقاء تنازلها لهذا الأخير عن بعض المدن في بلاد الموره، واعترافها بفتوحات خير الدين بربروس في بحر إيجه ودفع غرامة كبيرة للدولة العثمانية.

الحرب مع المجر

كان الامبراطور شارلكان قد أرسل جيشاً المانياً إلى المجر فهزمه الأتراك ٢ أيلول ١٥٣٧ م وبعد ذلك تهادن الامبراطور مع ملك فرنسا بتوقيعهما معاهدة دعيت معاهدة نيس في سنة ١٥٣٨ م.

وفي تلك الأثناء أي في العام ١٥٣٨ م أقدم أمير البغدان على العصيان والتمرّد ضدّ الدولة العثمانية وذلك بناء على تحريض فرديناند ملك النمسا له، فتغلّبت عليه الحامية التركية هناك، وكانت النتيجة، ان الباب العالي عزله وعيّن مكانه أخاه اسطفان.

أما فيما يتعلق بالمجر فإنه بعد وفاة الملك زابوليا في سنة ١٥٤٠ م قام ملك النمسا بغارة على هذه البلاد، لأخذها ورفع الحماية العثمانية عنها فاحتل مدينة پست بعد أن كان ضرب الحصار على مدينة بودا وعدة قلاع غيرها. فما كان من السلطان سليمان إلّا أن أسرع على رأس جيشه إلى مدينة بودا في ٢٩ آب ١٥٤١ م وأرغم الجيش النمساوي على رفع الحصار عنها ودخلها هو بعد هزيمة هذا الجيش معلناً ضم بلاد المجر نهائياً إلى ممتلكات الدولة العثمانية بوصفها ولاية تركية، وأقام فيها إدارة محلية لتولّي الأحكام بعد إن كان حوّل أكبر كنائسها إلى مسجد جامع.

في ذلك الحين كان الملك الفرنسي فرنسوا الأول قد بعث أحد ضباطه المدعو بولان سفيراً إلى الباب العالي ليطلب مساعدة السلطان على محاربة الأمبراطور شارلكان فاستجاب سليمان لطلبه، وذلك بناء لتوصية أمير البحر خير الدين برباروس ياشا، الذي كان قد تمكن قبل ذلك من صدّ جيش الأمبراطور عند مهاجمته مدينة الجزائر في ٣١ تشرين الأول ١٥٤١ م. وهكذا وُقّع اتفاق بين الفريقين في سنة ١٥٤٢ م الغاية منه، تعاون القوات الأفرنسية والتركية في البر والبحر، ضد العدو. وتنفيذاً له أبحر الأسطول التركي بأمرة خير الدين باشا من مياه الاستانة وبرفقته السفير الفرنسي بولان قاصداً جزر لاران ـ Lérins الواقعة في البحر المتوسط الألب البحري، بغية لقاء الأسطول الفرنسي هناك، حيث انضم الأسطولان

المتحالفان بعد ذلك ٥ تموز ١٥٤٣ م إلى بعضهما وأقلعا من ثمّ إلى مدينة نيس فحاصراها من جهة البحر حتى فتحاها دون القلعة ٢٢ آب ١٥٤٣ م - ٢١ جمادي الأولى ٩٥٠ هـ. ولكن نظراً لوقوع الشحناء بين البحّارة الأتراك والبحّارة الفرنسيين لأسباب ليست بذات شأن انسحب الأسطولان منها، وإذ كان الملك فرنسوا الأول وقتذاك لا يزال بحاجة إلى الأسطول التركي فقد أذن لخير الدين باشا بتمضية فصل الشتاء في مدينة طولون مع جنوده البالغ عددهم ثلاثين ألفاً بعد أن أمر بإخراج أهالي المدينة منها ما عدا أصحاب الحرف والمهن وذلك تحاشياً للصدام مع البحارة الأتراك، طالما هم موجودون فيها. وقد بقي الأتراك في طولون من ٢٩ أيلول ١٥٤٣ م حتى منتصف آذار ١٥٤٤ م. وعلى إثر رحيل خير الدين باشا عن مدينة طولون عمدت السلطات الفرنسية إلى التعويض على الأهالي فيها، من جراء الخسائر والأضرار التي أصابتهم بسبب إقامة الأتراك بين ظهرانيهم، وأعفتهم من الضرائب لمدة عشر سنوات[١].

وقبل أن يقلع الأسطول العثماني من مياه طولون بقليل، كان فرنسوا الأول قد اضطرّ لعقد معاهدة صلح مع الأمبراطور شارلكان عقب اجتياح هذا الأخير لمقاطعة شامبانيا، وهي معاهدة كرسبي - Crespy في آذار ١٥٤٤ م.

وقد كان من جراء الموقف الذي وقفه الملك فرنسوا الأول تجاه السلطان سليمان، أن رأى هذا الأخير، من المصلحة له عقد هدنة مع فرديناند ملك النمسا، على أساس اعتراف كل منهما بحقوق الآخر، وبعد مخابرات طويلة بهذا الشأن دامت من أواخر سنة ١٥٤٥ م إلى شهر حزيران ١٥٤٧ م تحوّلت الهدنة إلى صلح على أساس أن يدفع ملك النمسا جزية سنوية عن مناطق شمالي وغربي المجر الباقية تحت يده، وأن تبقى بلاد المجر تابعة لابن الملك زابوليا تحت وصاية والدته إيزابلاّ ورعاية الدولة العلية.

---

(١) A. Malet et J. Isaac, XIV^e, XV^e, XVI^e siécles p.p 350, 360.

وفي سنة ٩٥٣ هـ - ١٥٤٦ م توفّي أمير البحر خير الدين باشا بربروس تاركاً للدولة العثمانية أسطولاً بحرياً قوياً مجهزاً أحسن تجهيز، فخلفه على إمارة البحر دارغوث باشا.

أما ملك فرنسا الأول فقد توفّي بعد ذلك بقليل آذار ١٥٤٧ م وتولّى عرشها بعده إبنه هنري الثاني ١٥٤٧ - ١٥٥٩ م الذي ماعتم أن أجرى المفاوضات مع أمراء المانيا البروتستانت الذين كانوا عرضة لتهديد شارلكان في حرّياتهم الدينية واستقلالهم السياسي بعد انتصاره عليهم. وأسفرت تلك المفاوضات عن توقيع معاهدة بينه وبينهم في فريدوالد من مقاطعة هسّ في سنة ١٥٥١ م. وهي تقضي بتبادل المساعدات المالية بين الأطراف الموقعة عليها، وباعتراف الأمراء لهنري الثاني بحق احتلال مدن: ميتز وتول وفردان الأبرشيات الثلاث.

وأما الأمبراطور شارلكان فلما عجز عن استعادة هذه المدن التي احتلّها ملك فرنسا، صمّم على التنازل عن الحكم نظراً لإصابته بالأمراض، فتنازل في البدء إلى ابنه فيليب الثاني عن قسم كبير من ممتلكاته في سنتي ١٥٥٥ و١٥٥٦ م كما ترك لإخيه فرديناند ملك النمسا، القسم الآخر من تلك الممتلكات، ثم اعتزل الحكم وانزوى في قصره في اسبانيا حيث وافته المنون في سنة ١٥٥٨ م.

وكان البيت النمساوي في ذلك الحين مقسوماً إلى فرعين هما: هابسبورج النمسا وهابسبورج إسبانيا وكان الفرعان يناصبان فرنسا العداء.

وبالنتيجة أصبحت بلاد المجر في ذلك الوقت مقسّمة إلى ثلاثة أقسام يحكم كل قسم منها حاكم مستقل عن الآخر. ففي الوسط المجر التركية ويحكمها باشا مدينة بودا وفي الشرق ترانسلفانيا، ويحكمها أمراء وطنيون مستقلّون، وفي الغرب والشمال الغربي المجر الملكية وهي تحت حكم النمسا حيث بقيت كذلك لمدة قرن ونصف القرن.

فتح اليمن

كان الحجاز يتبع مصر تحت سلطة دولة المماليك فلما سقطت هذه الدولة بأيدي العثمانيين إستتبع ذلك سقوط الحجاز تلقائياً وتبعيته لهؤلاء، فظهروا في البحر الأحمر، محاولين السيطرة عليه، دفعاً للخطر البرتغالي الزاحف من المحيط الهندي حيث كان البرتغاليون قد بسطوا نفوذهم هناك، وهدّدوا موانيه. والظاهر أن أهداف السياسة العثمانية كانت عند ذاك تقوم على أساس منع دخول المراكب المسيحية في البحر الأحمر لإثبات وجودهم فيه، بحجة أنه يطلّ على الأماكن الإسلامية المقدّسة في الحجاز، وذلك باتخاذ اليمن بصفة عامة ومدينة عدن بصفة خاصة قاعدة الارتكاز ضدّ البرتغاليين في المحيط المذكور. ففي الوقت الذي كان فيه الصدر الأعظم إبراهيم باشا في مصر، جدّد المرسى المملوكي القديم في السويس وأنشأ قيادة بحرية منفصلة للبحر الأحمر، ولم يستعد الأسطول نشاطه إلّا في العام ١٥٣٠ م وبعد أن أدّى الاستيلاء على العراق والوصول إلى الخليج، إلى إنزال أسطول عثماني في هذه المنطقة. والواقع أن حملة سليمان باشا الخادم حاكم مصر، بالأسطول العثماني من السويس صوب الشرق في شهر حزيران ١٥٣٨ م كانت أول حملة رئيسية إلى اليمن وهي تعتبر بداية المجهود العثماني الحقيقي في هذا المجال، إذ كانت تتألف من ثمانين سفينة مسلحة بالمدافع الضخمة، على متنها عشرون ألف جندي، تمّ بناؤها في مصر عملاً بأوامر السلطان سليمان. وقد وصلت هذه الحملة إلى مدينة عَدَن، فدخلتها القوات العثمانية غدراً بعد أن فتح صاحبها عامر بن داود الطاهري أبوابها لسليمان باشا الخادم، الذي قتل هذا الأخير دون مبرّر. وبعد ذلك عمد حاكم مصر إلى احتلال المناطق الساحلية، ليؤمن القواعد المتقدمة للدفاع عن البحر الأحمر في وجه الهجمات المسيحية في المستقبل. ثم ضرب الحصار على جزيرة هِرمز التي كانت تحت نفوذ البرتغاليين والإيرانيين وفتح أغلب الحصون البرتغالية المقامة في سواحل الكوجرات كما استطاع بالتعاون مع القوات الإسلامية في الهند، أن يحاصر ميناء ديو ـ Diu الهندي الذي كان على وشك السقوط في يده لولا وصول

أسطول برتغالي صدفة إلى هناك، شدّ من أزر البرتغاليين المحاصرين فيه. فتركه سليمان باشا وقفل راجعاً إلى اليمن، حيث راح يستغلّ الخلافات العقائمة بين الأسر المحلية الحاكمة ويستولي على بعض المناطق الساحلية التي لم يكن قد احتلّها سابقاً، ثم يعود إلى مصر. وبالتدريج إزدادت سيطرة الأتراك على مناطق اليمن الداخلية وهكذا تمّ احتلال صنعاء ١٥٤٧ م وفي ذات الوقت تحوّل اسطول البحر الأحمر العثماني إلى قوة كبرى تحت قيادة پيري رئيس القائد العام للأسطول.

في ذلك الحين كان البرتغاليون قدأرسلوا حملة كبرى إلى البحر الأحمر وصلت إلى قرب السويس واحتلّت مدينة عَدَن، ولكن القائد پيري رئيس عاد وتمكن من استعادتها منهم، وفي العام ذاته أي في ١٥٤٧ م أخضعت مدينة البصرة نهائياً للسيطرة العثمانية. وحينئذ جرى إنزال اسطول جديد خاص بالخليج العربي. وإذ كان التوسّع العثماني في الخليج العربي قد لقي المقاومة من بعض زعماء القبائل العربية في تلك المنطقة، فقد عمد هؤلاء الزعماء إلى التعاون مع البرتغاليين الذين شيّدوا قلعة في كل من مسقط، وهرفر وزودوهما بالحاميات، كما سهّلوا لهم النزول في القطيف بهدف عرقلة تحويل البصرة إلى قاعدة حربية عثمانية. وعند ذلك حاول الباب العالي في العام ١٥٥١ م تغيير سياسته في اليمن فعيّن مصطفى باشا النشّار والياً عليها على أساس التفاهم مع الأمامية الزيدية، بحيث أخذ النفوذ التركي بالامتداد إلى الساحل الشرقي الأفريقي دون التوغّل في الداخل.

وفي العام ١٥٥٢ م كان پيري رئيس قد طرد البرتغاليين من مَسْقَط واحتلّها ومن ثمّ أبحر إلى جزيرة هرمز فحاصرها دون أن يتمكن من فتحها فرفع الحصار عنها وعاد إلى مصر ١٥٥٣ م، حيث وافته المنية، وبعده عُيّن سيدي علي ريّس قائداً لأسطول البحر الأحمر مع تكليفه بمهمة فرض السيادة العثمانية على الخليج العربي. وبالرغم من تشييده أسطولاً جديداً بقصد القيام بحملة في الخليج الفارسي ضد البرتغاليين، فقد ألحق به

أسطول هؤلاء، بالقرب من هرمز هزيمة شنعاء في سنة ١٥٥٤ م مما أدّى إلى تخلّي الباب العالي عن سياسته الرامية إلى شنّ الحرب ضدّ البرتغاليين في المحيط الهندي، بعد أن أقفل ذلك الخليج في وجه الملاحة التركية. وعند ذلك تحدّدت أهمية اليمن لـدى الباب العـالي بالـدفاع عن البحـر الأحمر؛ وذلك بعد أن كان الأسطول العثماني قد أوقع الهزيمة بالأسطول البرتغالي أمام شواطىء مصـوَّع بقيادة سنـان باشـا، مما أدّى إلى تصفيـة المواقع البرتغالية على طول امتداد شواطىء البحر الأحمر التي بنيت فيها القلاع والحصون العثمانية.

إفريقيا الشمالية ـ المغرب الأقصى

في سنة ١٤٧١ م كان ملك البرتغال ألفونس الخامس الأفريقي قد احتل بأسطوله مـدينة طنجـة ثم مدينتي آميـلا وآنفي. وفي أوائل القـرن السادس عشر الميلادي أي بعد أن فقد المسلمون بلاد الأندلس، استولى البرتغاليون على الجديدة والعرائش وأغادير ورَباط آسفي وآزمور والمعمورة ـ مهدية المغرب بحيث أصبح الساحل الغربي للمغرب الأقصى خـاضعاً لحكم البرتغال وتحت سيطرة حصونهم في سنة ١٥٢٠ م. ولكن السعديين عادوا وتمكنوا من القضاء على البرتغاليين وإخراجهم من المدن والسواحل التي كانوا يحتلّونها وذلك في سنة ١٥٤٩ م ـ ٩٥٦ هـ.

أما الأسبان فإنهم منذ سنة ١٥٠٥ م نزلوا في السواحل الأفريقية بقيادة بيدرو نڤارو واحتلّوا المرسى الكبير ثم وَهران في سنة ١٥٠٩ م كما أخضعوا مدن عنّابة وقنس وشرشال ودلّس ومُستغانِم والجزائر وطرابلس؛ وخضع لهم صاحب تِلمسان. وكان قصد الاسبـان من احتلال تلك السـواحل تعـزيز سيادتهم على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتـوسط، وذلك لمقـارعة الأساطيل التركية التي أصبحت في ذلك الحين تملك السيادة في حوضه الشرقي، إلّا أن خير الدين باشا بربـاروس، بعد إعـلانه تبعيتـه للسلطان العثماني، راح يتصدّى لمجابهة الأسبان والعمل على إخضاع بلاد الجزائر وإلحاقها بالسيادة العثمانية، فـاستولى عنـد ذاك على مدن القـالة وعنّـابة

وقسطنطينة ومتيجة. وفي شهر أيار من سنة ٩٣٥ هـ - ١٥٢٩ م استسلمت إليه الحامية الاسبانية في حصن پنون - Penon الواقع في إحدى جزر مدينة الجزائر. وإذ كان الأسبان قد احتلّوا طرابلس في سنة ٩١٦ هـ فإن خير الدين برباروس، والي الجزائر يومذاك عزم على إلحاق تونس بالسيادة العثمانية إرضاء لمصالح السلطان العثماني فتقدم إليها واستولى عليها دون مقاومة فعالة من قِبل أميرها الحسن بن أبي عبد الله الحِفصي. على أن هذا الأمير لم يرضخ للإستسلام فاستنجد بالأسبان، وانتهز الأمبراطور شارلكان الفرصة ليهاجم بجيشه الجرّار مدينة تونس ويستولي على حَلَق الوادي في سنة ٩٤٢ هـ - ١٥٣٥ م حيث أعاد الحسن الحفصي إلى عرشه، بعد أن أضفى عليه حمايته وحمله على توقيع معاهدة توجب عليه الترخيص للأسبان بالإقامة في كافة أنحاء البلاد ومزاولة شعائرهم الدينية والتنازل لهم عن حَلَق الوادي وبنزِرْت وعنّابة كما مرّ آنفاً، وفي سنة ٩٤٨ هـ - ١٥٤١ م قام شارلكان بالهجوم على مدينة الجزائر بأسطوله الكبير دون أن يفلح بالاستيلاء عليها بفضل الموقف الذي وقفه واليها حسن آغا، وشدّة دفاعه عنها، فارتد عنها الأمبراطور مدحوراً، وبقيت الجزائر تحت السيادة العثمانية، أما طرابلس الغرب التي كان الأسبان قد احتلّوها منذ سنة ٩١٦ هـ - ١٥١٠ م وتنازل عنها بعدئذ شارلكان إلى فرسان القديس يوحنا فرسان مالطة فإن قائد الأسطول العثماني يومذاك دراغوت - Dragout باشا، حالفه الحظ وتوفق في استعادتها ٩٥٨ هـ وطرد الفرسان منها. ثم في سنة ٩٦٦ هـ حاول الأسبان الهجوم عليها ثانية فباؤا بالفشل، بعد أن جرت معركة جزيرة جربة بين الأسطول العثماني وأساطيل الحلف الأوروبي المؤلف من إسبانيا ومالطة وجنوى وفلورنسا وصقلية، تلك المعركة التي أسفرت عن فوز الأسطول العثماني ٩٦٧ هـ - ١٥٦٠ م. وقبل وقوع هذه المعركة كان دراغوت باشا قد ألحق القيرَوان بالسيادة العثمانية ٩٦٥ هـ - ١٥٥٨ م.

الحرب بين الأتراك والنمساويين في المجر

بعد وفاة الملك زابوليا وإتمام الصلح بين الدولة العثمانية والنمسا في ١٩ حويران ١٥٤٧ م وتقسيم بلاد المجر إلى ثلاثة أقسام كما مرّ آنفاً، لم يستقرّ السلام في ربوع هذه البلاد بسبب إقدام الملكة إيزابيلاّ الوصيّ على إبنها القاصر، على خرق شروط الهدنة، وذلك بعد اتفاقها مع فرديناند ملك النمسا وتنازلها له عن إقليم ترانسلفانيا ومدينة تمسڤاز واحتلال جيشه لهما ذلك أن السلطان سليمان حين علم بذلك الاتفاق أرسل جيشاً مؤلفاً من ثمانين ألف جندي في شهر أيلول عام ١٥٥١ م إلى بلاد المجر، بقصد المحافظة على شروط الهدنة فيها وإلزام النمساويين بالانسحاب والتراجع إلى حدودهم المقرّرة؛ وقد استطاع هذا الجيش بكل سهولة فتح القلاع والحصون التي كان أخذها الجيش النمساوي، وبالتالي إخراجه منها. وفي أوائل عام ١٥٥٢ م استعاد الوزير أحمد باشا مدينة تمسڤار وعاد الوضع إلى ما كان عليه سابقاً فيها وفي أقليم ترانسلفانيا.

الصراع بين أبناء السلطان سليمان

إن خلاصة هذا الصراع الذي وقع بين أبناء السلطان سليمان في حياته لعبت فيه إحدى زوجاته روكسلافا أو خُرَّم كما يسمّيها الأتراك دوراً مهماً في سبيل الاحتفاظ بالتاج لإبنها سليم هو أنها دبّرت مؤامرة بالاتفاق مع الصدر الأعظم رستم باشا وهو صهرها زوج ابنتها من السلطان سليمان وأغريا هذا الأخير بقتل ولده الأكبر مصطفى بحجة أنه يعمل على تحريض الانكشاريةعلى عزله من السلطنة ليأخذ مكانه أسوة بالسلطان سليم الأول، الذي أعتلى العرش مكان أبيه السلطان بايزيد على الصورة التي مرّ بيانها سابقاً. فصدّق سليمان ما نُمي إليه بهذا الشأن وكان على اطلاع بميل أولئك الجنود لمصطفى وكلّف بعض الحجاب سرّاً بقتل ابنه هذا ففعلوا وقتلوه خنقاً أثناء وجوده في المعسكر بأركلي، وقت انتقال الجيش التركي في حملته التي قام بها السلطان سليمان إلى بلاد العجم ٢١ أيلول ١١٥٣ م. وكان لقتل مصطفى رنة حزن لدى الجنود الانكشارية لشجاعته وبسالته،

فثاروا وطلبوا من السلطان قتل الوزير رستم باشا. فعزله من منصبه ثم أعاده إليه بناء على إلحاح زوجته روكسلانا. أما الحملة على بلاد العجم، التي قام بها السلطان سليمان وقتذاك فقد اقترنت بانتصار جيشه انتصاراً باهراً إذ استولى على أريوان ـ Erivan وقره باغ ـ Quarabagh في جنوبي القوقاز. وكان ذلك سبباً لتوقيع معاهدة أماسيا في ٢٩ أيار ١٥٥٥ م التي وضعت حداً للأعمال الحربية بين الفريقين.

وبعد هذه الحوادث ما لبثت الحرب أن نشبت بين الأخوين سليم وبايزيد ابني السلطان سليمان من جراء تزاحمهما على الملك. ذلك أنه في سنة ١٥٥٩ م كان الأمير بايزيد معيناً حاكماً على ولاية كوتاهية فقلّده والده الولاية على أماسيا ونصّب مكانه أخاه الأكبر سليماً فاستشعر بايزيد ميلاً من والده إلى جانب هذا الأخير على اعتبار أن كوتاهية هي أقرب إلى الاستانة. فلم يرضخ لهذا التدبير بل صمّم الخروج عن الطاعة ومهاجمة أخيه بجيش يبلغ عدده عشرين ألف مقاتل. فما كان من السلطان إلّا أن أعطى الأوامر بإخضاعه بالقوة وأمدّ سليماً بقسم من جيشه على رأسه الوزير محمد باشا الملقب بصقليّ. وعند تقابل الجيشين بالقرب من قونية دارت رحى الحرب بينهما واستمرّ القتال يومين في ٣٠ و٣١ أيار ١٥٥٩ م إلى أن أسفر عن فوز جيش السلطان وهزيمة بايزيد الذي تقهقر بجيشه إلى أماسيا هارباً. وتوجّه بعدئذ منها وبرفقته أولاده الكبار وهم أورخان ومحمود وعبد الله وعثمان، ونفر يسير من أصحابه إلى بلاد فارس لاجئين جميعاً إلى كنف الشاه طهماسب الذي أظهر لهم تودداً مع الوعود الجميلة ولكنه عاد وغدر بهم فألقى بالأمير بايزيد وأولاده في غياهب السجن بعد أن كاتب السلطان سليمان سرّاً بأمرهم. فما كان من هذا الأخير إلّا أن أرسل رسله إلى طهماسب لاستلامهم، فسلّمهم إياهم مقابل الهدايا الثمينة والتحف المقدمة إليه من السلطان. وبعودة الرسل الأتراك إلى مدينة قزوين عمدوا إلى قتل بايزيد وأولاده ومن كان معهم من أصحابهم ١٥ محرم هـ ـ ٢٥ أيلول ١٥٦١ م ونقلوا جثثهم إلى مدينة سيواس حيث واروها الثرى. ويروى أن بايزيد هذا كان مشهوراً بشجاعته وشهامته وفروسيته وسخائه واستقامته

ومـتصفاً بحظ وافر من المعارف والمفاخر، وينظم الشعر باللغتين التركية والفارسية، وله فيهما قصائد عدة.

حصار جزيرة مالطة ـ وفتح مدينة سكدوار أو زيجت

بعد أن كانت الحروب على حدود المجر متقطعة وتنتهي عادة بمفعول الهدن المؤقتة التي كانت تجري لمدد قريبة في سنين: ١٥٥٥، و١٥٥٧، ١٥٦٢ م تمّ الصلح أخيراً بين النمسا والدولة العثمانية، لمدة ثماني سنوات على أن تستمرّ النمسا بدفع الجزية السنوية المقرّرة سابقـاً. وفي غضون ذلك عزم السلطان سليمان على الإستيلاء على جزيرة مالطة ولهذه الغاية أرسـل إليها أسـطولاً مؤلفاً من مـائتي سفينة حـربية، بقيـادة أميـر البحـر دارغوت. الذي ألقى الحصار عليها في شهر أيار ١٥٦٥ م وأثناء ذلك توفّي هذا الأخير، ولشدة المقاومة التي أبداها فرسان القديس يوحنا الأورشليمي بمؤازرة الأسطول الأسباني، رؤي رفع الحصار عن الجزيرة لعدم الفائدة، وعودة السفن التركية إلى قواعدها ١١ أيلول ١٥٦٥ م.

في ذلك الحين وأثناء حصار جزيرة مالطة قامت الحـرب بين ملك النمسا مكسيميليان الثاني وملك المجر اسطفان زابوليا الذي كانت بـلاده تحت سيادة الأتراك. فرأى السلطان سليمان أن يمدّ يد المساعدة لتابعه نظراً لأقدام ملك النمسا على احتلال مدينة توكاي التي هي من أعمال المجر، بحيث اعتبر السلطان أن ذلك يشكل خرقاً لمعاهدة الصلح السابقة. فطلب من ملك النمسا إخلاء المدينة التي احتلّها مهدداً إياه بالحرب أن أبى ذلك. فما كان من هذا الأخير إلاّ أن طالب الأمراء النمساويين بمساعـدته ضـد السلطان فـأجـاب الكـاثـوليكيــون على طلبـه بـالقبـول في حين رفض البروتستانتيون مجاراته. عندها استنجد مكسيميليان بالبابا بيوس الخامس، فخصّص له هذا، مبلغاً من المال قدره خمسون ألف قطعة ذهبية لنفقات الحرب ودعا الأمراء الطليان للإنضمام إلى الرابطة المسيحية. فاستجاب لطلبه كل من الدوق عمانوئيل فيليبرت دي سـاڤوا وألفـونس داست دوق فيرّاري وكوم دي مدسيس، وغليوم دي غونزاك دوق مانتو، بالإضافة إلى

مدينتي لوكLucques وجنوى. وأمر البابا بإقامة الصلوات العلنية في روما داعياً للمسيحيين بالانتصار في الحرب الصليبية التي يخوضونها ضد الأتراك؛ وكان في كل مرة يخطب فيها لتأجيج حماسة المسيحيين المستمعين إليه، تنهمر الدموع من عينيه بغزارة ويروى أن السلطان سليمان حينما جاءه النبأ بما كان البابا يقوم به من إثارة للنفوس في خطبه، وقتذاك، قال لمخاطبيه بأعلى صوته: إني أخاف من دعوات هذا البابا أكثر مما أخاف من كل أسلحة المسيحيين المتحالفين عليّ[1].

ومع أن السلطان كان يتألم من داء النِقرس فإنه أصرَّ على قيادة الجيش بنفسه، لصدّ القوات النمساوية عن بلاد المجر التابعة لدولته، بحكم السيادة سوال ٩٧٢ هـ - ٢٩ نيسان ١٥٦٦ م. وكان يردّد في أحاديثه دائماً بأنه يتمنى أن يموت أثناء الحرب وهو على رأس قواته، وقد تحققت أمنيته كما سنرى.

ذلك أنه، عند وصول السلطان إلى بلاد المجر، قابله ملكها أسطفان زابوليا فاصطحبه معه، متوجّهاً نحو مدينة سِكْدوار أو سِكتوار أو زيجت - Szeged، فضرب الحصار عليها ثم احتلّ بسرعة فائقة معاقلها الأمامية، مما دفع بأهاليها، للاحتماء بالقلعة، وكان يقود المقاومين فيها، نقولا زريني الذي لم يقبل التسليم بالرغم من شدّة وطأة الحصار. وفي أوائل شهر أيلول ١٥٦٦ م اشتدّ المرض على السلطان، فقضى نحبه ولم ينفع به العلاج ٢٠ صفر ٩٧٤ هـ - ٥ أيلول. فكتم الوزير، الخبر عن الجيش لئلا تهن عزيمته وتضعف همته عن القيام بفتح المدينة، وبعث برسول إلى كوتاهية لأعلام إبنه سليم / بالوفاة، فأسرع هذا إلى الاستانة للحؤول دون حدوث القلاقل فيها. وبعد ثلاثة أيام من وفاة السلطان سليمان أي في الثامن من أيلول ١٥٦٦ م اندفع الجيش العثماني بالهجوم على قلعة المدينة المحاصرة واحتلّها عنوة، محطماً دفاع المحاصرين فيها، الذين استماتوا في الزود عنها طيلة خمسة شهور، ولم يفدهم ذلك شيئاً.

---

(١) [T. G. Djuvara: cent projets le partage de la Turquie. p. 98. 1914].

لقد اشتهر السلطان سليمان بالقانوني نظراً لما وضعه من الأنظمة الداخلية في كافة فروع الإدارة في الدولة. وكان بالرغم من همومه الداخلية والخارجية وأعماله الحربية، ذا حظ كبير من المعارف والنودار ويتمتع بالإلمام التام في التاريخ، وينظم الشعر باللغتين التركية والفارسية وله ديوانا شعر بهاتين اللغتين. وهو يعتبر أعظم قائد حربي في عصره حيث بلغت الأمبراطورية العثمانية أوج مجدها وقوّتها في عهده. وقد رثاه شعراء زمانه بعد وفاته.

الفصل الثامن

السلطان سليم الثاني

من مواليد ٦ رجب ٩٣٠ هـ - ١٠ أيار ١٥٣٦ م وهو ابن روكسلانا الرومية، تولّى العرش بعد وفاة والده وكان حاكماً على مفنيسيا عند تلقيه النبأ. وقبل تسلّمه مقاليد السلطنة أمر بتوزيع الأعطيات على الجنود الانكشارية حسب العادة المتبعة آنذاك. وإن أول ما أقرّه في حكمه هو الأبقاء على الوزير محمد باشا صوقللي في الصدارة العظمى نظراً لإخلاصه في خدمة الدولة العلية وللثقة التي كان السلطان سليمان يحبوه بها أثناء حياته وهذا الوزير هو سلافي الأصل ينتمي إلى الهرسك. وقد بدأ عمله مع السلطان سليم. بأن أوقف الحرب مع النمسا، وأجرى معها معاهدة صلح اشترط فيها بأن يحتفظ الملك ماكسيميليان بممتلكاته في بلاد المجر ويثابر على دفع الجزية السنوية المقرّرة بالمعاهدات السابقة. مع اعترافه بتبعية أمراء الفلاح وترانسلفانيا والبغدان بسيادة الباب العالي، ومدة هذه المعاهدة ثماني سنوات ١٧ شباط ١٥٦٨ م. كما صار تجديد الهدنة مع ملك بولونيا، باعتراف الباب العالي بالتحالف الجاري بين هذا الأخير وأمير البغدان. كذلك تجدّدت الإتفاقيات المعقودة سابقاً بين السلطان سليمان والدولة الفرنسية بتأييد الامتيازات القنصلية مع إضافة بعض امتيازات أخرى عليها أهمّها: إعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع الخراج الشخصي وإعطاء القناصل الحق في البحث عن الفرنسيين الموجودين في أنحاء الدولة العثمانية بحالة الرقّ وإطلاق سراحهم، وعلى أن يكون لفرنسا ما للجمهورية البندقية من

إمتيازات: وقد وقعت هذه الانتفاقيـة في عهد الملك شـارل التاسـع سنة ١٥٦٩ م وكانت الغايـة منها تـوثيق عرى التعـاون بين الدولتين العثمـانية والفرنسية والعمل على ترشيح هنري دي ڤالوا أخ الملك الفرنسي لعرش بولونيا. وقد تمّ ذلك وصارت بولونيا تحت حماية الدولة العلية فعليـاً في حين استفادت فرنسا كثيراً من حيث تـرويج تجـارتها في البحـر الأبيض المتوسط وجميع الأقطار التابعة للدولة العثمانية.

حملة استراخان

كـان السبب المباشـر والحقيقي لهـذه الجملة يكمن في الـدوافـع الاقتصادية من جهة ويهدف إلى إعادة فتح طريق الحج الذي أغلقته الروسيا بوجه الحجاج المسلمين من جهة ثانية وذلك بغية الإستيـلاء على مدينـة أستراخان، لتحويلها إلى قاعدة لنظام دفاعي عن المنطقة، وشقّ قناة بين نهري الڤولغا والدون تصل بين البحر الأسـود وبحر قـزوين بحيث يصبح بإمكان العثمانيين إيقاف التوسّع الروسي صوب الجنوب وطرد الفرس من القوقاز وأذربيجان مما يؤدي بالنتيجة إلى إحياء طرق القوافل القديمة المارّة بأواسط آسيا من الشرق إلى الغرب. وكانت حملة أستراخان هذه قد بدأت في أواخر سنة ١٥٦٨ م بقيادة قاسم باشا، وبعد شروع الأتراك في تنفيذ مشروع وصل الدون بالڤولغا، وتقدّمهم في حفر القناة مسافة كبيرة؛ إلّا أنهم توقفوا بعدئذ عن متابعة العمل بسبب تمنّع الخان دولت جيراي للتعاون مع الجيش العثماني وتعذّر إقامة الحصار على مدينة أستراخان التي كان الروس قد احتلّوها وبنوا قلعة قوية إلى الجنوب منها، إضافة إلى البرد القارس في فصل الشتاء وتأخر وصول المدافع المنتظرة، الأمر الذي كان من نتيجته أن اضطر قائد الحملة للتراجع بجيشه الذي فقد كثيراً من رجاله خلال ذلك التراجع. وهكذا فشلت هذه الحملة التي كانت الغاية منها وضع حدّ لامتداد الروسيا من ناحية الجنوب.

حملة اليمن

وهـذه الحملة أرسلت أيضاً في عهـد السلطان سليم الثاني بقيـادة

عثمان باشا أزدميروغلو حاكم حلب ٩٧٦ هـ ـ ١٥٦٩ م وذلك بعد أن احتلّ الزيود معظم المناطق الداخلية بالإضافة إلى صنعاء، وأغلب المناطق الساحلية بما في ذلك عدن، بحيث لم يبق في أيدي العثمانيين سوى زبيد والمناطق المحيطة بها في اليمن. وقد تمكن عثمان باشا بمساعدة سنان باشا والي مصر من التغلب على الزيود الثائرين وزعيمهم الشريف مظهر بن شرف الدين يحيى، فعمل على توحيد البلاد بعد أن كانت في عهد السلطان سليمان مقسمة إلى ولايتين وأعاد سلطة الدولة العلية على صنعاء وباقي المناطق والقلاع اليمنية بحيث اضطر الشريف مظهر ومعظم القبائل المحلية للإعتراف بسيادة الدولة العثمانية عليهم.

فتح جزيرة قبرص

كانت الجمهورية البندقية قد احتلت جزيرة قبرص وألحقتها بممتلكاتها منذ سنة ١٤٨٩ م بعد أن كان جيش السلطان المملوكي برسباي غزاها بأمرة الأمير تنغريبردي محمود وفتحها في ٥ تموز ١٤٢٦ م واقتاد ملكها جانوس إلى القاهرة؛ وبقيت هذه الجزيرة تحت سيادة دولة المماليك حتى سنة ١٤٦٤ م. ونظراً لوجودها على مقربة من سواحل الشام ومصر ولأهمية مركزها في البحر المتوسط، فقد رأى الباب العالي ضمها إلى ممتلكاته الواسعة. فطلب من الجمهورية البندقية التنازل له عنها، فامتنعت عن ذلك إلّا أنها تغافلت عن تعزيز قواتها فيها، فما كان من الوزير محمد باشا موقللي إلّا أن أرسل أسطولاً بأمرة بيالي باشا وعلى متنه مائة ألف جندي تحت قيادة لالا مصطفى باشا، فألقى مراسيه في مياه الجزيرة في أوائل شهر تموز ١٥٧٠ م. وفي الثامن من أيلول، وبعد حصار دام أربعين يوماً هاجم الجيش التركي مدينة نيقوسيا واحتلّها بعد أن قتل قائد موقعها البندقي في المعركة ويدعى نيقولو داندولو ثم تابع الجيش هجومه على مدينة فماغوسطا ـ Famagouste التي كان يتولى الدفاع عنها القائد مارك أنطونيو براغادينو ومعه خمسة آلاف جندي يؤازرهم ثلاثة آلاف من القبارصة المقاتلين. وبعد مقاومة باسلة ردّ فيها القائد البندقي ستّ هجمات قام بها

الجيش التركي عليه، جرى التفاوض معه والاتفاق على أن يخرج من المدينة هو وجنوده أول آب ١٥٧١ م مع التكريم. إلّا أن القائد العثماني حنث بكلامه إذ عند خروج مارك انطونيو مع رجاله، قبض عليه وسلخ جلده وهو حيّ وحشاه بالتبن وأرسله مع رؤوس ضباطه إلى القسطنطينية(١).

وبذلك أصبحت جزيرة قبرص بعد فتحها كلّها، تابعة للدولة العثمانية.

خسارة معركة ليبانتي

في الوقت الذي كان الجيش العثماني يهاجم جزيرة قبرص كما مرّ بيانه أعلاه، كان ثمة حلف يعدّ له البابا بيوس الخامس بين الدول الكاثوليكية في أوروبا. فبعد أن رفض ملك فرنسا شارل التاسع عرض البابا للدخول في هذا الحلف بحجة قيام معاهدات بينه وبين الأتراك وتمنّع الأمبراطور ماكسيميليان عن اجتياح المجر، ودفع الباب العالي لإشعاله الحرب، أعلن عن عقد معاهدة بتاريخ ٢٥ أيار ١٥٧١ م لم ينشره رسمياً إلّا في ٢٥ تموز وجاء في البند الأول منه:

إن البابا مع ملك إسبانيا فيليب الثاني وجمهورية البندقية، يعلنون الحرب في حالة الدفاع والهجوم على الأتراك لأجل استعادة جميع المواقع والمراكز التي اغتصبوها من أيدي المسيحيين، حتى الكائنة في تونس والجزائر وطرابلس الغرب.

وقد أوجبت هذه المعاهدة على موقّعيها دفع تكاليف الحروب التي تقع بينهم وبين أعدائهم بنسبة النصف على ملك إسبانيا والثلث على جمهورية البندقية والسدس على البابا، على أن يقدّم هذا الأخير ١٢ سفينة شراعية حربية قادس و٣ آلاف جندي من المشاة و٢٧٠ رأساً من الجياد؛ كما فرضت المعاهدة على البنادقة إقراض البابا ١٢ سفينة شراعية حربية لتجهيزها. وقد وقع اختيار البابا على دون جوان النمسوي للقيادة العامة

---

(١) René Grosset: **l'Empire du levant** p. 359.

للجيوش المتحالفة في حين كان القائد جيان أندريا دوريا على رأس قيادة السفن الأسبانية، ومارك أنطونيو كولونا على رأس قيادة السفن البابوية، وجيرو لاموزاني على رأس قيادة السفن البندقية. وفي تلك الأثناء وقبل سقوط جزيرة قبرص بأيدي الأتراك وصلت أساطيل الحلفاء المسيحيين التي كانت تنتظر في خليج أوترانت وفي جزيرة إقريطش كريت ـ Crète إلى المياه القبرصية، فلو نازلت الأسطول العثماني آنذاك كما أشار بذلك القائد مارك أنطونيو كولونا لكان بإمكانها الفوز عليه، ولكن القائد الآخر جيان أندريا دوريا خالفه بالرأي وفضّل الإنسحاب بعد سقوط نيقوسيا بيد الأتراك، نحو جزيرة إقريطش. وكان تفرّق الأساطيل المتحافة دون تخليص فماغوسطا مما أتاح المجال لسيطرة الأتراك على البحر المتوسط فانتهز أمير البحر علي باشا هذه الفرصة لمهاجمة مرفأ كتّارو البندقي واحتلال مدن: كورسير وزلطا وكاندي وسريغو وسيفالوني.

على أن أساطيل الحلفاء المسيحيين عادت فاجتمعت ثانية في آخر آب ١٥٧١ م في مياه صقلية بعد أن تكامل عددها وأصبح يتجاوز المائتي سفينة منها ١٠٩ للبندقية و٥٠ لفيليب الثاني إسبانيا ـ نابولي ـ صقلية و٢٩ لجمهورية جنوى و١٣ للبابا بيوس الخامس و٣ لفرسان مالطة، وكانت هذه السفن تحمل ٣٠ ألف حندي تقريباً، بقيادة القائد العام دون جوان النمسوي وهو إبن سفاح لشارلمان، من إحدى خليلاته الذي اختاره البابا كما مرّ آنفاً وقد انضم إليه قائدان آخران هما سيباستيانو ڤانيرو، وأوغسطينو بربريغو. وبعد تجمع هذه الأساطيل جميعها أمر القائد العام بالاستعداد للقتال بصورة دائمة بحيث راحت سفنه تمخر عباب البحر بحثاً عن الأسطول العثماني في شتّى الأنحاء حتى التقاه بعد عشرين يوماً من البحث أي في السابع من تشرين الأول ١٥٧١ م في مياه خليج كورنتيا ما بين ليبانتي ـ Lépante وباتراس وكان مؤلفاً من ٣٠٠ سفينة حربية بقيادة القيودان باشا علي مؤذن سادة ومحمد بك، باشا نيفرمونت ومحمد شاولاق المعروف بالسيروكّو باشا الاسكندرية وأولج علي بكلربك الجزائر وحسن باشا. وعند ذلك اصطف الأسطولان الإسلامي والمسيحي متقابلين بصورة مماثلة

حسبما كانت تقتضيه القواعد الحربية في البحر في ذلك الوقت؛ فالجناح الأيسر المسيحي بقيادة بربريغو كان يقابله الجناح الأيمن الإسلامي الذي كان يقوده محمد شولاق. ومن الجهة الأخرى كانت سفن أولج علي مقابلة لسفن دوريا أما في الوسط فكانت سفن دون جوان والقبودان باشا علي تتهيأ للإصطدام مع بعضها البعض. وعند الظهيرة من ذلك اليوم بدأ القتال بإطلاق المدافع من قبل المسلمين فردّ عليهم المسيحيون بالمثل، غير أن المسلمين في الجناح الأيمن تفوقوا على أعدائهم في البدء فسقط بربريغو ولكن محمد شولاق لاقى حتفه بدوره بعد أن نظم المسيحيون صفوفهم. أما سفينتا دون جوان وعلي باشا فقد جرى اصطدامهما بقوة فتشابكتا مع بعضهما وراح مقاتلوهما يتعاركون بدون هوادة حتى إذا أتت كلاً منهما النجدة من أصحابه أقدم دون جوان على إطلاق الأسرى المجذّفين في سفينته لمساعدته في القتال، كما أطلق المسلمون أسراهم في سفنهم. إلا أن هؤلاء الأسرى الأخيرين، بدلاً من أن يؤازروا المسلمين في القتال انضموا إلى صفوف مقاتلي دون جوان وكانت غالبيتهم من المسيحيين فكان انتقامهم من سجّانيهم رهيباً مما جعل دفة النصر تميل إلى جانب دون جوان بعد أن قتل علي باشا في المعركة وأسرت سفينته ورفع علمها على سفينة دون جوان تحت علم الحلف المقدس. أما بكلربك الجزائر فإنه تمكن من دحر سفينة كوردونا وسفن فرسان مالطة ولكنه عندما تأكد من قتل القبودان باشا وما حلّ بسفينته وباقي السفن في الوسط، لم يسعه سوى الخلاص مع ثلاثين سفينة، وإخلاء ساحة المعركة بعد ثلاث ساعات من القتال أي عند الساعة الخامسة مساء بحيث تمّ النصر للمسيحيين بعد أن أسروا ١٨٠ سفينة تركية وأغرقوا ٦٠ سفينة أخرى وغنموا ٣٠٠ مدفعاً ووقع بيدهم ٦٠٠٠ أسير منهم عشرة قوّاد. أما المسيحيون فإنهم بالرغم من انتصارهم، تكبّدوا خسائر فادحة في الأرواح والسفن، إذ فقدوا من جهتهم القادة، بربريغو وأورسيني وكارافا كردونا وغراسياني وكورنارو، وسبعة عشر قائداً بندقياً وستين من فرسان مالطة؛ كما فقدوا ١٢ سفينة و٧٥٠٠ مقاتلاً، وأصيب الشاعر سرفانتس الذي كان يرافق هذا الحلف المقدس، بجراح كادت

تؤدي بحياته. وكان لهذا النصر يحرزه أسطول الحلف المقدّس على الأسطول الإسلامي رنة فرح في قلوب المسيحيين في أوروبا خصوصاً وأن البابا بيوس الخامس المحرّك الأكبر لهذا المشروع الحربي لم يكن ليقف عند هذا الحدّ فأرسل بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٥٧١ م كتاباً إلى الدوق حاكم الجمهورية الجنوية يقول فيه: «نحن لا نشك بأن عدوّنا هذا بالرغم مما أصابه من ضعف لن يبقى مكتوف الأيدي، فعلى المسيحيين أن يعملوا دائماً على التمسك باتحاد وثيق لدفع الخطر المداهم والوقوف بوجهه أكثر من كل وقت».

وأكثر من ذلك فإن البابا بيوس الخامس كان بهذه المناسبة، ولأجل الحصول على تأييد المسلمين الذين هم على خلاف مع العثمانيين، قد بعث إلى شاه إيران طهماسب، بكتاب في ١٦ تشرين الثاني ١٥٧١ م يقول له فيه فيما يقول: «ليكن بعلمك أن القدر يدعوك بواسطتنا للإشتراك في تقبّل النصر بدلاً من أتعاب الحرب لأنك لن تجد فرصة مناسبة أو وقتاً أفضل من هذا الوقت الذي ستكون فيه قوى العثمانيين مهاجمة من كل ناحية». كما ان البابا نفسه قادته حميته الدينية إلى التفكير بطلب المؤازرة من ملك الحبشة والشريف مطهّر أمير مكّة. فأرسل يعرض عليها بواسطة مندوبي ملك البرتغال، بعض العروض بالموضوع ذاته[١].

وبوفاه هذا البابا بتاريخ أول أيار ١٥٧٢ م انهار الحلف المقدس على إثر الخلاف الذي وقع بين جمهورية البندقية وإسبانيا، ذلك أن النصر الذي حازه الحلف المقدس في موقعة ليبانتي لم يؤد إلى النيل من السيطرة البحرية التركية كما لم ينتج عنه اكتساب آخر برّي أو بحري للمسيحيين. إذ بالرغم من وقف انتشار العثمانيين في البحر المتوسط فإنهم لم يفقدوا العزم على مواصلة جهودهم لتقوية وتعزيز أسطولهم البحري. وهذا ما سعى إليه وأنجزه الصدر الأعظم محمد باشا موقللي إد عمد إلى تشييد اسطول حديث وتجهيزه وتسليحه بكل ما يتطلّبه من رجال وعدة بأسرع ما يمكن من الوقت

(١) T. G Djuvara. **La Turquie:** p. 104, édit. 1914 - Paris.

بحيث لم تمض على كارثة ليبانتي إلاّ بضعة أشهر حتى خرج من القسطنطينية نحو من ٢٥٠ مركباً حربياً بكامل العدّة والعدد صيف عام ١٥٧٢ م.

ولقد كان من أثر ذلك أن انسحبت الجمهورية البندقية من الحِلف المقدّس وأمضت مع الباب العالي معاهدة صلح تعهدت بموجبها بدفع غرامة حربية قدرها ٣٠٠ ألف دوقا، وبالتخلّي عن المطالبة نهائياً بجزيرة قبرص. وقد زار معتمد البندقية، قبل التوقيع على المعاهدة، مقام الصدارة العظمى ليجس نبضها من جهة الصلح وذلك بوساطة وتأييد من سفير فرنسا في الأستانة، ففاجأه صوقللي باشا بقوله: «أأتيت تتفقّد شعورنا وشجاعتنا بعد تلك الفاجعة؟ فاعلم أننا دونكم خسارة فيها، لأننا باستيلائنا على قبرص قطعنا أحد سواعدكم. أما أنتم فلم تجزّوا بتدميركم غمارتنا إلاّ لحية. وإن الساعد المبتور لا ينبت على حين أن اللحية إذا ما قُصّت تعود أكثر كثافة». وكان توقيع معاهدة الصلح بين الجمهورية البندقية والباب العالي في ٧ أذار ١٥٧٣ م - ٣ ذي القعدة ٩٨٠ هـ. وعلى إثر توقيعها رفض البابا غريغوريوس الثالث عشر مقابلة سفراء البندقية لمدة طويلة فيما بعد، مبدياً بذلك عدم موافقته على تلك المعاهدة.

استيلاء العثمانيين نهائياً على تونس

بعد أن كان أولج علي باشا - Euldj Ali بكلربك الجزائر قد احتلّ تونس في سنة ١٥٦٩ م أقبل الأسبان بقيادة دون جوان النمسوي في أوائل سنة ١٥٧٣ م وأخرجوه منها فأضحت تحت سيادتهم وإرادتهم فأعادوا إليها سلطانها السابق مولاي حسن الحفصي، الذي التجأ إليهم عند ذاك. على أن العثمانيين لم ينظروا بعين الرضى إلى وجود الأسبان في تونس فقام حيدر باشا من القيروان ومصطفى باشا من طرابلس والتقيا في المحمدية وتقدما بجيوشهما إلى تونس لضرب الحصار عليها من ناحية البرّ، بينما أقبل سنان باشا إليها في أسطول كبير من ناحية البحر، ووافاهم بعد ذلك رمضان باشا بجيش من بلاد الجزائر بحيث اجتمع كل هؤلاء القادة لمحاربة الأسبان

معاً، فتضافرت جهودهم في حصار المدينة مدة أربعين يوماً إلى أن استسلمت نهائياً قلعة حَلَق الوادي المنيعة ثم تبعها حصن الباستيون ـ Bastion فقلعة جزيرة شكلي في سنة ٩٨١ هـ ـ ١٥٧٤م. وبذلك استقرّ العثمانيون في تونس بوصفها ولاية عثمانية كسابقتها: الجزائر وطرابلس الغرب، وتمكنوا من القضاء على الأسبان فأخرجوهم منها وقبضوا على حليفهم السلطان محمد بن الحسن الحفصي، وهو أخر الحفصيين، وأرسلوه أسيراً إلى الاستانة حيث أمضى باقي حياته فيها.

وبالاستيلاء ثانية على تونس استعاد العثمانيون سيطرتهم على غربي البحر المتوسط.

وبتاريخ ٢٧ شعبان ٩٨٢ هـ ـ ١٣ كانون الأول ١٥٧٤ م توفي السلطان سليم الثاني فرقي العرش ابنه البكر مراد الثالث.

الفصل التاسع

السلطان مراد الثالث(*)

كانت فاتحة أعمال هذا السلطان، إصدار أوامره بقتل أخوته الخمسة وهم: محمد وسليمان ومصطفى وجهانكير وعبد الله؛ وذلك ليأمن شر منازعتهم له في الملك، حسبما كان يقرّه العرف في ذلك الحين.

بولونيا المحمية

كان هنري دي ڤالوا دوق أنجو سابقاً وهو ابن هنري الثاني ملك فرنسا، قد انتخب ملكاً على بولونيا في سنة ١٥٧٣ م بعد الاتفاق ما بين فرنسا والباب العالي على ترشيحه لحكم تلك البلاد وذلك بغية توطيد عرى الصداقة والتعاون بينهما لكي يكون ظهيراً لهما ضد النمسا، والروسيا. فاستلم هنري مهام الملك في الدولة البولونية لمدة سنة تقريباً. وبعد ذلك وعلى إثر وفاة ملك فرنسا، شارل التاسع في أوائل سنة ١٥٧٥ م ترك مقرّ حكمه في كراكوفيا سرّاً عائداً إلى فرنسا ليرقى عرشها، الأمر الذي دعا أشراف بولونيا لانتخاب أمير ترانسلفانيا إيان ـ باتوري التابع للدولة العثمانية، ملكاً على بولونيا وذلك بعد مداخلة الباب العالي لمصلحته، بحيث صارت هذه البلاد نفسها تحت نفوذ العثمانيين بعد أن تأيّد ذلك بتوقيع معاهدة بين الدولتين: العثمانية والبولونية، تعهّد بموجبها السلطان العثماني بحماية بولونيا سنة ٩٨٤ هـ ـ ١٥٧٦ م من التتار. وفي تلك الأثناء

(*) مولود في سنة ١٥٤٦ م ـ ٥ جمادى الأولى ٩٥٣ هـ.

وقعت بعض المناوشات على حدود النمسا مع الباب العالي مما أدّى إلى توقيع هدنة سلم في أواخر ١٥٧٦ م بين السلطان مراد الثالث والأمبراطور رودولف مدتها ثماني سنوات، ورد في بعض بنودها: بأن بولونيا هي من ضمن الأقاليم التي للدولة العثمانية حق السيادة عليها.

ولما توفّي الملك باتوري عملت الدولة العلية على انتخاب الأمير سيجسموند الأسوجي، ملكاً مكانه ١٥٨٧ م وبقيت تتحيّن الفرص حتى دخلت بولونيا تحت حمايتها الفعلية.

مملكة مرّاكش

لما كان العثمانيون قد تمكنوا من تثبيت ركائز حكمهم في إفريقيا الشمالية حيث استولوا على تلمسن ـ Télemcen في سنة ١٥٥٤ م ثم بعد موقعة ليبانتي وفي سنة ١٥٧٢ م توفقوا بطرد الأسبان من تونس كما مرّ بيانه آنفاً. ولما كانوا يخشون من إنشاء دولة مستقلة وموحّدة في إفريقيا فقد عمدوا إلى تطبيق نظام الأيالات على فتوحاتهم في تلك البلاد حسبما كان سائداً في الدولة العثمانية عند ذاك، وقاموا بمحاولات عدّة للتدخل في أمور مرّاكش الداخلية وذلك بتشجيعهم الإخلال بالأمن والاضطرابات فيها أحياناً بالرغم من أنهم كانوا يلاقون من جانب أصحاب البلاد، مقاومة دائمة. هذا مع العلم بأن الاحتلال العثماني كان يمتدّ حتى الحدود المراكشية حينذاك.

وفي سنة ١٥٧٨ م قامت ثورة داخلية، في مرّاكش ضد سلطانها الذي طلب معونة الباب العالي في حين طلب زعيم الثوار مؤازرة البرتغاليين فاستجابوا له: وكان والي طرابلس الغرب مكلفاً من قبل الصدر الأعظم محمد باشا صوقللي لإنجاد السلطان الشرعي ففعل. ولما التقى الجيش العثماني بالجيش البرتغالي بالقرب من مدينة طنجة في مكان يقال له القصر الكبير جرت معركة قوية بينهما أسفرت بالنتيجة عن انتصار الجيش التركي ودارت الدائرة على البرتغاليين والثوار الذين استنجدوا بهم، الأمر الذي أدّى إلى دخول مملكة مرّاكش ضمن دائرة نفوذ الدولة العثمانية، أسوة بسائر دول إفريقيا الشمالية.

عقب وفاة الشاه طهماسب في سنة ١٥٧٦ م حصلت اضطرابات داخلية في الامبراطورية الفارسية سببها تقاتل ابنائه على الملك فانتهز الباب العالي هذه الفرصة الملائمة لإنجاز مشاريعه التوسعية في فارس، والأخذ بالثأر من أخصامه الدائمين، فكلّف القائد لالا مصطفى باشا فاتح جزيرة قبرص بقيادة الجيش العثماني وأرسله إلى هناك، فسار قاصداً إقليم الكرج Georgie من بلاد الجركس في أواخر سنة ١٥٧٧ م. وكانت تلك البلاد تابعة لمملكة فارس، ففتحها واحتلّ مدينة تَفليس، عاصمتها بعد انتصاره على جيش الشاه: محمد خرابنده، بالقرب من حصن جَلْدر في ٨ آب ١٥٧٨ م. ثم عاد القائد العثماني إلى مدينة طرابزون لتمضية فصل الشتاء بعد أن عمل على تنظيم الأحكام في بلاد الكِرج وحصّن مدينة قارص Kars. في تلك الأثناء عاد الجيش الفارسي وهاجم مدينة شيروان، وكان يقوده الأمير حمزة ميرزا، فاضطر حاكمها التركي عثمان باشا إلى إخلائها مع جيشه ١٥٧٩ م ومن ثمّ التوجه إلى بلاد طاغستان على شاطىء بحر الخزر، حيث تغلّب هناك على الجيش الفارسي ودخلها فاتحاً ٩ أيار ١٥٨٣ م ثم انتقل بطريق البرّ إلى بلاد القرِم مخترقاً جبال القوقاز وسهول الروسيا الجنوبية حتى وصل إلى مدينة كافا في سنة ١٥٨٤ م ومنها قفل راجعاً إلى الأستانة، فعُيّن صدراً أعظم بدلاً منه سِياوس باشا المجري. وما كاد عثمان باشا يستلم وظيفته الجديدة حتى عوّل على قصد مدينة تبريز عاصمة الفرس السابقة، بتولّيه قيادة جيش عرمرم قوامه ٢٦٠ ألف مقاتل اخترق به بلاد أذربيجان والتقى بطريقه جيش الأمير حمزة ميرزا الذي كان يحاول الوقوف بوجهه فهزمه ودخل المدينة تبريز فاتحاً وعمل على تحصينها، وترك فيها حامية قوية لصدّ هجمات الفرس في أوائل ١٥٨٥ م. وبعد أن استمرّت الحرب سجالاً مدة ست سنوات بين الدولتين العثمانية والصفوية وتوفي خلالها الصدر الأعظم عثمان باشا، جرى توقيع معاهدة صلح بينهما في ٢١

آذار ١٥٩٠ م في عهد الشاه عباس. من شروطها: تنازل الفرس الصفويين للعثمانيين عن أقاليم الكرج وشيروان وكراباغ وتبريز وكردستان مع تعهّدهم من جهة ثانية بعدم التلفظ علانية بلعن الخلفاء الثلاثة الراشدين الأولين: أبي بكر وعمر وعثمان، وكذلك بعدم اتخاذ موقف تجاه العثمانيين كما في السابق[1].

وكان هذا الصلح الذي أرغم عليه الشاه عبّاس الأول مذلاً كثيراً له ولكنه بسبب انشغاله بإخماد ثورات الأزبك والتركمان في الشرق وعمله على تنظيم مملكته وتقوية جيشه، اضطر على مضض للقبول بتلك الشروط القاسية، وترك للظروف الفرصة المناسبة لأخذ الثأر.

حرب المجر

لقد كان لانتصار العثمانيين في موقعة موهاكس في سنة ١٥٢٦ م أن أصبحت المجر الوسطى مفتوحة للجيش التركي فاحتلّها السلطان سليمان القانوني مع العاصمة بودا بحيث تبعت عندئذ لسيادة الدولة العلية فحكمها باشا عثماني ابتداء من سنة ١٥٤١ م حين جرى تقسيم بلاد المجر إلى ثلاثة أقسام: المجر النمساوية والمجر التركية والمجر الترانسلفانية وهي تحت حكم أميرها الخاص. وعلى الرغم من وقف القتال بهدنة سنة: ١٥٨٣ م فإن جمرات الحرب بقيت تتقد تحت الرماد، وشررها يتطاير بالنزاع المستمر على الحدود النمساوية حيث كانت الحرب سجالاً بين المتحاربين، إذ قتل حسن باشا والي الهرسك وقتئذ وانهزم والي بودا واستولت جيوش النمسا المنحازة إلى المجر على عدة قلاع تركية. غير أن العثمانيين عادوا واستردّوها في سنة ١٥٩٥ م تحت قيادة الصدر الأعظم سنان باشا وفي تلك الأثناء قام الفلاخ والبغدان وترانسلفانيا بالثورة والعصيان متحالفين مع رودولف الثاني ملك النمسا وأمبراطور ألمانيا على محاربة الدولة العثمانية بغية الحصول على استقلالهم؛ فما كان من سنان

(1) Henri Laoust, Les Schismes dans l'Islam, Payot, Paris, 1983.

باشا الصدر الأعظم إلّا أنه سار إليهم بجيشه، ودخل مدينة بُخارست عاصمة الفلاخ عنوة ولكنه هُزم بعدئذ على يد ميخائيل الشجاع أمير الفلاخ الذي احتلّ مدينة تيرغوڤيست ـ Tergoviste وقتل حاميتها وأرغم الجيش العثماني على الانسحاب إلى ما وراء نهر الدانوب حيث لاحقه هذا الأمير وأخرجه من عدة مدن أخرى ومنها مدينة نيكوبوليس. وفي ذلك الوقت توفي السلطان مراد الثالث على إثر مرض عُضال ١٩ كانون الثاني ١٥٩٥ م ـ ١٠٠٣ هـ وخلفه على العرش ابنه محمد الثالث.

الفصل العاشر

السلطان محمد الثالث *

بدأ هذا السلطان حكمه بقتل أخوته الذكور التسعة عشر الذين دفنت جثثهم مع جثة أبيهم. وفي أوائل حكمه واصل أمير الفلاخ ميخائيل الشجاع فتوحاته بمساعدة الجيش النمساوي فضمّ إقليم البغدان لسلطته وجزءاً كبيراً من ترانسلفانيا. وعند ذاك صمم السلطان محمد الثالث على خوض غمار الحرب بنفسه فقاد جيشه ميمماً شطر مدينة بلغراد فدخلها وانتقل منها إلى قلعة أرلو الحصينة ففتحها وتغلّب على جيشي المجر والنمسا في سهل كْرِزت أو أكري القريب من موهاكس في ٢٦ تشرين الأول ١٥٩٦ م ومن ثم استمرت الحرب سجالاً بين الفريقين دون وقائع حاسمة إلى أن قامت في بلاد الأناضول ثورة تزعمها عبد الحليم قره يازيجي قائد فرقة المرتزقة السكبان في سنة ١٥٩٩ م فشق عصا الطاعة على الدولة وتمكن من التغلب على والي القرمان ودخول مدينة عينتاب عنوة، ثم بعد تولّيه ولاية أماسيا ترضية له من الباب العالي لاستمالته، اتفق مع أخيه دلّي حسن والي بغداد، على محاربة الجيش العثماني الذي كان بقيادة حسن باشا صوقللي ولكنه قتل أثناء المعركة فيما استطاع أخوه دلّي حسن فيما بعد، الفوز على الجيش العثماني وقتل القائد حسن صوقللي باشا على أسوار مدينة توقات شرقي

(*) مولود في ٧ ذي القعدة ٩٧٤ هـ - ١٦ أيار ١٥٦٦ م.

الأناضول، وبالتالي إلحاق الهزيمة بولاية ديار بكر وحلب ودمشق في سنة ١٦٠١ م ثم محاصرة كوتاهية. وقد احتفظ دلّي حسن بقوته فترة من الزمان حين أعلن إخلاصه للدولة بعد تعيينه والياً على البوسّنة في سنة ١٦٠٣ م. وقد أرسلته الدولة لحصار مدينة بودا مع من انضمّ إلى جنوده من أخلاط الأكراد وأوباش القرمان فلقي حتفه هناك وهلك جيشه عن آخره في المناوشات المستمرة بينه وبين جيوش المجر والنمسا.

وفي ١٢ رجب ١٠١٢ هـ ـ ١٦ كانون الأول ١٦٠٣ م توفّي السلطان محمد الثالث وخلفه إبنه أحمد الأول.

الفصل الحادي عشر

السلطان أحمد الأول(*)

بعد قيام الحكم العثماني، حلّ المعنيّون محل البحتريين والتنوخيين في تولّي إمارة لبنان الأوسط ولبنان الجنوبي وقد بلغت قوتهم السياسية ذروتها في عهد فخر الدين المعني الثاني ١٥٩٠ ـ ١٦٣٥ م الذي استعاد سنجق صيدا في ذلك الوقت وأضاف إلى إمارته أيضاً بيروت، بحيث أصبحت إمارته تمتدّ من نهر الكلب إلى جبل الكرمل بما في ذلك صفد وبانياس وطبرية والناصرة؛ ذلك ان أركان الدولة العثمانية، كانت آنذاك مزعزعة وغير ثابتة ونار الحرب مستعرة على حدود العجم شرقاً والنمسا غرباً. كما كانت أحوال الولايات الشرقية عموماً مضطربة بسبب الثورات المتعاقبة التي أثارها زعماء العصابات في آسيا الصغرى وأعمال التمرّد في لبنان وسوريا، مما جعل الباب العالي نفسه مضطراً للقتال على جبهات متعدّدة. ففي آخر سنة ١٦٠٣ م تمرّدت حامية تبريز العثمانية، فاغتنم الشاه عباس الأول هذه الفرصة وافتتح أعماله العدوانية بالإستيلاء على هذه المدينة دون إعلان الحرب على الدولة التركية ثم تابع استيلاءه على بعض المدن مثل نهجوان وأريوان وانتصر على الجيش العثماني في موقعة سَلماس ـ Salmas في أذربيجان ٩ أيلول ١٦٠٥ م ووقعت بيده مدينة وان

(*) مولود في ١٢ جمادى الثانية ٩٩٨ هـ ـ ١٨ نيسان ١٥٩٠ م.

وغيرها من مدن العراق العجمي. ثم تقدّم الشاه صوب شرقي الأناضول بحيث لم يبق في يد العثمانيين سوى الموصل والبصرة وبغداد. وهذا ما حدا بالباب العالي للتفاوض معه وتوقيع معاهدة صلح في سنة ١٦١٢ م في سَراب تتضمن تعهّد الدولة العثمانية بوجوب ترك جميع الأقاليم والبلدان والقلاع والحصون التي فتحها الأتراك من عهد السلطان سليمان القانوني أي إعادة الحدود إلى ما كانت عليه في عهد السلطان سليم، ما عدا بغداد والأماكن المقدّسة الشيعية في العراق. وهذه المعاهدة لم تسوِّ مشاكل الحدود بين الفرس والعثمانيين إلّا بصورة مؤقتة.

الحرب مع النمسا

في غضون تلك الأحداث، وحين لم يكن الجيش العثماني في حال تدعو إلى الاطمئنان عمد النمساويون إلى الاستبداد ببلاد المجر، فأساؤا معاملة أهاليها غير أن أشرافها انتخبوا الأمير بوسكاي ملكاً عليهم في سنة ١٦٠٥ م فاعتمد الباب العالي هذا الانتخاب وأمدّ الملك الجديد بالجيوش العثمانية التي استطاعت فتح حصون جران وڤيسكراد وسيريم وغيرها، فاضطرت عند ذاك النمسا للإعتراف بانتخاب بوسكاي ملكاً للمجر وأميراً لأقليم ترنسلفانيا كما تنازلت عن كافة الأقاليم المجرية التي كانت للملك باتوري بشرط أن يعود إقليم ترانسلفانيا إلى إمبراطور المانيا بعد موت بوسكاي. وهكذا عقد الصلح آخر الأمر بين الفريقين بموجب معاهدة ستيفاتورك في سنة ١٦٠٦ م التي نصت على أن تضمّ الدولة العثمانية لأملاكها حصون: جران وأرلو وكانيشا وتتنازل عن الجزية السنوية التي كانت النمسا تدفعها لها. ونتيجة لهذه المعاهدة بقيت بلاد المجر تابعة للدولة العثمانية وبحمايتها.

الثورات الداخلية

في العام ١٦٠٣ م أقدم الأمير فخر الدين المعني الثاني، على التمرد والعصيان ضد الدولة العثمانية، فلم تتعرض له وتركته يحكم لبنان لقاء جزية سنوية يدفعها لها، لاضطرارها عند ذاك إلى الوقوف بوجه شاه العجم، الذي افتتح أعماله العدوانية بالإستيلاء على مدينة تبريز. وهكذا خلا الجو

لفخر الدين للتفاوض مع فرديناند الأول دوق توسكانا والوصول معه إلى توقيع معاهدة تتضمن بنوداً سرية عسكرية موجهة ضدّ الدولة العثمانية، بهدف الاستقلال بلبنان، بعد قطع العلاقات نهائياً معها ١٦٠٨ م. ولما تأكد للسلطان أحمد الأول بأن الأمير فخر الدين الثاني يهيّء نفسه للإنفصال عن السلطنة بما يقوم به من تقوية الجيش وتشييد الحصون والقلاع والأبراج واستيراد المدافع من أوروبا وتوثيق علاقاته التجارية والعسكرية مع الإيطاليين، تنبّه للخطر المداهم وأرسل إلى والي دمشق أحمد حافظ باشا جيشاً كبيراً جنّده من خمسين سنجقاً وجهّزه بأسطول مؤلف من ستين سفينة حربية للقضاء على الأمير المعني اللبناني ووضع حدّ لمطامعه التوسعية ١٦١٣ م. وعندما نزل الجيش العثماني إلى البرّ وقام الأسطول بضرب الحصار على الشاطىء اللبناني لم يجرؤ فخر الدين على المقاومة إنما فضّل ترك البلاد على متن سفينة إفرنسية كانت ترسو في ميناء صيدا فأقلّته مع زوجته ومستشاره وحاشيته إلى ليڤورن Livourne في توسكاناإيطاليا[1].

أما في حلب، فإن واليها الأمير حسين جانبلاط الكردي أو جانبولاد، كان قد اختلف مع الصدر الأعظم مراد باشا الملقب بقويوجي لتمنّعه عن مرافقة هذا الأخير ومعاونته في الحرب ضد شاه إيران، فقتله الصدر الأعظم بعد عودته من الحرب. ولما علم شقيقه الأمير علي بمقتله ثار ضد الدولة العثمانية واستولى على طرابلس، واستقلّ بها، وحالف الأمير فخر الدين المعني. فما كان من الدولة، إلاّ أن سيرت الجيش ضدّه، فاختفى في بادية الشام. إلاّ أنه عاد بعد فشل ثورته وسافر إلى الأستانة معلناً خضوعه للسلطان فعفا عنه هذا، وعيّنه والياً على طمشوار ـ Temesvar في النمسا ١٦٠٧ م. وبعد أن تمكن الصدر الأعظم مراد باشا من إخماد ثورات باقي المتمردين في وان وأقاليم صاروخان ومنتشا وآيدن وذلك في سنة ١٦٠٨ م، عاد الأمن واستتب في ربوع الدولة العثمانية لوقت قصير. أما الأمير علي جانبولاد، فلم يستلم ولايته الجديدة لأنه قتل أثناء سفره إليها، وقيل إن

---

(١) الدكتور فيليب حتي: **تاريخ لبنان** ص ٤٥٨.

الصدر الأعظم هو الذي أرسل من قتله في الطريق.

وفي عهد السلطان أحمد الأول إزدادت العلاقات السياسية مع الدول الغربية ولكن هذا العهد لم يطل كثيراً، فتوفي وهو في عنفوان شبابه ٢٣ ذي القعدة ١٠٢٦ هـ - ٢٢ تشرين الثاني ١٦١٧ م بعد أن أوصى بالملك لأخيه مصطفى الأول، الذي لم يلبث في سدّة الحكم سوى ثلاثة أشهر تقريباً فعزل بتدبير من المفتي وآغا السراي ومساعدة الأنكشارية في أول سنة ١٠٢٧ هـ - ٢٦ شباط ١٦١٨ م وأقيم مكانه، عثمان الثاني ابن السلطان أحمد الأول. ولم يحدث أثناء تولي مصطفى الأول شيء مهم في الدولة لقصر المدة التي قضاها في الحكم.

الفصل الثاني عشر

السلطان عثمان الثاني(*)

ما كاد السلطان عثمان الثاني يتولّى أمور الدولة حتى عمد إلى القيام ببعض الاصلاحات فيها. ولكن محاولته هذه فشلت ولم يتمكن من قضاء شيء مهم في هذا السبيل، ذلك أن المتضررين من تلك الإصلاحات أعلنوا معارضتهم الفورية، فاضطر للتوقف عن تحقيق غايته.

وعلى اثر المنازعات التي حدثت على حدود مملكة بولونيا من جراء تدخّل هذه الدولة في شؤون إمارتي البغدان والفلاخ قرّر السلطان عثمان إشهار الحرب عليها وفتحها نظراً لموقعها وذلك لكي يتخذ منها سدّاً وحاجزاً بين ممتلكاته وممتلكات دولة الروسيا التي بدأ نجمها بالظهور والضياء بعد أن تخلّص قياصرتها من وطأة احتلال القبيلة الذهبية المغولية واحتلّوا قازان وأستراخان بحيث لم يبقَ في سهول أوروبا الجنوبية الشرقية إلاّ مملكة القِرَم التي كانت محمية من السلطنة العثمانية، في أواخر القرن السادس عشر، وهكذا قام عثمان على رأس جيشه يهاجم معاقل الجيش البولوني الذي كان بقيادة أمير ويلنا فنشبت بينهما معركة كبرى في ياش في العشرين من أيلول سنة ١٦٢٠ م دون أن تسفر عن نتيجة لأيّ من الفريقين، ولكن قائد الجيش البولوني لقي حتفه في الساحة، فتحصّن جيشه في قلعة خوتين أو شوك زِم Choczim.

(*) مولود في سنة ١٠١٣ هـ.

عندها طلب البولونيون الصلح ودارت بينهم وبين العثمانيين المفاوضات لهذا الغرض؛ وإذا كان الجنود الإنكشاريون قد طلبوا الكفّ عن الحرب والخلود إلى الراحة فقد اضطر السلطان للإستجابة إلى طلب البولونيين على مضض وتمّ الصلح بمقتضى معاهدة وقعت في ٦ تشرين الأول ١٦٢٠. وبعد ذلك عزم السلطان على الانتقام من الانشكارية وإبادتهم، وفقاً لخطة كان يعمل على التهيئة لها وذلك بالقيام بحشد جيوش جديدة في ولايات آسيا الصغرى وتنظيمها وتدريبها على القتال بحيث تكون مستقلة عن الانكشارية وبديلاً عنهم. وقبل شروعه في تنفيذ مشروعه أقدموا على عزله وقتله قبل أن يقوم بعمله ضدّهم. وقد تمّ لهم ذلك وقضوا عليه في ٩ رجب ١٠٣١ هـ - ٢٠ أيار ١٦٢٢ م. ثم أعادوا السلطان المخلوع مصطفى إلى الحكم. وكان ذلك بالإشتراك مع داود باشا وعمر باشا الكيخيا وقلندر أوغلي وغيرهم. وكان عثمان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره آنذاك[1].

أما السلطان مصطفى الأول فقد عجز بعد تسلّمه الحكم عن وضع حدّ لأعمال الانكشارية الذين كانوا أسياد الموقف بحيث صاروا يتلاعبون بإدارة الحكومة كما يشاؤون ويرتكبون كافة أنواع المظالم دون رادع من دين أو ضمير، حتى نشأ عن ذلك، ما لا يمكن وصفه من أنواع الفوضى والإضطراب في عاصمة الدولة وبعض الأقاليم، حيث دبّ الطمع في نفوس الحكام هناك. فأعلن والي طرابلس الشام استقلاله وطرد الانكشارية من ولايته، وحذا حذره والي أرضروم أباظة باشا فسار بأتباعه إلى سيواس وأنقرة ففتحهما وقضى على من وقع في يده من الجنود الانكشارية؛ كما سار على منواله ولاة آخرون بعد استمرار الاضطرابات في الأستانة مدة ثمانية عشر شهراً متوالية، كان الانكشارية خلالها قد سلّموا الحكم للصدر الأعظم الذي اختاروه هم ويدعى كمانكش علي باشا فأشار عليهم بعزل السلطان مصطفى ثانية لضعف عزيمته فعزلوه في ١٥ ذي القعدة ١٠٣٢ هـ - ١١ أيلول ١٦٢٣ م وأقاموا مكانه السلطان مراد الرابع.

(١) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية ص: ٢٧٨.

الفصل الثالث عشر

السلطان مراد الرابع(*)

كانت السلطة الفعلية لا تزال بيد الإنكشارية عند اعتلاء مراد الرابع عرش السلطنة كما كانت الفوضى ضاربة أطنابها في العاصمة والأقاليم. وهذا ما دفع بالشاه عباس ملك العجم لانتهاز الفرصة المناسبة بغية التوسع في ممتلكاته على حساب العثمانيين. وقد حانت هذه الفرصة عندما أقدم رئيس الشرطة في بغداد بكر آغا الصوباشي على التمرد والعصيان ضدّ الوالي يوسف باشا وقتله والاستيلاء على السلطة فيها، ثم الاتصال بالشاه عبّاس عارضاً عليه تسليمه المدينة المذكورة ١٦٢٣ م؛ فانتهزها الشاه دون تردّد وزحف إلى مدينة بغداد بجيشه فاحتلّها بعد محاصرته لها مدة ثلاثة أشهر بالرغم من دفاع القائد التركي الذي كانت أرسلته الدولة العلية للمحافظة عليها. وكان أن عاقب الشاه عباس الخائن بكر آغا الصوباجي بقتله جزاء خيانته له أيضاً. على أن الباب العالي عاد وأرسل جيشاً آخر إلى بغداد بقيادة الوزير حافظ أحمد باشا الذي ضرب الحصار عليها بدوره في أوائل سنة ١٦٢٤ م دون جدوى.

وعند ذلك أكمل الصفويون احتلالهم لباقي مدن العراق متقدّمين صوب شرقي الأناضول بحيث لم يبق في أيدي العثمانيين من العراق سوى مدينتي الموصل والبصرة. وقد استمرت الحرب بين الفريقين المتنازعين طوال خمسة عشر عاماً كان الشاه عباس يسعى خلالها إلى تدمير اقتصاد الدولة

(*) المولود في ٢٨ جمادى الأولى ١٠١٨ هـ - ٢٩ آب ١٦٠٩ م.

العثمانية بمنع تصدير البضائع الفارسية إليها. وتفاوضه مع كل من القوزاق القاطنين في حوض البحر الأسود والروس، لضمان طريق آخر، من شأنه أن يؤدي إلى إيصال البضائع الفارسية والشرقية إلى أوروبا عبر أستراخان ونهر الفولغا وأركانجل عن طريق البحر الأسود وبولونيا. كما كان الشاه يعمل أيضاً على تطوير العلاقات التجارية مع الانكليز عبر الخليج العربي. وفي نفس الوقت واجهت الدولة العثمانية بعض المتاعب في العالم العربي، إذ تمكن الزيود في اليمن من الإستيلاء على صنعاء ومعظم المناطق الداخلية بحيث لم يعد بتملك الدولة العلية سوى منطقة صغيرة حول زبيد.

أما في جبل لبنان فإن الأمير فخر الدين المعنى الثاني، بعد عودته من منفاه في إيطاليا سنة ١٦١٨ م، بادر إلى الشروع في توسيع رقعة إمارته، حيث استولى على بلاد عكار ونال من الدولة العلية مقاطعة سنجقي نابلس وعجلون في سنة ١٦٢٢ م وبذلك تمهّدت الطريق أمامه للوصول إلى فلسطين وشرقي الأردن. إلاَّ أن والي دمشق مصطفى باشا رفض تسليمه ذينك السنجقين، ثم زحف على رأس جيش قوامه إثنا عشر ألف مقاتل، إلى ناحية عنجر من أعمال البقاع فالتقاه هناك الأمير فخر الدين بجيشه البالغ عدده أربعة آلاف مقاتل، وأنزل به الهزيمة في المعركة التي دارت بينهما وأخذه أسيراً ثم أخلى سبيله على الفور. وقد اعترف السلطان مراد بالأمر الواقع فعيّن الأمير فخر الدين والياً على عربستان من حلب إلى مصر، وذلك بموجب خط همايوني[1].

في تلك الأثناء وافت الشاه عباس منيته فخلفه على عرش فارس ابنه شاه ميرزا ١٦٢٨ ـ ١٦٤٢ م وكان حديث السّن فواجهته متاعب وصعوبات كثيرة في خراسان مما دفع بالباب العالي لإرسال جيش بقيادة خسرو باشا إلى بلاد العجم فوصل إلى مدينة همزان ودخلها فجأة في ٢٦ شوال

---

(١) الدكتور فيليب حتي: تاريخ لبنان صفحة: ٤٦٣.

١٠٣٩ هـ - ١٨ تموز ١٦٣٠ م ثم قصد مدينة بغداد وألقى الحصار عليها. إلّا أن قائد حاميتها دافع عنها بشراسة وصدّ هجوم الجيش التركي ربيع الثاني ١٠٤٠ هـ - ١٤ تشرين الثاني ١٦٣٠ م فاضطر القائد خسرو باشا لرفع الحصار عنها والعودة إلى الموصل ثم إلى حلب بسبب فصل الشتاء وما أظهره الانكشارية من التمرّد والعصيان في متابعة القتال؛ وهذا مما جعل السلطان مراد الرابع يعجّل في إنزال العقاب بهم والتخلّص منهم لما كانوا يسبّبونه من الضرر للدولة. وكانت الفرصة مناسبة عند ذاك فاشتد في معاقبة رؤسائهم وقتل منهم كل من كان يحاول زرع الفوضى في العاصمة بعد أن أخمد الثورة التي حرّكها رجب باشا وأمر بقتله آخر شوال ١٠٤١ هـ - ١٩ أيار ١٦٣٢ م. وبعد أن وفق السلطان في كسر شوكة الانكشارية وتحقق من قوّته، تطلّع صوب لبنان حيث كان الأمير فخر الدين الثاني لا يزال يواصل تقوية جيشه عدة وعدداً ويجري مفاوضات مع الأوروبيين لترسيخ أقدامه وتحقيق استقلاله عن الدولة العلية، فعمد إلى تعيين أحد وزرائه أحمد باشا الملقّب بكجك أحمد والياً على الشام وأمره بمقاتلة فخر الدين وولده علي، بعد أن وضع تحت إمرته قوات كبيرة استدعاها من مصر بالإضافة إلى أسطول بحري مهمته احتلال المرافىء السورية. فقام أحمد باشا بمهمته خير قيام. وأعطى الأوامر أولاً للأسطول المؤلف من ٢٢ سفينة بمهاجمة الموانىء والحصون على الشواطىء اللبنانية، في حين كانت الجيوش البرية تزحف من حلب ودمشق وغزة والقاهرة وعددها ينوف عن الثمانين ألف رجل باتجاه صفد وبانياس حيث كان علي ابن فخر الدين يحاول الوقوف بوجهها مع جيشه المؤلف من إثني عشر ألف مقاتل لمنع اتصالها مع بعضها البعض. وفي المعركة التي خاضها علي في صفد ضد الجيش التركي هزم جيشه بعد أن فقد أكثر من نصف عدده وأصيب هو بجراح فقبض عليه وقتل ١٠٤٣ هـ - ١٦٣٣ م.

أما الأمير فخر الدين فإنه بعد خوضه بعض المعارك في صيدا وبيروت بقواته البالغة ثلاثة عشر ألف مقاتل وانهزامه، تخلّى عنه حلفاؤه وأعوانه بنو سيفا والحرافشة واليمنيون الواحد تلو الآخر، كما خاب أمله في الإيطاليين

الذين استنجد بهم بواسطة رسوله الخاص المطران جرجس بن مارون، فلم ينجدوه، حتى اضطر في آخر الأمر، إلى الهرب والالتجاء لقلعة نيحا التي حاصرها الجيش التركي، وأرغمه على تركها والاختباء في مغارة بالقرب من شلّال جزين حيث جرى القبض عليه وأسره مع ثلاثة من أبنائه، وسوقهم جميعاً إلى الأستانة شباط ١٦٣٥ م؛ فاستقبلهم هناك السلطان مراد الرابع بودّ وأحسن معاملتهم في البدء وقرّب فخر الدين إليه. ولكن بعد قيام ابن أخي الأمير، المدعو ملحم، على نهب بعض القرى السورية ومحاولة إشعال الثورة المسلحة في البلاد أعطى السلطان أوامره بقتل فخر الدين وولده الأكبر، فنفّذت أوامره فيهما ١٣ نيسان ١٦٣٥ م.

الحرب مع الفرس مجدّداً

بعد أن استعاد السلطان مراد الرابع قوة الدولة والجيش، وسيطر على الموقف في الاستانة بقمع المتمردين والعصاة وأعاد تنظيم التيارات وفصل من الخدمة السباهية الذين لم يعودوا يؤدون الخدمة العسكرية، وساد الأمن والنظام في الدولة نتيجة لاتخاذه الإجراءات الصارمة فيما يتعلق بتطبيق النظام والعدالة عمد إلى تجهيز حملة كبرى لاسترجاع ما خسرته الدولة العلية من فتوحات كان السلطان سليمان القانوني قد حقّقها، فوجّه أنظاره في ذلك الحين نحو العراق حيث كان الفرس يحتلّون القسم الأكبر منه بما فيه مدينة بغداد، فأعلن الحرب على هؤلاء الأخيرين بعد حصوله على فتوى شرعية بذلك من المفتي الأكبر نوح أفندي ابن أحمد زاده وخرج على رأس جيشه قاصداً أرضروم، ففتح مدينة أريوان Erivan في ٢٥ صفر ١٠٤٥ هـ - ١٠ آب ١٦٣٥ م ثم مدينة تبريز في ٢٨ ربيع الأول ١٠٤٥ هـ - ١٠ أيلول ١٦٣٥ م وبعدها عاد السلطان إلى الأستانة؛ مما أتاح الفرصة للشاه لاسترداد قوته واستعادة مدينة أريوان في السنة التالية متغلّباً على الجيش العثماني في موقعة جرت في وادي مهريان ١٦٣٦ م، عندها اضطر السلطان مراد للخروج ثانية على رأس جيشه والتوجّه نحو مدينة بغداد لفتحها، فضرب الحصار عليها ٨ رجب ١٠٤٨ هـ - ١٥ تشرين الثاني ١٦٣٨ م. وأخذ يمطرها بوابل من مدفعيته الضخمة التي نقلها معه إليها

حتى إذا ثُلّت بعض أسوارها أعطى أوامره بالهجوم عليها فدخلها الجنود العثمانيون واحتلوها بعد قتال مرير استمر ٤٨ ساعة متوالية. وقد أسفرت هذه الحرب عن تهديم عدة أحياء من المدينة وقتل الألوف من المقاومين فيها الأمر الذي حدا بالسلطان مراد لإعادة ما تهدم منها وترميم قبور أبي حنيفة وعبد القادر الجيلي والسهروردي، التي كانت قد أصيبت بالأضرار، مع المحافظة على الأمكنة المقدسة الشيعية في المدينة بغداد وفي كربلاء والنجف.

ومن ثم جرت المفاوضات بين الشاه والباب العالي لعقد صلح يضع حدّاً لاستمرار الحرب بين الدولتين فتمّ ذلك بالنتيجة وعقدت المعاهدة ٢١ جمادي الأولى ١٠٤٩ هـ - ١٩ أيلول ١٦٣٩ م، في قصر شيرين، حيث رسمت الحدود بينهما وأعيد العراق مع المدينة الكبيرة بغداد إلى الحكم العثماني، ومدينة أريوان إلى الحكم الصفوي.

ولم يتح القدر للسلطان مراد الرابع الفرصة لمتابعة فتوحاته فاغتالته يد المنون وهو في مقتبل الشباب في ١٦ شوال ١٠٤٩ هـ - شباط ١٦٤٠ م. فتولّى السلطنة بعده أخوه ابراهيم.

الفصل الرابع عشر

السلطان إبراهيم الأول(*)

بدأ هذا السلطان حروبه الخارجية بإرسال جيش إلى بلاد القرِم بغية إخراج القوزاق من مدينة آزوف ـ أو آزاق في سنة ١٦٤٢ م فقام هذا الجيش بالمهمة واستردّ المدينة بعد إحراقها.

وقد أتبع السلطان إبراهيم ذلك، بعمل عسكري آخر، كان له أهمية كبرى ألا وهو إعلان الحرب على الجمهورية البندقية، التي كانت لا تزال تسيطر على بحر إيجه من جزيرة كريت ـ أقريطش حيث كانت تحتلّها منذ عهد بعيد، فأراد أن يسلبها هذه الجزيرة نظراً لموقعها الجغرافي الحربي المهمّ. فجهّز لهذه الغاية أسطولاً قوياً وضعه تحت قيادة يوسف باشا الذي توجّه به إلى الجزيرة وألقى مراسيه في مياهها، أمام مدينة خانية ـ Cannée أو Canea في ٢٩ ربيع الآخر ١٠٥٥ هـ ـ ٢٤ تموز ١٦٤٥ م. ثم دخل هذه المدينة دون أن يلاقي مقاومة ذات بال؛ وعلى إثر ذلك أقدم البنادقة على إحراق ثغور بتراس وكورون ومودون من بلاد الموره، غير أن ذلك لم يمنع العثمانيين من متابعة فتحهم للجزيرة، إلى أن تقدّموا في سنة ١٦٤٧ إلى حصن كنديا ـ قندية ـ Candie حيث ألقوا الحصار عليه، لكنهم لم يلبثوا أن توقفوا عن فتح المدينة، بسبب عصيان الجنود في الأستانة وتآمرهم على

(*) مولود في ١٢ شوال ١٠٢٤ هـ

عـزل السلطان إبراهيم، وفي ١٨ رجب ١٠٥٨ هـ ـ ٨ آب ١٦٤٨ م قـام جنـود الانكشاريـة والسباهيـة معاً بـالثورة ضـد السلطان، يؤازرهم بعض العلماء والمفتي عبد الرحيم أفندي وقرّروا عزله وتولية ابنه محمد الرابـع الذي لم يتم السابعة من عمره، مكانه في السلطنة. وبعد عشرة أيام من عزله قتلوه خنقاً.

الفصل الخامس عشر

السلطان محمد الرابع(*)

بعد انقضاء حكم السلطان مراد الرابع عادت الفوضى لتتفشّى في كافة أنحاء الدولة، بسبب تمرّد الجنود على اختلافهم وسعيهم في الفساد لنيل مآربهم الخاصة، مما أودى بها إلى الدرك الأسفل من البؤس والعجز، وجعلها عرضة للتقلبات السياسية والحربية. فكان من نتيجة ذلك أن لحقت بالأسطول العثماني هزيمة شنعاء أمام الأسطول البندقي في سنة ١٦٤٩ م عند مدينة فوسيه ـ Phocée.

وفي آسيا الصغرى قامت ثورة في ذات السنة قادها رجلان أحدهما يدعى قاطرجي أوغلي والثاني: كورجي ينّي واستطاعا أن يفوزا على والي الأناضول أحمد باشا ثم وقع الخلف بينهما فافترقا فقتل الأول الثاني، ونال لقاء ذلك عفو السلطان وولاية القرمان. ثم توالت الثورات في البلاد واختلّ النظام وتأزم الوضع حتى أصبحت الدولة العثمانية في مهب الريح وخصوصاً بعد أن تمكن الأسطول البندقي من دحر الأسطول التركي عند باروس واحتلّ جزيرة تنيدوس ـ Ténédus وجزيرة لِمنوس ـ Lémnos في سنة ١٦٥١ م. وهكذا بقيت الحال على هذا المنوال إلى أن أتيح للدولة الاستعانة بالوزير محمد باشا كوبريلي لتولّي الصدارة العظمى في سنة

(*) مولود في ٢٩ رمضان ١٠٥١ هـ.

١٠٦٧ هـ - ٢٢ أيلول ١٦٥٦ م وهو الذي بعد أن وطّد مركزه واستأصل روح الثورة، بقوة وعزم شديدين، واصل جهوده في سبيل الإصلاح الذي كان بدأه السلطان مراد الرابع. فأبعد من العاصمة بعض المشايخ والدراويش المتزمتين، وقضى بقتل عدد كبير من الانكشارية الذين حاولوا التمرّد والثورة على الدولة، كما أمر بشنق بطريرك الأروام لثبوت تدخّله في الدسائس والفتن الداخلية. ثم عمل على إنعاش الحياة المالية من طريق الإقتراض من خزانة السلطان الخاصة، وحلّ الأوقاف واختصار الموارد العائدة لرجال الدين. وما أن اطمأن محمد باشا إلى القوة والقدرة التي وصلت إليهما السلطة المركزية حتى تصدّى للتحديات الخارجية. فبعد أن أعاد بناء الأسطول تحت إشراف القائد طوبال محمد باشا أعدّ قوة عسكرية تمكن بواسطتها من فكّ الحصار الملقى من قبل البندقية على مدخل الدردنيل أواسط تموز ١٦٥٧ م وبالتالي استرداد ما كانت هذه الجمهورية قد احتلّته من ثغور بالإضافة إلى جزيرتي لِمنوس وتنيدوس. وفي سنة ١٦٥٨ م عمد الصدر الأعظم إلى إقصاء أمير ترانسلفانيا جورج راكوكسي عن مركزه، لمحاولته خرق التزاماته الإقطاعية تجاه السلطان، باتحاده مع دولة السويد وعلى شنّ الحرب على بولونيا وتعيين الأمير ميشال آباڤي مكانه، فلم يرق ذلك لراكوكسي إذ قابل الإرادة السنية السلطانية بالعصيان وانتصر على الجيش العثماني بالقرب من ليبا - Leba في بلاد المجر، فسار الصدر الأعظم بنفسه على رأس الجيش لقمعه، وتمكن من التغلب عليه وطرده من البلاد وتعيين أمير غيره على حكم ترانسلفانيا. وبعد ذلك أظهر قَرَال الفلاح أيضاً عصيانه وتمرّده على الدولة العثمانية واضطهد المسلمين هناك ثم استدعى أمير ترانسلفانيا السابق راكوكسي لمساعدته، فلبّى طلبه وانضم إليه وقام الأثنان بمهاجمة مدينة ياسي - أو ياش عاصمة البغدان، فسارع عندئذ محمد باشا كوبريلي للقائهما فحاربهما وانتصر عليهما ١٦٥٩ م، وقضى بتعيين قَرَال البَغدان أميراً على الفلاخ أيضاً. وفي السنة التالية نشب الخلاف بين الدولة العثمانية وبين دولة النمسا، من جراء إقدام والي بودا عاصمة المجر على احتلال مدينة غروس واردين التابعة للنمسا.

كذلك حصل فتور في العلاقات بين الدولة الفرنسية والباب العالي، سببه جزيرة إقريطش ـ كريت التي كان العثمانيون قد احتلّوا جزءاً منها يفوق النصف، ذلك أن فرنسا انتهجت موقفاً معادياً باستجابتها لدعوة البابا الرامية إلى الاشتراك في حملة عسكرية لإخراج الأتراك من الجزيرة، بعد أن كان السلام قد حلّ محل الحرب بين فرنسا وإسبانيا عند ذاك، فأقدمت فرنسا على إرسال جيش في ربيع سنة ١٦٦٠ م بإمر من الملك لويس الرابع عشر، كان هدفه الانضمام إلى الأسطول المتحالف والمؤلف من ٤٢ سفينة حربية مختلطة عائدة لحكومات مالطة والبابا ودوقية توسكانا، والذي كان بانتظاره في سريغو ـ Cerigo بغية نقله إلى جزيرة إقريطش مع باقي الجيوش المشاركة. وقد أرست هذه السفن في مرفأ سودا ـ Suda وكانت تحمل على متنها ثلاثة آلاف فارس توجّهوا رأساً إلى قلعة ڤينرندا ـ Véneranda بالقرب من قانه ـ Canée وشنّوا هجوماً على الجيش التركي المدافع عنها واحتلّوها بعد مقتل قائده حسن باشا، ولكن لم يلبث جيش هؤلاء الحلفاء أن أخلى القلعة لكي يواجه بعدئذ جيشاً آخر عثمانياً مؤلفاً من أربعة آلاف مقاتل بالقربِ من كانديا نوڤا ـ Candia Nuova أوقفه عند حدّه وقتل منه ١٥٠٠ مقاتلاً وعاد الجيش الفرنسي إلى ناكسوس ـ Naxos بعد مقتل قائده الإيطالي : ألبريغوداست بن دوق مودان Duc de Médéne.

وفي سنة ١٦٦١ م استقال الصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي من منصبه لكبر سنّه بعد أن ضمن الوزارة لابنه أحمد فاضل باشا، حاكم دمشق، فوافقه السلطان محمد الرابع على تولية هد ا الأخير منصب الوزارة. وهكذا واصل أحمد فاضل باشا سياسة والده الهادفة إلى تقوية الدولة والجيش، وتوطيد دعائم الإصلاح.

ثم في شهر نيسان ١٦٦٣ م قاد الجيوش بنفسه عبر نهر الطونة بعد أن أعلن السلطان الحرب على النمسا، وتقدم أمام قلعة نوهزل الواقعة إلى الشرق من مدينة ڤيينا حتى أرغمت حاميتها على التسليم بعد ستة أسابيع من الحصار. ومن ثم انتشر الجيش العثماني في إقليمي مورافيا وسيليزيا

فاتحاً، فطلب أمبراطور النمسا ليوبولد، من البابا إسكندر السابع، التوسط مع ملك فرنسا لويس الرابع عشر الذي أمدّه بستة آلاف جندي إفرنسي وعشرين ألفاً من حلفائه الألمان الذين يؤلفون عصبة أو سبرج ـ أو اتحاد الرين بقيادة الكونت دي كولينيي، فانضم هذا الجيش إلى الجيش النمسوي وجرت بينه وبين الجيش العثماني معارك تمكن على إثرها الجيش الأخير من احتلال مدينة سرنوار ـ Sarvar الواقعة إلى الشرق من نهر الراب الذي عاد واجتازه الصدر الأعظم أحمد فاضل باشا في ٨ محرم ١٠٧٥ هـ ـ أول آب ١٦٦٤ م واصطدم بالجيش النمسوي الفرنسي هناك في مكان بالقرب من مدينة سان غوتار ـ S. Gotard فكان النصر سجالاً بينهما وحافظ كلٍ منهما على مراكزه. وعند ذلك تبودلت المفاوضات بين الفريقين توصلا للصلح، وأدّت إلى توقيع معاهدة، كان من أهم بنودها ما يتعلّق بإخلاء الجيش العثماني لأقليم ترانسلفانيا وتعيين آباقي حاكماً لها تحت سيادة الدولة العثمانية وتقسيم بلاد المجر بين الدولتين بحيث يكون للنمسا ثلاث ولايات وللباب العالي أربع، مع بقاء حصني نوفوغراد، ونوهزل تابعين له سنة ١٦٦٥ م.

سقوط كانديا بيد الجيش التركي العثماني

كانت جزيرة إقريطش ـ كريت لا تزال بقسم منها تحت حكم الجمهورية البندقية بعد أن كان الجيش العثماني رفع الحصار عن مدينة كانديا كما مرّ آنفاً دون أن يتوصل إلى احتلالها جميعها. وبعد إجراء الصلح مع النمسا رأى الوزير أحمد فاضل باشا أن الوقت المناسب لإكمال فتح هذه الجزيرة خصوصاً بعد تظاهرة فرنسا بإعلان عدوانها على الدولة العلية، وذلك بمساعدتها لحامية مدينة كانديا وتقويتها. ولهذا الغرض، توجّه على رأس جيشه إلى هذه المدينة في ٢٦ أيار ١٦٦٧ م وضرب الحصار عليها دون مانع واشتدّ فيه فصمدت بمقاومتها مدة سنتين ونيّف، بفضل المعونة التي أمدّتها بها فرنسا بإرسالها أسطولاً على متنه قوة من الجند تقدّر بسبعة آلاف رجل تحت قيادة الدوق دي ناڤاي Navailles والدوق دي بوفورت اللذين انضما إلى قائد حاميتها موروزيني؛ وواصل الجميع مقاومتهم ضدّ

الجيش التركي حتى أعياهم الجهد فاضطر هذا القائد للتسليم في ٢٩ ربيع الثاني ١٠٨٠ هـ ـ ٢٦ أيلول ١٦٦٩ م، وأمضيت معاهدة بينه بصفته نائباً عن الجمهورية البندقية وبين أحمد فاضل باشا وهي تنص على أن يتنازل ممثل الجمهورية للدولة العلية عن جزيرة إقريطش ما عدا ثلاثة مرافىء هي: كورابوزا ـ Corabusa وسودا ـ Suda وأسبينا لونغا ـ Espina Longa.

وقد وافقت الجمهورية البندقية فيما بعد على هذه المعاهدة شباط ١٦٧٠ م.[1]

وهكذا استعاد العثمانيون سيطرتهم على شرقي البحر المتوسط. وفي العام ١٦٦٨ م طلب الحاكم القوقازي دوروشنكو حماية الدولة العثمانية بالاتفاق مع جميع القوزاق المقيمين في الجزء الجنوبي من بلاد الروسيا، وكان حتى ذلك الحين تابعاً للتاج البولوني، الأمر الذي دفع بملك بولونيا: ميشال لشنّ الغارات على أوكرانيا بغية تأديب الحاكم القوقازي، الذي سارع للإستنجاد بالسلطان محمد الرابع فإنجده بجيش سار هو بنفسه على رأسه بعد أن كان أرسل بالمناسبة كتاباً للملك ميشال يطلب منه فيه الانسحاب من بلاد القوقاز، مهدّداً إياه بالحرب فأبى الامتثال لهذا الطلب، وقد جاء في ذلك الكتاب ما مضمونه:

«إن شريعتنا تأذن لنا بأن نعتبرك حربياً وإنا لقادرون حينئذ على أن نذيقك مغبّة التحرش بالأسد الرابض، غير أنّا نريد أن نرمق ضعفك ونبدأ بعامل الشفقة بإنذارك ونصحك بأن تسحب سريعاً أجنادك من بلاد القوزاق وأن تعتذر عما بدر منك وإذا أبيت تقضي عليك شريعتنا بالموت وعلى مملكتك بالخراب وعلى شعبك بالرقّ وذلك فضلاً عما يلقى على عاتقك تجاه العالم من مسؤولية هذه المصائب».

وبوصول السلطان محمد الرابع إلى حصن رامنيك احتلّه عنوة بعد الحصار ٢٨ آب ١٦٧٢ م ثم احتلّ مدينة لَمبرج فاضطر الملك ميشال

René Grousset: l'Empire du Levant, p.p568 - 569.

محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ص ٢٨٩ ـ والمرجع المدرج فيها.

لتوقيع معاهدة صلح سمّيت معاهدة بوزاكس تخلّى فيها عن أوكرانيا وبودوليا كما تعهّد بدفع جزية سنوية باهظة للدولة العثمانية ٢٥ جمادى الأولى ١٠٨٣ هـ ـ ١٨ أيلول ١٦٧٢ م. وكانت هذه المعاهدة مذلة لدولة بولونيا بنظر الشعب البولوني، فرفضها مصرّاً على الاستمرار بالحرب، بحيث أقدم القائد البولوني سوبيسكي على نقض الصلح في السنة التالية واستردّ مدينة لمبرج بالقوة. وبعد وفاة الملك ميشال في سنة ١٦٧٣ م انتخب سوبيسكي ملكاً على بولونيا وعُرف بجان الثالث سوبيسكي، وأصرّ على مواصلة الحرب مع الدولة العثمانية، دون تحقيق أي نصر حاسم في حملاته، ذلك أنه بعد انتصاره في معركة لوديج، عاد فغُلب على أمره وطوّقت قواته عند زورادنو سنة ١٦٧٦ م حيث أرغم على توقيع معاهدة صلح تنازل بمقتضاها للدولة العثمانية مرة أخرى عن القسم الأكبر من بولونيا وأوكرانيا.

وفي العام ١٠٨٧ هـ ـ ٣٠ تشرين الأول ١٦٧٦ م توفي الصدر الأعظم أحمد فاضل باشا كوبريللي، فخلفه في منصبه زوج أخته قره مصطفى باشا الذي لم يحسن التصرف في سياسته إذ أنه عمد إلى الإساءة في معاملة القوزاق فأبعدهم عن الدولة مما دعا خان. أوكرانيا للعصيان عليها ١٦٧٧ م وطلب المؤازرة من الروسيا التي انتهزت الفرصة فلبّت طلبه فوراً ونشبت الحرب بين الفريقين العثماني من جهة والروسي والقوزاقي من جهة ثانية تكبّد الجميع فيها خسائر فادحة وبقيت هذه الحرب تتراوح سجالاً بين أخذ وردّ حتى العام ١٦٨١ م وتوقفت بناءً لمعاهدة الصلح التي سُمّيت بمعاهدة رادزين وأعطيت الروسيا بمقتضاها، مدينة كياف ـ Kiev والمناطق المحيطة بها.

حصار مدينة فيينّا من قِبل الأتراك

لم يكن الوزير قره مصطفى باشا على اطّلاع تام لِما يحدث في أوروبا من تطوّر سياسي واجتماعي عند ذاك وقبل إقدامه على المغامرة بمهاجمة المجر النمسوي، من جديد لذلك فقد استجاب فوراً لطلب النبلاء المجريين وعلى رأسهم الزعيم تُكُلي ـ Enriche Toukoely الرامي إلى

إخضاع ما تبقّى من المجر تحت حكم النمسا، بعد أن كانوا أثاروا تلك الأيالات المجرية في سبيل التخلّص من استبداد الدولة النمساوية، من الوجهة الدينية، ولهذه الغاية جهّز الوزير بموافقة السلطان جيشاً كبيراً سار على رأسه من بلغراد لقتال الامبراطور ليوبولد في سنة ١٦٨٢ م. وأثناء سيره انتصر هذا الجيش على جيش الأمبراطور في مواقع عدة ثم تابع سيره قاصداً مدينة ڤينا عاصمة النمسا فحاصرها في ١٧ تموز ١٦٨٣ م لمدة شهرين قام خلالها الأتراك بالإستيلاء على قلاعها الأمامية وعلى هدم أسوارها بالمدفعية. ولكن قبل الهجوم النهائي على هذه العاصمة الكبيرة واقتحامها فوجىء الوزير قره مصطفى بظهور جيش الدوق شارل دي لورّين الأمبراطوري وبرفقته الجيش البولوني بقيادة الملك جان سوبيسكي اللذين شنّا عليه هجوماً صاعقاً في المرتفعات التي كان جيشه متحصّناً بها، فاشتبك معهما بالقتال طوال النهار حتى انجلت المعركة عن فوز الجيشين المسيحيين على الجيش العثماني الذي انهزم متكبداً خسائر فادحة في الأرواح والمعدّات ١٢ أيلول ١٦٨٣ م وتراجع على إثر ذلك إلى نهر الراب حيث اتجهت فلوله من هناك نحو مدينة: بودا التي كان يعتبرها الأتراك درعاً للإسلام؛ وكان فشل الوزير قره مصطفى سبباً لعقوبة الاعدام التي أنزلها به السلطان محمد الرابع، وتعيين الوزير إبراهيم باشا مكانه سنة ١٦٨٤ م. وهكذا تخلّصت العاصمة ڤينا مرة أخرى من الأتراك. ومنذ ذلك الحين أخذت قوة العثمانيين الحربية بالتراجع في أوروبا أمام قوى جارتيها العدوّتين: النمسا والروسيا.

وفي تلك الأثناء، قام حلف بين النمسا والجمهورية البندقية وبولونيا، انضمت إليه فيما بعد، الروسيا، هو الحلف المقدّس. وكانت الغاية منه مواصلة إشهار الحرب ضد الدولة العثمانية لطردها من أوروبا. وكان تحقيق هذا الحلف بفضل مساعي البابا، في سنة ١٦٨٤ م.

ففي العام ١٦٨٥ م احتل النمساويون عدة قلاع وحصون أهمها قلعة. نوهزل وعلى إثر ذلك أقدم السلطان محمد الرابع على عزل الوزير إبراهيم باشا وتعيين سليمان باشا مكانه في الصدارة، ولكن النمساويين لم

يتوقفوا عن الزحف فأغارت جيوشهم على بلاد المجر واحتلّوا مدينة پست الواقعة أمام مدينة بودا. كما أن جيوش الملك سوبيسكي كانت تهدّد بلاد البغدان وجيوش البنادقة تحتل أغلب مدن اليونان بما فيها كورنته وأثينا سنة ١٦٨٦ م وذلك بمؤازرة سفن البابا ورهبنة مالطة؛ وأخيراً تقدم النمساويون وألقوا الحصار على مدينة بودا بقيادة الدوق دي لورين الذي كان على رأس جيش عدده تسعون ألف جندي، تمكن بواسطته من أخذها ودخولها في اليوم الثاني عشر من أيلول ١٦٨٦ م وقتل حاكمها التركي عيدي باشا.

وهكذا وبعد أن مُني الجيش العثماني بالهزيمة تلو الهزيمة في المجر، حاول الصدر سليمان باشا جمع فلول كتائبه، ليؤلف منها جيشاً يعدّ ستين ألف مقاتل، وهاجم به جيوش الحلف المقدّس في سهل موهاكس أو موهاج فدارت الدائرة عليه وهزم هزيمة شنعاء ٣ شوال ١٠٩٨ هـ ـ ١٢ آب ١٦٨٧ م. فاحتل الحلفاء بعد ذلك إقليم ترانسلفانيا وعدة قلاع من إقليم كُرْواتيا ـ Croatie.

وكان من نتيجة هذه اللانتكاسات الحربية المتلاحقة التي مُنيت بها الجيوش العثمانية أن اضطر السلطان محمد الرابع لإصدار الأوامر بقتل الصدر سليمان باشا الذي نُسب إليه التقصير في الدفاع عن ممتلكات الدولة العلية، وذلك بعد ثورة الجنود عليه. وهذا ما دعا العلماء الأتراك إلى عقد مؤتمر عام في آياصوفيا للنظر في امر السلطان محمد الرابع نفسه، حيث قرّروا بعد المداولة، والأخذ بعين الاعتبار مصلحة الدولة العليا، وبالاتفاق مع الوزير الثاني القائمقام: مصطفى بن أحمد كوبريللي عزل السلطان المذكور وتولية أخيه سليمان الثاني على العرش مكانه ٢ محرم ١٠٩٩ هـ ـ ٨ تشرين الثاني ١٦٨٧ م.

الفصل السادس عشر

السلطان سليمان الثاني(*)

في عهد هذا السلطان بقي الجنود الانكشارية والسباهية على عصيانهم وتمرّدهم ومشاغباتهم ونشر الفوضى في العاصمة دون أن يردعهم رادع. وأثناء ذلك انتهز أعداء الدولة هذه الفرصة الناتجة عن وضعها المأساوي الذي يمثله ضعفها على جميع الأصعدة الداخلية والخارجية، فواصلوا الحرب ضدها. وهكذا احتلّ البنادقة بقيادة موروزيني بعض مدن اليونان وكافة سواحل دلماسيا ١٦٨٧ م. وبعدها زحفت القوات النمساوية الأمبراطورية على مدينة بلغراد فاستولت عليها في ٦ أيلول ١٦٨٨ م كما استولت على مدينتي سَمندرية وكولمباز. وفي سنة ١٦٨٩ م فقدت الدولة العثمانية بعض المدن في بلاد الصرب، مما دفع السلطان لعزل الصدر الأعظم سياوس باشا على إثر ذلك وتعيين مصطفى باشا ابن محمد باشا كوبريللي. مكانه في الصدارة. فقام هذا الأخير بنفسه على رأس الجيش لمحاربة الأعداء وتمكن بسرعة فائقة من استرداد مدائن نيش ووُدّين وسمندرية الصربية ثم بلغراد في ٨ تشرين الأول ١٦٩٠ م، كما أعاد إلى أملاك الدولة إقليم ترانسلفانيا. وفضلاً عن ذلك فإن هذا الصدر استطاع كذلك بما أوتي من صدق العزيمة وحسن المعاملة وعلوّ المكانة وحبّ

(*) مولود في ١٥ محرم ١٠٥٢ هـ.

النظام أن يضع حداً للفوضى التي ضربت أطنابها في صفوف الجيش، ويستميل المسيحيين في العاصمة، بأن أباح لهم بناء ما تهدم من كنائسهم وممارسة شعائر دينهم بكل حرية.

وفي ٢٦ رمضان ١١٠٢ هـ - ٢٣ حزيران ١٦٩١ م توفي السلطان سليمان الثاني وتولّى بعده أخوه أحمد الثاني، عرش السلطنة.

الفصل السابع عشر

السلطان أحمد الثاني(*)

نظراً لخبرة الصدر الأعظم مصطفى باشا وكفاءته أبقاه السلطان أحمد في منصبه. وفي سنة ١٦٩١ م وبينما كان هـذا الوزيـر على رأس جيشه يهـاجم المجـر، قضى نحبـه في سـاحـة القتـال ١٩ شبـاط في معـركـة سولنكمن ـ Solankemen التي خسرها العثمانيون أمام الجيش النمساوي بقيادة. لويس دي باد وفي سنة ١٦٩٤ م احتلّت الجمهورية البندقية جزيرة ساقز.

ثم في ٢٢ جمـادي الثـانيـة ١١٠٦ هـ ـ ٧ شبـاط ١٦٩٥ م تـوفّي السلطان أحمد الثاني وتولّى العرش بعده مصطفى الثاني.

(*) مولود في ٦ ذي الحجة ١٠٥٢ هـ.

الفصل الثامن عشر

السلطان مصطفى الثاني (*)

ظهر أن هذا السلطان كان من أولي العزم إذ أنه قاد الجيوش بنفسه كمن سبقه من السلاطين العظام، فسار أولاً الى بولونيا فاجتاحها وتوقف امام حصن لمبرج فلم يتمكن من فتحه ولكنه استطاع بعدئذ أن يرفع الحصار عن مدينة آزوف ـ أزاق في بلاد القَرِم، وذلك في تشرين الأول ١٦٩٥ م. وكان القيصر الروسي بطرس الأكبر قد ألقى الحصار عليه قبل ذلك؛ ثم تحوّل السلطان مصطفى إلى بلاد المجر فأخذ حصن لَبا وانتصر في موقعة لوجوس على القائد فتراني وأسره كما استنقذ تمسڤار طمشوار ـ Tamesvar في ٢٢ أيلول ١٦٩٥ م ـ ١٢ صفر ١١٠٧ هـ وتغلب من ثم على منتخب سَاكس في بعض المواقع، إلّا أن الحظ خانه عندما التقى بقائد الجيش النمساوي الأمير أوجين دي سافوا أثناء عبوره لنهر التيسزّا ـ Tisza عند بلدة زنتا ـ Zenta أو Senta المجرية، حيث فاجأه هذا القائد، وبسرعة أباد جيشه، وكان الصدر الأعظم: ألماس محمد باشا من بين القتلى الذين سقطوا في هذه الموقعة ٢٥ صفر ١١٠٩ هـ ـ ١٢ أيلول ١٦٩٧ م؛ وقد تابع القائد النمساوي تقدّمه ملاحقاً فلول الجيش التركي حتى دخل البوسنة فاتحاً. وفي تلك الأثناء كان القيصر الروسي بطرس الإكبر قد عاد لفتح

(*) مولود في ٨ ذي القعدة ١٠٧٤ هـ ـ ٢ حزيران ١٦٦٤ م.

مدينة آزوف فاحتلّها في خلال سنة ١٦٩٦ م منتهزاً فرصة انشغال السلطان مصطفى بالحرب مع النمسا، بحيث سهّل له هذا الفتح، العبور إلى البحر الأسود. إلّا أن الوزير الجديد عموجه زاده حسين باشا كوبريللي وقف بوجه الأمير أوجين دي ساڤوا وأوقفه في زحفه حتى أرغمه بالنتيجة على إخلاء البوسنة والتراجع إلى ما وراء نهر الساڤ Save. وفي الوقت نفسه كان الأسطول التركي قد استردّ جزيرة ساقز من البنادقة الذين كانوا احتلّوها في سنة ١٦٩٤ م. ونتيجة لهذه الحروب وبعد مفاوضات ومخابرات متواصلة، بتوسط من بريطانيا وهولندة وبسعيهما تمّ التوصل إلى عقد صلح بين الدولة العلية وبين النمسا والروسيا والجمهورية البندقية وبولونيا في ٢٤ رجب ١١١٠ هـ ـ ٢٦ كانون الثاني ١٦٩٩ م بمقتضى معاهدة سُمّيت معاهدة كارلوفيتز ـ Karlovitz كان من شروطها، أن تتنازل الدولة العلية عن كامل المجر العثماني وأقليم ترانسلفانيا ما عدا منطقة تمسڤار الرومانية، إلى دولة النمسا، وعن مدينة آزوف ـ أزاق ـ إلى دولة الروسيا، وعن مدينة كامينك وإقليمي بودوليا ـ Podolie وأوكرانيا إلى مملكة بولونيا، وعن الموره وإقليم دِلماسيا على البحر الأدرياتيكي، إلى الجمهورية البندقية.

وبموجب هذه المعاهدة لم يعد للدولة العثمانية في شمالي الدانوب سوى مقاطعة تمسڤار الرومانية الواقعة على نهر البيغا ـ Béga. وهذا أول ما أصيبت به من تقطيع في أوصالها من قِبل القوى الأوروبية المتخالفة، بحيث أدّى ذلك إلى تراجع الإحتلال التركي مؤقتاً في أوروبا ووقف توسّعه، وإلى بدء ظهور المسألة الشرقية. وفي تلك الأثناء كان الوزير حسين كوبريللي باشا قد استعاد إقليم البوسنة من قائد الجيوش النمساوية؛ ثم إنه بعد أن قام ببعض الإصلاحات الداخلية لتحسين أمور الدولة على الصعيدين العسكري والمالي، استقال من منصبه، فعيّن مكانه الوزير دال طبان مصطفى باشا الذي لم يستمرّ في وظيفته سوى ثمانين يوماً فاضطر السلطان لإقالته بسبب ضغوط الانكشارية، وتكليف رامي محمد باشا للقيام بمهمّته ٦ رمضان ١١١٤ هـ ـ ٢٤ ترين الثاني ١٧٠٢ م. ولما حاول هذا الوزير إصلاح إدارة الدولة وامورها ووضع حدّ للفساد المستشري فيها لم يرق ذلك لأصحاب

الغـايات وخصـوصاً الانكشـارية فـطلبوا من السلطان عـزله فلم يستجب لـطلبهم. فثار هؤلاء الأخيـرون عليه وأنـزلوه عن العـرش ٢ ربيع الآخـر ١١١٥ هـ ـ ١٥ آب ١٧٠٣ م، وأقاموا مكانه في السلطنة أحمد الثالث.

الفصل التاسع عشر

السلطان أحمد الثالث(*)

كان عهد هذا السلطان مدعاة لتغيير الوزراء في الحكم بصورة سريعة ومتلاحقة تنسجم مع تدهور الوضع الداخلي في الدولة إلى أن تولّى الوزير بلطه جي محمد باشا مقدرات الأمور فأعلن الحرب على الروسيا وقاد الجيوش بنفسه وانتصر على القيصر بطرس الكبير في الموقعة التي جرت على نهر البروت ـ Prut الذي يصبّ في الدانوب، بعد أن حاصره وكاد أن يبيد جيشه لولا التساهل الذي أبداه الوزير في رفع الحصار عن الجيش الروسي والقبول بتوقيع معاهدة مع القيصر هي معاهدة فلكزن بتاريخ ٢٥ تموز ١٧١١ م ـ ٩ جمادى الآخرة ١١٢٣ هـ يتعهد فيها هذا الأخير بإخلاء مدينة آزوف والتنازل عن جميع مراكزه الواقعة على البحر الأسود وبحر آزوف، وبالتالي بتدمير الحصون المقامة منه على طول خليج: تاغانروغ ـ طيغان ـ Taganrog وقد أخلّ القيصر الروسي فيما بعد بأحد شروط هذه المعاهدة التي وافق عليها الباب العالي وهو الشرط المتعلّق بتدمير الحصون في خليج تاغانروغ فقامت الحرب ثانية بين الطرفين ولكن بعد تدخل إنكلترا وهولندا توقف القتال وجرت مفاوضات على إثر ذلك أدّت إلى عقد معاهدة جديدة في ٢٤ جمادي الأولى ١١٢٥ هـ ـ ١٨ تموز ١٧١٣ م سُمّيت بمعاهدة أدرنة تنازلت بموجبها الروسيا عن ممتلكاتها على

(*) مولود في ٣ رمضان ١٠٨٣ هـ.

البحر الاسود، بعد ذلك أعلن الباب العالي الحرب على الجمهورية البندقية وتمكن الصدر الأعظم الداماد علي باشا من استعادة بلاد الموره بأجمعها والمدن التي كانت لا تزال بيدها في جزيرة إقريطش وذلك في سنة ١٧١٥ م ما عدا جزيرة كورفُو. وكان أن حصل تحالف بين الحمهورية النبدقية وبين النمسا قامت على إثره هذه الأخيرة بإرسال جيشها بقيادة الأمير أوجين دي سافوا فانتصر على الجيش العثماني في موقعة بتر فارادينٍ ـ Peter - Varadin في ٥ آب ١٧١٦ م حيث سقط الوزير علي باشا قتيلاً في ساحة الوغى، ثم تقدّم الجيش النمساوي فأخذ حصن تمسڤار في تشرين الأول من السنة ذاتها وهو آخر الحصون العثمانية في بلاد المجر، وذلك بعد حصار دام لمدة ٤٤ يوماً. وبعد ذلك ضرب الحصار على مدينة بلغراد واستولى عليها ١٩ آب ١٧١٧ م. وعندها قامت بريطانيا وهولندة بالتوسط بين المتقاتلين وأمكن التوصّل إلى إبرام معاهدة في ٢١ تموز ١٧١٨ م هي معاهدة بَسّاروفيتز ـ Passarovitz التي تقضي بإعادة الموره إلى الدولة العليّة لقاء تنازلها عن مقاطعة تمسڤار وصربيا الشمالية مع بلغراد وغربي الفلاخ إلى النمسا. وقد تعدّلت هذه المعاهدة بعدئذ في ٩ تشرين الثاني ١٧٢٠ م بناء لطلب من الروسيا، وذلك لجهة حرية المرور والتجارة في ممتلكات الدولة العلية في القدس دون دفع رسوم أو خراج على جوازات السفر أثناء إقامتهم فيها.

الفرس والعثمانيون والروس

عند تولّي الشاه حسين عرش بلاد فارس في العام ١٦٩٤ م بدأ عهده بمسالمة الدولة العلية التي كانت منهمكة بحروبها في أوروبا آنذاك، ولكنّ خلافاً نشب بينه وبين الأفغانيين الذين كانوا دخلوا تحت حماية الدولة الفارسية، سببه قيام الأفغانيين بالمطالبة بالإستقلال في منطقة قندهار الخاضعة للحكم الفارسي وذلك بالتفاهم مع سلطان دلهي، وقاد الثورة زعيمهم ميرويس الذي استولى على هذه المنطقة في سنة ١٧٠٨ م واستقلّ

بها حتى وفاته في سنة ١٧١٥ م ثم خلفه على حكمها ابنه محمود، بعد أن قتل هذا الأخير عمه عبد الله خان لموافقته على التفاهم مع الفرس عند ذلك أقدم محمود على مهاجمة مدينة أصفهان الفارسية وضرب الحصار عليها في سنة ١٧٢٢ م وأنزل بالصفويين هزيمة شائنة في ضواحيها، مما اضطر الشاه حسين للتسليم واعتزال الحكم لمصلحة محمود نفسه، على أن ابنه ووريثه الشرعي طهماسب الثاني الذي كان تمكّن من الفرار عند ذلك مع عدة مئات من فرسانه وأنصاره وانسحب بهم إلى مدينة قزوين ثم إلى مدينة تِفليس وبعدها إلى المازندران حيث حصل على مؤازرة زعيم الخزر: فتح علي خان ومعاونه زعيم قبيلة الأفشار: نادر خان؛ وراح يعمل على تقوية جيشه للوقوف بوجه الأفغانيين.

في تلك الأثناء رأى الباب العالي أن الفرصة مناسبة لفتح بلاد جديدة في جبهة آسيا، فجهّز جيشاً كبيراً لاحتلال أرمينيا وبلاد الكرج، قاده الوزير الداماد إبراهيم باشا الذي استطاع الإستيلاء على مدينة تِفليس في سنة ١٧٢٣ م فيما كان الروس من جهتهم يقومون باحتلال مدينة دَرَبنْد ثم مديمة باكو في سنة ١٧٢٤ م. وهذا ما كاد يسبّب إشعال الحرب بين الدولتين الروسية والعثمانية. إلّا أن مفاوضات جرت بينهما بواسطة قنصل فرنسا في الأستانة أدّت بالنتيجة إلى التوصل لاتفاق بينهما على أن يحتفظ كل منهما بما احتلّه من البلاد ٢٤ حزيران ١٧٢٤ م وهكذا دخل في ممتلكات السلطان أحمد الثالث ما فتحه جيشه من بلاد الكرج وأذربيجان وشيروان وداريوان فجعل منها ولايات جديدة تابعة له. وفي نيسان ١٧٢٥ م قتل محمود الافغاني وأعلن قاتله، ابن أخيه، أشرف خلافته له. وبعد عدة محاولات هجومية فاشلة وجّهها هذا الأخير ضد العثمانيين، اضطر بالنتيجة للقبول والاعتراف بفتوحاتهم.

على أن الوضع لم يبق هلى حاله إذ طرأ عليه تغيير مهمّ بعدما استطاع نادر خان الذي عيّنه الشاه طهماسب قائداً عاماً للقوات الصفوية، أن يتغلّب على الأفغانيين والعثمانيين على التوالي. فقد استولى على مشهد وهراة،

منتصراً على الأفغانيين قرب دَمَغان في سنة ١٧٢٩ م ثم دخل أصفهان حيث لَحِق به الشاه طهماسب هناك. ولم يكتفِ بذلك إنما أدار نظره صوب العثمانيين وأرغمهم في سنة ١٧٣٠ م على ترك جميع فتوحاتهم الجديدة تقريباً.

وعلى إثر هذه الانتكاسات أجبر السلطان أحمد الثالث للتنازل عن العرش في ٣٠ أيلول ١٧٣٠ م - ١٧ ربيع الأول ١١٤٣ هـ. وأقيم في السلطنة مكانه ابن أخيه محمود الأول، وذلك إثر الثورة التي قام بها الانكشارية.

الفصل العشرون

السلطان محمود الأول(*).

بعد استتباب الأمن في العاصمة وعودة السكينة إلى البلاد وما كاد السلطان محمود الأول يعتلي العرش حتى وجد نفسه مرغماً على متابعة الحرب مع الفرس. ذلك أن الشاه طهماسب بدأ بمناوأة الأتراك فعمد إلى الهجوم على أريوان لاستعادتها فباء بالفشل. في الوقت الذي وُفّق فيه الجيش التركي بالإستيلاء على همذان وأورمية وتبريز مما أجبر الشاه طهماسب على طلب الصلح من الباب العالي فناله، بمقتضى معاهدة عقدت في ١٢ رجب ١١٤٤ هـ - ١٠ كانون الثاني ١٧٣٢ م. من مضمونها أن يحتفظ الباب العالي بفتوحاته في بلاد الكرج وأذربيجان وشيروان وأريوان، ويعيد بالمقابل للفرس مدن تبريز وهمذان وأردهان وباقي إقليم لورستان. غير أن هذا الصلح لم يقع موقع الرضى من جانب العثمانيين ولا من جانب القايد نادر خان الذي كان قد عُيّن حاكماً على خراسان وسجستان ومازندران بلقب سلطان، فعمد إلى الزحف من هراة إلى مدينة أصفهان حيث أقدم على عزل الشاه طهماسب بالقوة معلناً تولية ابنه الطفل: عباساً الثالث مكانه، ومقيماً نفسه وصياً على هذا الطفل ٧ تموز ١٧٣٢ م. عندئذ أعلن السلطان محمود الأول الحرب على نادر خان وذلك في السادس من تشرين الأول

(*) مولود في ٤ محرم ١١٠٨ هـ.

١٧٣٢ م؛ فما كان من هذا الأخير إلّا أن أرسل جيشاً فارسيّاً لاجتياح الموصل وكركوك، فقابله الجيش العثماني في: دُجَيْليق ـ Djaïlik على نهر الفرات تموز ١٧٣٣ م وانتصر عليه. إلّا أن الجيش الفارسي عاد وتغلّب على جيش العثمانيين في كركوك حيث قتل قائد هذا الجيش طوبال عثمان باشا في المعركة. وفي تلك الأثناء كان نادر خان قد أعلن نفسه ملكاً على بلاد الفرس أول كانون الأول ١٧٣٥ م بلقب نادر شاه. وبعد المفاوضات والمخابرات العديدة بين المتحاربين، تمّ التوصل إلى عقد معاهدة صلح في ١٧ تشرين الأول ١٧٣٦ م تنازل الباب العالي بموجبها، عن جميع مكاسبه السابقة حتى بغداد على أن تكون حدود الدولتين، كما كانت مقرّرة ومبيّنة بمعاهدة سنة ١٦٣٩ م المبرمة في عهد السلطان مراد الرابع[1].

في غضون ذلك كان الباب العالي قد اصطدم بالروسيا غير مرة أثناء هذه الحرب مما حدا به لإبرام معاهدة الصلح مع نادر شاه لكي يتفرّغ لصدّ هجمات الروس.

الحرب التركية الروسية والتوسّع الروسي وانضمام النمسا للروسيا

لم تكن ماجريات الأمور في بولونيا تسير سيراً حسناً نظراً لتدخّل الروسيا فيها، ذلك أنه بعد انتخاب: إستانسلاس لكزينسكي في سنة ١٧٣٣ م ملكاً على بولونيا خلافاً لرأي الروس أقدم هؤلاء على اجتياح هذه البلاد واحتلالها بأسرها وأعلنوا عليها ملكاً هو أوغيست الثالث ابن أوغيست الثاني، مكان الملك إستانسلاس المنتخب من الشعب وفي سنة ١٧٣٥ م أبرمت معاهدة بين فرنسا والنمسا كانت الغاية منها الحؤول دون فرنسا ومحالفة الدولة العلية، لا وبناء لذلك أخذت النمسا في التأهب والاستعداد للإشتراك مع الروسيا في إعلان الحرب على الدولة العثمانية. وكانت الروسيا قد وطّدت عزمها على مواصلة التقدم نحو البحر الأسود وبحر قزوين بعد توقيعها صلحاً منفرداً مع الدولة العثمانية، وهو ينص على السماح لها بالاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها سابقاً على بحر أزوف وعلى طول

(1) Henri Laoust: Les Schismes dans l'Islam p.p 297, 298.

نهر الدنيستر فأصبحت بذلك في وضع يتيح لها مزيداً من التقدم على طرفي البحر الأسود حين تشعر بضعف الدولة العلية. كما أن تعهد هذه الدولة بوقف غارات تتار القرِم كان من شأنه أن يفسح لها باستئناف الهجوم مستقبلاً. وهكذا اتخذت مرور بعض قوزاق القرم في أراضيها في أذار ١٧٣٦ م للعبور إلى بلاد الكرج في سبيل مساعدة الدولة العلية في حربها مع الفرس، سبباً لإعلان الحرب عليها ومهاجمة ممتلكاتها؛ بحيث أرسلت جيشها لاجتياح بلاد القرم فاحتلّت مرفأ أزوف وغيره من الثغور البحرية. وقد حذَت النمسا حذوها فأعلنت الحرب على الدولة العثمانية، بعد أن كانت الجيوش الروسية قد احتلّت إقليم البغدان، وأغارت الجيوش النمسوية على بلاد البوسنة والصرب والفلاخ مما اضطر الدولة العلية للوقوف بوجه هاتين الدولتين الكبيرتين، مستندة بذلك على قوتها الحربية التي استعادتها وذلك بتشجيع من سفير فرنسا في الأستانة: المركيز ڤيلّنوف Villeneuve وبفضل مساعدة المستشار الفرنسي للشؤون العسكرية الكونت: كلود الكسندر دي بونڤال de Bonneval الذي عيّنه السلطان محمود الأول خبيراً بعد أن تحوّل إلى الإسلام وتسمّى باسم أحمد. وقد أعاد هذا الخبير تنظيم الخدمة العسكرية برمتها على أسس جديدة مركزاً إهتمامه على فرقة المدفعية، كما بنى مصنعاً خاصاً بهذه الفرقة بالقرب من أسكودار لصبّ المدافع وتصنيع البارود والنبادق، وافتتح مدرسة للهندسة العسكرية، بحيث صارت الجيوش التركية التي قادها الصدر الأعظم الحاج محمد باشا، قادرة على التصدي لجيوش الأعداء، فتمكنت من إيقاف تقدّم الجيوش الروسية والتغلّب على الجيوش النمسوية وإرغامها على الجلاء عن الصرب والتقهقر إلى ما وراء نهر الدانوب ١٧٣٧ م. وعند ذاك جرت المفاوضات بين المتحاربين دون أن تؤدي إلى نتيجة بسبب تعنّت الفريقين في مطالبهما. وفي ١٧ تموز ١٧٣٧ م طلب الصدر الأعظم توسط فرنسا في الصلح بواسطة البارون دي توتّ Baron de Tott الضابط النمسوي الذي كان يعمل في خدمة فرنسا وسلّمه كتاباً إلى وزارة الخارجية الفرنسية بهذا الشأن. فكتبت إلى سفيرها

ڤيلّنوف تطلب منه الإيعاز إلى الباب العالي بوجوب الصمود لتأخير تقدم جيوش الأعداء.

في تلك الأثناء وكان الجيش التركي قد استولى على أورسوڤا ـ Orsova أما الجيش الروسي فإنه بتاريخ ١١ أيلول ١٧٣٩ م عبر نهر البروت ـ Prut بقيادة المرشال مونيك Munik باتجاه ياسي ـ Yassy عاصمة البغدان فدخلها. عندها أجرت فرنسا محادثات مع النمسا بواسطة الوزير النمسوي الكونت نوبرغ ـ Neuperg الذي التقى ڤيلنوف في المعسكر المقام أمام مدينة بلغراد، حيث جرت المفاوضات فيها وتمّ بنتيجتها التوصل إلى عقد وتوقيع معاهدة بلغراد في ١٨ أيلول ١٧٣٩ م؛ هذا مع الإشارة إلى أن الأتراك كانوا قبل توقيع هذه المعاهدة احتلّوا مدينة بلغراد بعد حصارها بفترة يسيرة.

وقد وافقت الروسيا على هذه المعاهدة عندما رأت أن النمسا تخلّت عنها، والسويد تهدّدها، ومن بنود هذه المعاهدة ما يأتي:

[أن يتنازل الأمبراطور النمسوي شارل السادس للباب العالي عن مدينة بلغراد وعن بلاد الصرب والفلاخ والجزء من البوسنة الذي اكتسبته النمسا بموجب صلح بسّاروفتز بحيث يشكل الدانوب والسّاكسْ والكربات، الحدود الجديدة بين الدولتين].

أما لجهة الروسيا فإن القيصرة حنّة إيڤانوفنا تعهدت كذلك [بأن تردّ إلى الدولة العثمانية جميع ما نالته في الحرب معها من أقاليم وبلدان وتهدم قلاع مرفأ آزوف ـ أزاق وتتخلّى عن مطامعها بالنقل البحري في البحر الأسود حيث يمنع على السفن الحربية الروسية الدخول إليه].

وفي العام ١٧٤٠ م، أبرمت الدولة العثمانية مع السويد محالفة هجوم ودفاع ضد الروسيا؛ كما جدّدت اعترافها بالحماية الفرنسية على نصارى المشرق وبالامتيازات القنصلية وكافة المزايا، الممنوحة للتجار الفرنسيين وذلك بمقتضى معاهدة جديدة في ١٧ أيلول ١٧٤٠ م. وقد أرسل السلطان سفيراً من طرفه هو محمد سعيد باشا مع نسخة المعاهدة إلى ملك فرنسا

لويس الخامس عشر وهدايا ثمينة متنوعة، فقابله الملك الفرنسي بالاحتفاء وبعث معه مركبين حربيين وبعض خبراء المدفعية، هدية منه للسلطان.

وفي سنة ١٧٤٥ م عاد الخلاف وذرّ قرنه بين العثمانيين والفرس في القوقاز القبق بسبب انحياز الباب العالي لمؤازرة أحدالصفويين ضد نـادر شاه؛ وبعد مناوشات بسيطة عقد الصلح بين الفريقين في الإستانة ٤ أيلول ١٧٤٦ م وبموجبه رسمت حدود الدولتين العثمانية والفارسيية كما كانت في عهد مراد الرابع، وذلك مقابل اعتراف نادر شاه بخلافة سلطان العثمانيين على المسلمين. ثم في ٢٠ حزيران ١٧٤٧ م اغتيل نادر شاه بعد استيلائه على بخارى وكيوا Khiva. وبعد اغتياله، أخذت الدولة الفارسية بالإنحطاط مما أتاح للدولة العثمانية عهداً طويلاً من السلم.

وفي يـوم الجمعة ٢٧ صفـر ١١٦٨ هـ - ١٣ أيلول ١٧٥٤ م تـوفي السلطان محمود الأول، فتولّى العرش بعده عثمان الثالث.

الفصل الواحد والعشرون

السلطان عثمان الثالث(*).

كان عهد هذا السلطان، عهد سلْم للدولة العثمانية لم يعكّر عليها صفوه أحد. ويروى عنه أنه كان من عادته الخروج ليلاً في الأزقة والطرقات متنكراً لتفقّد أحوال الرعية، والوقوف على حقيقة ما يجري في العاصمة، وفي إحدى الليالي التنكرية، تناهى إلى سمعه من بعض الأشخاص ما يرتكبه الصدر الأعظم تشانجي علي باشا من المظالم والمغارم التي كانت مثار جدل بين جميع طبقات الشعب، ويعرفها القاصي والداني، وهي لا شك مصدر إساءة للسلطان نفسه على اعتبار أن هذا الصدر هو من المقرّبين إليه، فأراد عثمان التحقق مما استقاه من أخبار من هذه الناحية. وبعد المراقبة المتواصلة والبحث الجدّي ثبت لديه ما ينسب إلى الصدر الأعظم من مخالفات وتعدّيات غير مشرّفة، فأمر بقتله جزاءً له وبوضع رأسه في صحن من الفضة على باب السراي ليكون عبرة لغيره ١٦ محرم ١١٦٩ هـ وعين مكانه في منصب الصدارة العظمى مصطفى باشا ثم عزل هذا الوزير وولّى محمد راغب باشا الذي شغل ولاية مصر وولاية آيدن وولاية حلب سنة ١١٧٠ هـ.

وفي ١٦ صفر ١١٧١ هـ ـ ٣٠ تشرين الأول ١٧٥٧ م توفي السلطان عثمان الثالث، وخلفه في السلطنة مصطفى الثالث.

(*) مولود في ١١١٠ هـ ـ ١٦٩٦ م.

الفصل الثاني والعشرون

السلطان مصطفى الثالث(*).

على إثر وفاة أوغيست الثالث ملك بولونيا، إستعملت كاترين الثانية إمبراطورة الروسيا، ما لها من نفوذ لدى مجلس الأمة البولوني لانتخاب إستانسلاس بونياتوفسكي ملكاً على تلك البلاد، فنزل المجلس على أمرها وانتخبه في العام ١٧٦٤ م، غير أن حزب الائتلاف البولوني أعلن الثورة ضد الملك الجديد، فقمع الجيش الروسي ثورته بالقوة. وهذا ما حدا بالدولة الفرنسية للتدخل بتحريض الدولة العثمانية على شنّ الحرب على الروسيا بغية رفع يد هذه الأخيرة عن بولونيا. وبعد التردد وافق الباب العالي على ما طلبته فرنسا خصوصاً وأن الروسيا كانت من جهتها تساعد الكرج على الدولة العلية وأعلن الحرب على الروسيا بعد أخذ الفتوى الشرعية من المفتي سنة ١٧٦٨ م. وقد أوعز الباب العالي إلى خان القرم: كريم كراي، بالإغارة على إقليم صربيا الجديدة الذي عمّرته الروسيا خلافاً لمعاهدة بلغراد الثانية المعقودة بينها وبين الدولة العلية والتي تقضي عليها بهدم مدينة آزوف وتحييدها وإقفار ناحيتها والتخلّي عن بعض المساحات الواقعة بين نهري الدنيبر Dniper والبوج ـ Boug; ونتيجة لغارات خان القرم التي قام بها في الممتلكات الروسية، سارعت القوات الروسية فأنزلت

(*) مولود في سنة ١١٢٩ هـ

الهزيمة به، ثم توفّي على الأثر. وبعد ذلك استولت هذه القوات على مدينة خوتين فيما كان الجيش العثماني مرابطاً في دوبريجه. كما انتصر الجيش الروسي من ناحية أخرى على الجيش العثماني الذي كان بقيادة الوزير نشانجي محمد أمين باشائن وثم بقيادة الوزير مولودواني علي باشا على ضفاف نهر الدنيستر ١٨ أيلول ـ ١٧٩٦ م ١٧ جمادى الأولى ١١٨٣ هـ، حيث تابع الروس تقدّمهم بقيادة الأمير جالستين الذي دخل مدينة جاسّي ـ Jassy ـ ياسي بعد أن اخلاها الجيش التركي سنة ١٧٧٠ م، ومن ثمّ عبر إيالتي البغدان والفلاخ، حتى بلغ نهر الدانوب الطونة واحتلّ مدن إسماعيل ـ Ismaîl وبندر وأكرّمن ـ Ackermann.

وفي تلك الأثناء كانت بلاد الموره عرضة لاشتعال الثورة التي أثارها جواسيس الروس هناك، فخرج أسطول روسي من بحر البلطيق وظهر لأول مرة في بحر إيجة لدعم الثوار ضد الدولة العثمانية ومن ثم استولى على مدينة كورون وتركها قاصداً جزيرة ساقِز حيث التقي أسطولاً عثمانياً في المضيق بين الجزيرة وساحل آسيا الصغرى واصطدم به فانتصر عليه هذا الأسطول الذي بدوره توجّه نحو ميناء جشمة ـ Tchesmé فأرسى في خليجها. وهناك عاد الأسطول الروسي وفاجأه ملقياً عليه النيران فأحرقه مع ما فيه من البارود ١١ ربيع الأول ١١٨٤ هـ ـ ٥ تموز ١٧٧٠ م. وقد أحدث ظهور الأسطول الروسي في البحر المتوسط دوياً بعيداً إذ اتصل قائده الأميرال ألكسي أورلوف بالعناصر الأورثوذكسية والسلافية المتمردة في البلقان، وذلك لتشجيعهم على المثابرة في الثورة فأقدم هؤلاء الثوّار على ذبح عدة آلاف من المسلمين المستوطنين هناك. كما كانت الحاميات التركية عرضة لهجوم الثوار إلّا أنها تمكنت بمرور الوقت من السيطرة على الموقف لعدم متابعة الروس على دعمهم ومدّهم بالمال والرجال.

ومن ناحية ثانية مُني الأسطول التركي بخسائر جسيمة عندما تعرّض شرقي البحر المتوسط لهجمات الأسطول الروسي الذي حاول فيه الروس الإستيلاء على جزيرة رودس وعرقلة التجارة التركية في بحر إيجة. كذلك أحرزت الروسيا نجاحاً كبيراً في شبه جزيرة القرِم التي أمكنها إخضاعها

وفصلها بصورة نهائية عن الممتلكات العثمانية ووضعها تحت حمايتها وسيادتها، بحيث أقامت عليها الأمبراطورة كاترين الثانية خاناً يدعى جاهين كراي بدلاً من الخان المتوفى السابق.

وبناء لوساطة دولتي بروسيا والنمسا، حصلت هدنة بين الفريقين المتحاربين، الروس والأتراك، فاجتمع مندوبوهما في مدينة جيورجيڤو ـ Giurgevo في بلغاريا للتفاوض من أجل عقد الصلح ٢١ أيلول ١٧٧٢ م. إلّا أن هذا الاجتماع لم يسفر عن النتيجة المأمولة، فمدّدت المهادنة سبعة أشهر، اجتمع المندوبون عن الفريقين ثانية بنهايتها في مدينة بخارست بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٧٧٢ م وقد تعذّر أيضاً في هذا الاجتماع الوصول إلى اتفاق بالنظر لطلبات الروسيا المجحفة بحقوق الدولة العثمانية والتي أرسلت بها إنذاراً نهائياً تضمّن عدة شروط وجدها الباب العالي في غير محلها فرفضها ٢٨ ذي الحجة ١١٨٦ هـ ـ ٢٢ آذار ١٧٧٣ م وأصدر أوامره للجيوش باستئناف القتال.

في غضون ذلك كانت بولونيا موضوع مساومة بين الروسيا كاترين الثانية من جهة وبين بروسيا فريدريك الثاني والنمسا ماري تيريز من جهة ثانية، ذلك أن هذه الدول قد اتفقت على تقسيم تلك البلاد فيما بينها على ثلاث مراحل: على أن تستولي الروسيا بالنتيجة على: كورلنده ـ Courlande والقسم الأكبر من لِتوانيا وكل البلاد التي يقطنها روس، أي من الروس البيض والروس الصغار Petits Rousses الذين كانوا يتبعون سابقاً المملكة البولونية في شرقي نهري الدڤينا ـ La Dvina والدنيبر مما أفقد بولونيا صفتها كدولة بحيث أصبحت حدودها مجاورة لحدود البروسيا والنمسا.

وخلال هذه الأحداث كانت الدولة العلية قد أعادت تنظيم جيشها حتى صار في مقدوره التصدّي للجيش الروسي في البلقان، فيهزمه عند الاصطدام به أمام مدينة روستجوق ـ Razgard ثم أمام مدينة سِلستريا في ٣٠ أيار ١٧٧٣ م ويضطرّه للإنسحاب عبر نهر الطونة الدانوب.

وفي غمرة هذه الحروب التي كانت قائمة بين الدولة العلية والدولة الروسية، كانت سلطة المماليك قد بلغت أوجها حينذاك في مصر، فمن البديهي أن يتجاوب حاكمها علي بك الكبير مع الأحداث الداخلية والخارجية التي عصفت بالدولة العثمانية، فيحاول الإستقلال في دولة توحّد مصر والجزء الأكبر من الهلال الخصيب، ويثور على السلطنة، متمرداً أسوة بالثورات القومية التي اشتدت في البلقان للتخلص من النيرالتركي.

وهكذا استطاع علي بك أن يطرد الباشا العثماني من مصر معلناً استقلاله عن الدولة العلية، ثم يقوم بحملة عسكرية على الجزيرة العربية ساعده فيها صهره محمد بك الشهير بأبي الذهب، فدخل مكة المكرّمة ظافراً وعزل شريفها، وكان ذلك في شهر تموز ١٧٧٠ م. وفي ربيع العام ١٧٧١ م سار محمد بك أبو الذهب على رأس جيش كبير إلى سوريا فاحتل عدة مدن فيها وفي مقدّمتها دمشق، وكان ذلك بمساعدة حاكم عكا الشيخ ظاهر العمر وبعدما هزمت قواتهما المصرية والفلسطينية القوات العثمانية. وفي تلك الأثناء جرت المفاوضات بين محمد بك أبو الذهب وبين الباب العالي بصورة سرية تمّ بنتيجتها التوصل إلى اتفاق يقضي بمنح محمد بك لقبي الباشا وشيخ البلد في حال انقلابه على حاكم مصر علي بك. وهكذا عاد بقواته الى مصر ليبدأ الصراع بينه وبين هذا الأخير على السلطة. وبعد أن تحصّن في القلعة هرب علي بك إلى عكا ملتجئاً عند حاكمها الشيخ ظاهر العمر نيسان ١٧٧٢ م. ومن عكا وبالتفاهم مع هذا الحاكم بعث علي بك بمندوبه إلى قائد الأسطول الروسي المرابط في مياه البحر الأبيض المتوسط الأميرال أورلوف يطلب منه تزويده بالمساعدات العسكرية، فلبّى طلبه وأمدّه بالسلاح اللازم وأنجده بعدد من الجنود يقدّر بأربعمائة جندي أنزلتهم المراكب الحربية الروسية في ميناء المدينة، حيث انضموا إلى جيش الحليفين علي بك وظاهر العمر، اللذين سارا بقواتهما إلى تخليص مدينة صيدا التي كانت محاصرة من قبل الجيش العثماني، فكشفا الحصار عنها وألحقا الهزيمة بهذا الجيش وذلك بمؤازرة من المراكب الروسية التي كانت تطلق قنابلها عليه من جهة البحر، كما كان الأسطول الروسي من جهة

ثانية يقذف مدينة بيروت بقنابله فيدمّر بعض بيوتها. وبعد ذلك عاد علي بك إلى مصر في نيسان ١٧٧٣ م للإنتقام من محمد بك أبي الـذهب، وكان الجنود الذين أرسلهم إليه قائد الأسطول الروسي، في ركابه، فقابله خصمه عند الصالحية، بالشرقية، وفاز عليه وأسره مع أربعة من الضبّاط الروس بعد مقتل جميع من كان معهم من العسكر. ونقل علي بك مع هؤلاء الأخيرين إلى القاهرة حيث قضى نحبه من أثر الجراح التي أصيب بها في المعركة حزيران ١٧٧٣ م. وفي ذلك الحين، وبعد أن كان الأسطول الروسي قد انسحب من السواحل السورية، عاد إليها، على إثر عقد الهدنة بين الروسيا والباب العالي. وكان بقيادة كوجوخوف أمير البحر.

أما ظاهر العمر فقد دفعته ظروفه الخاصة إلى عقد تحالف مع القوات البحرية الروسية. إلاّ أن القوات التركية البرية والبحرية، عمدت في سنة ١٧٧٥ م وبعد وفاة محمد بن أبو الذهب، إلى مهاجمة مدينة عكا واحتلالها واحتلال مدينة حيفا بعدها في أوائل آب. وفي الوقت نفسه اغتيل الشيخ ظاهر العمر وسقطت دولته الزيدانية. وكان السلطان مصطفى الثـالث قد تـوفّي بتاريخ ٨ ذي القعدة ـ ١١٨٧ هـ ـ ٢١ كانون الثاني ١٧٧٤ م وتولّى السلطنة بعده أخوه عبد الحميد الأول.

الفصل الثالث والعشرون

السلطان عبد الحميد الأول (*)

بعد معركتي روستجوف وسيليسترِيا، اللتين حاولت الروسيا فيهما، الإستيلاء على هاتين المدينتين، وهزمت جيوش الدولة العثمانية جيوشها في ربيع سنة ١٧٧٣ م أخذت الأمبراطورة كاترين الثانية تستعدّ لحرب العثمانيين وترسل أسطولها للمرابطة في البحر الأبيض المتوسط على شواطىء سوريا بحيث لم يأت ربيع سنة ١٧٧٤ م إلّا وقد عبرت جيوشها بقيادة الفيلد مارشال رومانزوف نهر الطونة قاصداً مدينة ڤارنا ـ Varna حيث كان الجيش التركي بقيادة الرئيس أفندي عبد الرزاق متجهاً لمقابلته، فالتحم الجيشان العدوّان بالقرب من مدينة شِملا في ١٤ تموز ١٧٧٤ م وأسفرت المعركة عن هزيمة الجيش التركي مما دفع بالصدر الأعظم محسن زادة لطلب المهادنة من قائد الجيش الروسي وإيقاف القتال، فاجتمع مندوباه مع الأمير رابنين سفير الروسيا وذلك في مدينة: كوجوك قينارجه ـ Koutchouc - Kaînardjé الواقعة جنوب شرق سيلستريا في بلغاريا حيث جرت المفاوضات بهذا الشأن وتمّ التوصّل عند ذلك إلى الإتفاق على توقيع معاهدة الصلح بتاريخ ٢١ تموز ١٧٧٤ م وهي تقضي من جملة ما تقضي:

١ ـ باستقلال شبه جزيرة القرِم وبسّارابيا وقوبان مع حفظ سيادة الدولة العلية فيما يتعلق بالأمور الدينية فيها.

(*) مولود في سنة ١١٣٧ هـ

٢ ـ بتسليم كافة البلاد والأقاليم التي احتلتها الروسيا إلى خان القِرِم ما عدا قلعتي كريش وبكّي قلعة.

٣ ـ بردّ ما أخذ من أملاك الدولة بالفلاخ والبغدان وبلاد الكرج ومنكريل وجزائر الروم ما عدا قبّرطة الصغيرة وقبرطة الكبيرة وآزاق وقلبورن.

٤ ـ بأن يعطي إلى قيصر الروسيا لقب باديشاه في المعاهدات والمحرّرات الرسمية.

٥ ـ أن يكون للمراكب الروسية حريّة الملاحة في البحر الأسود والبحر المتوسط وأن تبني الروسيا كنيسة بقسم بيرا بالأستانة ويكون لها حق حماية جميع المسيحيين التابعين للمذهب الأرثوذكسي من رعايا الدولة العثمانية.

٦ ـ بأن تكون كافة المعاهدات السابقة لاغية.

مع الإشارة هنا بأنه أضيف إلى هذه المعاهدة بندان سرّيان تتعهد فيهما الدولة العثمانية بدفع غرامة حربية بالإضافة إلى تقديم المساعدات المقتضاة للجلاء عما احتلّته من جزائر الروم وسحب اسطولها منها.

وهكذا يستفاد من هذه المعاهدة بأنها خوّلت الروسيا ضمّ البلاد الواقعة شمالي البحر الأسود من القوقاز حتى نهر الدنيبر مقابل تعهدها بإعادة إقليمي الفلاخ والبغدان الرومانيّين، محتفظة بحقها بالتوسط لمصلحتهما بمعنى أن هاتين الامارتين قد أصبحتا محميتين للروسيا الأمر الذي يدعو إلى الاعتبار بأنها كسبت بذلك، الحق بالتدخل في أمور الدولة العلية الداخلية. هذا مع البيان بأن الاعتراف بحق استقلال بلاد القرم يعني تقديمها غنيمة للروسيا.

وفي سنة ١٧٧٥ م نالت النمسا من الدولة العلية، لقاء توسطها بالصلح بين هذه الأخيرة وبين الروسيا، منطقة بوكوڤين في شمالي فلدافيا.

من الواضح أن هذه المعاهدة بما قرّرته من أمور كان لا بدّ أن ينتج

عنها آثار بعيدة تستغلّها الروسيا لمصلحتها. وأهم هذه الآثار هي فقدان تفرّد الدولة العثمانية بالسيطرة على البحر الأسود وإمكانية تذرّع الروسيا بحق حماية المسيحيين الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية.

وقد حصل ما لم يكن بحسبان الباب العالي وقتئذ إذ أن الروسيا، بعد توقيع هذه المعاهدة أسفرت عن وجهها الحقيقي وعادت لتمارس الدور الذي اعتادت أن تلعبه في كل مرة ترى فيها المصلحة لنيل مبتغاها، فهي إذاً أرادت مساعدة أي بلد تجعل على حكمه شخصاً من حلفائها فيرفضه شعبه فيستنجد بها فتلبي طلبه بحجة احترام التحالف المشترك وتأخذ مكانه وتستولي علي بلده.

وهذا ما حصل فيما يتعلق ببلاد القرم، ذلك أن أميرها: دولت كراي الذي كان انتخب على إثر المعاهدة المشار إليها أعلاه قد نُحي عن الأمارة بفعل تدخل الروس ودسائسهم عليه، وأقيم مكانه: شاهين كراي خان فكادت أن تنشب ثورة في البلاد ضدّه نتيجة لمعارضة فريق كبير من الأعيان على انتخابه، فما كان منه إلاّ التحوّل نحو الروسيا والاستنجاد بها لحمايته. فأرسلت له جيشاً يعدّ سبعين ألف جندي بقيادة القائد بوتمكين ـ Potemkine الذي احتلّ البلاد كلّها بحيث أضحت سواحل البحر الأسود الشمالية تحت حكمها. ولم يكن بوسع الدولة العثمانية القيام بأي عمل في هذا الشأن وقتذاك، نظراً للأضطرابات الداخلية فيها، مما اضطرّها للاعتراف بالأمر الواقع ١٧٧٧ م وكان من نتيجة خضوع بلاد القرم للروسيا أن التجأ أميرها: شاهين كراي إلى الأتراك بعد هربه من بلاده فحوكم غيابياً بتهمة الخيانة العظمى، وبعد احتلال القرم من قبل الروسيا أساءت معاملة أهاليها وصادرت أملاكهم، فتركوا البلاد وهاجروا إلى الأراضي التركية، فهلك منهم عدد كبير يقدّر بنحو نصف مليون شخص في سمة ١٧٨٣ م. وفي سنة ١٧٨٤ م أقدمت الروسيا على ضمّ بلاد القرم نهائياً إلى ممتلكاتها وقضت على استقلال التتار وذلك طبقاً لمعاهدة أيْنِلي قواق التي أكدت بنود معاهدة كوجوك قينارجه باستثناء فقراتها الخاصة بالقرم وهي الفقرات التي جرى حذفها ما عدا ـ فيما يتعلق منها بحق السلطان في

رعاية الزعامة الدينية على المسلمين. ولم يمض على ذلك إلاّ بعض الوقت حتى أقدمت الروسيا على تحويل ميناء سيباستبول في القرم، وميناء كرزن عند مصبّ الدنيبر إلى قاعدتين للأسطول الروسي في البحر الأسود؛ كما توصّلت الأمبراطورة كاترين إلى إدخال ملك الكرج هرقل تحت حمايتها.

وعندما تأكّد للباب العالي بأن الروسيا قد أبرمت اتفاقاً سرّياً مع دولة النمسا لمحاربته، بادر لاتخاذ موقف عدائي منهما، فأرسل للروسيا بلاغاً طلب فيه منها، التنازل عن حماية بلاد الكرج التي هي تحت سيادته ووجوب القبول بتفنيش مراكبها التجارية عند مرورها في بوغاز الأستانة للتحقق من عدم نقلها سلاحاً أو ذخائر حربية. وبالطبع رفضت الروسيا الأنذارالموجّه إليها من الدولة العثمانية رفضاً مطلقاً، فأعلنت هذه الأخيرة الحرب عليها، وألقت بالسفير الروسي في السجن آب ١٧٨٧ م.

عند ذلك أصدرت الأمبراطورة كاترين أوامرها للقائد: بوتمكين بوجوب الإستيلاء على مدينتي: بندر، وأوزي فنفذ الأوامر واحتلّ أوزي في ١٩ تشرين الثاني ١٧٨٨ م أو أوتشاكوف ـ Otchkov عنوة، في الوقت الذي كانت فيه النمسا قد أعلنت من جهتها الحرب على الدولة العثمانية في سبيل مساعدة الروسيا عملاً باتفاقهما السرّي، وذلك بعد أن كان الأسطول العثماني قد تحطم على شواطىء بلاد القرم. على أن جيوش الأمبراطور النمسوي جوزف الثاني لم تتقدم إلاّ تقدّماً بطيئاً في بلاد الصرب وترانسلفانيا. وفيما كانت رحى الحرب دائرة في هذا الجوّ المكفهرّ، توفّي السلطان عبد الحميد الأول في ١٢ رجب ١٢٠٣ هـ ـ ٨ نيسان ١٧٨٩ م وتولّى بعده العرش سليم الثالث.

الفصل الرابع والعشرون

السلطان سليم الثالث(*)

في بداية عهده كانت الحرب لا تزال تشتعل بين المتحاربين، فواصلها باذلاً جهده في تقوية جيشه، لكن التوفيق لم يحالفه، إذ مُنيت الدولة بهزائم شديدة على أيدي عدوتيها المتحالفتين، فقد تقدّم الجيش الروسي في ولايتي الفلاخ والبغدان وانهارت المقاومة التركية في بلاد الصرب والبوسنة واستطاع النمسويون أن يستولوا على مدينة بلغراد ثم تقدموا إلى نيش فسقطت بُخارست بأيديهم واحتل الروس مدينة بَندر الحصينة ٢٢ أيلول ١٧٨٩ م. بحيث أصبح الطريق للزحف على الأستانة مفتوحاً، غير أن نشوب الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩ م أي في اليوم الرابع عشر من شهر تموز قد واجه أوروبا بموقف سياسي جديد من شأنه أن يستدعي التعامل مع حكومة الثورة الفرنسية، حسب الظروف الملائمة، فضلاً عن أن وفاة الأمبراطور النمسوي في ٢٠ شباط ١٧٩٠ م كانت مدعاة لأن تشغل هذه الثورة خلفه: ليوبولد ـ الثاني الذي خشي من مغبّتها وامتداد لهبها إلى بلاده، بعد أن كان جيشه قد أخذ أرسوقه القديمة سنة ١٧٩٠ م والجيش الروسي مدينة إسماعيل ـ Ismaîl على الدانوب: فوافق على الوساطة التي قامت بها: بروسيا وبعض الدول المعادية لفرنسا، وأجرى معاهدة صلح مع الدولة العثمانية في ٢٢ ذي الحجة ١٢٠٥ هـ ـ ٢٢ آب ١٧٩١ م بمدينة

(*) مولود في سنة ١١٧٥ م

زِسْتُـوا ـ Sistova متخلّياً عن حليفتـه الروسيـا، ويمقتضى هذه المعـاهدة تخلّت النمسا عن جميع فتوحاتها في البلقان بما فيها بلاد الصرب ومدينة بلغراد، وردّتها إلى الدولة العلية، التي احتفظت بإمارات الـدانوب حتى أورسوڤه القديمة ـ Orsova.

غير أن الروسيا لم تدخل في هذا الصلح بل استمرّت في حربها مع الدولة العثمانية بمفردها، في بسّارابيا وعلى الدانوب ولكن بعد وساطة كلّ من انكلترا وبروسيا وهولّنـدة بين الطرفين المتحـاربين، ولذات الـظروف السياسية وافقت الروسيا على عقد معاهدة الصلح مع الدولة العلية فتمّ ذلك بعـد المفـاوضــات في مـدينــة يـاسّي ـ Yassy في ١٥ جمــادى الأولى ١٢٠٦ هـ ـ ١٠ كانون الثاني ١٧٩٢ م، وهذه المعاهدة نصّت على تأكيد شروط معاهدة كوجوك قينارجه فاعترفت الدولة بضمّ الروسيا، لبلاد القرم وسيـادتها على جـورجيا وتخلّت لهـا عن ميناء أوجـاكـوف وعن الأراضي الساحلية الممتدة بين نهري: بوج والدنيستـر: على أن يكون هـذا النهر الأخير فاصلاً بين المملكتين.

وكان لهذه الانتصارات الروسية أثر بعيد المدى تمثّل في انفتاح البحر الأسود للبحرية الروسية، فأقيمت عليه قواعد وحصون عدة، ونالت الروسيا حق الاتجار الحرّ في الموانيء العثمانيـة، بحيث فقد هـذا البحر صفتـه كبحيرة تركية؛ وهذا ما يدعو إلى اعتبار أن الدولة العلية لم تعد تتمتع بتلك الهالة التي كانت تجعلها دولة عظمى مرهوبة الجانب، بالرغم من أنها كانت لا تزال تملك في ذلك الوقت، الأقاليم الشـاسعة الـواسعة المتـرامية في أوروبا وآسيا وإفريقيا.

وإن أول بادرة بدت على إثر إصابة الدولـة العثمانيـة بتلك الهزائم القوية، هي ظهور بعض الفتن في ممتلكاتها وأهمها فتنة عثمان باشا والي وُدّين الذي انضمّ إليه عدد كبير من أهالي الصرب وكان انتصاره على جيش الدولة مما اضطرّها لمنحه ولاية ودّين طول حياته ١٧٩٧ م.

حملة القائد الفرنسي: نابليون بونابرت على مصر

كان ملوك فرنسا يحلمون منذ عهد لويس الرابع عشر بالإستيلاء على مصر، إلّا أن الظروف السياسية لم تكن لتوفر لهم الفرصة لذلك: حتى إذا قامت الثورة الفرنسية في النصف الثاني من العام ١٧٨٩ م وقضت على النظام الملكي بإعدام الملك لويس السادس عشر، وأعلنت حكومة الجمهورية الجرب على إنكلترا ظهر القائد الفرنسي نابليون بونابرت كأنه المخلّص للجمهورية بما ناله من الانتصارات الحربية في أوروبا على أغلب دولها، ما عدا إنكلترا، ومن المؤكد أن عنصر معاداة هذه الدولة الأخيرة التي ساهمت في مساندة القوى المضادّة للثورة الفرنسية كان له شأن في توقيت الفرصة لتنفيذ فكرة احتلال مصر التي عادت تراود أحلام الجمهورية الفرنسية بحيث كانت تبغي بذلك من جهة جعلها مستعمرة لها لاستخدامها كمركز يوصلها إلى التمكن من مهاجمة الجيش الإنكليزي المرابط في الهند، وقطع مواصلاته بعد أن كانت فرنسا الملكية قد اضطرت للتخلّي عن ممتلكاتها في الهند، بمقتضى معاهدة باريس المشينة، وذلك قبل ٣٥ سنة أي في سنة ١٧٦٣ م، ومن جهة ثانية مساعده: تيبو صاحب ـ Tippou - Sahib آخر ملوك المسلمين في الهند، الذي كان يخوض بدوره صراعاً رهيباً ضد الحكم الإنكليزي هناك، هذا فضلاً عن أن من أهداف الحملة على مصر، كان بسط النفوذ الفرنسي في البحر الأحمر، وبعد التشاور والاتفاق بين وزير الخارجية الفرنسي تاليران والقائد نابليون بونابرت على وجوب احتلال مصر، لأن مصلحة الجمهورية تتطلّب ذلك، عُرض الأمر على مجلس المديرين الثوري، فرحّب بالفكرة موافقاً عليها. في ذلك الوقت كانت مصر واقعة تحت حكم المماليك فعلياً ولو أنها تابعة لدولة العثمانية، التي لم تكن في حالة حرب مع فرنسا، إنما كان هناك فتور في العلاقات بينهما.

وعندما صدرت الأوامر للقائد الفرنسي بالرحيل في الوقت المعيّن له، أسرع في تجهيز جيش للأبحار مؤلف من ٣١٨٠٠ مقاتل تجمّعوا في مدن

مرسيليا وطولون ونيس وأنْتيب تحت قيادة: كليبر ـ Kleber ومانو ـ Menou كما شكّل نابليون لجنة مؤلفة من ١٦٥ عالماً في الفلك والهندسة والطبيعيات وغيرها من العلوم برئاسة العالمين: مونج ـ Monge وبرتولّيه ـ Bertollet وأخذ من مقرّ الفاتيكان المطبعة العربية ونقلها معه، بالإضافة إلى كمية من الكتب الثمينة، تقدّر بخمسمائة وخمسين كتاباً مختلفاً.

وكانت الأوامر المعطاة لقائد الحملة المصرية نابليون تقضي:

[بالعمل على قطع برزخ السويس والتوجّه إلى مصر لإصلاح أمور أهاليها بكل ما يملك من قدرات].

ورحلت الحملة النابوليانية بمراكبها البالغ عددها ٣٠٠ مركباً من مراكب الحمل وعلى رأسها مركب الشرق الذي يحمل القائد الفرنسي ورفاقه، تحت حراسة الأسطول الحربي للبحر المتوسط في ١٩ أيار ١٧٩٨ م دون أن يعلم أحد بوجهتها الحقيقية. في حين كان الأميرال الإنكليزي نلسون، يقوم بمراقبتها سرّاً بأسطوله الكبير بغية إغراقها، اعتقاداً منه بأن وجهتها ستكون نحو الجزر البريطانية، حيث صمّم على ملاقاتها؛ إلّا أنه أضاعها ثلاث مرات في مضيق صقلية وفي مالطة، وأمام الاسكندرية، فيما بعد، وذلك بناء لمعلومات خاطئة إذ كان تارة يتجه نحو مضيق جبل طارق وتارة نحو سواحل سوريا لمفاجأتها دون جدوى.

أما نابليون فإنه أثناء الرحلة، عَرّج في طريقه إلى جزيرة مالطة فاحتلّها بعد أن دافع عنها أصحابها: رهبان القديس يوحنا الأرشليمي ١٠ حزيران ١٧٩٨ م. ثم تابع طريقه، إلى الإسكندرية حيث أنزل جيشه ودخلها عنوة ١٧ محرم ١٢١٣ هـ ـ أول تموز بعد أن هزم جيش المماليك الذي اصطدم به. وكانت هذه المدينة قد فقدت أهميتها السابقة فأصبحت كناية عن قرية تعدّ ستة آلاف نفس فقط. ومن ثم، وبعد أن ترك القائد كليبر في الاسكندرية، والقائد مانو في الرشيد ـ Rosette قصد نابليون مدينة القاهرة عن طريق الصحراء فالتقى، عند الرمانية، بشرذمة من المماليك فهزمها كما

هزم شرذمة أخرى على رأسها مراد بـك، وواصل سيـره حتى اقترب من السهل الممتد بين مدينة أنيابه والأهرام، حيث كان جيش المماليك المؤلف من عشرة آلاف جندي، بقيادة إبراهيم بـك مستعداً لمـواجهته بفـرسانـه الأشدّاء، لكنه لم يصمد أمام المـدفعية الفـرنسية التي أمـطرته بقـذائفها المتلاحقة، إلّا قليلاً، فتقهقر متراجعاً نحو الصحراء ليفسـح في المجال للجيش الفرنسي كي يدخل مدينة القاهرة بأمان، بعد استيلائه على معسكر المماليك بأجمعه. ٧ صفر ١٢١٣ هـ ـ ٢١ تموز ١٧٩٨ م.

وعند دخوله القاهرة أرسل نابليـون القائـد دسكس لفتح الصعيـد، وملاحقة إبراهيم بك الذي التجأ إلى هناك بقواه، ثم استقبل في مقرّ قيادته وفداً من أعيان القاهرة جاء إلى الجيزة لتسليمه مفاتيح المدينة تدليلاً على مسالمته. وفي ٢٢ تموز استلم القائد ديبوي ـ Dupuy قلعة المدينة وألصق على بابها الإعلان الآتي: [باسم نابليون: يا أبناء القاهرة إنني مسرور من حسن سلوككـم]. وما كادت تتم العمليات الحربية وتأخذ القوات الفرنسية مواقعها المعينة لها حتى وقعت المصيبة التي لم تكن بالحسبان، ذلك أنه في الأول من شهر آب /١٧٩٨ م/، أقدم أمير البحر الإنكليزي نِلسن على مهاجمة الأسطول الفرنسي الموجود في خليج أبو قير على حين غرّة بعد اكتشافه هناك، وتمكّن من تهديمه بأجمعه، مما أدى إلى قطع مواصلات جيش نابليون في مصر، مع خطوط رجعته في فرنسا. بحيث أصبح أسير فتوحه، لا معين له من الخارج. وعنـدما تنـاهى إلى نابليـون، ماحـدث لأسطوله بالتفصيل وما ترك ذلك من أثر على معنويات الجيش الفرنسي، جمع القادة في مركز القيادة وخاطبهم قائلاً بكل رباطة جأشه: [لم يبقَ لنا أسطول؟ إذن يجب البقاء في هذه الأقطار أو الخروج منها كباراً كالقدامى].
وتجاه هذا الأمر، وإذ أصبح نابليون حرّاً في تصرفاته دون أن ينتظر تلقّي الأوامر من أحد، أو أية معونة من حكومته في باريس، فقد عقد العزم على إدارة حكم مصر حسبما يراه متفقاً ومصلحته الشخصية، فبذل قصارى جهده في سبيـل إقناع المصـريين بحرصـه على أمانيهم القـومية والإجتمـاعيـة وتضمنت بياناته وإجراءاته ما كان يعلنه من وجوب تصفية الحكم المملوكي

الظالم وحماية الدين الإسلامي والاهتمام بمصالح الشعب الأساسية، بحيث لم يغب عن نظره أي مظهر من مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إلاّ وقد جهد في تقويته أو تصحيحه وتحويله ليكون منسجماً والنهضة التي أراد نشرها على كل الصعد من علمية وصحية واقتصادية وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه، ما بذله في تأسيس المجمع العلمي في القاهرة L'institut بمعاونة العلماء الذين استحضرهم معه من فرنسا، والذين كانت أعمالهم تشمل التخطيط الجغرافي والهندسة والبحث وسوى ذلك من الأمور التي يقتضيها التحقيق وتتطلبها المعرفة والعلم. وقد توصل هؤلاء العلماء إلى اكتشاف تخطيط قديم لقناة سيزوستريس الذي يربط خليج السويس ببحيرة منزاله Menzaleh؛ ووضعوا القواعد لإنشاء السجل العقاري بغية إحصاء الأملاك العقارية، وتأليف المحاكم المختلطة للفصل بين المتداعين، وإقامة مجالس للبلديات في المدن، وبناء المدارس والمستشفيات والمتاحف؛ هذا بالإضافة إلى أن نابليون كان يقضي أكثر أوقاته في إدارة العمليات الحربية وتهدئة الأحوال في الصعيد وسوى ذلك من الأمور التي كانت تستلزم العمل ليلاً نهاراً، ومع ذلك فإنه كان يعتبر نفسه مقصّراً تجاه الشعب المصري فيردّد دائماً، عند القيام بجولاته التفتيشية في الدلتا: [لو كنت أنا صاحب هذه البلاد لما كانت نقطة من ماء النهر تذهب إلى البحر]. مما يؤكد بأن هذا الفرنسي كان يفطن إلى وجوب تنظيم طريقة فيضان النيل، بما يجعلها أكثر صلاحية وذلك بإعادة إنشاء أقنية الريّ وزيادة عدد السدود وغير ذلك. وكان في كل مناسبة يردّد أمام قادته وجنوده قائلاً: [حافظوا دائماً على احترام عادات المسلمين وسننهم وأخلاقهم، ولا تطعنوا في عقائدهم الدينية، ولا تكونوا أبداً في صفّ أعداء الإسلام]. ولكي يظهر نابليون تشدّده في مسائل الدين، كان يقيم الحفلات الفخمة في الأعياد مثل عيد النيل وعيد المولد النبوي؛ وكان كذلك يعد صراحة وبكل جدية بتشييد جامع كبير في القاهرة يتسع لاستيعاب جيشه بكامله، وبإضاءة مسلّة ـ Aiguille كليوباترة في مدينة الإسكندرية. وكان

بصورة دائمة يعقد المجالس مع علماء الأزهر تمهيداً لوضع القواعد الآيلة إلى تسهيل المسائل الدينية المتعلّقة باعتناق أفراد الجيش الفرنسي للدين الإسلامي؛ وكان هذا الأمر على وشك التحقيق لولا بروز عقبتين مهمتين اعترضتا المشروع هما: الختان وتحريم الخمر؛ علماً بأن العلماء عادوا وضربوا صفحاً عن الختان ولم يقفوا عنده، إنما أظهروا بعض التشدّد والتردّد فيما يختص بالخمر. الأمر الذي أدّى إلى إرجاء البحث بهذا الشأن مؤقتاً. ومن المشكوك فيه أن يكون نابليون نفسه قد اعتنق الإسلام ولو شكلياً، في سبيل تحقيق ما كان يهدف إليه من الفوز بثقة المصريين. على أن ما يبدّد هذا الشك هو ما كان ينطوي عليه موقفه الرزين تجاه الدين الإسلامي في كل المناسبات، وما كان يعلنه دائماً في اجتماعاته بقوله: [إنّي أُحبُّ الإسلام وأرغب في اعتناق دين النبيّ][1].

ولقد كان نابليون يعلم جيداً أن سياسته الإسلامية سيكون لها الأثر المستحب ليس فقط لدى مسلمي مصر، إنما أيضاً في جميع البقاع الإسلامية، في الأستانة كما في مكة والمدينة، وفي سوريا كما في طرابلس الغرب وعلى طول الساحل الإفريقي الشمالي حتى مرّاكش. وكان يُسرّ كثيراً عندما يسمع المسلمين ينادونه، بالسلطان الكبير.

في تلك الأثناء، وبوجود نابليون في مصر، كانت إنكلترا قد نجحت في تأليف حلف سياسي ضد فرنسا، ضمّ بالإضافة إليها دولة الروسيا (القيصر بطرس الأول) والنمسا، والدولة العثمانية، ومملكة سردينيا، ومملكة نابولي، وعلى إثر ذلك أقدمت الدولة العثمانية على إشهار الحرب رسمياً على فرنسا ٢١ ربيع الأول ١٢١٣ هـ - ١٢ أيلول ١٧٩٨ م وأخذت في تجميع الجيوش بمدينة دمشق وجزيرة رودس لإرسالها إلى مصر، وقد انضم الأسطول الروسي إلى الأسطول التركي في البحر المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن إبراهيم بك قائد الجيش المملوكي، ترك مصر هارباً إلى سوريا بعد أن كان نابليون قضى على أغلبية جيشه.

---

(1) Collection: Genie et réalités p. 82 - Hachette.

وهنا وبالنظر للظروف الحرجة التي وجد نفسه متخبطاً بها قرّر نابليون المبادرة للقيام بعمل ما ضدّ الدولة العثمانية، قبل أن تتمّ استعداداتها الحربية، يستطيع من خلاله الوصول إلى توسيع منطقة احتلاله في الشرق، وبالتالي خلق الأوضاع السياسية والاقتصادية لتزويد قواته المسلّحة بحاجاتها المادية وبخاصة العسكرية؛ وهكذا لم يرَ أمامه إلّا العمل على فتح بلاد الشام، فيأمن بذلك السلامة لمصر من جهة، ومن جهة ثانية يخلو له الجو، بعد إثارة القلاقل في لبنان، وفي فلسطين، للزحف إلى الأستانة وإرغام الباب العالي على توقيع معاهدة صلح في فرنسا، مما يفسح المجال أمامه لمهاجمة بريطانيا في الهند وذلك بمؤازرة حاكم ميزور ـ Mysore في حربه ضدّها.

وعلى هذا الأساس وضع نابليون نصب عينيه مهاجمة أحمد باشا الجزار حاكم سوريا المطلق، في مقرّه بمدينة عكا أولاً، ولهذه الغاية سار على رأس قسم من جيشه يبلغ عدده ١٣٠٠٠ جندي فرنسي باتجاه سيناء، بعدما ترك قسماً منه في مصر، من خمسة آلاف جندي، تحت قيادة دسكس لإتمام احتلال الصعيد، وعشرة آلاف آخرين تحت قيادة كليبر؛ وقد اختار عدداً من العلماء المسلمين في مصر، لمرافقته في مسيرته، بينهم الشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ محمد المهدي، وذلك لإيهام الشاميين بأن المصريين يباركون حملته. وبعد اجتيازه الصحراء الفاصلة بين إفريقيا وآسيا بسرعة فائقة في ١٠ شباط ١٧٩٩ م وصل بتاريخ ١٧ شباط، أمام مدينة العريش فاحتلّها أواخر شعبان ١٢١٣ هـ ثم واصل سيره إلى مدينة غزّة فدخلها في ١٩ رمضان وتركها في ٢٣ منه وبعدها وصل إلى الرملة ومنها إلى يافا ٢٦ رمضان ـ ٧ أذار فدخلها عنوة بعد مقاومة بسيطة، ثم رحل عنها قاصداً مدينة عكا فوصلها في ١٩ أذار وضرب الحصار عليها، من جهة البر، بالنظر لصمودها؛ واستمرّ هذا الحصار مدة ستين يوماً من ٢٠ أذار حتى ٢٠ أيار. ومما تجدر الإشارة إليه أن عدداً من المماليك المصريين استسلموا خلال احتلال الجيش الفرنسي للعريش فأرسلهم نابليون إلى القاهرة؛ وفرقة من الجنود المغاربة بلغ عدد أفرادها ٣٠٠ حندي، انضموا

إلى جيشه واشتركوا في الحرب معه.

وكان والي عكا أحمد باشا حينذاك هو الذي تعهد الدفاع عنها يعاونه شخصان أجنبيان هما: الأميرال سيدني سميث قائد الأسطول البريطاني الذي كان يرسو في مياه المدينة، والكولونيل الفرنسي فيليبّو الذي كان يعمل في خدمة الإنكليز، وهو زميل سابق لنابليون في المدرسة الحربية ويعرفه جيداً، ومتخصص في فنّ التحصينات؛ وعند بدء الحصار على عكا قام فيليبّو بإنشاء خط جديد من التحصينات متصل وراء حصونها القديمة القائمة منذ القرن الثاني عشر؛ بعد أن قدّم له الأميرال سيدني سميث ما يلزمه من أجهزة وذخائر بحيث أصبحت هذه المدينة قلعة حصينة من الصعوبة بمكان اختراقها من البرّ خصوصاً وإن الأسطول البريطاني، كان يقدّم لها المساندة المطلوبة من البحر.

وفيما الحصار قائم على عكا ونابليون عاجز عن اقتحامها أولاً: بسبب نجاح حصار الأسطول البريطاني على موانيء مصر ومنعه إدخال الإمداد العسكرية والمؤن إلى القوات الفرنسية، وثانياً لتفشّي الطاعون بين هذه القوّات بنسبة كبيرة هناك، إذ بلغه بالتتالي نبآن سيئان، الأول يقول إن الأميرال سيدني سميث تمكن من الإستيلاء على مدافع الحصار التي كان يجري نقلها بحراً إليه في عكا والثاني أن باشا دمشق قد تحرّك بجيشه العثماني في سبيل تقديم النجدة لمدينة عكا، متجهاً إليها من الجهة التي يفاجيء الجيش الفرنسي بها من ورائه بغية قطع مواصلاته مع مصر.

وكان موقف نابليون في تلك الآونة بغاية الحرج ذلك أن عدد جنوده إنخفض إلى أربعة آلاف في حين أن جيش باشا دمشق يبلغ عدده أكثر من ٢٥٠٠٠ جندي، فكيف العمل؟ هل يتخلّى عن حصار عكا متراجعاً إلى مصر؟ أم هل يلاقي هذا الجيش الأخير من حيث هو مقبل ويشتبك معه بمعركة لا يمكن معرفة نتائجها، بالنظر للوضع الراهن الذي هو فيه؛ وكان على نابليون أن يتخذ قراره بهذا الشأن بسرعة، ففعل ولم يتردّد في ملاقاة الجيش العثماني أمام جبل تابور فالتحم معه بمعركة ضارية أسفرت عن فوزه

وتشتيت شمل الجيش الأخير ١٦ نيسان ١٧٩٩ م. وبعد ذلك عاد نابليون إلى قواعده في عكا وأعاد الحصار عليها ثانية ولكن دون جدوى، فلم تضعف مقاومتها ولم تفتح له أبوابها لأن حاكمها أحمد باشا الجزار كان يستبسل في الدفاع عنها وحمايتها، وذلك بمساعدة الأسطول البريطاني الذي كانت مدفعيته تقوم بدور هام في إحباط هجمات الجيش الفرنسي؛ ولولا جيش المساندة الذي نقله الأسطول البريطاني من رودس إلى المدينة في الوقت المناسب لكانت سقطت قبل ثمان وأربعين ساعة من صوله؛ ولعلّ وصول هذا الجيش العثماني في ذلك الوقت هو الذي أهاب بنابليون إلى فكّ الحصار عن عكا، والنكوص على أعقابه إلى القاهرة في ١٠ أيار فدخلها في ٢١ من الشهر ذاته؛ وبعد ذلك ترك الجيش العثماني الرودسي مدينة عكا وانتقل بحراً إلى مدينة أبي قير وتحصّن بها، فسار إليه نابليون من القاهرة والتقاه هناك، حيث تمكن من الفوز عليه وأسر قسم منه فيه قائده الأكبر مصطفى باشا ٢٤ صفر ١٢١٤ هـ ـ ٢٨ تموز ١٧٩٩ م؛ وأثناء وجود نابليون في القاهرة، عمد الإنكليز إلى محاولة إبعاده عنها بطريقة سلمية، طالما أنهم لم يتمكنوا من إيقافه بالقوة، وهكذا أوصلوا إليه بواسطة عملائهم وبطريقة سرية وغامضة، لم يكشف النقاب عنها، بعضاً من أعداد جريدة فرنسية تصدر في فرنسا هي: [La gazette Francaise de Francfort] وتحمل تواريخ أشهر نيسان وأيار وحزيران، فلما قرأها وعلم منها ما يجري من أحداث في فرنسا وأوروبا، وكلّها تدل على تخبّط حكومة المديرين في فرنسا وفشلها في الحكم، إذ أن إيطاليا ضاعت، والقائد جوردان هُزم على شاطيء الدانوب وشيرر على الأديج ـ l'Adige ومورو على الأدّا ـ l'Adda ومدينة مانتو محاصرة ومنطقة الڤنده ـ Vendée في غليان ثورتها؛ فماذا بقي؟ وكان يصرخ بعد قراءتها أمام قادته: [أولئك الثرثارون يضيّعون فرنسا، وقد آن الأوان لإنقاذها]. وعلى هذا صمّم نابليون على العودة إلى فرنسا لإقالتها من كبوتها ورفع الطوق الإنكليزي المضروب على مصر وإرغام الإنكليز على إلقاء السلاح كي يتسنّى له إعادة المواصلات بين مرسيليا والإسكندرية، وقد اتخذ قراره بالرحيل ونفّذه

بالسرعة المتناهية لئلاّ يثبط همة الجيش من جهة ويحول دون الأسطول البريطاني من تعقبه من جهة ثانية؛ فسلّم القائد كليبر زمام الأمور في مصر وأوصاه بالثبات لأقصى مدة ممكنة. ثم في الثاني والعشرين من آب من السنة ولدى هبوط الظلام أبحر نابليون من الاسكندرية يرافقه بوريان ومونج وبرتوليه على المركب مويرون دون أن يلفت إليه الأنظار بحيث استطاع المرور من خلال الشباك الملقاة في المياه بواسطة الأسطول البريطاني متخلّصاً هكذا من براثين العدوّ، إلى أن ألقى به الترحال في: ٩ تشرين الأول إلى سواحل: بروڤنسا فنزل مع رفاقه في خليج فراجوس ـ Fréjus وذلك بعد أن كان توقّف لفترة في مرفأ أجاكسيو في كورسيكا، على المتوسط.

وفي غضون ذلك لم يعد في مقدور القائد كليبر حفظ مصر كما طلب إليه نابليون نظراً لضآلة جيشه الذي نقص عدده إلى خمسة عشر ألف جندي خصوصاً بعد أن حاول الوزير يوسف باشا قائد الجيش العثماني الذي أتى إلى مصر، إخراجه منها؛ فالتقاه كليبر عند المطرية في ٢٣ شوال ١٢١٤ هـ ـ ٢٠ أذار ١٨٠٠ م وتغلّب عليه وهزمه ثم عاد إلى القاهرة ليخرج منها أحد أمراء المماليك إبراهيم بك بالقوة بعدما كان دخلها هذا الأخير بغيابه. وبعد أن ساد الأمن في القاهرة أقدم شخص حلبي يدعى سليمان على اغتيال القائد كليبر في الأزبكية فقبض عليه مع ثلاثة من رفاقه وقتلوا جميعاً بعد التحقيق معهم؛ وأقيم القائد منو الذي اعتنق الدين الإسلامي مكان كليبر على رأس الجيش الفرنسي ١٤ حزيران ١٨٠٠ م ـ ٢١ محرم ١٢١٥ هـ. في تلك الأثناء وبعد أن كانت عقدت معاهدة تحالف بين إنكلترا والباب العالي والروسيا في كانون الثاني ١٧٩٩ م الغاية منها طرد الفرنسيين من مصر، والشرق الأدنى، أقدم الإنكليز والعثمانيون بالإشتراك على إنزال حيش في أبي قير مؤلف من ثلاثين ألف مقاتل تحت قيادة القائد الإنكليزي أبركرومبي في أوائل سنة ١٨٠١ م فسار هذا الجيش إلى الإسكندرية حيث كان الجيش الفرنسي متحصّناً بقيادة القائد منو فحصره فيها قاطعاً عليه سدّ أبي قير المائي، ثم واصل الجيش الحليف المشترك

تقدّمه نحو القاهرة عن طريق الصالحية، وأرغم القائد الفرنسي بليار على التسليم، بمقتضى اتفاق وُقع في ١٦ صفر ١٢١٦ هـ ـ ٢٨ حزيران ١٨٠١ م بين القيادتين؛ كما أن القائد الفرنسي منو المحصور في الإسكندرية اضطر لتوقيع اتفاق مماثل بعد خسارته المعركة الأخيرة التي خاضها ضد الإنكليز والعثمانيين وفقد فيها عدداً من جنوده ٢٢ ربيع الآخر ١٢١٦ هـ ـ أول أيلول ١٨٠١ م.

وعملاً بهذين الإتفاقين أبحر القائدان الفرنسيان مع من بقي من جنودهما على مراكب إنكليزية أوصلتهم جميعاً إلى فرنسا. ثم أخلى الجيش الإنكليزي بلاد مصر في شهر شباط ١٨٠٣ م.

عهد الإصلاحات والتنظيمات الخيرية

بعد تولّي السلطان سليم الثالث سدّة الحكم رأى أن أنظمة الدولة بحاجة إلى الإصلاح من وجوه عدّة، لكي يمكن وقف التدهور الذي انتابها على إثر الحروب التي كانت تخوضها بصورة متواصلة، وبخاصة ضد الروسيا والنمسا. ولهذه الغاية كلّف هيئة من رجال الإدارة والحرب لإبداء الرأي وبيان الطرق المناسبة للوصول إلى النتيجة المتوخّاة، فأعدّت هذه الهيئة بكافة فروعها مجموعة من التقارير تتعلّق بأوضاع الدولة من كافة نواحيها، وقد ركّزت بمعظمها على الإصلاح من حيث توفير الأسلحة الحديثة للجيش وإنشاء فرق جديدة فيه يعهد إليها بمهام خاصة، على أن تلغى المؤسسات العسكرية القديمة وتستبدل بأخرى حديثة، مع التوصية بتشجيع إصلاح التعليم في المدارس الحربية، وإقامة سفارات منتظمة في عدد من العواصم الأوروبية، وتنظيم التعيينات المتعلّقة بحكم الولايات، مع إلغاء نظام الإلتزام وغير ذلك من الأمور الضرورية التي يتطلبها الإصلاح. وقد أخذ السلطان سليم بعين الاعتبار التقارير التي قدّمت إليه، وبدأ في العمل على تحقيق بعض الإصلاحات الملحّة ومنها إنشاء مجلس استشاري يشترك فيه كبار المواطنين تحت رئاسته لمناقشة الإجراءات الإصلاحية، وافتتاح سفارات دائمة في كل من: لندن وباريس

وفيينّا وبرلين، وإنعاش الطباعة وترجمة العديد من الكتب الأوروبية القيّمة ونشر التعليم على المدى الواسع. وتأكيداً لإرادته في العمل على تنفيذ الإصلاح استدعى السلطان بعض الخبراء المعروفين من فرنسا وإنكلترا والسويد وبروسيا، وأصدر المراسيم الخاصة بإصلاح جميع الفرق العسكرية القائمة بما في ذلك الإنكشارية والسباهية، إلّا أن أولئك وهؤلاء رفضوا التعامل مع الإصلاح وامتنعوا عن استعمال الأسلحة الحديثة أو القيام بالتدريب العسكري الحديث، مما دفع السلطان سليماً إلى إنشاء فرقة مشاة جديدة، بغية كبح جماح الانكشارية الذين كانوا الركيزة الأساسية لمقاومة الإصلاحات. وقد نفّذ خطته لهذه الناحية وأطلق على هذه الفرقة إسم النظام الجديد فجرى تدريبها على النمط الأوروبي وفرض عليها ارتداء الملابس الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشئت مدارس فنّية لتلقين الشبّان الأتراك علوم الغرب وتقنياته، كما أدخلت على الأسطول البحري بعض الإصلاحات مثل القوات البرية، بحيث جرى توسيع الترسانة الرئيسية بتوجيه من المهندسين الفرنسيين، وافتتاح ترسانات في الأقاليم، مما ساعد على إتمام بناء عدد كبير من السفن الحديثة؛ وكذلك تطوّرت دراسات المدرسة البحرية ونظّمت العناية الطبية في كل سفينة وطبّق نظام الحجر الصحي في شتى ربوع المملكة. على أن هذه الإصلاحات التي أمر بها السلطان سليم كان لها صدى وتأثير كبيران لدى الأعيان في مختلف الأقاليم؛ الذين تحالفوا مع القوى المحافظة في الأستانة، في سبيل وضع حدّ سريع لهذا الإصلاح الذي اعتبروه مضرّاً بحقوقهم وامتيازاتهم التي ألِفوها، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار المصلحة العامة التي توخاها السلطان، من عمله.

الثورة في بلاد الصرب

على إثر الإنتصارات الحربية التي حقّقها الامبراطور الفرنسي نابليون بونابرت في أوروبا، والمواقف العدائية التي اتخذتها إنكلترا ضدّه في ذلك الوقت، للحيلولة دون تنفيذ مطامحه في السيطرة عليها، وبالتالي على البحر

المتوسط، فقد تألّفت بمساعي هذه الدولة محالفتان، للوقوف بوجهه، الأولى: في شهر آب ١٨٠٥ م بين إنكلترا والروسيا والنمسا، والثانية: في سنة ١٨٠٦ م بين: إنكلترا وبروسيا والروسيا. وعند توقيع معاهدة تِلسيت ـ Tilsitt في شهر تموز ١٨٠٧ م التي وضعت حدّاً عند ذاك للحرب التي انتصر فيها نابليون أيضاً، كانت الثورة تشتعل في بلاد الصرب الخاضعة للحكم التركي في أوروبا، ذلك أن الأفكار التحرّرية التي أفرزتها الثورة الفرنسية في كافة أنحاء أوروبا حتى أميركا، كان لها الفضل في تحريك الشعوب الواقعة تحت الإحتلال الأجنبي، للقيام بالثورات تخلّصاً من نير الاستعمار. وهذا ما دعا أهالي الصِرب الذين يخضعون لحكم الأتراك منذ زمن طويل، إلى التحرك لنيل استقلالهم، خصوصاً بعد تكرار التعدّيات عليهم من قبل الجيش التركي الانكشاري، فاجتمعوا تحت راية زعيمهم جورج الأسود أو جورج بتروفتش الملقب: بقره جورج وقاموا بالثورة، فطردوا الإنكشارية من أراضيهم وأخرجوهم من مدينة بلغراد في سنة ١٨٠٦ م؛ وقد بقيت الثورة في بلاد الصرب قائمة مدة طويلة حتى انتهت فيما بعد إلى نيلهم الإستقلال الجزئي كما سيرد في حينه.

في تلك الأثناء كانت الروسيا قد احتلّت إمارتي الأفلاق والبغدان الرومانيتين بدون إشهار الحرب على الدولة العثمانية سنة ١٨٠٦ م. أما إنكلترا، فبمقتضى تحالفها مع الروسيا، طلبت من الباب العالي تسليمها قلاع الدردنيل وطرد السفير الفرنسي الجنرال سِبَستياني من الأستانة ووجوب إعلان الحرب على فرنسا مهددة باجتياز الدردنيل وإطلاق مدافعها على العاصمة عند الاقتضاء، وإذ كان جواب الباب العالي بالرفض فإن الأميرال الإنكليزي اللورد دوق وورث قام باجتياز الدردنيل إلى فَرَضة غاليبولي حيث عمد إلى تدمير كافة السفن الحربية العثمانية الراسية هناك، ولما لم يتلقّ جواباً بالإيجاب على طلباته المتكرّرة، اضطر بالنتيجة للإنسحاب بأسطوله خارجاً من البوغاز أول أذار ١٨٠٧ م.

وفي خضمّ هذه الأحداث، تمكن محمد علي باشا وهو أحد قادة الكتائب التي أرسلها من الخارج، السلطان سليم الثالث عند دخول الجيش

الفرنسي إلى مصر، للدفاع عنها. من التوصل إلى تسلُّم ولاية مصر، في ٢٤ شعبان ١٢٢١ هـ - ٦ تشرين الثاني ١٨٠٦ م. بعد القضاء على أخصامه.

هذا والظاهر أن تنفيذ الإصلاحات العلمانية الجديدة المقرّرة قد أدى إلى تردّي الأحوال الأمنية، كما شكل الفساد والمحسوبية وعدم الأهلية حاجزاً كان يصعب هدمه للعمل على الاصلاح، فضعفت السلطة في الدولة وازداد الحنود الانكشارية طمعاً وتحكماً فيها، بحيث اضطر السلطان سليم فيما بعد إلى أن يلغي النظام الجديد وما أجراه من إصلاحات، ويتنازل بالنتيجة عن العرش، وذلك بضغط من الانكشارية وبعض رجال الدين وعلى رأسهم المفتي ٢١ ربيع الآخر ١٢٢٢ هـ - ٢٨ حزيران ١٨٠٧ م.

الفصل الخامس والعشرون

السلطان مصطفى الرابع(*)

هو الذي رشّحه المحافظون لاستلام الحكم، وسرعان ما أصبح ألعوبة في أيديهم. وفي عهده مرّت البلاد بحالة الفوضى والإرهاب وسادت أعمال الإنتقام من الذين قدّموا المساعدة للسلطان سليم بأي شكل من الأشكال، وحين حاول أنصار هذا الأخير الزحف على العاصمة، لإعادة تنصيبه على العرش، سارع مصطفى باشا البيرقدار، حاكم سيلِستريا والقائد العسكري لحدود نهر الدانوب، إلى الأستانة فدخلها ونفى كل من شارك في خلع السلطان سليم، إلّا أن السلطان مصطفى الرابع طلب من حاكم سيلستريا العودة إلى مركزه للدفاع عن المملكة؛ وعندئذ جرى تدبير المؤامرة بقتل السلطان سليم من قبل السلطان مصطفى الذي أرغم بسبب ذلك على التنازل عن العرش ثم قتل هو أيضاً بذات الوقت ٢٨ تموز ١٨٠٨ م، وتولى بعده محمود الثاني.

(*) مولود سنة ١١٩٣ هـ

الفصل السادس والعشرون

السلطان محمود الثاني(*)

هو ابن السلطان عبد الحميد الأول، وأمّه هي أيمه دي بيك دي ريغرِي إبنه عم الأمبراطورة جوزفين زوجة الأمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت، كما يقال؛ وكانت قد وقعت سِبية بأيدي القراصنة أثناء سفرها الطويل في البحر للإلتحاق بمزرعة أبيها في المارتنيك، وسيقت كأمّه إلى باي تونس الذي أذهله جمالها فقدّمها هدية إلى السلطان عبد الحميد الأول.

ولقد جاء السلطان محمود إلى الحكم، والاضطرابات سائدة في كل مكان، من المملكة، سواءٍ في الصرب أو في مقدونيا أو في أبيروس أو في الرومللي، وغيرها، فضلاً عن الأخطار التي كانت تهدّد هذه المملكة بسبب الفوضى المنتشرة فيها، والضاربة أطنابها بين الجنود الانكشارية الذين كانوا لا يفتأون يتدخلون في أمور الدولة الداخلية والخارجية، بدون حق وبدون وازع من ضمير أو دين، وعندما وجد نفسه في وضع لا يمكن إصلاحه إلاّ من خلال إزالة جيش الانكشارية الفاسد المفسد، صمّم على العمل في هذا السبيل، ولكن الظروف والأحوال الداخلية في المملكة لم تساعده على ذلك، لأن الانكشارية ثاروا عليه وأقدموا على إضرام النار في جميع جوانب العاصمة التي كانت أغلبها من الخشب، مهدّدين بدمارها كلّها على هذه

(*) مولود في ١٣ رمضان ١١٩٩ هـ.

الصورة، مما اضطر السلطان إلى الإذعان لطلباتهم، تفادياً لخراب المدينة، مرجئاً تنفيذ مخطّطه لإهلاكهم إلى فرصة أخرى.

وفي هذا الوقت رأى السلطان محمود توجيه إهتمامه لإصلاح الشؤون الداخلية واستعادة قوة الدولة، بعدما وصلت إليه من تدهور ذريع. ولهذه الغاية عقد معاهدة صلح مع إنكلترا في ٢٤ ربيع الثاني ١٢٢٤ هـ ـ ٨ تموز ١٨٠٩ م، بعد أن كان الزعيم الصربي: قره جورج قد أعلن في سنة ١٨٠٨ م خضوعه للقيصر الروسي على أن تكون بلاد الصرب محمية للروسيا، ثم أجرى السلطان مفاوضات مع الروسيا لوضع حدّ للخلاف بين الدولتين فلم ينجح بذلك، فاستؤنفت الحرب معها؛ وكانت النتيجة أن الجيش الروسي انتصر على الجيش العثماني واستولى على مدائن: إسماعيل، وسيلستريا، وروسجق، ونيكوبوليس وبازارجق في سنتي: ١٨٠٩ ـ ١٨١٠ م. وفي تلك الأثناء كان الأمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت قد سيطر على كامل أوروبا الغربية تقريباً ١٨١٠ م وكانت العلاقات السياسية قد فترت بينه وبين القيصر الروسي لأسباب عدة منها:

أولاً: معاهدة تلسيت التي لم تكن لتروق للدولتين.

ثانياً: لأن الأمبراطور الفرنسي، بعد إعلان طلاقه لزوجته جوزفين طلب يد إحدى أخوات القيصر اسكندر، فلم يُستجب طلبه، فما كان منه إلاّ أن تزوّج بفتاة أخرى هي ماري لويز النمساوية.

ثالثاً: لأن الأمبراطور، ألْحق مقاطعة دوقية أولدنبورغ الكبرى ـ Granf Duché بدولة فرنسا.

وفضلاً عن ذلك فإن نابليون كان يعارض القيصر إسكندر بتوسّعه في أوروبا الشرقية، وبالتالي بضم الممتلكات البولونية إليه، وباحتلال الإستانة، وهذا ما جعل العاهلين الفرنسي والروسي يعملان على حشد قواتهما، واتخاذ الحلفاء، لجانبهما. وفي ربيع سنة ١٨١١ م فكّر القيصر الروسي باقتحام ألمانيا ولكنه أحجم عن ذلك بسبب الحرب الدائرة بينه وبين تركيا؛ إلاّ أن نابليون، بادره بإعلان الحرب فاضطر القيصر الروسي

عند ذاك لتوقيع معاهدة بُخارست مع الباب العـالي في ١٦ جمادي الأولى ١٢٢٧ هـ ـ ٢٨ أيار ١٨١٢ م التي قضت في بعض بنودها، ببقاء ولايتي: الأفـلاق والبغدان بتبعيـة الدولـة العثمانيـة، وبإعـادة بلاد الصـرب تحت سيادتها، مقابل احتفاظ الروسيا بإقليم بسّارابيا وبأحد مصبّات الدانـوب. وهذا ما حدا بأهالي الصرب إلى رفض معاهدة بخارست التي تخلّى الروس بموجبها عن حمايتهم، فصمموا على المقاومة؛ فسيّرت الدولة جيوشها إلى بلاد الصرب لقمع ثورتهم فأخضعتهم ثانية إلى سلطانها، فهاجر زعماؤهم إلى النمسا والمجر، ولكنهم عادوا في سنة ١٨١٤ م إلى الثورة وانضم الثوار إلى زعيم آخر منهم سلّموه القيادة ويدعى ميلوش أوبرنوفِتس وذلك في سنة ١٨١٥ م وبعد قتال عنيف ومستمر بينهم وبين جيوش الدولة وافق البـاب العالي على منح الصربيين إستقلالاً شبه تام لحكم بلادهم بأنفسهم واعترف بزعيمهم ميلوش رئيساً لمجلس الشعب سوبرانيا أو Knez وذلك خشية من تدخل الروسيا في الأمر ١٨١٧ م.

حروب الإستقلال في اليونان

بعـد أن سادت الإضـطرابات في بـلاد الصـرب ثم في الـروملّلي والأناضول وفي مراكز الولايات، وقضي عليها فيما بعد، وكان لوالي يانيه علي باشا نصيب كبير في إخمادها، قام هذا الوالي بإعلان العصيان على الدولة للإستئثار بالسلطة مستخفاً بأوامرها فطلبت إليه الحضور إلى الأستانة لمحاكمته فرفض ذلك واتصل بزعماء اليونان الذين كـانوا بـدأوا بالتمـرّد والثورة لنيل استقلالهم، واعداً إياهم بالمؤازرة ولكن الدولة سارعت بإرسال جيوشها إليه. فتمكّنت من الفوز عليه وقتله ٥ كانون الثاني ١٨٢٢ م.

في تلك الأثناء كانت الثورة قد انتشرت في اليونـان بقيادة الـزعيم إيبسيلنتي رئيس منظمة الهيتيري ـ Hitairie السرّية الذي كان مرافقاً لقيصر الروسيا إسكندر الأول، والذي اجتاز مناطق الدانوب ونادى باستقلال بلاده في سنـة ١٨٢٠ م فالتحق بـه العديـد من زعماء الثـوار؛ إلّا أن القيصـر الروسي، الذي كان الثوار يعتمدون على مساعدته تخلى عنهم، بعد أن كان

طلب من الباب العالي منح اليونانيين استقلالهم ليعيشوا بأمان وسلام في بلادهم، وهكذا فشل هؤلاء الثوار، إلّا أن الظروف السياسية الدولية، التي كانت سائدة عند ذاك، ونظراً للحماسة الأوروبية للنهضة اليونانية التي كانت ذكريات الماضي الهيليني قد عملت على إذكائها، فقد عاد اليونانيون إلى إعلان الثورة ضدالباب العالي وكان المحرّك الأكبر لها هذه المرة هو مطران باتراس في ٢٥ أذار ١٨٢١ م الذي جمع حوله زعماء الجمعيات السرّية الكثيرة ومنهم: مقروكورداتو وزعيم جمعية الكلفت ـ Klephtes: كولوكوترونيس، وغيرهما من الزعماء مثل: ماركو بوتزاريس وكابوديسترياس، كما تقدم البحّارة اليونانيون بمساعدتهم ومعاونتهم فهاجموا السفن التركية في الجزر، بالإضافة إلى متطوعين أجانب مؤيدين لليونان، منهم الشاعر الانكليزي بايرون ـ Byron الذي لقي حتفه في موقعة ميسّولونجي والكولونيل الفرنسي فابير ـ Fabier؛ وبعد القتال العنيف بين الثوار اليونانيين والجيوش التركية، تمكّن الأولون من الفوز في موقعة الترموبيل فقضوا على الجيش الذي كان بقيادة خورشيد باشا في شهر آب ١٨٢٢ م وطردوا الأتراك من عدة مدن في اليونان؛ لكن هؤلاء عادوا واستخلصوا بعض الجزائر: ساقز وساموس وغيرها في سنة ١٨٢٤ م. عندئذ رأى السلطان محمود الثاني الاستعانة بوالي مصر: محمد علي باشا، لإخماد ثورة اليونانيين فأصدر فرماناً بتاريخ ٦ أذار ١٨٢٤ م ـ ٥ رجب ١٢٣٩ هـ بتعيينه والياً على جزيرة إقريطس ـ كريت ـ Crète وإقليم الموره ـ Morée حيث كانت الثورة في أوجها، فأذعن محمد علي لأوامر السلطان لئلا يعتبر رفضه لهذه الولاية عنواناً للعصيان وأعدّ جيشاً مؤلفاً من سبعة عشر ألف جندي مصري من المشاة، وعدد من الفرسان مع المدفعية، في سبيل الحملة العسكرية، لقتال الثوار في اليونان، ووضعه تحت قيادة إبنه إبراهيم باشا، وأرفقه بسليمان بك الفرنساوي الكولونيل سيف كمستشار له. وقد أبحر إبراهيم باشا بجيشه من ثغر الإسكندرية في ١٦ تموز ١٨٢٤ م على سفن مصرية إلى جزيرة رودس حيث اجتمع بقائد الأسطول العثماني ومن ثمّ توجّه نحو جزيرة إقريطش فاحتلّها، ومنها قصد سواحل المورة فأنزل

جيشه في مرفأ مودون ثم أرسل قسماً منه إلى مدينة كورون التي كانت موضع حصار من قبل اليونانيين ٢٣ أذار ١٨٢٤ م؛ فيما توجّه هو بقسم آخر من جيشه نحو مدينة ناڤارين ـ Navarin فضرب الحصار عليها ثم دخلها عنوة في ١٦ أيار ١٨٢٥ م وبعدها احتلّ مدينة تريبولِستا فمدينة ميسّولونجي في ٢٢ نيسان ١٨٢٦ م.

السلطان محمود الثاني والانكشارية

بعد أن كان اضطر السلطان محمود في بداية حكمه إلى الموافقة على رغبات الجنود الانكشارية فألغى كل الإصلاحات التي كان يأمل إجراءها في الدولة، تفادياً للأضرار التي كانت ستنشأ من إقدامهم على محاولة تدمير العاصمة عند ذاك، فإنه بعد تخطّيه أكثر المصاعب التي واجهته، رأى أن الفرصة سانحة للقيام بتشكيل جيش آخر غير الانكشارية، فعمد إلى إعادة قوات النظام الجديد في الجيش على أن يقوم بتدريب القوات الجديدة خبراء مسلمون لا أجانب مسيحيون عام ١٨٢٦ م وقد وافق المفتي ورجال الدين على هذا الإجراء بينما عارضه الحنود الانكشارية، الذين دأبو على الوقوف بوجه كل إصلاح لا يكون في مصلحتهم. إلاّ أن جماهير الشعب أيّدت السلطان في هذا الأمر ومنحته ثقتها؛ كما أيده ضبّاط الانكشارية الكبار الذين رأوا فيه مجالاً لتقدمهم وارتفاع شأنهم. وقد أطلق على الجيش النظامي الجديد إسم «معلّم أشكينجي» أي الحرس المدرّس، وحُدّد يوم: ٢٥ حزيران ١٨٢٦ م موعداً لاستعراضه في ضاحية العاصمة؛ ولكن الجنود الانكشارية، عندما علموا بذلك شقّوا عصا الطاعة قبل الميعاد المعيّن، ثم تعرّضوا للجند عند التدريب فأمر السلطان بمعاقبة كل مشاغب بالقتل؛ وهذا ما جعلهم يتجمعون مع الرعاع الذين يتبعونهم طمعاً في السلب والنهب، استعداداً للثورة، ولكن محموداً، أوعز إلى الجيش بتطويق الجنود الانكشارية في ساحة آت ميداني القائمة تجاه ثكناتهم واستحثّ الشعب على مقاومتهم، وردّ طغيانهم، بعد أن كان جمع العلماء والمفتي وأطلعهم على نوايا الانكشارية، فوافقوا على قمعهم بالشدّة المتناهية. لوضع حدّ

لشرورهم؛ وهكذا خرج السلطان في ذلك اليوم ٢٥ حزيران إلى الشارع على رأس جيشه الجديد يتقدّمه العَلَم ويتبعه عدد كبير من العلماء والطلبة وجماهير الشعب التي حملت السلاح لمؤازرته وبوصوله إلى ذلك الميدان، راح جيشه يمطر الانكشارية بجحيم مدفعيته من كل صوب، فغرّق جموعهم وأرغمهم على الفرار واللجوء إلى ثكناتهم التي تداعت، وتهدّمت بعد إشعال النار بها من قبل الشعب، فكانوا طعمة للنار، ولم ينج منهم إلاَّ القليل بعد أن دارت رحى المجزرة بينهم وبين الشعب والجيش، فتخلّصت العاصمة من شرّهم وقد بلغ عدد الضحايا منهم ما يفوق الأربعة آلاف بالإضافة إلى عدد مماثل في الأقسام الأخرى منها، حيث أكمل السلطان انتقامه بقساوة وبدون هوادة حتى فسدت بعد عدة أسابيع مياه البوسفور وبحر مرمرة من كثرة الجثث المتعفنة التي ألقيت فيها.

وبعد هذه المجزرة أصدر السلطان محمود أوامره بإبطال فئة الانكشارية وحلّ الطريقة البكتاشية المتصلة بها، وإلغاء رايتها ولباسها الفارق الخاص، واصطلاحاتها واسمها من جميع الممتلكات العثمانية؛ وبهدم مساجدها ومقاهيها. كما عمّم السلطان أوامره بهذا الشأن إلى مختلف المدن والايالات في المملكة للقضاء على الانكشارية قضاءً مبرماً. ومن ثم حاول إتمام الإصلاحات والتنظيمات التي كان ينوي إجراءها، فعيّن نخبة من الوزراء للبدء في إعادة تشكيل الجيش حسب قواعد النظام الجديد، وفي الوقت نفسه أصدر مرسوماً بإبطال سيطرة العلماء على الأوقاف بوضعها تحت إشراف الحكومة. كما ألغى نظام التيمار فأعاد لصندوق الدولة ضرائب الإقطاعات؛ ولكن قبل أن يتمادى السلطان محمود في ترتيب أمور الدولة ويجني ثمار الإصلاح الذي بدأ به، واجهته العقبات الخارجية، فبعد سقوط مدينة أثينا اليونانية وقلعة الأكروبول في شهر حزيران ١٨٢٧ م بيد قائد الجيش المصري إبراهيم باشا، الذي فتحها وانتزعها من القائد الإنكليزي البحري، اللورد، كوشران، المعيّن من قبل اليونانيين قائداً عاماً لجيوشهم عند ذاك، كان النجاح الذي أحرزته قوات إبراهيم باشا في تدمير قوات الثورة القومية اليونانية، مدعاة لتصميم القيصر الروسي. نقولا

الأول الذي خَلف أخاه القيصر إسكندر الأول، على العرش، على السير نحو الأستانة، منتهزاً الفرصة لاحتلالها؛ ولكن الإنكيلز لم يـوافقوه على ذلك، إنما اتفقوا معه ومع ملك فرنسا شارل العاشر على فرض الوساطة بينهم وبين الباب العالي، للطلب من هذا الأخير، أن ينزل على رغبتهم بمنح اليونـانيين استقلالهم الإداري معـاهدة تحـالف لونـدره في ٦ تموز ١٨٢٧ م، وعلى أن يُعـطى مهلة شهر واحـد لإيقاف العمليـات الحربيـة ضدّهم؛ إلَّا أن الباب العالي رفض طلب الدول الثلاث ولم يبالِ به، فما كان من هذه الدول إلَّا أنها أرسلت أساطيلها مجتمعة تحت قيادة السير: كودرينغتون ـ Codrigton الإنكليزي إلى سواحل اليونان مع إعطائها الأوامر بـالدخـول إلى خليج نـاڤارين على البحـر اليونـاني حيث كان الأسـطول المصري ـ التركي بقيادة محرّم بـك مرسيـاً في مياهـه؛ وذلك لمنـع هذا الأسطول من الخروج من مكانه؛ وفي ١٩ تشرين الأول ١٨٢٧ م وصلت أساطيل الحلفاء الثلاثة إلى الخليج المذكور واتخذت مواقعها بمواجهة هذا الأسطول الأخير. ثم وقع ما كان متوقّعـاً عند ذاك، فقـد تحدّت إحـدى الحرّاقات المصرية بارجة إنكليزية وتبادلت معها إطلاق النار وكان ذلك عند الساعة الثالثة بعد الظهر. وعلى الأثر انتشبت نار الحرب بين الفريقين وامتد اللهيب إلى باقي السفن حيث استمر القتال عدة ساعات، كانت كافية لتدمير الأسطول الإسلامي المصري ـ التركي من قِبَلِ أساطيل الحلفاء المسيحيين الثلاثة ٢٠ تشرين الأول ١٨٢٧ م.

وكان أن تسبب هذا العمل بقطع العلاقات الـديبلوماسيـة بين دول الحلفاء والدولة العلية، واحتجّت بـه الروسيـا لإعلان الحـرب على هذه الأخيـرة في البلقان وفي آسيـا الصغرى ٢٦ نيسـان ١٨٢٨ م ـ ١١ شوال ١٢٤٣ هـ. وقد بدأت جيوشها باجتياز البروت ـ Prut والقوقاز في السابع من أيار، في حين أنزلت فرنسا فرقة من جيشها تقدّر بأربعة عشر ألف جندي في الموره وذلك بموافقة إنكلترا؛ وهي بقيادة القائد ميزون الذي أبحر من طولون في ١٣ آب فوصل إلى مدينة ناڤارين في ٢٠ آب، حيث كان الجيش المصري مجتمعاً، تحت قيادة إبراهيم باشا، بغية تركها والرحيل عنها إلى

مصر، عملاً بأوامر والده محمد علي باشا، وتنفيذاً للإتفاق الذي كان جري بينه وبين الحلفاء المسيحيين؛ وبعد إبحار الجيش المصري من خليج كورون ثمّ إخلاء الموره أوائل شهر تشرين الأول إلاّ أن معاقل مودون وناڤارين وباتراس بقيت بأيدي القوّات التركية التي اضطرت إلى الإنسحاب منها بالقوة.

وفي تلك الأثناء كانت الجيوش الروسية، بعد اجتيازها نهر البروت قد تمكنت من احتلال مدينة ياسّي عاصمة البغدان ثم دخلت مدينة بُخارست عاصمة الأفلاق مواصلة اجتياحها لممتلكات الدولة العلية حتى نهر الطونة فعبرته ثمّ ضربت الحصار على مدينة ڤارنا من البرّ والبحر وكان القيصر الروسي: نقولا، بذاته يراقب عمليات الحصار، ثم سار على رأس الجيش إلى مدينة شوملا فاستولى عليها أول ربيع الثاني ١٢٤٤ هـ ـ ١١ تشرين الأول ١٨٢٨ م.

أما من جهة آسيا، فقد احتل الجيش الروسي عدة قلاع وحصون، منها قلعة قارص المنيعة، فيما كانت الجيوش الأخرى الروسية تخترق جبا ل البلقان مواصلة سيرها إلى مدينة أدْرَنة فتحتلّها عنوة؛ بحيث لم يعد أمامها عائق يوقفها عن التقدم نحو الإستانة. ولولا تدخل الدول ووساطتها، بهذا السبيل، ومنعاً لوقوع البحر الأبيض المتوسط بين يدي الروسيا، لكان القائد الروسي ديابتش ـ Diebitch دخل العاصمة العثمانية بجيشه المظفّر. وهذا مما دفع السلطان محمود الثاني للموافقة على الصلح وتوقيع معاهدة أدرنة في ١٤ أيلول ١٨٢٩ م ـ ١٥ ربيع الأول ١٢٤٥ هـ المكمّلة ببروتوكول ٣٠ أيار ١٨٣٠ م وبالخطّ الشريف في آب ١٨٣٠ م.

وقد قضت تلك المعاهدة في بعض بنودها بما يلي:

١ ـ بإنشاء مملكة مستقلة في اليونان، بضمانة إنكلترا وفرنسا، والروسيا.

٢ ـ بتحرير الإمارات الرومانية الواقعة تحت الإحتلال التركي بكاملها تقريباً على أن تواصل هذه الإمارات دفع الضريبة للسلطان شرط عدم تدخّله

بإدارتها أو إضافة أي شيء إلى قواته في حصونها، التي يجب أن تبقى على حالها.

٣ - بتكريس استقلال صربيا، التي عليها أن تدفع الضريبة للسلطان كالسابق وعلى أن يظل حصن بلغراد بيد القوات التركية.

٤ - بمنح الروسيا في جنوبي القوقاز توسعاً على حساب الدولة العليّة؛ بحيث تخلّت هذه الدولة عن جزر الطونة - الدانوب والمقاطعات التركية الواقعة في القوقاز القبق بين ولايتي: إيمَرَتْيا وجورجيا - بلاد الكُرْج.

وهكذا أصبح نفوذ الروسيا واسعاً في شمال البلقان.

إحتلال الجزائر من قِبل فرنسا

بعد توقيع معاهدة أدرنة المبيّنة آنفاً، أخذت فرنسا تتقرّب من الروسيا فتحالفت معها توصّلاً للغاية التي كانت تهدف إليها عند ذاك، ألاَ وهي إلغاء معاهدات العام ١٨١٥ م التي اضطرت فرنسا لتوقيعها على إثر انتصار قوات الحلفاء على جيش نابليون بونابرت في معركة واترلو التي خسرها هذا الأخير في ٢٢ حزيران ١٨١٥ م، وبالتالي إعادة الممتلكات الفرنسية إلى حدودها الطبيعية كما كانت سابقاً، ولذلك فقد صمّم الملك الفرنسي شارل العاشر، بالرغم من معارضة إنكلترا لرغبته؛ على إرسال حملة عسكرية لاحتلال ولاية الجزائر لاستعمارها بعد فقدان فرنسا لمستعمراتها السابقة في: السنغال والغُوادلوب والمارتينيك وغيّانا والمدائن الخمس في الهند وغيرها؛ وقد قصد هذا الملك بهذه الحملة، مجازاة داي الجزائر والقيام بناحية من نواحي الحروب الصليبية، لإضفاء هالة جديدة على الملكية المجدّدة في فرنسا، وإلباسها ثوباً تتلألأ عليه أبّهة النصر في المستقبل، فأعطى الأوامر لحكومته بهذا الشأن، فكان أن توجّهت الجيوش الفرنسية، في الخامس والعشرين من شهر أيار ١٨٣٠ م إلى الجزائر، بقيادة: وزير الحربية بورمون وذلك بعد إبحارها من مرفأ طولون، تنقلها ٣٥٠ سفينة تجارية، مرفقة بحماية ١٠٠ سفينة حربية، فوصلت إلى الخليج الواقع

غربي العاصمة: الجزائر في ١٤ حزيران حيث نزلت هناك، وسلّطت نيران مدافعها على قلعة السلطان فاحتلّتها بعد معركة وقعت في إستاولي ـ Staouéli في ٥ تموز ١٨٣٠ م. ثم دخلت العاصمة فتركها الداي حسين إلى المنفى.

وبعد ذلك ببضعة أيام، قامت في باريس ثورة عارمة ضد عائلة بوربون المالكة، فنتج عنها، بلبلة في السياسة الدولية، في أوروبا، حيث انقسمت فيها الدول إلى قسمين: قسم مؤلف من الروسيا والنمسا وبروسيا، والقسم الآخر من إنكلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال؛ وهذا ما جعل الفرنسيين يتوقفون مؤقتاً عن متابعة زحفهم ثم يمضون فيه، بفتح البلاد بأجمعها.

لقد كانت الجزائر في ذلك الوقت تابعة إسمياً للباب العالي ويحكمها الداي حسين الذي كان يتمتع بسلطة محدودة، وقد حصل أثناء حكمه حادث مع قنصل فرنسا آنذاك المدعو دِفال ـ Deval كان سبباً لقطع العلاقات الديبلوماسية بين فرنسا والجزائر. وبيان ذلك أن الدولة الفرنسية كانت مدينة للداي حسين بثمن صفقة قمح إشترتها منذ عهد الجمهورية ولم تسدّده له، وكان ذلك بواسطة تاجرين يهوديين أعلن إفلاسهما فيما بعد؛ بحيث فقد الداي ثقته بالقنصل دفال وطلب نقله عند ذاك من الجزائر؛ فلم تستجب الحكومة الفرنسية لطلبه، فاستاء هذا القنصل من الداي، وأثناء حضوره إحدى الحفلات الرسمية التي كان يقيمها هذا الأخير في قصره، دفعته الوقاحة إلى معاتبته بهذا الشأن، الأمر الذي أثار غضب الداي حسين فأقدم على ضرب القنصل الفرنسي، بمذبّة أو بمنشّة كانت بيده: مما أدى إلى قطع العلاقات مع فرنسا في سنة ١٨٢٧ م وبقيت كذلك إلى أن رأى الملك شارل العاشر الإنتقام من الداي حسين فأعلن الحرب عليه، واحتلّت جيوشه عاصمة الجزائر كما مرّ أعلاه؛ ولكن هذا الاحتلال لم يمنع من متابعة الجيوش الفرنسية لمواصلة فتحها لبلاد الجزائر كلها؛ ففي أول الأمر تظاهر قائد الجيش الفرنسي بأن حكومته هي على اتفاق مع الباب العالي، إلّا أن ادّعاءه هذا كان على سبيل المغالطة والخداع، إذ أن الحامية التركية

في الجزائر، لم تقصّر في مقاومة الجيش الفرنسي، خصوصاً وأن الأهالي من عرب وبربر كانوا متّحدين معها في الدفاع عن بلادهم. ثم واصل الجيش الفرنسي فتحه للبلاد الجزائرية وكانت السياسة التي اتبعتها دولته تقضي بالإحتلال أولاً، على مراحل ثم بالتوسع الممتدّ وأخيراً بالفتح التام، وكانت الجيوش الفرنسية ترسل تباعاً لهذه الغاية وذلك نظراً لشدة المقاومة التي كان الجزائريون يبدونها مجاهدين ضد الإستعمار الفرنسي؛ وخصوصاً تحت لواء الأمير عبد القادر الجزائري الذي واصل النضال حتى استسلامه في سنة ١٨٤٧ م ـ وهكذا تمكنت الجيوش الفرنسية من احتلال مرافيء أوران وبون وبُوجي من سنة ١٨٢٠ ـ ١٨٣٥ م ثم مدينة قسطنطينية في سنة ١٨٣٧ م. وبعد تعيين القائد بيجو ـ Bugeau حاكماً على الجزائر، استولى على مدينة مسقارة ـ Mascara وكانت مركزاً لإقامة الأمير عبد القادر ١٨٤١ م. كما أن الدوق دومال ـ D'Aumale ابن الملك لويس فيليب استولى على: ممتلكات الأمير الجزائري وأسر عائلته وصادر أمواله ١٨٤٣ م وقضى على حاشيته البالغة أكثر من ثلاثين ألف شخص. وعندما حاول المراكشيون مساعدة الجزائريين، هزمهم الجيش الفرنسي في موقعة إيسلي ـ Isly في سنة ١٨٤٤ م. على أن استسلام الأمير عبد القادر الجزائري للفرنسيين لم يكن ليمنع نشوب الثورات المحلية في الجزائر، حيث كانت تخبو مؤقتاً ثم تعود فتشتعل ولا سيما في جبال الأطلس الكبير والواحات؛ وقد عملت الحكومات الفرنسية أثناء ذلك على تشجيع هجرة الأوروبيين، وخصوصاً الفرنسيين إلى الجزائر فبلغ عددهم في سنة ١٨٤٦ م ما ينوف عن المائة ألف، منهم ٤٧٠٠٠ فرنسي.

محمد علي باشا والي مصر، والوهابيون

كان محمد علي باشا في الجيش العثماني الذي ساعد على طرد جيش القائد الفرنسي نابليون بونابرت من الأراضي المصرية؛ وقد منحه الباب العالي يومذاك رتبة الباشوية ١٨٠٥ م فأصبح سيد مصر غير منازع بالرغم من أنه كان خاضعاً إسمياً للدولة العلية العثمانية، وقد تمكن في سنة ١٨١١ م من القضاء على زعماء المماليك بعد أن نصب لهم كميناً وقعوا فيه

بغير احتراز؛ وأنشأ جيشاً تابعاً له انتقى جنوده من بين الفلاحين المصريين، وأخضعهم لتدريب الضباط الفرنسيين، في تلك الأثناء كانت سلطة الأمير عبد العزيز الأول ابن سعود قد توطّدت في بلاد نجد، بعد أن كان والده محمد بن سعود تمكن من نشر الإصلاحات الدينية الجديدة في سائر مناطق الجزيرة العربية، تلك الإصلاحات التي نادى بها محمد بن عبد الوهاب وهي تدعو لإرجاع الإسلام إلى طهارته الأصلية وإتباع تعاليم القرآن الصارمة والتوحيدية، وقبل وفاته في سنة ١٨٠٣ م كان الأمير عبد العزيز قد فرض المذهب الوهابي وأعلن نفسه مِلكاً ١٧٨٨ م ثم احتلّ الإحساء ١٧٨٩ ـ ١٧٩٠ م. أما إبنه سعود: الذي خلفه ١٨٠٣ ـ ١٨١٤ م كأمير نجد وإمام الوهّابيين، فقد احتلّ المدينة المنوّرة في سنة ١٨٠٥ م ومكة المكرّمة في السنة التالية، وواصل انتصاراته بعد ذلك حتى أكمل إستيلاءه على الجزيرة بكاملها في السنة ١٨٠٨ م. وبالإضافة إلى بلاد نجد أصبح يسيطر على الحجاز وعسير واليمن وحضرموت والبحرين؛ وكان يهدّد العراق ويطمح إلى احتلال سوريا. وكانت الحكومة الهندية تجهد في مكافحة القرصنة الوهابية في الخليج الفارسي حتى إن سفنها أقدمت في سنة ١٨٠٩ م على تسليط مدافعها على معاقل القرصان في رأس الخيمة.

وفي السنة ١٨١١ م بعد أن تمّت تصفية المماليك قام محمد علي باشا بتنفيذ ما كان قد عهد به إليه السلطان محمود الثاني من شنّ الحرب على الدولة السعودية الفتية لإزالتها من الحجاز؛ فأرسل حملة بقيادة إبنه طوسون باشا الذي استولى على مكة بدون مقاومة، لكنه نال نصيبه من الهزيمة أمام عبد الله بن سعود في الداخل وخسر نصف جيشه، وهذا ما دفع بمحمد علي باشا للخروج بنفسه على رأس جيشه إلى الحجاز في العام ١٨١٢ م. فقبض على شريف مكة غالب بعد أن اتهمه بالتآمر مع السعوديين سرّاً، وأبعده إلى سالونيك حيث لقي حتفه فيما بعد. ثم عمد محمد على باشا إلى مهاجمة قبائل عسير في المنطقة الجبلية الواقعة جنوبي تهامة، وغادر الجزيرة العربية تاركاً متابعة القتال لإبنه طوسون، وذلك بعد أن كان احتلّ المدينة ١٨١٣ م.

وفي العام ١٨١٤ م قُتِلَ سعود في حادث قرب الطائف، فخلفه ابنه عبد الله ١٨١٤ ـ ١٨٢٠ م الذي لم يلبث أن اصطدم بالجيش المصري في العشرين من كانون الثاني ١٨١٥ م في بيزل ولقي الهزيمة هناك، وكانت المعاهدة التي عقدت بينه وبين القائد المصري مذلة له، وهذا ما جعله يخرق المعاهدة لتعود الحرب بين الفريقين ثانية. عند ذاك رأى محمد علي باشا وجوب إرسال حملة أخرى إلى الجزيرة بقيادة إبنه إبراهيم باشا، الذي ترك القاهرة في شهر آب ١٨١٦ م متوجهاً نحو مقاطعة القصيم حيث أخرج منها الملك عبد الله الذي تراجع إلى عاصمته الدرعية فحاصره فيها: وفي التاسع من أيلول ١٨١٨ م اضطر عبد الله إلى التسليم؛ فأرسله إبراهيم باشا إلى الأستانة وهناك قضى السلطان بإعدامه، مع بعض مساعديه، ١٧ كانون الأول ١٨١٨ م.

بعد ذلك تنازل محمد علي باشا عن مكة والمدينة إلى الباب العالي: إلَّا أن المملكة السعودية، نهضت من جديد بعد ثلاثة أعوام أي في عهد: تركي بن عبد الله الذي اتخذ من الرياض عاصمة له واستطاع استعادة قسم من ممتَلكاتَ الدولة في بلاد نجد حيث أوجد نوعاً من الوحدة السياسية ١٨٢٠ ـ ١٨٣٤ م، تكاملت في عهد ابنه فيصل ١٨٤٣ ـ ١٨٦٥ م، ثم اضمحلت هذه الوحدة فيما بعد لأسباب عدة.

محمد علي باشا وحملته على الشام

بعد أن كان محمد علي باشا نزل على إرادة السلطان محمود الثاني، ولبّى دعوته في سبيل محاربة بعض التمردات والثورات التي اندلعت في مختلف أقاليم الدولة العثمانية وذلك بهدف توطيد مواقعه في السلطنة وكسب الشرعية وبالتالي تحقيق أغراضه وأطماعه الرامية إلى التركيز على أن تكون مصر، قلب العالم الإسلامي؛ فقد رأى أن الفرصة مؤاتية، للقيام بما كان يضمره من معاداة السلطنة العثمانية، التي كانت تمرّ في ذلك الحين، بفترة الضعف العسكري المتميّز بالأحداث الجليّ التي أصابت قواتها العسكرية، كما مرّ بيانه سابقاً، ولذا فقد احتج بأن السلطان أخلف وعده

معه، فلم يمنحه إقليم الشام الذي كان وافق على منحه إياه ثمناً لخدماته في الحرب ضد اليونانيين والسعوديين، فقرّر الإستيلاء على هذا الإقليم وهو يشمل فلسطين ولبنان بالإضافة إلى سوريا يحدوه إلى ذلك عاملان أحدهما: إستراتيجي وثانيهما اقتصادي. وبادر إلى تهيئة الحملة العسكرية التي أراد إرسالها إلى الشام، بالرغم من معارضة السلطان الشديدة. وقد سارت هذه الحملة في أوائل تشرين الثاني ١٨٣١ م تحت قيادة إبراهيم باشا، عن طريق العريش وعن طريق البحر في آن معاً. وأثناء ذلك فتح الجيش المصري مدائن غزة ويافا وبيت المقدس ونابلس وحيفا ومنها توجه إبراهيم باشا لمحاصرة مدينة عكا برّاً وبحراً ٢٦ تشرين الثاني ١٨٣١ م. وبعد حصار دام حتى ٢٨ أيار ١٨٣٢ م سقطت هذه المدينة بيده ومعها حاكمها عبد الله باشا الجزار الذي نقل أسيراً إلى مصر.

في ذلك الوقت كان السلطان محمود الثاني قد أرسل جيشاً من ستين ألف مقاتل بقيادة حسين باشا إلى بلاد الشام؛ فلاقت مقدمته جيش إبراهيم باشا، بالقرب من مدينة حلب، وانهزمت أمامه فتراجع الجيش التركي إلى مضيق بيلان في جبال طوروس ٢٩ حزيران ١٨٣٢ م فلاحقه القائدالمصري بجيشه إلى هناك حيث نشبت معركة قوية بينهما كان النصر فيها بجانب هذا الأخير غرّة ربيع الأول ١٢٤٨ هـ - ٢٩ تموز ١٨٣٢ م. وواصل إبراهيم باشا زحفه مجتازاً جبال طوروس فاحتلّ مدينة أظنه ومنها اتجه نحو مدينة قونية في وسط الأناضول حيث التقى بالقرب منها بالجيش التركي الآخر الذي كان السلطان محمود قد أرسله بقيادة رشيد باشا. ودارت المعركة بين الجيشين المصري والتركي عنيفة ومتسارعة وأسفرت عن فوز الجيش الأول فوزاً مبيناً ووقع القائد التركي أسيراً بيد خصمه ٢٧ رجب ١٢٤٨ هـ - أول كانون الأول ١٨٣٢ م وهكذا تمكّنت القوات المصرية من القضاء على القوات التركية وأخذت تهدّد مقرّ السلطنة؛ ذلك أن الطريق إلى الأستانة أصبحت خلواً من المقاومة ومفتوحة للوصول إلى البوسفور. وهذا ما حدا بالدول الكبرى للتدخل، وبخاصة دولة الروسيا القيصرية التي أرسلت أسطولها وجيشاً مؤلفاً من ١٥٠٠٠ جندي لحماية العاصمة العثمانية،

ومساعدة السلطان محمود الثاني؛ الأمر الذي ساهم في وقف الزحف المصري، في الأناضول، ودفع بدولتي إنكلترا وفرنسا للطلب من السلطان بوجوب الإتفاق مع محمد علي باشا والي مصر، للتوصل إلى وضع حد للنزاع بينهما: ولهذه الغاية وبعد المفاوضات وُقعت معاهدة كوتاهية مع محمد علي باشا في ١٨ نيسان ١٨٣٣ م وهي تنص على: «أن يخلي المصريون إقليم الأناضول ويتراجع جيشهم إلى ما وراء جبال طوروس، ويمنح محمد علي باشا ولاية مصر طيلة حياته، ويعيّن والياً على ولايات الشام الأربع؛ عكا وطرابلس وحلب ودمشق»، وعلى جزيرة كريت، كما يُعين ابنه إبراهيم باشا والياً على إقليم أطنه]. وقد صدرت بذلك إرادة سنية في ٥ أيار ١٨٣٣ م.

وبهذه المناسبة وقبل رحيل الجيش الروسي من مواقعه على البوسفور، اغتنم القيصر الروسي الفرصة لحمل السلطان على توقيع معاهدة معه دُعيت معاهدة: أونكيار إسْكِلَه سي ـ Unkiar Skelassi في تموز ١٨٣٣ م. وبمقتضاها تعهّدت كل من الدولتين الروسية والتركية بتبادل المساعدات في حالة الإعتداء على إحداهما من الغير. وكانت هذه المعاهدة تتضمن ملحقاً سرياً يعفى الباب العالي من أيّما التزام آخر مقابل وعده بإغلاق الدردنيل في وجه السفن الحربية الأخرى ما عدا السفن الروسية.

تصفية الحكم المصري في سوريا

بعد الإتفاق السابق الذي جرى بين الروسيا والباب العالي، وتوسع النفوذ الروسي في تركيا من جهة وتغلغل النفوذ الفرنسي في مصر من جهة ثانية، عمدت السلطنة العثمانية إلى تنشيط المتمرّدين في سوريا وتزويدهم بمقوّمات المقاومة ضدّ الحكم المصري، ووقفت بريطانيا في مقدّمة الدول التي سعت إلى دعم السلطنة في هذا المجال، فعقدت معاهدة تجارية معها في ١٦ آب ١٨٣٨ م لم يقبل محمد علي باشا بها في مصر وسوريا وسائر المناطق التي يحكمها. فرأى السلطان محمود عند ذاك، وكان قد أجرى

إصلاحاته العسكرية، أن يسترجع البلاد الشامية ويزيل حكم محمد علي باشا منها، فأعطى الأوامر إلى قواته للزحف على سوريا. فاجتازت جبال طوروس واحتشدت في بيه جك على الضفة اليسرى من الفرات الأعلى نيسان ١٨٣٩ م. وكان إبراهيم باشا عند ذاك يترقب، على رأس جيشه، تحركات الجيش العثماني الذي كان بقيادة حافظ باشا، حتى إذا تلقّى من والده، الأمر بالتصدّي لهذا الأخير، تقدّم نحوه، والتقاه بالقرب من نصيبين ففاز عليه وألحق به الهزيمة ٢٤ حزيران ١٨٣٩ م. فتقهقر القائد التركي بجيشه إلى مَرعش، بعد أن ترك على أرض المعركة عدداً كبيراً من المدافع والبنادق والذخائر والمؤن. وقبل أن ترد أنباء هذه الكارثة إلى مسامع السلطان محمود الثالث ويعرف نتيجة الحرب مع خصمه، قضى نحبه ١٩ ربيع الثاني ١٢٥٥ هـ - ٢ تموز ١٨٣٩ م وتولّى الحكم بعده إبنه عبد المجيد.

الفصل السابع والعشرون

السلطان عبد المجيد(*).

على إثر معركة نصيبين واندحار القوات التركية، وتقدّم قوات إبراهيم باشا لاحتلال مدائن: عينتاب وقيصرية ومَلَطية، حصل ما لم يكن بالحسبان، إذ وقعت أحداث كان لها مفعول كبير في توجيه سياسة محمد علي باشا، فقد جرت بعض الانتفاضات الشعبية في بعض الولايات العثمانية وأقدم أحمد باشا. القائد العام للأسطول التركي على التوجه بجميع سفنه الحربية إلى ثغر الإسكندرية، لتسليمها إلى محمد علي باشا، كما انضمت فرقة عسكرية كاملة إلى إبراهيم باشا في الأناضول، في الوقت الذي راح مندوبو محمد علي باشا، يجوبون البلاد لإثارة العصيان والتمرّد ودفع الناس لحمل السلاح دفاعاً عن عقيدتهم في وجه حزب الكفّار في الأستانة. هذا فيما كانت الدول الغربية الكبرى، تحاول من جهتها، مدّ يد المعونة إلى السلطنة لتصفية الإدارة المصرية في الشام، خوفاً من مواصلة إبراهيم باشا الزحف بقواته على الأستانة. ولهذا الغرض فقد أرسل سفراء فرنسا وإنكلترا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة بتاريخ ١٦ جمادي الأولى ١٢٥٥ هـ - ٢٨ تموز ١٨٣٩ م طلبوا فيها من الباب العالي عدم

(*) مولود في ١٤ شعبان ١٢٣٧ هـ.

اتخاذ أيّ قرار فيما يتعلّق بمحمد علي باشا قبل إطلاعهم عليه، فوافق على ذلك.

في ذلك الوقت قرّر السلطان عبد المجيد، وكان في أوائل الثامنة عشرة من عمره، أن يمارس سياسة المسامحة في حكمه. وكان للخطاب الذي ألقاه بعد تسلّمه العرش، في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ م والمسمّى بالخط الشريف: غِلكانة ـ Ghulkane تأثير عميق في أوروبا التي رأت فيه دستوراً عظيماً لتركيا عصرية؛ إذ أعلن السلطان في بيان الإصلاح هذا، تأكيده بصفة رسمية المساواة بين جميع رعايا الدولة أمام القانون، مع المحافظة على الشريعة في نفس الوقت، وضرورة إيجاد ضمانات لأمن أولئك الرعايا على حياتهم وشرفهم وأملاكهم وبالتالي وجوب علانية المحاكمات ومطابقتها للوائح وإلغاء إجراءات مصادرة الأملاك وضرورة إيجاد نظام ثابت للضرائب، يحلّ محل الإلتزام، وتوفير نظام ثابت للجندية بتحديد مدة معينة لها. وكان هذا الخط الشريف بوحي من وزير الخارجية رشيد باشا، وهو يعتبر مرحلة هامة من مراحل التحديث التي شهدتها الدولة منذ القرن الثامن العاشر، ويشكل نقطة الإنطلاق لسلسة من الإصلاحات والتنظيمات التي صارت أساساً وساهمت في إصدار القوانين والتشريعات المستقبلية لا سيما في مجالات تنظيم المحاكم والتعليم وغيرها، ثم بعد ذلك، ونظراً لخلافات الدول الكبرى على الطريقة الواجب اتخاذها لتسوية المسألة المصرية وتشعّب الآراء بهذا الشأن، وإذ كانت فرنسا تميل إلى مساعدة محمد علي باشا وتصرّ على طلبها الرامي إلى إبقاء الشام تحت حكمه، فقد أسفرت المخابرات التي أجرتها الدول الأربع انكلترا والروسيا والنمسا وبروسيا، إلى التوصل لعقد اتفاق بينها وقّعه مندوبوها في مؤتمر لندن بتاريخ ١٥ تموز ١٨٤٠ م صيغت شروطه كما يلي:

أولاً: يلزم محمد علي بإرجاع ما فتحه للدولة العلية ويحفظ لنفسه الجزء الجنوبي من الشام مع عدم دخول مدينة عكا في هذا القسم.

ثانياً: أن يكون لإنكلترا الحق بالإتفاق مع النمسا في محاصرة فرض

الشام ومساعدة كل من أراد من سكان بلاد الشام خلع طاعة المصريين والرجوع إلى الدولة العلية.

ثالثاً: أن يكون لمراكب الروسيا والنمسا وإنكلترا معاً حق الدخول في البوسفور لوقاية القسطنطينية لو تقدمت الجيوش المصرية نحوها.

رابعاً: أن لا يكون لأحد الحق في الدخول إلى مياه البوسفور ما دامت القسطنطينية غير مهدّدة.

خامساً: يجب على الدول الموقع مندوبوها على هذا الإتفاق أن تصدّق عليه في مدة لا تزيد عن شهرين بحيث يكون التصديق في مدينة لندرة. وقد أضيف إلى هذه المعاهدة ملحق مصدّق عليه من مندوب الدولة العلية مبين فيه الحقوق والإمتيازات التي يمكن منحها لمحمد علي باشا. وتعهدت الدول في هذا التحالف كما يتبين منه بالدفاع عن وحدة أراضي الدولة العثمانية وإكراه محمد علي باشا بقوة السلاح عند الإقتضاء، على التخلي عن الشام.

والجدير بالذكر هنا أن فرنسا لم تنضم إلى الدول الموقعة على هذا الإتفاق إنما اكتفت بتأييد محمد علي باشا معنوياً ثم تخلّت عن تأييدها له ساعة الحسم، بسبب ظروفها الداخلية؛ مما حمل الملك لويس فيليب على تغيير رئيس وزارته حبّاً بالسلم. أما محمد علي باشا فلما تبلّغ مضمون هذه المعاهدة بصورة رسمية أصرّ على رفض العمل بها وبقي على موقفه. إلّا أن الأسطول الإنكليزي والجيوش المشتركة التي أنزلها الحلفاء إلى البرّ في عدة مواضع من بلاد الشام، ومنها في جونيه شمالي بيروت ١١ أيلول ١٨٤٠ م قد تمكنا من الإستيلاء على جميع المدن الواقعة على السواحل البحرية وإخراج المصريين منها، الأمر الذي دفع محمد علي باشا للرضوخ إلى استجابة المطالب المعروضة عليه من قِبَل الدول المتحالفة وإصدار أوامره المستعجلة إلى ولده إبراهيم باشا الذي كان معسكراً في ضواحي بيروت عند ذاك، بالتوقف عن القتال ووجوب استدعاء الجنود المعسكرين في حدود الشام والجلاء عنها. فلبى هذا الأخير طلب والده وعاد مع جيشه

إلى مصر، شوال ١٢٥٦ هـ أواسط أيلول ١٨٤٠ م بعد أن قاسى جميع أنواع الوَصَب والتعب والهوان، وفقد أثناء الطريق عدداً وفيراً من جنوده وذخائره على يد رجال البدو في صحراء العريش.

وفي غضون ذلك كان السير شارل نابيير قد وصل بأسطوله إلى مياه الاسكندرية حيث عرض على محمد علي باشا ما كلّف به من دولته وهو أن الحكومة الانكليزية تسعى لدى الباب العالي في سبيل إعطائه بلاد مصر في حياته ولورثته من بعده فيما لو تنازل عن حكم بلاد الشام وأعاد الأسطول العثماني إلى الدولة العلية؛ فلم يسع محمد علي باشا سوى القبول بهذا المطلب موافقاً على كل الشروط المعروضة عليه. وتمّ الإتفاق بينه وبين الأميرال الإنكليزي بهذا الشأن في ٢ شوّال ١٢٥٦ هـ - ٢٧ تشرين الثاني ١٨٤٠. وقد أصدر الباب العالي فيما بعد فَرماناً بذلك بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٢٥٦هـ - ١٤ كانون الثاني ١٨٤١ م.

بعد ذلك قامت فرنسا وإنكلترا بمساع دولية مكثّفة لإبطال شروط ومفاعيل معاهدة أونكيار إسكله - سي المشار إليها آنفاً. فلم تعارض الروسيا بإبطالها وبتوقيع معاهدة أخرى، في ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥٧ هـ - ١٣ تموز ١٨٤١ م بين الباب العالي والنمسا وفرنسا وإنكلترا والروسيا وبروسيا، دعيت بمعاهدة المضايق وبمقتضاها تقرّر أن لا يكون لأية دولة حق المرور بسفنها الحربية في بوغازي البوسفور والدردنيل في حالة السم. وقد جري تصديق هذه المعاهدة في مدينة لوندرة. وهكذا تساوت الروسيا بباقي الدول وفقدت حقها بالمرور بسفنها الحربية بهذين البوغازين في أي وقت.

بلاد الشام بعد رحيل إبراهيم باشا عنها

لم يكد الحكم المصري ينحسر عن سوريا ويتقلّص ظلّه، بنزوح المصريين عنها، حتى عاد الوضع فيها كما كان سابقاً أي في حالة فوضى وعدم استتباب الأمن، ذلك أن الدولة العثمانية بعد عودة حكمها إلى البلاد، استعملت طريقة المعاملة بالمثل، فعادت من عاداها. وأسبغت نعمها على

من تظاهر بمساعدتها على مقاصدها وخدمها بإخلاص، أثناء المحنة التي مرّت بها. إذ أعادت أرباب النفوذ والإقطاع إلى سابق عهدهم ومجدهم من حيث العمل على تقطيع أوصال الشعب؛ فكان أن أخذت الرشوة تطل برأسها والتبذير يتفشى في الإدارات العامة فمنيت مداخيل البلاد بالنقص وخلت القرى والمزارع المأهولة بالتدريج، من أهاليها.

لقد كان الحكم المصري طيلة المدة التي بقيت فيها سوريا تحت ظلّه، مركزياً مباشراً. أما في لبنان فإن الإدارة الحكومية ظلت في يد حاكمه الأمير بشير الشهابي الذي بدأ عهده بإقامة علاقات حسنة مع ممثلي الباب العالي، فيما كان يناضل في سبيل استقلال لبنان وتوفير العدالة للجميع. وحينما احتل إبراهيم باشا فلسطين في العام ١٨٣١ م انضم إليه الأمير بشير وعمل على مساعدته في سقوط يافا وحيفا وعكا، بحيث انفتحت طريق سوريا للمصريين، فاحتل القائد المصري، يرافقه الأمير بشير، مدن دمشق وحمص وحلب. ومن ثم وبعد تسلّم محمد علي باشا، من السلطان العثماني، مقاليد الحكم في سوريا وكيليكيا، بقي الأمير بشير ينعم في لبنان، بحكم خاص، بصفته حليفاً لمصر، في حين أصبحت سوريا ولاية مصرية يحكمها مصريون؛ وقد أدخل إبراهيم باشا في سوريا إصلاحات جذرية. ولكن ذلك تطلب كثيراً من المال؛ فزادت الضرائب على الأهلين الذين أرغموا على السخرة والتجنيد الإجباري وتلبية مطالب كثيرة جائرة، وبذات الوقت زادت نقمة هؤلاء على الحكم المصري وبالتالي على حكم الأمير بشير في لبنان، حيث اتّحد المسيحيون والدروز في مقاومة مشتركة رفعوا فيها لواء الثورة، في محاولة لمنع الجيوش المصرية من الدخول إلى الجبل بعد أن كان الأمير بشير قد وضع تحت تصرّف القائد المصري إبراهيم باشا تسعة آلاف مقاتل. ثم كانت حوادث حوران التي حارب الموارنة فيها ضد الدروز، بداية عهد عداء بين الفريقين؛ فاستغل عملاء الإنكليز والأتراك الحالة النفسية الثائرة في لبنان محاولين إشعال نار الفتنة بالرشوة والسلاح. وفي العاشر من تشرين الأول ١٨٤٠ م وبعد أن كان اجتمع المسيحيون والدروز والشيعة والسنّة، في بلدة إنطلياس بالقرب من

بيروت، تعاهدوا بالنضال معاً في سبيل استقلالهم، وتسلّموا السلاح من الإنكليز والعثمانيين الذين رست جيوشهم في خليج جونيه واحتلت بعدئذ جبيل والبترون وصيدا، فاضطر الأمير بشر الثاني للتنازل عن حكم الجبل والإستسلام للإنكليز، وبالتالي اللجوء إلى جزيرة مالطة ومنها إلى الأستانة حيث وافته المنية في العام ١٨٥٠ م. وقد أقيم مكانه في الحكم الأمير بشير الثالث، بموافقة الإنكليز والعثمانيين. وهكذا قويت سلطة الباب العالي في لبنان، حيث ألحقت به المدن الساحلية صور وصيدا وبيروت وطرابلس مباشرة، واختيرت بيروت مركزاً لباشوية عثمانية، وذلك لمراقبة الجبل بطريقة أكثر فعالية. في تلك الأثناء كانت عوامل الإنفجار تعتمل في أنحاء لبنان لأسباب عدّة لا سيما بين الدروز والموارنة؛ بالإضافة إلى سوء تصرف الأمير بشير الثالث الذي أتاح الفرصة، للتدخل في شؤون البلاد الداخلية، وفقد رصيده الشعبي لدى الدروز الذين كانوا يرغبون في خلعه بالقوة. ولذلك، فإن زعماءهم من الجنبلاطيين والنكديين والعماديين قاموا جميعاً بالإشتراك في مهاجمة المسيحيين في دير القمر وأحرقوا البلدة ١٤ تشرين الأول ١٨٤١ م، ولم تلبث الفتنة أن امتدت وشملت بعض القرى الأخرى في الشوف وفي منطقة الغرب: جزّين وعبيه والشويفات والحدث وبعبدا؛ ولولا تدخل جيش الدولة العثمانية لامتدت الثورة أكثر من ذلك. وقد أسفرت هذه الفتنة عن مقتل ثلاثمائة رجل من الفريقين وعن خراب كبير في الممتلكات، وأدّت إلى فقدان الثقة بين الدروز والمسيحيين وشيوع الكراهية في البلاد. وعلى إثر ذلك أقدم الباب العالي على إعلان عزل الأمير بشير الثالث أوائل كانون الثاني ١٨٤٢ م من ولايته، ونقله إلى الأستانة؛ وهو آخر الأمراء الشهابيين. ثم عيّن مكانه حاكماً على الجبل، المدعو عمر باشا النمساوي وهو أول موظف تركي يتولى هذا المنصب في لبنان. ولما عجز هذا الوالي عن الظفر بولاء الدروز والنصارى وتعاونهم معه، لجأت الدولة العلية إلى إقالته، واتخاذ تدبير جديد لحكم لبنان ينطوي على تقسيم البلاد إلى قسمين أو قائمقاميتين متميزتين ومنفصلتين: الأولى مسيحية: شمالي طريق بيروت ـ دمشق، يحكمها ماروني ويخضع لباشا

طرابلس التركي العثماني. والثانية درزية، جنوبي طريق بيروت ـ دمشق، يحكمها درزي يخضع لباشا صيدا التركي العثماني.

وقد بدا هذا التقسيم السياسي كأنه مفروض لتوسيع شقة الخلاف بين الطوائف الدينية والتسبّب في زيادة التوتّر بدلاً من أن يكون عاملاً في التهدئة وإحلال السلام في الجبل؛ خصوصاً وأن بعض سكّان كل من القسمين كانوا مزيجاً من الدروز والنصارى مثل الشوف والغرب والمتن. وقد حاول الباب العالي مرة أخرى تسوية الأمور بين الطائفتين المتعاديتين فلم تنجح كل الطرق التي عرضها عليهما بحيث بقي كل منهما على رأيه معتبراً بأن تكون الأفضلية له؛ وهذا ممّا سبّب إثارة الإحقاد ثانية فيما بينهما ودفعهما لحسم النزاع باللجوء إلى السلاح للتقاتل، وأخذ الثأر ٢ أيار ١٨٤٥ م. وهكذا أقدم الدروز، في القائمقامية الدرزية الجنوبية، على تدمير عدد من القرى المسيحية؛ فقابلهم الموارنة بإحراق قرى درزية. وشملت نار الفتنة بامتدادها كلاً من المختارة وعبيه وجزّين ودير القمر وأماكن أخرى. هذا من جهة ومن جهة ثانية، اشتعلت الأحقاد أيضاً في القائمقامية المارونية الشمالية بين العامّة والمشايخ الموارنة، بحيث اغتنم الباب العالي الفرصة المناسبة لإرسال الجيوش التركية واحتلال جبل لبنان عسكرياً وإجراء الأحكام العرفية بغية إيقاف القتال، إلى أن دارت المخابرات بينه وبين الدول العظمى لتقرير ما يضمن السلام والأمن في البلاد، حيث تمّ الإتفاق بين الجميع على إقامة مجلس إدارة إلى جانب كل قائمقام، متمتّع بصلاحيات إدارية وقضائية، ومؤلف من عشرة أعضاء من مختلف الطوائف. وعلى هذا الأساس توقف الخلاف مؤقتاً بين الدروز والموارنة وجمّدت المسألة اللبنانية على الشكل المبيّن إلى العام ١٨٦٠ م كما سنراه فيما بعد.

حرب القرم وأسبابها

بينما كانت النمسا والروسيا منهمكتين في إخماد الحركات الثورية في المجر وبولونيا وإيطاليا، وبعد أن زال خطر محمد علي باشا من سوريا، سنحت الفرصة للباب العالي لفرض النظام في داخلية البلاد. أما في أوروبا

فكانت النزعة التحرّرية تلاقي صداها المستحبّ لدى السلطان عبد المجيد الذي وافق عملاً بالتقاليد الإسلامية على استضافة الزعماء البولونيين والمجريين اللاّجئين إليه هرباً من الظلم الروسي النمساوي. وعندما حاولت الروسيا والنمسا في العام ١٨٥٠ م إرغامه على تسليمها السياسي المجري كوسّيت وغيره من المواطنين المجريين والبولونيين الذين منحهم حق اللجوء السياسي لم يسع السلطان عبد المجيد إلاّ رفض طلبهما وذلك بتأييد ضمني من إنكلترا التي سارعت إلى إرسال أسطولها إلى خليج بازيكا الصغير ليربض فيه. إلاّ أن القيصر نقولا الأول لم يكن ليشك مطلقاً بأن إنكلترا قد تشهر السيف ضدّه للدفاع عن الدولة العثمانية. وكذلك لم يكن ليعتقد أبداً بأن إنكلترا وفرنسا اللتين تتنافسان على السيطرة التجارية في الشرق، يمكن أن توحدهما مصلحة مشتركة ضدّه؛ ولكن الأحداث الدولية أثبتت خطأ اعتقاده هذا؛ ذلك أن نزاعاً بين فرنسا والروسيا كان قد نشأ قبل عدة سنين بسبب الأماكن المسيحية المقدسة في فلسطين إذ كان كل منهما يطالب بحق حمايتها بواسطة رجال الدين التابعين لدولتهما. ففرنسا تريد الإحتفاظ بالامتيازات التي كانت تتمتع بها منذ ان منح السلطان سليمان القانوني الملك فرنسوا الأول حق التعامل التجاري مع كل مرافيء الشرق، والحرية الدينية المطلقة لجميع الفرنسيين بالإضافة إلى حق حراسة الأماكن المقدسة المسيحية في القدس؛ وكان هذا الحق يرجع في أصله إلى معاهدات شهيرة كانت الإمتيازات قبلها محصورة برهبان من البندقية وجنوى وكان مركزهم يقع في حيّ بيرا وغَلاَطة في الأستانة. وخلال الثورة الفرنسية وبعدها لم تعد فرنسا تظهر اهتمامها بالإرساليات الدينية في فلسطين أو تعتبر نفسها الوريثة الشرعية للمملكة اللاتينية الصليبية في الشرق. أما الروسيا فإنها منذ إلغاء التحالف المقدس الذي قام في العام ١٨١٥ م للقومية في أوروبا الشرقية انتهزت الفرصة عند سنوحها لكي تلعب دور الحامية للأقليات المسيحية في الدولة العثمانية وتسعى من جهة أخرى لتحرير الكاثوليك من هذا الإمتياز ومنحه للأرثوذكس المتمذهبين بمذهبها وكان يبلغ عددهم عند ذاك ما ينوف

عن عشرة ملايين من النفوس. ففي العام ١٨٤٣ م حصل بطريرك الأرثوذكس في القدس على موافقة الباب العالي بانفصاله عن بطريرك الأستانة، بحيث أخذ يقوّي سلطته بمساعدة قيصر الروسيا ودعمه؛ وقد ردّت الحكومة الفرنسية على ذلك بمساندة الكهنة الكاثوليكيين والمطالبة لهم بامتيازات جديدة في العام ١٨٥٠ م. فعيّن الباب العالي لجنة مشكلة من عدة أعضاء مختلفي المذاهب لفصل هذه المسألة بمقتضى مآل المعاهدات القديمة. وبعد عدة اجتماعات متوالية قرّرت هذه اللجنة بأن الأولوية هي للكاثوليك في امتلاك عدة كنائس وأديرة وأعطتهم بعض الإمتيازات أهمها تسليم رجال دينهم المفاتيح الثلاثة الخاصة بالأبواب الرئيسية لكنيسة العذراء وبالسراديب الكائنة تحت كنيسة المهد في بيت لحم ٦ شباط ١٨٥٢ م. فعارضت الروسيا بتنفيذ قرار اللجنة من هذه الجهة وهدّدت الباب العالي بالحرب عند عدم إجابة طلبها؛ في حين تشدّدت فرنسا بتمسكها بحقوقها الأمر الذي دعا الباب العالي إلى وجوب تنفيذ القرار المختلف عليه، حسماً للأمر، ولكن القيصر نقولا الأول لم يَرَ أن الأمر انتهى عند هذا الحدّ فأراد اتخاذ ذريعة ما ليضع على بساط البحث المسألة الشرقية في أوسع معانيها. وهكذا أرسل إلى الباب العالي مندوباً من قبله، الأمير منشيكوف على رأس بعثة غير اعتيادية لأجل التفاوض بشأن الأماكن المقدسة ظاهرياً. بينما في الحقيقة لم يكن القصد من ذلك إلّا توفير الأسباب للنزاع توصلاً لتبرير إعلان الحرب على الدولة العلية ١٠ شباط ١٨٥٣ م. وبعد وصوله إلى الأستانة بذل الأمير منشيكوف جهده لدى الباب العالي للحصول على تجديد شروط معاهدة [أونكيار إسكله سي القاضية بأن يكون للروسيا حق حماية المسيحيين الأورثوذكس بأجمعهم في ممتلكات الدولة العثمانية، فقوبل طلبه بالرفض المطلق، من قِبل رشيد باشا الذي كان أعيد إلى منصب الصدارة العظمى في ذلك الوقت. عند ذلك طلب الأمير الروسي مقابلة السلطان عبد المجيد ربيع عام ١٨٥٣ م. ولما قابله عرض عليه اقتراحاً بتوقيع معاهدة خاصة تعطي الروسيا حق حماية

الأقليات اليونانية في كافة أقاليم الدولة العلية فلم يوافقه السلطان على هذا الإقتراح إنما أجابه معلناً احترام حقوق الكنيسة الأورثوذكسية فقط؛ إذ أن التسليم بحق حماية الأقليات يعني القبول بتدخل الروسيا في الأقاليم التركية الأوروبية وحتى في الأستانة ذاتها، أو في كل الجزر اليونانية كما يعني تنازل السلطان عن سلطته على قسم كبير من رعاياه يُقدّر بثلث سكان الدولة العثمانية. وبعد تصريح عبد المجيد بأن المقترحات الروسية لا تتفق وسلامة الدولة واستقلالها، غادر الأمير منشيكوف والوفد المرافق له، العاصمة العثمانية في ٢٦ أيار ١٨٥٣ م على متن إحدى السفن الروسية.

وما كاد يمضي على ذلك عدة أيام حتى كان الأسطولان البريطاني والفرنسي يرسيان في خليج بازيكا مثبتين للقيصر الروسي بأن إنكلترا وفرنسا تؤيدان السلطان في موقفه. حينئذ رأى نقولا الأول التشدّد في مطالبته فأرسل إنذاراً للسلطان عبد المجيد في ٣١ أيار يهدّد فيه بأن قواته مهيأة لاحتلال ولايتي الأفلاق والبغدان: ولاّشيا وفلدافيا في حال عدم إقراره لما سبق وطلبه منه؛ وبالفعل فإن القوات الروسية عبرت نهر البروت وشرعت في الإستيلاء على تلكما الولايتين الرومانيتين الدانوبيتين، بعد أن أعلن القيصر بأن عمله هذا لا يهدف إلى إشهار الحرب إنما جلّ ما يسعى إليه هو استعادة حقوق الروسيا في الأماكن المقدسة، وفي هذه الأثناء كانت النمسا تبذل جهودها في إجراء المفاوضات المستمرة بغية التوسط مع الفريقين للوصول إلى حلّ يحول دون الحرب بينهما، فأثمرت جهودها في هذا السبيل وأدّت إلى عقد مؤتمر ڤيينّا في شهر آب ١٨٥٣ م الذي تعاهدت فيه دول فرنسا وإنكلترا والنمسا وبروسيا على تقرير مشروع وفاق بهذا الشأن. نال موافقة الروسيا ولم يقبل به الباب العالي، فانفضّ المؤتمر بدون جدوي، غير أن الباب العالي، بتشجيع من دولتي فرنسا وإنكلترا، طلب من الأمير: تشاكوف قائد الجيوش الروسية المحتلّة لولايتي الأفلاق والبغدان، بموجب إنذار وجّهه إليه في ٤ تشرين الأول ١٨٥٣ م وجوب إخلاء هاتين الولايتين بظرف خمسة

عشر يوماً وإلاَّ فيعتبر بقاء الجيوش الروسية فيها بمثابة إعلان للحرب: وأعطيت الأوامر لعمر باشا قائد الجيوش العثمانية بالإسراع لعبور نهر الطونة مهما كلّف الأمر، وإخراج الروس من مواقعهم؛ ففعل وبعد قتال عنيف فاز الجيش العثماني على الجيش الروسي وأخذ مكانه على الضفة اليسرى للنهر. وفي الوقت ذاته كان جيش آخر عثماني بقيادة عبده باشا يجتاز التخوم الواقعة على حدود الروسيا من جهة القفقاس في آسيا، ومن ثمّ يتقدم فيأخذ قلعة القديس نقولا بعد معارك انتصر فيها علي الجيش الروسي؛ وعندها توقفت الحرب بسبب شدة البرد وهطول الأمطار.

وفي غضون ذلك اجتمع القيصر نقولا الأول بأمبراطور النمسا: فرنسوا جوزف وعرض عليه مشروعاً بالتحالف وتبادل المساعدة فلم يستجب هذا الأخير لطلبه. بحجة تعارضه مع مصلحة بلاده.

وفيما الحال على هذا المنوال إذ بالأسطول الروسي يفاجيء الأسطول العثماني المرسي في مرفأ سينوب على البحر الأسود، ويتمكن من تدميره بكامله. ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٣ م.

وبالرغم من كل هذه الأحداث فإن الأمبراطور الفرنسي نابليون الثالث، بعد أن كانت سفنه دخلت مع السفن الأنكليزية، مياه البحر الأسود في ٤ كانون الثاني ١٨٥٤ م حاول لآخر مرة بذل جهوده في سبيل الصلح، فوجّه كتاباً شخصياً بخط يده، إلى القيصر نقولا الأول، يعرض عليه فيه تسوية الأمور بصورة مشرّفة للجميع، بحيبث يعقد مؤتمر للنظر قي الصلح، بشرط خروج الجيش الروسي من الولايتين الرومانيتين اللتين احتلّهما في ذات الوقت الذي تنسحب فيه السفن الإنكليزية والفرنسية من مياه البحر الأسود وتدخل في المتوسط؛ وقد جاء في كتاب الأمبراطور الفرنسي ما مؤداه: [إذا رفضت جلالتكم هذا الإقتراح فتضطر فرنسا عندئذ، كما إنكلترا، لأن تترك الأمر إلى السلاح ومخاطر الحرب ما كان يمكن أن يصير حلّه حالياً عن طريق الحق والتعقّل]؛ وهذا الكتاب يحمل تاريخ: ٢٩

كانون الثاني ١٨٥٤ م وكان جواب القيصر الروسي على هذا الكتاب، ينمّ عن تكبّر وعنجهية بعد الرفض؛ إذ تضمّن ما يلي: [أن الروسيا تعرف تماماً كيف أنها ستكون في العام ١٨٥٤ م مثلما كانت في العام ١٨١٢ م] وهو بذلك يلمح إلى ما آلت إليه حرب نابليون بونابرت عمّ الأمبراطور الفرنسي في سنة ١٨١٢ م أمام مدينة موسكو حيث تقهقر الجيش الفرنسي وقتذاك بعد فقده العديد من جنده. وعلى إثر ذلك قطعت العلاقات الديبلوماسية بين فرنسا والروسيا. وفي ١٢ أذار ١٨٥٤ م وقّعت فرنسا وإنكلترا والدولة العلية في مدينة الأستانة، على عقد محالفة مشتركة الغاية منها حماية الدولة العلية والدّفاع عنها ضد الروسيا؛ ثم في العاشر من نيسان ١٨٥٤ م اتفقت فرنسا وإنكلترا بمقتضى معاهدة خاصة وقعت في العاصمة الإنكليزية لندن على أنهما تحفظان ممتلكات الدولة العلية وتمانعان بضمّ أي جزء منها للروسيا؛ وهكذا أقامت الحرب فيما بين الروسيا من جهة وبين فرنسا وإنكلترا والدولة العلية من جهة أخرى؛ وبعد تجمع الجيوش الإنكليزية والفرنسية، الأولى بأمرة اللورد رَغلان والثانية بأمرة المرشال دي سانت أرنو نزلت جميعها في فرضة غاليبولي والأستانة أيار ١٨٥٤ م؛ وكان القيصر الروسي نقولا الأول قد أعلن الحرب على الدول المعادية له ١١ نيسان ١٨٥٤ م. في تلك الأثناء كان القتال قد نشب فعلاً في البحر الأسود حيث قامت السفن الفرنسية والإنكليزية بإطلاق مدافعها على مدينة أوديسا فدمّرت قلاعها ٢٢ نيشان ١٨٥٤ م ثم انسحبت من مينائها وراحت تضرب الثغور الروسية الواقعة على البحر الأسود.

أما في البرّ فإن المرشال الروسي الأمير بسكيفتش قائد الجيوش المعسكرة على ضفة نهر الطونة اليسرى، كان قد عبر في ذلك الوقت هذا النهر وألقى الحصار على مدينة سيلستريا وذلك من ١٥ أيار إلى ٢٠ حزيران ١٨٥٤ م دون أن يتمكن من اقتحامها وفتحها بفضل المقاومة البطولية التي أظهرها قائد القوة العثمانية: موسى باشا الذي استشهد في الدفاع عنها.

هذا في حين كانت جيوش الحلفاء قد توجّهت إلى مدينة ڤارنا بُغية مساعدتها، فأرغمت الجيش الروسي المحاصر لها على تركها وبالتالي على إخلاء ولايتي الأفلاق والبغدان اللتين احتلتهما الجيوش النمساوية بناء لاتفاق النمسا على ذلك مع الحلفاء الثلاثة.

وعند اجتماع قادة الجيوش المتحالفة في مدينة ڤارنا في ٢١ تموز ١٨٥٤ م اتخذوا قراراً بوجوب نقل ميدان القتال إلى أراضي الروسيا وأنزلوا جنودهم في شبه جزيرة القرم. حيث جرت أول معركة بينهم وبين الجيوش الروسية هناك عند نهر ألْما في ٢٠ أيلول ١٨٥٤ م فتقهقرت نحو مدينة سيباسبتول. وفي ٢٨ منه هاجم الحلفاء مدينة بَلاَكلاڤا ـ بلغورود ـ Belgorod ودخلوها عنوة وهي تقع إلى الجنوب من أوديسا.

وفي العاشر من تشرين الأول ١٨٥٤ م وبعد وفاة القائد الفرنسي المرشال دي سانت أرنو، بدأ الهجوم على مدينة سيباسبتول الروسية من قِبل الحلفاء فصمدت صمود الجبابرة. وفي الخامس من تشرين الثاني خرج الروس من قلاعهم وحصونهم مهاجمين الجيش الإنكليزي على مرتفعات أنكرمَن ـ Inkermenn ولكنهم تراجعوا بعد تلقيه النجدة من طرف الفرنسيين والأتراك؛ وكان فصل الشتاء قد أقبل فتوقف القتال بسبب شدة البرد حتى إذا أهلّ شهر شباط من العام ١٨٥٥ م عادت أعمال الحصار والدفاع حول المدينة وداخلها.

لقد كانت مدينة سيباسبتول محاطة بالإستحكامات التي تمّ تحصينها في البر والبحر بطريقة جعلت من العسير والصعب الإستيلاء عليها وذلك بهمة الكولونيل الروسي تودْلبن ـ Todleben الذي انتزع من يد الجيش الفرنسي بعض المرتفعات فأحسن تحصينها كيلا يهاجم الحلفاء منها ناحية كَرَابلنايا الواقعة خارج القلعة القديمة.

وفي التاسع من نيسان، بدأ القائد الفرنسي كونروبرت بإلقاء قذائف

مدافعه على المدينة فقابله الجيش الروسي بالمثل وبقي الحال على هذا المنوال مدة عشرة أيام، فقـد خلالهـا الروس ستـة آلاف رجل والحلفـاء ألفين. وكان عمر باشا القائد التركي قد ردّ هجوم الروس في ١٧ شبـاط وألحق بهم خسائر فادحة، غير أن الجنود المصـريين في الجيش التركي فقدوا قائد فرقتهم سليم باشا في ذلك الهجوم. وهذه الواقعة كان لها تأثير شديد على صحة القيصر الروسي نقولا الذي كان على فراش الموت في ذلـك الوقت ومـا لبث أن توفي على الأثـر ٢ أذار ١٨٥٥ م. وفي خضمّ الأحداث كان فيكتور عمانوئيل ملك البيامونت بإيطاليـا قد وقـع معاهـدة بالإنضمام إلى التحالف الإنكليزي الفرنسي التركي ضد الروسيا ٢٦ شباط ١٨٥٥ م وأرسل إلى شبه جزيرة القرم جيشاً مؤلفاً من ١٨٠٠٠ مقاتل تحت إمرة الجنرال لا مَرمورا للمساهمة في فتح مدينة سيباسبتول.

وكانت حرب الخنادق قائمة على قدم وساق حينما عُيّن الجنـرال: باليسّيير ـ Pélissier قائداً عاماً للجيش الفرنسي مكان الجنرال: كونروبرت في ١٠ أيار ١٨٥٥ م فقام بالإشتراك مع اللورد رَغلان بمهاجمة مدينة كريش واحتلالها، ثم احتلال مرفـأ بريكـوب وبحر أزاق ـ آزوف ـ Azov بحيث سيطرا على هذه المنـاطق كلها وبـذلك منعـا وصول الأمـداد إلى مدينـة سيباسبتول. وفي ٧ حزيران سقطت قلعة القمة الخضراء Mamelon vert، وبعدها هاجم الفرنسيون حصن مَلاكوف فصمد بوجههم ولم يتمكنوا منه، كما لم يفلح، الإنكليز في هجومهم على قلعة ريدان الكبرى ـ Redan. وفي ١٧ حزيران توفي اللورد رَغلان بالكوليـرا فخلفه في قيـادة الجيوش الإنكليزية الجنرال جيمس سمبسون؛ وأصيب تودلبن الروسي بجراح أقعدته عن العمل، وكذلك قُتِل ناكيموف. والجنرال الفرنسي بيزو ـ Bizot فخلفه الجنرال نيال ـ Niel. وكان الروس المحاصرون في المدينة قد قطعوا الأمل من إمكانية ثباتهم في المقاومة فخارت قواهم وضعفت معنوياتهم وتناوشتهم الأمراض وزاد الحرمان من كل شيء في تعاستهم وضربت الفوضى أطنابها في صفوفهم؛ وكان القائد غورباتشاكوف الذي خلف فشيكوف على رأس

المقاومة مشوّش الخاطر لا يعرف ما يجب أن يفعله، حتى قرّر بعد التردّد، دفع جيش النجدة المرابط على مرتفع ماكنزي إلى الهجوم على مراكز القوات المتحالفة، فرُدّ هجومه بعد معارك عنيفة دارت على ضفاف التشرنايا من قبل الجيش البيامونتي الذي وقف سدّاً بوجهه ببسالة فائقة وردّه مدحوراً، وذلك بقيادة القائد لامَرمورا في ١٦ آب ١٨٥٥ م.

بعد ذلك عيّن القادة المتحالفون يوم الثامن من أيلول، موعداً للهجوم العام على المدينة المحاصرة، ومهّدوا لذلك بأصلائها ناراً حامية من فوهات مدافعهم بصورة متواصلة طيلة نهار السابع منه، ثم في اليوم التالي أي في ٨ أيلول وعند الظهيرة خرجت الجيوش الحليفة من خطوطها دفعة واحدة بناء على إشارة القيادة العامة مندفعة كالسيل العرِم، حيث تقدم الجيش الفرنسي نحو حصن مَلاكوف واحتلّه بعد دفاع مستميت من قِبل الروس الذين لم يكن منهم إلاّ أن أضرموا النار في المدينة فأحرقوها عن آخرها ثم أخلوها ليلاً، ليدخلها الحلفاء بجيوشهم في اليوم التالي.

بعد ذلك سارت هذه الجيوش باتجاه مدينة قلبرون فاحتلّتها في ١٤ تشرين الأول من السنة وتابعت سيرها إلى مدينة أوتشاكوف التي أخلاها الروس بعد أن هدموا قلاعها.

وفي هذه الأثناء كان النصر يميل نحو الجيوش الروسية في حربهم مع الأتراك في القبق القوقاز حيث سقطت قلعة قارص في أيديهم إثر حصار متطاول ٢٨ تشرين الثاني ١٨٥٥ م بعد أن كان الأتراك قد دافعوا عن فجوات جبال البلقان دفاعاً مستميتاً وصمدوا في هذه المدينة حتى فنوا عن بكرة أبيهم.

وعلى كل حال فإن القيصر الروسي إسكندر الثاني، بعد أن تحقق من مجريات الحوادث بأنه أصبح من المستحيل على جيوشه الانتصار على قوات الحلفاء المتألبة عليها، أبدى ميله إلى السِلم بانتظار مفاتحته بذلك من قبل الدول الغربية لتلبية ندائها. في اذار ١٨٥٥ م عرضت النمسا على جميع الدول المتحالفة وجوب إرسال إنذار للقيصر بمطاليبها فإن استجاب

لها تتوقف الحرب وإلاَّ فيستأنف القتال بكل شـدّة. وهكذا كـان، فنقولا الثاني عند تبلّغه الإنذار بالصلح وافق عليه. وبعد المفاوضات تمّ الإتفاق على عقد مؤتمر في مدينة باريس لتقرير السلم نهائياً وتعيين موعد له في يوم ١٨ جمادي الثانية ١٢٧٢ هـ ـ ٢٥ شباط ١٨٥٦ م. وأثناء هذه المفاوضات طلبت الدول الغربية من الباب العالي إجراء تنظيمات وإصلاحات حديثة في الـدولة تفـادياً للتـدخل الخـارجي في شؤونها الـداخلية؛ فنـزل السلطان عبـد المجيد على طلبهـا، وأصدر منشـور إصلاح جـديـد عُـرف بـالخط الهمايوني في ١٨ شباط ١٨٥٦ م أقرّ المساواة بين الطوائف واحترام حقوق الإنسان من جملة ما أقرّه. وقد كان لهذه البراءة أثرها الفعّال على مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس من ٢٥ شباط إلى ٣٠ أذار ١٨٥٦ م والذي تمخّض عن معاهدة وقّعها مندوبو دول: فرنسا وبريطانيا العظمى والروسيا وسردينيا والنمسا وتركيا وجاء فيها ما يلي:

١ ـ إحترام ممتلكات الدولة العثمانية واستقلالها.

٢ ـ قبول مبدأ التحكيم في حالة وقوع خلاف بين الدولة العثمـانية وغيرها من الدول.

٣ ـ تتعهد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحين على ألاَّ تتدخل أية دولة في شؤنها الداخلية.

٤ ـ تغلق الدولة العثمانية البوسفور والدردنيل في وجه السفن الحربية غير العثمانية.

٥ ـ حيدة البحر الأسود بعدم السماح بظهور سفن حربية فيه أو إقامة منشآت حربية على شواطئه.

٦ ـ حرية الملاحة في نهر الدانوب.

٧ ـ تسترجع ولاّشيا ومولدافيا وضعهما في الإستقلال الـذاتي تحت سيادة الدولة العثمانية بشرط بقائهما تحت الضمانة المشتركة للدول الكبرى التي وعدت بعدم التدخل في شؤونهما.

٨ ـ تحافظ الصرب على استقلالها الذاتي تحت سيادة السلطان ووفق الضمان المشترك من جانب الدول.

٩ ـ تخلّي الروسيا عن مصبّات نهر الدانوب حتى ملدافيا على أن تعود هذه المصبات إلى السيادة العثمانية.

١٠ ـ إعادة مدينة سباسبتول إلى الروسيا، ومدينة قارص إلى الدولة العثمانية.

وقد صار العمل بتنفيذ هذه المعاهدة بعد انتهاء المؤتمر، بمعرفة لجنة خاصة لتعيين الحدود، بين الدولتين الروسية والعثمانية في جهات بسّارابيا.

والواقع أن السنوات التي تلت حرب القرم لم تحمل إلى السلطان عبد المجيد إلاَّ زوال الأوهام؛ فقد رأى أن الإصلاحات التي أعلنها تدور في حلقة مفرغة وتصبح موضع هـزء وسخريـة الشعب، والمقرّرات التي اتخذها يطويها النسيان، والحقد المزمن بين المسلمين والمسيحيين يعود، ويتفاقم ويبلغ درجة من الهيجان خلّفت النهب والسلب والضحايـا. ففي العام ١٨٥٨ م توفي الوزير رشيد باشا وعيّن مكانه علي باشا، ومنذ ذلك الحين لم يعد باستـطاعة السلطان الـوقوف في وجـه أخصامـه والحاشيـة المهيمنة على القصر، خاصة وأن داء السلّ الذي كان مصاباً به بدأ ينهش رئتيه ويسبب له آلاماً مبرّحـة؛ فبعد أن كـان أعلن عن استعداده لحمـاية الأقليات المسيحية في الدولة وجد نفسه عاجزاً أمام موجة التعصب التي اجتاحت دمشق وجدة وغيرهما مما كان له ردّ فعل عنيف في أوروبا التي من ناحيتها عمدت دولها إلى وضع العراقيل أمام الباب العالي لمنعه من وضع حدّ للثورة في بلاد الصرب والجبل الأسود سعيـاً في منحهما الإستقـلال التام، كما فعلت فرنسا والروسيا في سنة ١٨٥٨ م إذ أرسلتا أسطولهما إلى سـواحل الجبـل الأسود حيث اتفقتـا على مسـاعـدة الثـوار في البـوسنـة والهرسك، وتأييد مطاليب أهاليهمـا في الحصول على امتيـازات مشابهـة لامتيازات الصرب. هذا مع الإشارة إلى أن معاهدة باريس المشار إليها آنفاً لم تحسم نهائياً مسألة إمارتي مُلدافيا وولاّشيا الرومانيتين؛ إذ أن المشكلة

كانت تدور حول معرفة ما إذا كانت هاتان الامارتان تريدان تكوين دولتين متميزتين كما هي رغبة السلطنة والنمسا أم دولة واحدة تعطي اسم رومانيا كما أجمع عليه الوطنيون بموافقة فرنسا؛ وبالنتيجة تمّ الإتفاق على ضمّ الولايتين إلى بعضهما في دولة واحدة يكون لها مجلس نواب وحكومة شبه مستقلة ويحكمها أمير واحد، تحت حماية جميع الدول وقد تأيّد ذلك بوفاق وقّع في باريس ٢٩ محرم ١٢٧٥هـ - ١٩ آب ١٨٥٨ م وانتخب الروماني إسكندر كوزا أميراً عليها ١٨٥٩ م. وبعد نشوب الثورة في هذه الإمارة آل الحكم إلى الأمير النمسوي شارل هوهنزلّرن في سنة ١٨٦٦ م.

المسألة اللبنانية وفتنة سنة ١٨٦٠ م في سوريا ولبنان

بعد تطبيق نظام القائمقاميتين بإنشاء الحكم الثنائي في جبل لبنان كما مرّ آنفاً ازداد نفوذ فرنسا في علاقاتها مع الموارنة في حين تدعّمت العلاقات الإنكليزية مع الدروز ولكن مع الفارق في الأهداف، ونتيجة للصراع الفرنسي الإنكليزي من خلال الطائفتين الرئيسيتين في الجبل، عادت الأحقاد والضغائن القديمة للتحرك مرة أخرى بينهما فتفاقم الخلاف واتسعت أسباب الشقاق بتدخل أصحاب الغايات من الزعماء الأقطاعيين الذين دأبوا على استغلال الخلافات المذهبية وإثارة المشاكل الطائفية في محاولاتهم لتدعيم مراكزهم وزعاماتهم الفردية، فكانت الفتنة الطائفية التي اشتعلت في العام ١٨٦٠ م وامتدت من الجبل إلى سوريا وأدّت إلى تدخل أوروبي مباشر في لبنان.

والواقع ين هذه الفتنة بدأت على إثر حوادث اعتداء بين الفريقين، جرت في أواخر سنة ١٨٥٩ م، قتل من جرائها بعض الأشخاص من الطائفتين المارونية والدرزية في القرى المشتركة، وبدلاً من أن يعمل العقلاء على تهدئة الأمور، تركوها تستغل لغايات في نفوسهم، فما كاد ينتهي فصل الشتاء ويطل فصل الربيع من العام ١٨٦٠ م حتى كان الفريقان على استعداد للتقاتل. وهكذا نشبت الحرب الأهلية في الجبل وظلت نيرانها تستعر طيلة أربعة أشهر تقريباً بعد أن تطاير شررها إلى سوريا. وقد

طغت على البلاد موجة من التقتيل والنهب في المناطق التي يقطنها دروز ونصارى حيث أحرقت أكثر من ستين قرية من قرى المتن والشوف، وكانت دير القمر وجزّين وحاصبيا وراشيا وزحلة في عداد المدن التي أصابتها الحرب؛ وبلغ عدد ضحايا المجاز ١٢٠٠٠ تقريباً. أما في سوريا فإن مدينة دمشق كانت عرضة لمشاغبات قامت فيها ضدّ المسيحيين، فأحرق المشاغبون الحيّ الذي يقطنه هؤلاء الأخيرون، وقتلوا عدداً كبيراً منهم ولولا تدخل الأمير عبد القادر الجزائري الذي كان منفياً من الجزائر إلى دمشق، وقيامه بحمايتهم وإنقاذه ما ينوف عن ألف شخص منهم، بمعاونة عائلته ورجاله، لكانوا هلكوا جميعاً نظراً للهيجان الذي كان يستبدّ بالمسلمين عند ذاك ولاشتراك الحرس التركي ورجال الشرطة مع المهاجمين.

وقد عرفت فرنسا كيف تستفيد من هذه الأحداث فبادرت للقيام بحملة ديبلوماسية في أوروبا للظهور بمظهر المدافع عن المسيحية في الشرق دعت بها إلى تدخل أوروبي عسكري مباشر لمساعدة المسيحيين؛ فلبّت طلبها الدول الكبرى ووافقت كل من بريطانيا والنمسا والروسيا وبروسيا على عقد مؤتمر ضمّ بالإضافة إلى هذه الدول فرنسا وتركيا في ٣ آب ١٨٦٠ م حيث تقرّر فيه وجوب إيقاف المذابح في كل مكان من بلاد الشام وإرسال قوة عسكرية قوامها إثنا عشر ألف جندي لقمع الفتن. غير أن فرنسا وحدها نفّذت القرار فأرسلت جيشاً مؤلفاً من سبعة آلاف جندي بقيادة الجنرال دي بوفور، نزل في مرفأ بيروت في ١٠ آب ١٨٦٠ م. وقبل وصول الجيش الفرنسي كانت الدولة العثمانية قد أوفدت وزير خارجيتها فؤاد باشا إلى دمشق لقمع الفتنة ومعاقبة الموظفين الأتراك الذين ساعدوا أو تواطئوا مع الثائرين في لبنان ودمشق في ١٧ تموز ١٨٦٠ م وكان بمعيته قوة عسكرية مؤلفة من خمسة آلاف جندي: وقد شكّل هناك مجلساً حربياً لمحاكمة مثيري الفتنة سواء أكانوا من الدروز أم من المسيحيين أو غيرهم، وذلك بعدما بذل جهده في إعادة الهدوء إلى البلاد وإشاعة الأمن فيها، وأصدر المجلس الحربي أحكاماً شديدة القسوة بحق جميع الذين ثبت اشتراكهم

في القتل والمجازر؛ وهذا ما جعل دخول القوة الفرنسية إلى سوريا بلا مبرّر، فبقيت في بيروت لبضعة أسابيع بانتظار عودة فؤاد باشا من دمشق. وفي غضون ذلك عمد القائد الفرنسي، بموافقة هذا الأخير إلى نقل قواته من بيروت إلى المناطق الدرزية في الشوف على أن تتمركز القوات التركية في منطقتي جزين ولبنان الجنوبي؛ مما حمل أكثرية زعماء الدروز على ترك قراهم والانتقال إلى حوران؛ فيما أخذ الموارنة الذين هجروا قراهم بسبب الأحداث بالرجوع إليها. وفي الخامس من تشرين الأول ١٨٦٠ م أقدم فؤاد باشا على تشكيل لجنة دولية برئاسته تضم ممثّلي الدول الكبرى: فرنسا وبريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا، كانت مهمتها التحقيق في الحوادث التي وقعت واكتشاف المسؤولين عنها والمشتركين في أعمال القتل والنهب وتقديم التقارير لتقدير التعويضات عن الخسائر التي سبّبتها أعمال الشغب والفتنة وبالتالي النظر بالإقتراحات والتعديلات التي يجب إدخالها في نظام الجبل لإصلاح الحكم فيه. وقد شهدت هذه اللجنة منذ انعقادها خلافاً بالرأي بين المندوبين الفرنسي والإنكليزي لجهة نظام الحكم وتعيين قائمقام مسيحي وبعض الأمور الشكلية بحيث أن التباين في الآراء كان ظاهراً للعيان بين المندوبين جميعاً تبعاً لمصالح كل منهم لتوطيد نفوذ دوليته. فالمندوب الإنكليزي كان يقف إلى جانب فؤاد باشا مدافعاً عن سيادة الدولة العثمانية وسلامتها، كما كان يطالب بشدّة بتخفيف الأحكام الصادرة بحق الدروز، باعتبار أن التبعة لا تقع عليهم بل على المسيحيين؛ في حين كان المندوب الفرنسي يطالب بإنزال أشد العقوبات بهم. أما مندوبا النمسا وبروسيا فقد التزما موقف المندوب الإنكليزي بينما كان المندوب الروسي متردداً في موقفه إلى جانب المندوب الفرنسي. وهكذا عندما طالت المناقشات وتشعبت أدرك المندوبون أن المدة المحدّدة للإحتلال في الإتفاق الدولي ستنتهي قبل التوصل إلى اتفاق على المسائل المختلف عليها وخصوصاً شكل النظام الجديد للبنان، فاقترح وزير الخارجية الفرنسية على الدول الموقعة على اتفاق ٣ آب ١٨٦٠ م تمديد المدة ريثما تنتهي اللجنة من وضع قواعد الحكم وتركيزها. وبعد التفاوض

جرى الاتفاق بين هذه الدول على التمديد للقوات الفرنسية في البقاء في لبنان حتى مدة أقصاها الخامس من حزيران ١٨٦١ م. ثم بعد ذلك اتفقت السياستان الفرنسية والإنكليزية على توسيع عمل اللجنة لتشمل سوريا. إلاَّ أن الخلاف الذي وقع بسبب سوريا بين المندوبين الفرنسي والإنكليزي وبين فؤاد باشا، كان حائلاً دون التطرق إلى المسألة السورية فانحصر البحث في اللجنة بإعادة تنظيم أوضاع الجبل. وهنا وبعد الخلاف بين المندوبين على صيغة الاتفاق بهذا الشأن، وعدم البث به، في بيروت نقلت الدول الأوروبية البحث إلى الأستانة حيث جرى في التاسع من شهر حزيران ١٨٦١ م توقيع النظام الأساسي الجديد للحكم في لبنان، عُرِف بنظام ١٨٦١ م الذي عدّل في بعض بنوده جزئياً في العام ١٨٦٤ م وقد ظل معمولاً به إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. وكانت الدول التي وقعته هي: فرنسا وبريطانيا والنمسا والروسيا وبروسيا وتركيا.

وكان الجيش الفرنسي قد انسحب من مراكزه عائداً إلى بلاده في السادس عشر من شهر أيار ١٨٦١ م.

ولقد تضمن النظام الأساسي الجديد للجبل سبع عشرة مادة. وتنص المادة الأولى منه على ما يلي: «يتولّى إدارة جبل لبنان متصرّف مسيحي ينصّبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً. ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ الأمن العام والنظام في كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية. وبمقتضى الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية، ينصب تحت مسؤوليته مأموري الإدارة المحلية وهو يولّي القضاة ويعقد المجلس الإداري الكبير ويتولّى رئاسته وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم ما عدا الأمور التي ستذكر في المادة ٩ وكل عنصر من عناصر سكّان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعيّنه الكبراء والوجهاء في كل طائفة.

أما المادة الثانية منه فتنص: ينبغي أن يكون للجبل مجلس إدارة كبير يؤلف من أثني عشر عضواً أو يكلف بتوزيع الضرائب والبحث في إدارة

موارد الجبل ونفقاته وبيان آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف كلها.

وبموجب المادة الثالثة منه: [يقسم الجبل إلى سبع مقاطعات. وقد عيّن الباب العالي عند ذاك بموافقة ممثلي الدول الأوروبية، أول متصرف للجبل ويدعى داود باشا وهو من الأرمن الكاثوليك.

وفي السادس من حزيران ١٨٦١ م الموافق ١٧ ذي الحجة ١٢٧٧ هـ توفي السلطان عبد المجيد وخلفه في السلطنة أخوه عبد العزيز.

الفصل الثامن والعشرون

السلطان عبد العزيز *

لم يكد السلطان عبد العزيز يستلم مهام السلطة حتى وجد نفسه أمام عدة مشاكل كان عليه حلّها وهي تتعلّق ببلاد: الجبل الأسود والصرب والأفلاق والبغدان بالإضافة إلى متابعة التنظيمات الخيرية. ففيما يختص بإمارة الجبل الأسود، فإن حرباً كانت قد حصلت في العام ١٨٥٨ م بين الأهالي وجيش الدولة العلية بسبب الخلاف على الحدود، الأمر الذي دعا إلى تدخل الدول الكبرى لوضع حدّ لهذا الخلاف. بيد أن الأمير نقولا الذي استلم زمام الحكم بعد مقتل الأمير دانيلو في ١٣ آب ١٨٦٠ م حاول الانتقام من الدولة العثمانية وذلك بتقديمه المساعدة للحركة الثورية التي انتشرت آنذاك في بلاد الهرسك، وأخمدها فيما بعد عمر باشا الذي ارتدّ للإغارة على إمارة الجبل الأسود وأرغم الأمير نقولا على قبول الشروط التي أملاها عليه ٤ ربيع الأول ١٢٧٩ هـ - ٣٠ آب ١٨٦٢ م. ومن جملة تلك الشروط، بناء حصن داخل بلاد الجبل على الطريق الموصل بين مدينة أشقودره وبلاد الهرسك مروراً ببلاد الجبل. غير أن الدول الكبرى ومنها فرنسا والروسيا تعرّضت للدولة العلية وطلبت منها هدم الحصن المشار إليه لقاء تعهد الأمير بحفظ الطريق المذكور والتعويض مالياً عما يُسلب من أموال التجّار العثمانيين محرم ١٢٨١ هـ - حزيران ١٨٦٤ م وبذلك انتهت الحرب وهدأت بلاد الهرسك.

(*) مولود في ١٤ شعبان ١٢٤٥ هـ.

أما فيما يتعلق ببلاد الصرب فكانت عند ذاك بمقتضى المعاهدات السابقة ومنها معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ أذار ١٨٥٦ م قد نالت استقلالها بأجمعها تحت سيادة الدولة العثمانية ولكن بعد وقوع ثورة الهرسك في العام ١٨٦١ م وما بعدها حصلت عدة خلافات دامية بين أهالي البلاد وبين الجنود الأتراك وبخاصة في مدينة بلغراد التي يقيم فيها مسلمون، مما جعل قناصل الدول الكبرى، يتدخلون لوضع حدّ للإقتتال، بحيث أدّى تدخلهم إلى عقد اتفاق في ٦ أيلول ١٨٦٢ م - ١١ ربيع الأول ١٢٧٩ هـ قضى بمنع إقامة الجاليات الإسلامية خارج الحصون. الأربعة التالية؛ وهي: بلغراد وسمندرية وفتح إسلام وشباتس. أما الذين يقيمون خارج هذه الحصون فيلزمون ببيع ممتلكاتهم، والهجرة من البلاد أو الإقامة في حدود الحصون، وقد ورد في هذا الإتفاق بند يحظّر على قادة الجيوش العثمانية التدخل في إدارة البلاد الداخلية.

وأما فيما يختص بولايتي الأفلاق والبغدان فإن الباب العالي أصدر في أواخر سنة ١٨٦١ م فرماناً أجاز بموجبه توحيد إدارة الولايتين في كل أمورهما بحيث أصبح لهما مجلس نواب واحد ومجلس وزراء واحد. كما استقلّ الإكليروس في رومانيا استقلالاً تاماً بحيث لم يعد لبطريرك الأستانة أقل سيطرة عليه. وبتاريخ ٢٠ رجب ١٢٧٨ هـ - ٢١ كانون الثاني ١٨٦٢ م أصدر السلطان عبد العزيز فرماناً عالياً لفؤاد باشا بوجوب إصلاح المالية، وتنظيم ميزانية سنوية لإيرادات ومصاريف الدولة ثم ألحقه بفرمان آخر بسحب القوائم بأجمعها وتصفية جميع الديون السائرة. وقد وفّق الباب العالي إلى عقد قرض مع الإنكليز قيمته ثمانية ملايين جنيهاً انكليزياً وذلك بواسطة المصرف العثماني الذي كان قد تأسّس في ذلك الحين. وقد انشيء في الأستانة بعد ذلك ديوان للمحاسبة لإصلاح المالية في الدولة.

وما كادت الأحوال المالية تستقر في الدولة حتى عادت حكومة الصرب إلى المطالبة بجلاء الجيوش التركية عن بلادها وذلك بتأييد من الدول الكبرى. فلم يسع الباب العالي عند ذاك إلاّ استجابة هذا الطلب فتمّ بذلك استقلال الصرب بصورة كاملة.

الثورة في جزيرة إقريطش

بعد إعلان الثورة في جزيرة إقريطش كريت ـ Créte حيث قام الأهالي يطالبون بمنحهم الإستقلال فيها بغية التقدّم للإنضمام إلى اليونان أرسل الباب العالي جيشاً لقمعها ووضع حدّ لها. وكان هذا الجيش يحتوي على فرقة عسكرية مصرية قدّمها إسماعيل باشا خديوي مصر، للمساعدة وتمكّنت تلك الفرقة من الفوز في عدة مواقع مهمّة خصوصاً في موقعة أركاي كما أن الجيش العثماني أبلى البلاء الحسن في محاربة الثائرين بقيادة القائد، العام عمر باشا بطل القرم مما حدا بالباب العالي إلى إرسال مندوب سام سياسي للنظر في شؤون الجزيرة، هو الصدر الأعظم عالي باشا ٤ تشرين الأول ١٨٦٧ م الذي عمل على ترتيب الأمور هناك وعين حسين عوني باشا والياً للجزيرة. وفي أوائل سنة ١٨٦٨ م عاد الصدر الأعظم إلى الأستانة، وكانت المخابرات السياسية لا تزال جارية بين الباب العالي ومندوبي الدول الموقعة على عهده سنة ١٨٥٦ م؛ وذلك بشأن مستقبل الجزيرة، إلى أن عقد في باريس مؤتمر لهذه الغاية أصدر السلطان عبد العزيز على إثره، إرادة سنية في ١٢ جمادي الثانية ١٢٨٦ هـ ـ ١٩ أيلول ١٨٦٩ م تتضمن منح جزيرة إقريطش بعض الإمتيازات ومنها أعفاء أهاليها من الخدمة العسكرية.

الثورات في البوسنة والهرسك وبلغاريا

بعد سفر السلطان عبد العزيز إلى مصر في ١٤ شوال ١٢٧٩ هـ ثم إلى أوروبا في حزيران ١٨٦٧ م ووفاة رجلي الدولة فؤاد باشا وعلي باشا في العام ١٨٧١ م حدث تغيير كبير في سياسة الدولة العثمانية الخارجية والداخلية. ذلك أنها بدأت بالإنهيار وعانت مصاعب مالية متصلةالحلقات بحيث اضطر الباب العالي بالنتيجة لإعلان إفلاسها بناء لإشارة السفير الروسي الجنرال إنياتيف الذي استغلّ الوضع الراهن ليدخل عملاءه إلى المراكز الإستراتيجية على طول الحدود البلقانية، خصوصاً وأن الطموح الروسي كان يتركز على المضايق أكثر من أي وقت مضى مما جعل القيصر

الروسي يستبدل لقبه: المدافع عن العقيدة الأرثوذكسية بلقب آخر هو: حامي أخوانه السلافيين. ونتيجة لذلك تكاثرت في أقاليم الدولة الأوروبية الجمعيات السرية التي كان يديرها القناصل الروس وتموّلها السفارة الروسية في الأستانة.

ففي سنة ١٨٧٥ م قامت الإضطرابات في أرجاء البوسنة والهرسك، وكان العملاء الروس وراءها ثم امتدت إلى بلغاريا في كانون الثاني ١٨٧٦ م وكان سببها جمع الضرائب المتأخرة، فالتعسف في معاملة الأهالي. وفي مدينة سالونيك نشب نزاع بتاريخ ٦ أيار ١٨٧٦ م بين المسيحيين والمسلمين بسبب فتاة بلغارية ذهب ضحيته القنصلان: الألماني والفرنسي بحيث أدّى ذلك إلى ظهور عمارة بحرية أوروبية أمام شاطيء تلك المدينة، كانت الغاية من وجودها، الإعلان عن إستياء الدول الكبرى والأخذ بالثأر وهذا ما أثار طلاب المعاهد الشرعية الإسلامية وحملهم على خلع الصدر الأعظم وشيخ الإسلام. وفيما كان الهيجان يزداد في العاصمة وصلت إليها الأخبار بإن وضع الأقاليم شديد الخطورة حيث هرعت جموع المتطوعين من الصرب والجبل الأسود لمساندة الثور في البوسنة. وبرزت عند ذاك في أجلى معانيها المسألة الشرقية التي أصبحت موضع اهتمام جميع المحافل الأوروبية، ودفعت بدول النمسا وألمانيا والروسيا إلى الاحتجاج العلني على السلطان بحجة أنه تلكأ بتنفيذ الإصلاحات التي وعد بها منذ أمد طويل مع الاقتراح عليه بعقد هدنة لمدة شهرين، لكي يقوم بتعهداته بهذاالشأن وإلاّ فإنها، أي الدول، ستجد نفسها مضطرة للتدخل من أجل حماية رعاياها المسيحيين والدفاع عنهم. وقد طلبت بريطانيا فيها عقد مؤتمر في الأستانة لدراسة الموقف والوصول إلى اتفاق على كيفية إجراء الإصلاح في الدولة العثمانية؛ فوافق الباب العالي على الإشتراك في المؤتمر المطلوب.

في ذلك الحين كان حزب تركيا الفتاة الممنوع والملاحق رسمياً قد زاد انتشاراً وقوة فطالب الإصلاحيون بإعادته إلى الحكم وعزل الصدر الأعظم المقرّب من الروس. وتحسباً من اندلاع الثورة في البلاد اضطر

السلطان عبد العزيز إلى استدعـاء مدحت بـاشا إليـه للتباحث معـه بشأن الإصلاح لكن هذا الأخير كان قد غادر الأستانة قبل ذلك بقليـل قاصـداً الاجتماع بولي العهد الذي كان يقيم كأسير في كوناكه خارج العاصمـة. وبالرغم من أن مدحت باشا كان على علم بحالة وليّ العهد الصحية السيئة فأنه بالإتفاق مع محمد رشدي باشا الصدر الأعظم وحسين عوني باشا ناظر الحربية وأحمد باشا قيصرلي ناظر البحرية وشيخ الإسلام حسن خير الله أفندي، صمّم على مبايعـة مراد بن عبـد العزيـز للسلطنة وخلع السلطان عبد العزيز لعجزه وعدم أهليته لإدارة مهام الملك. وهكذا قبل الشروع في تنفيذ المؤامرة أصدر شيخ الإسلام الفتوى التالي نصها: «إذا كان زيد الذي هو أمير المؤمنين مختل الشعور وليس له إلمام في الأمور السياسية وما برح ينفق الأموال الميرية في مصارفه النفسانية بدرجة لا طاقة للملك والملّة على تحملها وقد أخلّ بالأمور الدينية والدنيوية وشوّشها وخـرب الملك والملّة وكان بقاؤه مضراً بها فهل يصحّ خلعه؟ الجواب يصح. كتبه الفقير حسن خير الله، عفي عنه[1].

ثم قام المتآمرون بتكليف حسين عوني باشا بأمر خلع السلطان عبد العزيز، وشيخ الإسلام وباقي الوزراء بمبايعة ولي العهد مراد بـالسلطنة. وعندمنا دقّت ساعة قصـر دولمابتشي الـواحدة بعـد منتصف الليل، إطلع عبد العزيز على فتوى شيخ الإسلام ولم يسعه سوى الرضوخ للأمر الواقع فـاقتيد إلى العـربة التي كـانت بـانتـظاره في الخـارج ٦ جمـادي الأولى ١٢٩٣ هـ ـ ٣٠ أيار ١٨٧٦ م. عند ذاك أعلن مدحت باشا نبأ الإنقـلاب وانتقل بمواكبة حرس الشرف إلى كوتاكه ليزفّ البشرى السارّة إلى الأمير مراد.

السلطان مراد الخامس(*).

كان لنبأ الإنقلاب الذي حصل في الأستانة واستهدف خلع السلطان عبد العزيز وتنصيب السلطان مراد الخامس مكانه على العرش، وقع حسن استقبله الناس بحماس في كل أنحاء السلطنة العثمانية وفي أوروبا. إلّا أن هذا الحماس لم يلبث كثيراً إذ خمد فوراً حينما علم القاصي والوافي بأن السلطان الجديد قد أصيب بنوبة عصبية صحبها توتر وهيجان شديدان بعد أسبوع من توليته إرتأى معها الأطباء تـأجيل المقـابلات المعيّنـة لاستقبال السفراء إلى موعد آخر؛ كما صار إلغاء حفلة المناداة الرسمية به سلطاناً إلى أجل غير مسمّى. وقد ازدادت حالة مراد الصحية اضطراباً على إثر النبـأ الذي نمي إليه، والمتعلّق بانتحار السلطان السابق المخلوع عمه عبد العزيز وبمقتل الوزيرين حسين عوني باشا ومحمد راشد باشا وجرح آخرين على يد أتباع الأمير يوسف عز الدين بن السلطان عبد العزيز بحيث أضحت حالته تدعو إلى الرثاء واليأس، ولم يتمكن من تمييز الوزراء عن بعضهم البعض ممـا استوجب عنـد ذاك استدعـاء الطبيب الأخصـائي النمساوي الشهيـر ليدرسدوروف الذي اعتبر بعد معاينة السلطان ومراقبته الدائمة بأن المرض المصاب به يصعب شفاؤه منه.

حينئذ رأى مدحت بـاشا والـوزراء أن الأمر يقتضي اتخـاذ التدبيـر الحاسم لمبايعة الأمير عبد الحميد شقيق مراد، ورفعه إلى العرش، مكانه. وفي العـاشر من شعبـان ١٢٩٣ هـ - ٣١ آب ١٨٧٦ م استـدعي العلمـاء والأمراء والأعيان إلى الديوان الملكي حيث عرض الأمر على شيخ الإسلام حسن خيـر الله أفندي على الصـورة الآتيـة لأخـذ فتـواه: «إذا جُنَّ امـام المسلمين جنوناً مطبقاً، ففات المقصود من الإمامة فهل يصحّ حلّ الإمامة من عهدته؟ الجواب يصحّ، والله أعلم».

(*) مولود في ٢٥ رجب ١٢٥٦ هـ

الفصل الثامن والعشرون

السلطان عبد الحميد الثاني(*).

في الوقت الذي جرى فيه عزل مراد الخامس واعتلاء عبد الحميد سدّة العرش كانت الدولة العثمانية بادية الضعف أمام الدول الأوروبية العظمى الواسعة المطامع. فبريطانيا كانت تعلن في كل مناسبة صداقتها مع العرب، بعد احتلالها بعض أقطار شبه الجزيرة العربية، وعدن وشاطيء مضيق باب المندب. أما فرنسا فإنها كانت تطمع في الإستيلاء على سوريا ولبنان نظراً لما لها فيهما من مقدمات ثقافية واقتصادية. وأما الروسيا القيصرية فكانت لا تتوقف عن تهديد الممتلكات التركية خصوصاً مضيقي البوسفور والدردنيل لكي تفتح لأسطولها ممرّاً إلى البحر الأبيض المتوسط؛ وأما النمسا فكانت تطمع في الإستيلاء على مقدونيا للوصول إلى سالونيك. وأما أيطاليا فكانت تضع نصب عينيها، بلاد طرابلس الغرب. هذا ابالإضافة إلى أن الثورة في بلغاريا كانت لا تزال قائمة وفي بلاد الصرب كان حزب الحرب قد تسلّم الحكم ووجّهت حكومة بلغراد إلى الباب العالي إنذاراً طلبت فيه منه سحب الحاميات التركية والعصابات غير النظامية من الحدود وتعيين الأمير ميلان نائباً للسلطان على البوسنة. ثم أعلن هذا الأمير الحرب على الباب العالي ٢ تموز ١٨٧٦ م من مقر قيادته؛ وقد انضم الجبل الأسود إلى الصرب واشترك في الحرب اشتراكاً فعلياً. وفي خضم هذه الأحداث

(*) المولود في ٢١ أيلول ١٨٤٢ م

استلم عبد الحميد السلطة الشرعية، وأظهر لوزرائه منذ بدء أعماله رغبته في إصلاح الأمور، وقرن القول بالفعل فأرسل للباب العالي أشعاراً بجلوسه، بموجب خط همايوني بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٩٣ هـ - ١٠ أيلول ١٨٧٦ م وافق فيه على إصدار نظام دستوري شوري أسوة بالبلدان الأوروبية، يحفظ لجميع رعايا الدولة العثمانية حقوقهم ويربط جميع الشعوب والملل الدائرة في فلكها. وعلى إثر ذلك تقرّر تعين لجنة من العلماء والموظفين المدنيين برئاسة مدحت باشا انتهت إلى وضع مسودّة للدستور المنوي إعلانه وعرضها على السلطان فوافق عليها بعد أن أضاف إليها فقرة تعطي السلطان الحق بتقرير نفي كل من يقدم على تهديد أمن الدولة. وهكذا أصدر عبد الحميد إرادة سنية في ٥ شوال ١٢٩٣ هـ - ٢٤ تشرين الأول ١٨٧٦ م بعقد مجلس للأمة، يؤلّف من مجلس أعيان ومجلس مبعوثان؛ فالأول يعيّن أعضاؤه بمرسوم من الباب العالي والثاني ينتخب أعضاؤه من قبل الشعب.

وبعد تعيين أحمد مدحت باشا في منصب الصدارة العظمى، صدر إليه فرمان سلطاني أرفق معه القانون الأساسي للدولة وهو يشتمل على ١١٩ مادة، لنشره في كافة أنحاء السلطنة ومباشرة العمل بأحكامه ٦ ذي الحجة ١٢٩٣ هـ - ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ م. وقد استوحى هذا الدستور من القانون البلجيكي وجرت الانتخابات بموجبه على أساس تقديري لعدم التحقق من عدد نفوس الأمة العثمانية على وجه الدقة في ذلك الحين.

في الرابع من ربيع الأول ١٢٩٤ هـ - التاسع عشر من أذار ١٨٧٧ م فتح البرلمان العثماني أول جلسة له في سراي دولمه باغجه واجتمع نواب العاصمة مع نوّاب الولايات وتليت خطبة العرش عن لسان السلطان عبد الحميد وبحضوره ثم جرت المناقشات بين النواب حامية محتدمة، وأغلبها يشدّد على صلاحيات مجلس المبعوثان وعلى جعل الحكم دستورياً تشترك فيه الأمة بواسطة ممثّليها وما إلى ذلك من المطالب التي تحدّ من سلطة الحكم السلطاني المطلق، الأمر الذي دفع يالسلطان إلى الإستياء من بعض الأعضاء المتشددين، معتبراً بأن في كلامهم تجاوزاً على صلاحياته؛ فندم على دعوة البرلمان للإنعقاد وأصدر إرادة شاهانية بحلّه مؤقتاً وأمر بنفي

عدد من الأحرار من البلاد وعلى رأسهم مدحت باشا، المحرّك الأساسي للدستور.

لقد كان لنبأ سقوط مدحت ردات فعل قوية في أوروبا على الأخص حيث أن التوتر الذي نشأ عن المسألة الشرقية وازداد تفاقماً بسرعة متناهية متخذاً شكل أزمة حادة، حمل الدول العظمى على القيام بمحاولة أخيرة في سبيل حفظ السلام، فعمدت إلى توقيع وثيقة في شهر أذار ١٨٧٧ م عرفت باسم بروتوكول لندن، جاء فيها النص الآتي: «إن الدول الغربية مع ارتياحها للسلام الذي تمّ الإتفاق عليه بين تركيا وصربيا، تعلن بأنها ستراقب باهتمام الطريقة التي بموجبها ستضع الحكومة العثمانية موضع التنفيذ، الإصلاحات التي وعدت بها. وهي تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق السلام العام في الشرق إذا ما رأت أن أحوال الشعوب المسيحية لم تتحسن». ومع أن إنكلترا حاولت إقناع السلطان عبد الحميد للقبول بالعرض الودّي الوارد في هذا البروتوكول، إلّا أن هذا الأخير رفض الإعتراف للدول الأوروبية بحق التدخل في شؤون دولته الداخلية. ولما رأت الروسيا بأن الفرصة أصبحت متاحة لها بصفتها الدولة المدافعة عن المسيحية في الشرق للقيام بحملتها الصليبية، أشهرت الحرب على تركيا بعد أن يئست من استجابة فرنسا وإنكلترا وألمانيا والنمسا للوقوف بجانبها.

الحرب الروسية التركية في البلقان

بعد رفض بروتوكول لندن من قِبل السلطان عبد الحميد تسارعت الأحداث بصورة متلاحقة؛ فأرسلت إنكلترا سفيراً جديداً لها إلى الأستانة، مكلّفاً بأن بنصح السلطان لقبول كل التضحيات تجنباً للحرب ٢٠ نيسان ١٨٧٧ م وتجمعت الجيوش الروسية على نهر البروت بعد إعلان القيصر الروسي الكسندر الثاني، الحرب على تركيا ٢٤ نيسان ١٨٧٧ م. كما تجمعت بعد ذلك أمام السفارة الروسية في بيرا حشود المجنّدين الأسيويين القادمين من أسكيتاري وبدت طلائع الحرب تنبيء بأنها ستكون حرباً إسلامية ضد الغرب فرفرفت الراية النبوية الخضراء فوق الجوامع ومشى

الدراويش مع الجنود الأتراك جنباً إلى جنب. في حين كانت النمسا قد أقدمت على توقيع معاهدة سرّية، مع الروسيا تعهدت فيها ببقائها على الحياد لقاء إعطائها الحق باحتلال ولايتي البوسنة والهرسك؛ كما أن إمارة رومانيا الأفلاق والبغدان تعاهدت مع الروسيا سرّاً بتاريخ ١٦ نيسان ١٨٧٧ م واضعة تحت تصرّف هذه الأخيرة أراضيها كافة للمرور عبرها وقطع نهر الدانوب باتجاه الممتلكات العثمانية، فأمر الباب العالي بإرسال بعض السفن الحربية إلى هذا النهر لمعاقبة الدولة الرومانية، الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة لإعلان استقلالها ورفع سيادة الدولة العثمانية عنها ١٤ أيار ١٨٧٧ م والدخول بالحرب ضدّها بانضمامها إلى الروسيا.

في هذا الوقت كان الجيش الروسي يتقدم في بلغاريا. وبعد عدة وقائع حربية اجتاز قائده زمرمان نهر الدانوب في ٢٢ حزيران ١٨٧٧ م ثم في السابع والعشرين منه عبر الجيش بأجمعه هذا النهر قاصداً مدينة ترنوه فاحتلّها. وبعد ذلك تقدّمت القوات الروسية عبر البلقان بينما أخذت القطعات الخفيفة تنشر ألويتها في سهول تراقيا. وعلى إثر ذلك تدفق اللاجئون إلى الأستانة بأعداد كبيرة مما أحدث بلبلة في الباب العالي وجعل الأصوات ترتفع من الجميع مطالبة بضرورة المفاوضة مع الروسيا: إلّا أن حادثاً مهماً وقع آنذاك غيّر مجرى الحرب ذلك أن القوات الروسية المتقدّمة في بلغاريا اصطدمت بالجيش العثماني الذي يقوده القائد عثمان باشا، في بلاقا فتكبّدت خسائر فادحة، وعلى إثر ذلك أقدمت على ضرب الحصار على المدينة، فقاومتها الحامية الصغيرة التركية التي كانت تدافع عنها بشجاعة فائقة وبقيت تصدّ هجماتها لمدة خمسة أشهر حتى إذا أقبل الشتاء ومعه الجوع والأمراض للفتك بأفراد الحامية بات من المتعذر عليها الإستمرار في إبداء بطولاتها بعد إن كان انقطع كل اتصال بينها وبين الخارج فسقطت المدينة في ١٠ كانون الأول ١٨٧٧ م وانتقل النبأ كالبرق الخاطف إلى العواصم الأوروبية ملقياً الضوء من جديد على المسألة الشرقية حيث اضطر السلطان عبد الحميد إلى اللجوء للسفير البريطاني طالباً منه المساعدة في العمل على التفاوض مع الروسيا من أجل الحصول

على هدنة، بعدما كانت الصرب قد انضمت إلى هذه الأخيرة في الحرب. وفي تلك الأثناء رأى عبد الحميد أن من المفيد افتتاح دورة جديدة للبرلمان، كي يظهر للدول العظمى بأن السلام هو غايته ويدعو إلى وقف القتال؛ وهكذا بعد أسبوع من حفلة الإفتتاح قبلت الحكومة الإنكليزية بشخص رئيسها اللورد بيكونسفيلد القيام بأخذ المبادرة وبذل المساعي الخيّرة في سبيل تحقيق السلام مع الروسيا.

غير أن المراسلات بين لندن وبلاط سان بطرسبرج جرت بتباطؤ شديد بحيث أتاح ذلك للجيوش الروسية، الوصول إلى مدينة أدرنة في البلقان فاحتلّتها في ٢٠ كانون الثاني ١٨٧٨ م بعد أن تمكّنت من دخول مدينة صوفيا واحتلالها والسيطرة على مدينة فيليبّة. ومن ثم تابع الجيش الوسي تقدّمه نحو العاصمة العثمانية. وفي الوقت ذاته كان أهالي الجبل الأسود قد احتلّوا مدينة أنتيباري فيما كان الصربيون يدخلون مدينة نيش. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الأعمال الحربية التي جرت في الأناضول بين الدولتين المتحاربتين، كان النصر فيها سجالاً بينهما في البدء، ثم انتهى إلى الجيوش الروسية، ذلك أن هذه الجيوش الأخيرة قد بدأت زحفها نحو مدن: قارص وأردهان وبايزيد وباطوم، فحاصرت المدينة الأولى ثم رفعت الحصار عنها إلاّ أنها تابعت سيرها فاحتلّت مدينة أردهان في ١٧ أيار ١٨٧٧ م عنوة ثم مدينة بايزيد في ٢٠ أيار وبعد ذلك انتصرت الجيوش العثمانية على الروس في بعض المواقع، ولكن هؤلاء عادوا فهاجموا مدينة قارص ثانية واستطاعوا احتلالها عنوة بعد معركة عنيفة في ١٨ تشرين الثاني ١٨٧٧ م.

وأخيراً أو بعد أن أعلن القيصر اسكندر الثاني بأنه يحظّر مقدّماً من تدخل أية دولة خارجية بين الدول المتحاربة أرسل جوابه على طلب الملكة الإنكليزية فيكتوريا المتعلّق بوقف القتال، وهو يتضمن ما يلي: «إن قادة الجيوش الروسية في أوروبا وآسيا هم وحدهم يعرفون الشروط التي تتفق مع تحقيق وقف الحرب». وهذا يعني أن القيصر كان يقصد في جوابه إلزام

الباب العالي بالتفاوض مع قيادة الجيوش الروسية مباشرة.

عند ذاك ولما رأى السلطان عبد الحميد نفسه وحيداً في هذا الجو من الإنكسار والإنحطاط المعنوي والمادي، ولاحت له أشباح الأهالي اللاجئين إلى العاصمة والمتقاطرين بالألوف، يمتلكهم الذعر والخوف وهم يتحدثون عن فظائع القوزاق في الحرب وكيف كانوا يقدمون على التنكيل بالمسلمين فيبقرون بطون النساء الحوامل أمام أزواجهن ويَسِمون شارة الصليب بالحديد المحمّى على أجساد الفتيات العذارى، اضطر إلى الرضوخ للأمرالواقع فأرسل مندوبين من قبله إلى الخطوط الروسية دون أن يعلم بذلك أحد من الديبلوماسيين الأجانب وذلك عملاً بالشرط الأول الذي وضعه القيصر الروسي بإجراء المفاوضات بالسرية التامة. وما أن اجتاز المندوبون الأتراك الخطوط الروسية حتى انقطعت أخبارهم في حين تابع الجيش الروسي تقدّمه وسط دهشة الأوروبيين، نحو العاصمة العثمانية.

في ذلك الوقت تلقى الأسطول البريطاني الأوامر بالاتجاه نحو المياه التركية وفي الوقت ذاته أخذت دولة النمسا بالتحرك. ولما دخلت السفن البريطانية مضائق الدردنيل كان المندوبون الأتراك قد أرغموا على القبول بشروط القادة الروس المتشدّدة، وإذ كانت العاصمة التركية قد أصبحت تحت مرمى المدافع العدوّة والروس قد نصبوا خيامهم في سان استفانو قريباً منها على بعد عشرة كيلومترات فقط، فما كان لعبد الحميد إلّا الرضوخ والموافقة على المعاهدة المفروضة عليه من الروس في ٣ أذار ١٨٧٨ م والمسمّاة معاهدة سان استفانو، وهي تقضي بما يلي:

١ ـ استقلال إمارة الجبل الأسود وتوسيعها بضمّ بعض الأراضي لها من البوسنة والهرسك وميناء أنتيفاري على ساحل بحر الأدرياتيك.

٢ ـ استقلال بلاد الصرب وضمّ مقاطعتي نيس ومتروفتزا إليها.

٣ ـ تطبيق الإصلاحات التي اقترحها مؤتمر الأستانة على الباب العالي في البوسنة والهرسك، تحت إشراف الروسيا والنمسا المشترك.

٤ ـ تدمير القلاع التركية الواقعة على نهر الدانوب.

٥ ـ استقلال رومانيا وضمّ جزء من إقليم دوبروجه إليها مقابل تنازلها للروسيا عن جنوبي بسّارابيا.

٦ ـ تنازل الدولة العثمانية للروسيا عن قلعة قارص في أرمينيا وعن ميناء باطوم وأراضي أخرى في آسيا.

٧ ـ قيام بلغاريا الكبرى الممتدة من نهر الدانوب إلى بحر إيجه مع تمتعها بالإستقلال الذاتي تحت الوصاية الروسية.

هذا وكان السلطان عبد الحميد قبل ذلك أي في ١٤ شباط ١٨٧٨ م قد قرّر إرجاء اجتماع مجلس النواب العثماني لأجل غير مسمّى لعدم ملائمة الظروف الأمنية لوجوده، وعقب ذلك أوقف عدد كبير من أعضائه وصار ينفيهم إلى خارج البلاد لتنديدهم بأعمال الحكومة.

في البدء كانت شروط هذه المعاهدة قد بقيت سرية بصورة رسمية ولم تعرف إلاّ بعد ذلك، عندئذ وافقت الروسيا على وضعها تحت تصرّف مؤتمر أوروبي؛ وقد بقي الأسطول البريطاني والجيش الروسي لمدة ستة أشهر، كل في مواقعه وتحت متناول مدفعية الآخر، دون أن يقدم الروس على أية محاولة لدخول العاصمة التركية. ومن ثم تراجع الجيش الروسي إلى أدرنة كما انسحبت بالمقابل السفن البريطانية إلى خليج بيزيكا.

مؤامرة ضد عبد الحميد

بعد تولّي عبد الحميد عرش السلطنة مكان شقيقه السلطان مراد الخامس وضع هذا الأخير في قصر جراغان مع عائلته وجواريه، ومنع الجميع من دخول القصر الموضوع تحت حراسة خاصة، ما عدا الأطباء المولجين بالعناية به. فعندما أقام الجيشُ الروسي مرابطاً في سان استفانو كان رجل يدعى علي سوافي وهو أصلاً من مدينة بخاري قد أتى إلى الأستانة وتعلّم فيها اللغة العربية وأصبح خطيباً وميّالاً إلى إثارة الفتن فنفي أولاً خارج البلاد ولمدة تسع سنوات بسبب خطبه ثم عاد إلى العاصمة

بمسعى من مدحت باشا وعُين ناظراً في المكتب السلطاني في غالاتا حيث كان أبناء السلطان عبد الحميد يتلقّون العلم؛ إلاَّ أن تدخله في الأمور السياسية تسبّب في عزله من وظيفته فراح يهيم على وجهه، يغشى باحات المساجد الخاصة باللاجئين الهاربين من بلادهم بسبب الحرب، ويلقي الخطب الحماسية لتغيير نظام الحكم العثماني بعدما ظهر فساده وضعفه أمام الدول الأجنبية، في حين كان العملاء الروس المندسّون بين اللاجئين والمقنّعون بقناعهم يشجعونه على الثورة ويحرّضون الشعب في الأحياء الفقيرة على الدولة بقولهم: [إن السلطان الشرعي مراداً المعزول، يعيش كأسير في قصر جراغان وعبد الحميد اغتصب سلطاته ليجرّ البلاد إلى حرب كارثة]. وبتاريخ ١٨ أيار ١٨٧٨ م اجتمع عدد كبير من الحاقدين والناقمين على الدولة بعلي سوافي، وقصدوا جميعاً سرايا جراغان من جهة البر والبحر بغية إنقاذ السلطان مراد. ولما حاولوا الدخول إلى السراي وقف بوجههم أحد الحراس فأقدموا على قتله وتابعوا دخولهم حتى عثروا على السلطان المخلوع في حجرته. وقبل أن يتمكّنوا من اصطحابه معهم كان النفير قد أعلن، فهرع حرّاس السلطان الألبانيون من سراي بلدز وحاصروا الثائرين من البر والبحر ثم هاجموهم وقتلوا قسماً منهم وفي مقدّمتهم علي سوافي وقبضوا على الباقين وهم يبلغون المائتي شخص. وعلى إثر هذه الثورة جرت مفاوضات سرّية بين الباب العالي وإنكلترا بشأن جزيرة قبرص وإمكانية تخلّي السلطان عبد الحميد عنها مقابل التعهد من قبل انكلترا بالدفاع عن الولايات العثمانية الأسيوية ضد كل اعتداء روسي جديد؛ وانتهت تلك المفاوضات بتوقيع معاهدة بين الفريقين بتاريخ ٤ حزيران ١٨٧٨ م جاء فيها هذا الشرط التنفيذي:

المادة الأولى: إذا كانت الروسيا تستولي على باطوم أو أردهان أو قارص أو إحداها وأرادت بعد ذلك الإستيلاء على بعض الممتلكات الكائنة في آسيا والتابعة للحضرة السلطانية كما تقرّر أمرها في المعاهدة الصلحية الباتّة، فإن إنكلترا تتعهد بأن تتحد مع الحضرة العلية السلطانية لحماية تلك الممتلكات بقوة السلاح. وفي مقابل ذلك تعد الحضرة السلطانية إنكلترا

بأن تجري في ممالكها الإصلاحات اللازمة التي سيحصل الإتفاق بعد هذا بينهما على كيفية اجرائها وهي تحمي المسيحيين وغيرهم من رعيتها القاطنين في بلادها. ولغاية تمكين إنكلترا من اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء ما تعهد به رضى السلطان المعظم، فإن إنكلترا تستولي على جزيرة قبرص وتدير أمورها.

وهكذا فإن احتلال قبرص من قبل إنكلترا لم تكن له صفة الدوام إذ أنها تعهدت بالجلاء عن هذه الجزيرة في حالة جلاء الروس عن المناطق التي احتلّوها في آسيا.

ولما كانت معاهدة سان استفانو لم تقترن باعتراف انكلترا وألمانيا، فقد دعت هاتان الدولتان إلى مؤتمر ينعقد في برلن لمراجعة هذه المعاهدة وإعادة النظر بها وبالتالي لأجل تسوية نتائج الحرب التركية الروسية؛ ووافقت الروسيا مضطرة على هذه الدعوة فتعيّن يوم الثالث عشر من حزيران ١٨٧٨ م لهذه الغاية. وفي الموعد المحدّد عقد المؤتمر في مدينة برلين برئاسة الأمير بِسمارك. وبعد عدة جلسات جرت فيها المناقشات الطويلة بين مندوبي الدول العظمى الحاضرين، تمّ الإتفاق على توقيع معاهدة برلين في ١٣ تموز ١٨٧٨ م وهي تحتوي على ٦٤ مادة. وخلاصة ما جاء فيها كما يلي: منح رومانيا والجبل الأسود الإستقلال التام، وبلغاريا استقلالاً ذاتياً على أن تذفع جزية سنوية للسلطان العثماني، وانتزعت منها مقدونيا. أما الروملّلي ـ بلغاريا الجنوبية فقد جعلت ولاية باستقلال ذاتي تحت سيادة الدولة العثمانية على أن يحكمها والٍ مسيحي وتخضع لرقابة الدول العظمى المشتركة. أما الروسيا فقد حصلت على باطوم وقارص وإقليم بسّارابيا مِن رومانيا، على أن تضمّ هذه الأخيرة إليها إقليم دوبروجه الذي كان داخلاً في نطاق بيلغاريا، وأما النمسا فإنها أعطيت الحق باحتلال البوسنة والهرسك وسنجق نوفي ـ بازار عسكرياً وإدارة هذه المناطق دون فصلها رسمياً عن الدولة العثمانية، أي أنها بقيت تابعة لها]. ومن جهة أخرى أضيف إلى مملكة اليونان جزء من الأراضي لتوسيع حدودها من جهة

الشمال مع أنها لم تشترك في الحرب، كما أن المؤتمر تعرّض للإصلاحات الداخلية المراد إجراؤها لتحسين حال المسيحيين وخصوصاً الأرمن.

وبالرغم من تعديل معاهدة سان إستيفانو على الصورة المبيّنة فإن الدولة العثمانية أصيبت من جديد بتقطع في أوصالها على اعتبار أن الروسيا بقيت محتفظة بفتوحاتها في آسيا الوسطى أو تركستان التي كانت تشتمل بالتوالي على طقشند وسمرقند وبخاري وخانية ثم خانية كيوا Khiva وبعدها مقاطعة فرغانة المروية بنهر سيراداريا في سنن ١٨٦٨ و١٨٧٣ و١٨٧٦ م.

وقد وقّع معاهدة برلين هذه كل من مندوبي الدول الآتية: ألمانيا - النمسا - المجر - فرنسا - بريطانيا العظمى - إيطاليا - الروسيا - تركيا. أما اليونان فإنها الوحيدة من دول البلقان التي حضرت المؤتمر دون اشتراكها فيه، إذ أن المجتمعين أفهموها بأن مطالبها هي ثانوية ووعدوها بتوسيع رقعتها فيما بعد.

بعد مؤتمر برلين عادت الدول الكبرى تطالب السلطان عبد الحميد بامتيازات وإصلاحات في سوريا والأناضول. وقرّر مدحت باشا العودة إلى بلاده فولّاه السلطان عبد الحميد مركز الحاكمية العامة في سوريا؛ وأصرّت إنكلترا على المطالبة بإدخال الأصلاحات إلى الولايات التي يقطنها الأرمن فوافق السلطان على تعيين الجنرال الإنكليزي باكر باشا الذي كان اشترك في حرب القرم مفتشاً عاماً للإصلاحات في آسيا الصغرى شتاء ١٨٧٩ - ١٨٨٠ م؛ على أن مدحت باشا قدم بعد ذلك استقالته من منصبه في سوريا فرفض عبد الحميد هذه الإستقالة وعيّنه حاكماً عاماً على ولاية إزمير ثم أمر بإلقاء القبض عليه بتهمة الإشتراك بقتل السلطان عبد العزيز، فحوكم وقضي عليه بالإعدام، ثم عُفي عنه بفعل تدخّل الدول الكبرى، ونفي إلى مدينة الطائف قرب مكة المكرّمة. وتنفيذاً للوعد المعطى لليونان في مؤتمر برلين وبضغط من إنكلترا وفرنسا، اضطر السلطان للتخلّي لها عن بعض الأراضي بما في ذلك تسّاليا وجنوبي الأبير وذلك في سنة ١٨٨١ م. وهكذا يبدو بأن الدولة العثمانية لم تعد تملك من شبه جزيرة البلقان في

أوروبا سوى تراقيا أي ولايتي إستانبول وأدرنة ومقدونيا وألبانيا.

إحتلال فرنسا لتونس

بعد أن كانت فرنسا احتلت بلاد الجزائر لاستعمارها، منذ العام ١٨٣٠ م وتوقف زحفها في المغرب مؤقتاً إلى العام ١٨٣٥ م ثم امتدّ هذا الزحف في الجزائر نفسها بعد أسر الأمير عبد القادر الجزائري كما مرّ بيانه آنفاً إلى أن انتهت الحرب بوقوع الجزائر نهائياً بكاملها تحت السيطرة الفرنسية ١٨٤٧ م، عادت هذه الدولة الأوروبية وصمّمت على التوسع في الإستعمار باحتلال البلاد التونسية التي تقع في الشرق من الجزائر، وكانت تحت الحكم التركي إسمياً ويحكمها حاكم يسمّى الباي خصوصاً بعد أن تحققت من قصد إيطاليا بشأن هذه البلاد حيث كانت هذه الدولة الأخيرة تنوي احتلالها. فسبقتها فرنسا وأرسلت جيوشها إليها لتدخلها بحجة الإقتصاص من قبائل الكرومر الذين كانوا يقترفون الجرائم للسلب والنهب ١٨٨١ م وأرغمت الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة باردو في شهر أيار ١٨٨١ م ومعاهدة المرسى التي وضعت بلاده تحت الحماية الفرنسية حزيران ١٨٨٣ م. وهذا ما حدا بإيطاليا للإعتراض على عمل فرنسا بشدة؛ وعلى إثر ذلك تألف الحلف الثلاثي.

إحتلال بريطانيا العظمى لمصر

بعد شقّ السويس في عهد الخديوي إسماعيل في مصر، سنة ١٨٦٠ م أصبحت طريق الهند البحرية تمرّ من هذه القناة ١٨٦٩ م وأخذ الإهتمام في إنكلترا يتجه صوب شرقي البحر المتوسط. وفي سنة ١٨٧٦ م جرى التفاهم بين الدولتين الفرنسية والإنكليزية على تسوية ديون الخديوي إسماعيل الذي كان أوصل مالية الدولة إلى الخراب والإفلاس بسبب النفقات الكثيرة التي بذلها في سبيل شق القناة وحياة البذخ التي عاشها في ذلك الحين، فقررتا وضع مصر تحت الرقابة الأوروبية؛ علماً بأن عدداً من أصحاب الرساميل، الإنكليز والفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين الذين ساهموا في صرف الأموال التي تطلبتها أعمال شق وبناء قناة السويس، قد

نقلوا إقاماتهم إلى مصر. وهذا ما أوجب تعيين بعض الوزراء من الأوروبيين في الحكومة الخديوية. وحينما أقدم إسماعيل على تغيير الحكومة وطرد أولئك الوزراء الأوروبيين منها في العام ١٨٧٩ م قابلته الدولتان الفرنسية والإنكليزية بإرغامه على التنازل عن الحكم لمصلحة ولده توفيق. وقد وافق السلطان عبد الحميد في ذلك الحين على هذا التنازل وارسل برقية إلى الخديوي الجديد يمنحه بموجبها حق الخلافة في الحكم. وهكذا أضحت السلطة في مصر بيد هاتين الدولتين الأوروبيتين، فنشأت عن ذلك أزمة داخلية في مصر حيث راح الجيش يظهر استياءه من الأحوال السياسية التي واجهتها البلاد، وبدأ الفلاحون بالتذمّر من الضرائب الباهظة والتجنيد الإجباري ونظام السخرة الذي كانت حكومة الخديوي تطبّقه على الذكور، المقتدرين لإجل تنفيذ بعض المشاريع العامة. ثم تفاقمت النقمة واشتدت فأصبحت فتنة فثورة تمثلت في الحركة الوطنية التي قادها في كانون الثاني ١٨٨١ م، الأمير الاي أحمد عرابي باشا بالإشتراك مع قائد الفرقة الأولى في الجسش علي فهمي. وكانت هذه الحركة تهدف إلى القضاء على سلطة الأوروبيين والباشاوات الجركس الموالين للأتراك وشعارها: مصر للمصريين وبعد حصول عدة حوادث مخلة بالأمن، اضطر الخديوي لتعيين عرابي باشا وزيراً للحرب شباط ١٨٨٢ م. غير إن الضباط الأتراك دبّروا ضدّ هذا الأخير مؤامرة كان من شأنها التسبّب بوقوع الخلاف بينه وبين الخديوي، الأمر الذي دفع بالدولة الإنكليزية للإيعاز إلى اسطولها بالقيام بمظاهرة حربية في مياه الإسكندرية إشترك فيها الأسطول الفرنسي، ثم انسحب هذا الأسطول الأخير بناء لتعليمات حكومته الجديدة. وعند ذلك زاد الهياج في طول البلاد وعرضها وخصوصاً في الإسكندرية، حيث وقعت حوادث دامية ضدّ الأوروبيين الأجانب فما كان من الأسطول الإنكليزي إلّا أن ضرب هذه المدينة بقنابل مدفعيته ١١ تموز بعد أن كان الخديوي طلب حماية الدولة الإنكليزية وأمر بضم جيوشه إلى الوحدات البريطانية التي نزلت إلى البرّ؛ هذا ما كان من أمر الخديوي أما ما كان من أمر الوزير عرابي باشا، فإنه أقدم فوراً على إعلان نفسه نائباً للسلطان وسار

بقوّاته المسلحة لمقاتلة القوات البريطانية التي كانت بقيادة الجنرال وولزلي والتي نزلت إلى البرّ في التلّ الكبير ١٣ أيلول فلقي الهزيمة هناك، فتقهقر متراجعاً إلى القاهرة ولكنه وقع في الأسر بعد يومين فأحيل للمحاكمة وقضي عليه بعقوبة الإعدام في أول الأمر ثم استعيض عنها بالنفي إلى سيلان حيث بقي في المنفى إلى سنة ١٩٠١ م.

ونتيجة لهزيمة التلّ الكبير تفجر تاريخ مصر طوال نصف قرن حيث كانت خلاله بريطانيا العظمى تفرض رقابتها على مالية الدولة المصرية، وقيادة الجيش المصري العليا وتقيم قنصلها العام إلى جانب الخديوي ليشاركه في حكم البلاد محافظة على مصالحها ولم يسترد المصريون استقلالهم إلاَّ بعد النضال المتواصل وحتى الحرب العالمية الأولى، فيما كانت مصر آنذاك ترزح تحت الحكم التركي إسمياً.

ثورة الأرمن

بعد إقدام السلطان عبد الحميد على تنحية الأشخاص المؤيدين للإصلاحات المنشودة وإنشائه جهاز التجسس أو الشرطة السرية، الذي كان يؤمّن له يومياً وبصورة مسهبة الاطلاع ومعرفة كل شاردة وواردة تحدث في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية، أخذت سياسته تقوم على مبدأ فرّق تسد. فلم يعد يتدخل في الإضطرابات التي تحصل في بلغاريا أو في الروملّي الشرقية أو في صربيا في البلقان، إنما احتفظ بحياد تركيا ليبقى محافظاً على استقلالها، وغدا بعد زيارة امبراطور المانيا غليوم الثاني للأستانة في ٢ تشرين الثاني ١٨٨٩ م حليفاً للأمبراطورية الألمانية، ولكنه لم يدرك بأن هذه الزيارة ستكون الحلقة الأولى من سلسلة طويلة من الأحداث التي ستصيب الدولة العثمانية؛ بالرغم من الفوضى التي كانت تعمّ عند ذاك مقدونيا، والعصيان والتمرّد في جزيرة كريت وفي اليمن، وفي أرمينيا التي أصبحت قوة الثائرين فيها ذات وزن وهي على ازدياد.

لقد كانت القضية الأرمنية، من أهم القضايا التي تشغل بال السلطان ويعاني منها الأمرّين لأنها حسب ظنه، مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً بسياسة

أوروبا. فالشعب الأرمني كان يقيم في السلسلة الوسطى العليا من الجبال الواقعة بين الأناضول وآذربيجان وبحر الخزر (قزوين) ويخضع للحكم التركي؛ وبطبيعة الحال كان لنضال الشعوب البلقانية أثره في إثارة شعور الأرمن واستفزازهم للمطالبة بدرجة من الإستقلال في الحكم، أسوة بغيرهم وعلى الأخص بما منحه مؤتمر برلين للروملّي (الروم إيلي) الشرقية. ولذا قامت من هؤلاء الأرمن جماعات ثورية بات لقوتها ما يلفت النظر وأخذت بالإزدياد باستمرار فكان ذلك مدعاة لاستياء عبد الحميد وتأثره، الدائمين، خصوصاً وأن قيام الثورة الأرمنية كان سببه الإنصياع لتحريض العملاء الروس الذين كانوا لا ينفكون عن ذلك، بالإضافة إلى نشاط العملاء الإنكليز في هذا المضمار، وإلى التعاليم الديموقراطية للمرسلين الأميركيين التي كان من شأنها تشجيع الثائرين من الوجهة المعنوية.

ولكن بعد اغتيال القيصر الكسندر الثاني واعتلاء القيصر الكسندر الثالث عرش الروسيا، وقع تغيير في السياسة الروسية لجهة الأرمن، إذ لم يكن لدى القيصر الجديد أي استعداد لمسايرة الميول الثورية مهما كان نوعها ومصدرها. ولذلك فإنه بعث يطمئن السلطان عبد الحميد بعدم رغبته للتدخل في أمورالدولة العثمانية؛ ولهذا السبب ولمّا رأى الأرمن أنفسهم محرومين من المساعدات الروسية، حوّلوا أنظارهم صوب الدول الأوروبية الأخرى وعلى الأخص إنكلترا حيث لاقوا كل عطف وتأييد. وهكذا أقدمت عناصر من حزب الهنشاق السرّي الأرمني في سنة ١٨٨٥ م على توزيع السلاح في أوساط الشبّان الأرمن تحسباً لمقاومة متطلبات البكوات الأكراد الذين كانوا يسيئون معاملة الشعب الأرمني بالإشتراك مع الحكام الأتراك؛ وهذا ما جعل الأرمن في القري الجبلية من منطقة الأناضول الشرقية وبالأخص في طرابزون والرّها واظنه وديار بكر ووان وغيرها يطالبون بالإصلاحات الضرورية وببعض الإمتيازات، داعين إلى إثارة الفتنة عند عدم الاستجابة لمطاليبهم، فما كان من السلطان عبد الحميد إلّا أنه بعد رفض تلك المطالب وعدم الاستجابة لحقوقهم، أصدر إرادة سلطانية بإعلان تأليف قوّة استثنائية من الخيّالة الأكراد أطلق عليها اسم الحميدية أو خيّالة

السلطان، وحصر مهمتها بالعمليات العسكرية ضد العصاة الأرمن أوائل العام ١٨٩١ م. عندئذ انفجر الوضع بين الأرمن والإكراد فجرت المذابح فيما بين الطرفين وكانت مذبحة منطقة بحيرة وان شديدة على الأرمن؛ إذ على إثرها طلب قناصل الدول الأجانب من سفاراتهم بإلحاح وجوب التدخل في الأمر، في حين طلبت إنكلترا إنشاء لجنة تحقيق لدرس أحوال المعيشة في الولايات الأرمنية، إلاَّ أن الروسيا عارضت هذا الطلب ورفضته. وفي صيف العام ١٨٩٤ م ألقي القبض على زعماء حزب الهنشاق في جبال ساسون، فثار الأرمن في تلك المنطقة وقاوموا كتائب الخيّالة الحميدية الكردية وردّوها على أعقابها. ولكن السلطان عبد الحميد، لكي ينتقم منهم أصدر الأوامر بمنح حكام الولايات سلطات مطلقة للقضاء على عصيان الثوار الأرمن، في كل مكان. فقامت المجازر ضد الأرمن تبعاً لذلك وقد ذهب ضحيتها ثلاثة آلاف نسمة في مختلف المناطق الثائرة. وفي شهر أيلول من العام ١٨٩٥ م قام الأرمن في العاصمة العثمانية بتظاهرة صاخبة أسفرت عن اشتباكات دموية أمام السفارات الأجنبية بالذات، وبعدها استمرت المذابح الأرمنية متتابعة حتى آخر آب ١٨٩٦ م حينما اندفع عشرون فدائيّ أرمني. بهجوم جريء جنوني على أبنية البنك العثماني في الأستانة، وهم مسلّحون بالقنابل اليدوية. وبعد تمكّنهم من السيطرة عليها، والتمركز فيها أخذوا يتابعون إلقاء القنابل على الجنود ورجال الشرطة؛ فتقدم الأجانب بمفاوضة الفدائيين المتحصنين في أماكنهم، حيث تعهد لهم بإنقاذ حياتهم والسماح لهم بالسفر إلى خارج البلاد في حال تخلّيهم عن احتلال البنك، وقبولهم بالتوقف عن المقاومة. فاستجابوا لطلب السفراء واقتيدوا عند ذاك، تحت الحراسة المشدّدة إلى يخت مدير البنك العثماني وهو إنكليزي ويدعى السير إدغار فنسان. وهناك أصبحوا بأمان بعد أن قضوا ثلاثة أيام في مغامرتهم متحصنين؛ وكانت نتيجة هذه العملية أن العصابات الغوغائية المسلّحة التي ظهرت في العاصمة آنذاك، راحت تصبّ جام غضبها على الأرمن القاطنين في الأحياء الأوروبية وتنتقم منهم، فتقتلهم وتنهبهم وتعتدي عليهم، مما جعل العالم الغربي يهتز

قلقاً ورعباً من هذه الأعمال التي ذهب ضحيتها سبعة آلاف مواطن أرمني بخلال ثلاثة أيام متواصلة، ويدفع الدول العظمى الموقعة على معاهدة برلين، بما فيها ألمانيا، لتوجيه التحذير إلى السلطان وتهديده بالتعرض للخطر إذا ما استمرت الحال على هذا المنوال. فتهيب عبد الحميد الموقف، وسارع إلى إصدار الأوامر للسلطات المختصة بوجوب الكفّ والأمتناع عن التقتيل ووضع حدّ لأعمال الشغب ٢٨ آب ١٨٩٦ م.

الحرب اليونانية ـ التركية

بعد أن تحرّرت اليونان من النير التركي واستقلّت عن الدولة العثمانية بقيت الأحوال في جزيرة كريت ـ إقريطش متوترة؛ وكانت الخلافات السياسية بين الأهالي المسيحيين فيها والمسلمين تحتدم تارة وتخفّ طوراً، مما جعل المسيحيين الذين هم من أصل يوناني، ويؤلفون الأكثرية، يقومون بعدة محاولات متفرقة، في سبيل التمرّد للتحرّر والإنضمام إلى وطنهم الأم اليونان. ولكن محاولاتهم كانت تخمد بسرعة وبشدّة، بالرغم من تدخل الدول العظمى. وأثناء ثورة الأرمن الأخيرة اغتنم السلطان عبد الحميد الفرصة المناسبة ليقدم على تعيين حاكم مسلم على الجزيرة بدلاً من الحاكم المسيحي الذي كانت تفرضه معاهدة برلين؛ فكان ذلك مدعاة لقيام المسيحيين في الجزيرة بالثورة ضد الأتراك، مستنجدين بالدولة اليونانية لمساعدتهم فأرسلت لهم قوات من الجيش لهذه الغاية. وفي ذات الوقت اجتازت وحدات من الجيش اليوناني الحدود التركية ربيع سنة ١٨٩٧ م. عند ذاك أعلنت تركيا الحرب على اليونان وأبحرت خمس سفن حربية قديمة من القرن الذهبي باتجاه بحر مرمرة. ومن ثم بدأت الحرب بين الدولتين التركية واليونانية، ودامت ثلاثين يوماً، أقدم الجيش التركي خلالها على اجتياح تسّاليا والإستيلاء على لاريسا منتصراً على جيش العدوّ، فحلّ الرعب في نفوس اليونانيين إلى أن تدخّلت الدول العظمى ووضعت حدّاً للقتال، بإرسالها بعض السفن الحربية إلى خليج سيدا؛ وفي مؤتمر السلام الذي افتتح في الأستانة، قدّمت تركيا مطالبها وكانت النتيجة حيازتها على

بعض التعديل في حدودها، وتجميد قضية جزيرة كريت مؤقتاً بعد أن أخذت الدول العظمى على عاتقها حماية الأمن فيها ما عدا ألمانيا والنمسا اللتين سحبتا سفنهما من الخليج. وقد رفعت بعدئذ هذه الجزيرة إلى ولاية مستقلة داخلياً، ليتولى حكمها والٍ مسيحي يوناني، هو الأمير جورج.

الثورة في مقدونيا

إن إسم الروملّي: روم أيلي يعني بلاد الروم أي مقدونيا التي كان يطلق عليها أيضاً: البلقان، حيث كانت تشمل الولايات العثمانية الأوروبية الست: أدرنة، سالونيك، مناستير، قوجوه أسكوب، يونيا وأشقودرة. ففي أدرنة كان العنصر البلغاري يتفوّق عدداً ونفوذاً على العنصر اليوناني، أما في سالونيك ومناستير فينعكس التفوق، فيما يغلب العنصر الصربي في ولاية قوصوه والعنصر الألباني الأرناؤط في أشقودرة ويونيا على العنصر الصربي في أولاهما واليوناني في الثانية. وإذا كان التزاحم على النفوذ قائماً على أشدّه بين البلغار والصرب واليونان في سبيل الحصول على هذه الولاية الخصبة فقد كثرت المتاعب على الدول العثمانية في حين قامت بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها النمسا وإيطاليا المجاورتان، تشكو من تفاقم الأمور، بحيث أخذت تتهيأ للتدخل فيها عند أول فرصة، فرأى الباب العالي وجوب القيام ببعض الإصلاحات الإدارية في تلك الولايات ولا سيما المقدونية منها سالونيك ومناستير وقوصوه، ولهذه الغاية عيّن للإشراف عليها موظفاً كبيراً برتبة مفتش عام، خوّله أوسع الصلاحيات بمؤازرة قوة بوليسية يقودها ضباط أوروبيون للتنفيذ، ولكن كل التدابير بهذا الشأن لم تأت بالنتيجة المتوخاة، ذلك أن العصابات البلغارية التي تشكلت في خريف سنة ١٩٠٢ م راحت تعبث في أنحاء البلاد فساداً، وغايتها ترويع العناصر السلافية الأخرى؛ وقد شاركتها فيما بعد عناصر مختلفة في حرب العصابات وعجزت الدول الكبرى عن إخماد الثورة، وهذا ما دفع بالنمسا للتفاوض سراً مع تركيا بغية الحصول على إمتياز يخولها إنشاء خط حديدي ينطلق من البوسنة حتى سنجق نوفي ـ بازار وجعل الروسيا وغيرها من الدول الكبرى

تطالب بتعيين حاكم عام تابع لمراقبتها هي، وإخضاع مالية البلاد لإدارته، أو تأليف لجنة دولية للإشراف على مالية مقدونيا جميعها. وكان من نتيجة معارضة السلطان عبد الجميد لهذه التدابير المطلوبة، أن أقدمت أربع دول أوروبية على إرسال أساطيلها إلى جزيرة ميتيلان في بحر إيجه لاحتلالها فاضطر للخضوع والقبول بالأمر الواقع. على أن هذه الإهانة الجديدة التي وجّهت إلى السلطان أثارت النقمة في نفوس الأتراك وخصوصاً الضباط المرابطين مع قواتهم في مقدونيا، فحاول ضابط تركي اغتيال عبد الحميد بطعنه بخنجر أثناء خروجه من التياترو الخاص في قصر يلدز، فقبض عليه؛ ثم بعد مدة جرت محاولة جديدة لقتل السلطان في يوم ٢١ تموز ١٩٠٥ م وذلك عندما أقدم شاب أرمني يدعي: إدوار جوريه على إلقاء قنبلة على موكبه بينما كان في طريقه لإداء فريضة الصلاة في الجامع الحميدية، فقتل من جراء ذلك قرابة: ثمانين نفراً من العساكر السلطانية، ولم يصب عبد الحميد بأذى، إذ كان لا يزال يهمّ بالركوب في عربته، في مؤخرة الموكب؛ وقد قبض على الجاني في الوقت ذاته واعترف بجريمته.

بدء الإنقلاب

كانت التقارير التي ترد للسلطان عبد الحميد من سفيره في باريس ومن مصادر المعلومات الرئيسة، عن نشاط السياسيين الأتراك المبعدين في المفى، تتضمن تلميحات مقلقة عن التحركات التي تقوم بها جماعة تركيا الفتاة وعن وجود جمعية سرية باسم لجنة الاتحاد والترقي كانت قد انبثقت عنها، وارتبطت بعلاقة مع محفل الشرق الأكبر الماسوني الكائن في ضواحي مدينة سالونيك كما كانت تلك التقارير تشير إلى عودة بعض السياسيين المنفيين، إلى بلادهم خفية للقيام بمهمة بث الدعاية لحركتهم الثورية، التي كانوا يعملون من أجلها وآخر تقرير ورد للسلطان في ٢ تموز ١٩٠٨ م بهذا الشأن كان يقول: إن المقدّم في فوج المشاة: نيازي بك قد أقدم على الفرار مع رجاله إلى الجبال بغية رفع علم الثورة مع مائة وخمسين جندياً ورحلوا إلى رسنة لاجئين إلى الجبل الواقع

فوق بحيرة أوشيردا وأن القائد الأعلى للقوات المقدونية في الشمال شمسي باشا قد اغتيل في مناستير في الثامن من تموز ١٩٠٨ م؛ وبعد ذلك تتابع ورود التقارير جميعها تتعلق بقيام الحاميات التركية في سائر أنحاء مقدونيا، بالإنضمام إلى الثوار معلنة العصيان والتمرد ضدالدولة، وحينما نزل إلى الساحة الفوج الأول من الجنود الأناضوليين المرسلين إلى مدينة سالونيك لإخماد الثورة واعتقال مسببيها، لم يكن من أولئك الجنود إلاَّ أن ألقوا سلاحهم وهم يهتفون مع الثائرين: حرية ـ تقدم ـ مساواة معلنين بذلك تضامنهم معهم، دون أن يجرؤ أحد على منعهم من ذلك.

وفي تلك الأثناء كان أعضاء اللجنة المركزية لحركة الاتحاد والترقي في مناستير، قد أرسلوا إنذاراً للسلطان عبد الحميد بوجوب إعلان الدستور الصادر في سنة ١٨٧٦ م وذلك بخلال مدة ٢٤ ساعة وإلاَّ عند عدم الإستجابة لطلبهم، فإن الجيش الثاني والثالث سوف يزحفان إلى العاصمة، لإقرار السلطة فيها. وما كاد الباب العالي يتبلّغ هذا الإنذار حتى اهتم السلطان بذلك وأصدر إرادة سنية، أعلن فيها إحياء الدستور السابق ١٨ تموز ١٩٠٨ م الذي أصبح مرعيّ الاجراء بصورة نهائية لتطبيقه بدقة وأمانة؛ وهذا نص الخط الهمايوني الصادر وبهذا الشأن في ٦ رجب ١٣٢٦ هـ الموافق ٢٤ تموز ١٩٠٨ م:

وزيري سمير المعالي وسعيد باشا

لما كان الإستقرار الذي نعمت به الرعية في أوج اعتلاء الدولة العثمانية مكانتها السامية، قد تعرّض لأسباب متنوعة، للإهمال مما حدا والدي السلطان عبد المجيد خان على إصدار التنظيمات الخيرية ومن مقتضاها تنظيم الإدارة وتقوية روابط الاخاء بين عناصر الأمة العثمانية.

وفي بدء سلطتنا أخذنا بعين الاعتبار درجة الرقيّ الذي وصلت إليه الأمة فأعلنّا من تلقاء أنفسنا القانون الأساسي القائم على القواعد الدستورية؛ ولكن الأغراض المختلفة التي ظهرت آنئذ تغلبت على المصلحة العامة، فاضطرت الحكومة في عهد صدارة صفوة باشا إلى تعطيل

الحياة النيابية تبعاً لرأي الكثيرين. ولما رأينا أخيراً استعداد المملكة للإدارة الدستورية مؤيداً بالميول العامة البارزة أصدرنا إرادتنا بتطبيق أحكام القانون الأساسي بحذافيره وبدعوة المجلس النيابي إلى الإجتماع كل سنة، كما ذكرت ذلك أمس أمام رجال السياسية من سفراء الدول وغيرهم الذين زارونا لتقديم التهاني.

وبدهيّ أن منافع المملكة الحقيقية، إنما تحقق باكتساب القوة القانونية صفة القوة التنظيمية الشرعية، فترتقي مع المنافع الحقيقية للسلطنة؛ لذلك أصدرنا إرادتنا برعية القانون الأساسي ودعوة نواب الأمة للإجتماع كل سنة.

وأعلن بهذا الخط الهمايوني إكتساب إرادتي المشار إليها الصفة القطعية مؤكداً تطبيق العدالة والمساواة بين أفراد الأمة الذين تتألف منهم دولتنا دون أي تفريق بين فرد وآخر وعنصر وآخر، ذاكراً مع الأسف ما طرأ من ضعف على هذه المساواة خلافاً لمقاصدنا في بعض الأنحاء وبعض شعب الإدارة مما يستوجب إصلاح تلك الأخطاء بإتباع القواعد الآتية:

١ - كل فرد من العثمانيين مهما كان مذهبه وقومه، يتمتع بحريته الشخصية ويتساوى مع غيره في الحقوق والواجبات.

٢ - لا يجوز استنطاق أي شخص وتوقيفه وسجنه ومعاقبته بصورة من الصور إلّا إذا أوجب القانون ذلك.

٣ - لا يجوز تأليف محاكم ولجان بصفة غير عادية بوجه من الوجوه وباسم من الأسماء ولا يمكن جلب أي شخص إلى غير المحكمة والدائرة الإستنطاقية الحائزين على الصلاحية القانونية.

٤ - منزل كل إنسان مصون من التعرض فلا يجوز دخوله وترصّده إلا بالطرق التي عيّنها القانون.

٥ - لا يجوز لموظفي الضابطة ولا لغيرهم من الموظفين تحت أي إسم وصفة، ملاحقة أحد الناس بغير الأصول التي عينها القانون.

٦ ـ لأفراد التبعة العثمانية الحق بالسفر إلى أية مملكة سواء بقصد التجارة أو السياحة والاختلاط والاجتماع بمن أرادوا من الناس.

٧ ـ لا يتوقف طبع المطبوعات على عرضها على الحكومة ولا يجوز تأخير الرسائل الشخصية والمطبوعات الموقوتة في دوائر البريد. أما التهم المتعلقة بالمطبوعات فتنظر فيها المحاكم العادية.

٨ ـ حرية التعليم والتدريس مصونة.

٩ ـ لا يجبر أحد على قبول وظيفة لا يرضاها، ولا يخضع الموظفون للأوامر الصادرة خلافاً للقانون ولهم حق الإستقالة من الخدمة متى شاؤا على أن يتحملوا المسؤولية في الأحوال التي أخذوا القيام بها على مسؤوليتهم؛ يستثنى من جميع ذلك، العسكريون على اختلاف درجاتهم.

١٠ ـ عدا الذين يعهد إليهم بمقام المشيخة (الإسلامية) ونظارتي الحربية البحرية، ينتقي الصدر الأعظم باقي الوكلاء (الوزراء) ويعرضهم علينا لأجل التصديق كما ينتقي السفراء لدى الدول بعد انضمام رأي ناظر الخارجية بشأنهم ورأي ناظر الداخلية بشأن الولاة ورأي رئيس مجلس الشورى بشأن أعضائه. أما انتقاء الموظفين وتبديلهم حين الإقتضاء ومكافأتهم بالرتب والأوسمة وغيرها فيجري تصويب مرجعهم من نظارة أو رئاسة إدارة وانضمام مقام الصدارة.

١١ ـ يراجع كل موظف، تحريراً أو شفهياً، الآمر الذي فوقه ولا يجوز له مراجعة عير مرجعه كما لا يجوز لأي مرجع إعطاء أي أمر خطي أو شفهي لغير موظفيه.

١٢ ـ على مقام الصدارة العظمى إذا وجد في انتقاء موظفي الدولة خطأ، بيان هذا الخطأ وإصلاحه والإشراف على تبديل الموظف الذي يظهر منه عجز أو سوء تصرف في وظيفته.

١٣ ـ يعلن في بدء السنة المالية موازنة الدولة حاوية الواردات

والنفقات العادية وغير العادية كما تعلن موازنـة كل دائـرة ولاية المـوازنة العامة.

وهكذا وضع حدّ بصورة سلمية للثورة التي قام بها الضباط الأحرار. ونتيجة لذلك صدر عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين وكل من اشترك في أعمال الشقاوة التي سببتهـا الثورة كمـا رفعت القيود المفـروضة على الأشخـاص المنفيين والمبعدين. وبـالمقابـل جرى اعتقـال أقطاب عهـد الإستبداد، وتقرّر إلغاء منظمة (الخفيّة) التي كانت السبب في وقوع سوء التفاهم بين (السلطنة والملة)، وبدأ اتصال الحكومة الرئيسية بأركان جمعية الإتحاد والترقي فألغيت المحاكم الإستثنائية القائمة في الولايات المقدونية. وفي العشرين من شهر أيلول ١٩٠٨ م تمّ نشر القانون الجديـد لانتخاب النواب مع لائحة تتضمن صورة تطبيقية وبمـوجبه يجـري الانتخاب على درجتين، ينتخب في الأولى، من أتمَّ الخامسة والعشـرين من عمره، من الذكور الناخبين الثانويين الذين ينتخبـون بدورهم نـواب اللواء، على أن تكون مدة النيابة أربع سنوات، وعدد أعضاء المجلس النيابي : ٢٨٨ نائباً. وقد جرت الانتخابات للمجلس النيابي على درجتين في شهر تشرين الثاني ١٩٠٨ م وتمثل في المجلس الجديد جميع عناصر الأمبراطورية العثمانية فبلغ عدد الأعضاء الأتراك ١٤٧ إلى جانب ٦٠ عضواً عربياً و٢٧ عضواً ألبانياً و٢٦ عضـواً يونـانياً و١٤ عضـواً أرمنياً و٤ أعضـاء يهوداً و١٠ من السلاف. وجرى تمثيل كل الملل بنسبة عدد السكان التقريبية. وبعد ذلك تمّ تعيين أعضاء مجلس الأعيان. وعند افتتاح المجلس العمومي المؤلف من مجلسي الأعيان والنواب في الـرابع من شهـر كانـون الأول ١٩٠٨ م بحضور السلطان عبد الحميد وانتخاب رئيسي المجلسين وأمناء سرهما، بدأت أعمالهمـا بما يتفق والـدستور، وإذ كـانت المدة المعينـة لاجتماع المجلس العمومي أربعة أشهر تنتهي بنهاية شهر أذار ١٩٠٩ م وهي لم تكن وقتذاك كافية لإنجاز المشاريع والمهام المفروضة عليه، فقد أصدر الصدر الأعظم حسين حلمي باشا، إرادة سنية بتاريـخ ٢٦ شباط ١٩٠٩ م بتمـديد مـدة الاجتماع حتى نهاية شهر حزيران من السنة وذلك بموجب نطق همايوني

تلي في المجلس. هنا تجدر الإشارة إلى أنه قبل إجراء الانتخابات النيابية في الإمبراطورية العثمانية، وبالتحديد في شهر تشرين الأول ١٩٠٨ م أقدمت دولة النمسا على ضمّ إقليمي البوسنة والهرسك اللذين كانت الدولة العثمانية تحتلهما عسكرياً منذ العام ١٨٧٨ م. إلى ممتلكاتها، ضاربة بمعاهدة برلين عرض الحائط. كما أن فرديناند ملك بلغاريا رأى من المناسب في ذلك الوقت، الإعلان رسمياً عن استقلال بلاده، ليمنح نفسه لقب قيصر؛ وذلك دون أن تهتمّ الدول الكبرى بذلك أو تتحرك لدعم السلطنة العثمانية في المطالبة بحقوقها المستمدّة من معاهدة برلين المشار إليها آنفاً، الأمر الدي جعل لهذين الحدثين إنعكاسات شديدة في داخلية السلطنة حيث راح الشعب يدعو إلى مقاطعة البضائع النمسوية ويتحفظ عن الكلام على المحبة الأخوية بين المسلمين والمسيحيين. وبعد أن كانت لجنة الإتحاد والترقي التي سيطرت على الحكم في تركيا بعد فوزها في الانتخابات، قد اتفقت فيما بينها على منع السلطان عبد الحميد من التدخل في أحوال الأمة، واستعان ممثلوها بالخبراء الأجانب للقيام بتنظيم دوائر الدولة فيما يختص بالشؤون البحرية والمالية والتجارية والدرك وغيرهما، فإنها أجرت حركة تطهير واسعة في الإدارة لكافة العناصر الموالية لعبد الحميد ولكنها أخفقت بالنتيجة في مهمتها إذ سرعان ما واجهتها بعض الإعتراضات التي وقف وراءها رجال الدين المتزمتون والرجعيون المتعصّبون والجواسيس العاطلون عن العمل والضباط المجردون من رتبهم والباشوات المتذمرون، فبرزت عند ذاك حركة شعبية ضد الثورويين والضباط الأحرار، منها حركة الأخوة المحمدية وحزب الإتحاد الحرّ برئاسة إسماعيل كمال بك، الذي كان ينادي بالامركزية في الإدارة خلافاً لرأي لجنة الإتحاد والترقي التي كانت تدعو للمركزية، بحيث تفاقم الخلاف بين هذه اللجنة وبين معارضيها في العاصمة إستانبول التي انقسمت على بعضها: وفي أحد الأيام عقدت جلسة صاخبة في المجلس، تجرأ خلالها: كامل باشا على مهاجمة أعضاء لجنة الاتحاد والترقي فقام أنور بك وأصدقاؤه وشهروا مسدساتهم في وجوه النواب مؤكدين بهذه الطريقة

سلطتهم في المجلس. وفي اليوم التالي فوجيء كامل باشا بإقالته من منصبه وبحلول حلمي باشا محله ولم يسع هذا الأخير إلاّ الخضوع التام لرغبات لجنة الإتحاد والترقي. ثم تلا ذلك استشهاد محرّر جريدة الإتحاد الحرّ الذي كان هاجم فيها حركة الرجعيين الشعبية ولجنة الأتحاد والترقي في آن معاً؛ وكان القاتل يرتدي بزة ضابط فلم تكشف هويته. وبعد ذلك أي في الحادي والثلاثين من شهر آذار ١٩٠٩ م قام جنود السلطان من حامية العاصمة على رأس أفراد من العناصر الرجعية المناصرين له وبالإشتراك مع محازبي حزب الإتحاد الحرّ بهجوم على مجلس النواب حيث أطلقوا النيران على نواب الإتحاد والترقي وقضوا على حياة بعضهم ومن بينهم الأمير محمد إرسلان مبعوث اللاذقية الذي قتل على سبيل الخطأ لظنّ قاتليه بأنه حسن جاهد بك الركن الإتحادي المعروف ورئيس تحرير جريدة طنين لسان حال الاتحاديين نظراً لقوة الشبه بينهما. كما قتل وزير العمل وأصيب وزير البحرية بجراح.

وفي الوقت نفسه قام أشخاص ينتمون إلى الجمعيات الإرتجاعية في بعض مراكز الولايات والألوية الشرقية والعربية بتظاهرات ومشاغبات واعتداءات كان أهمها ما وقع في مدينة أضنه مركز الولاية وملحقاتها من هجوم مدبر على الأرمن.

وبعد حدوث هذه المؤامرة الإرتجاعية قامت حامية الأستانة، بإيعاز من أركان السراي وعرضت على السلطة مطاليبها ملخصة كما يلي:

١ ـ إحياء الشريعة.

٢ ـ عزل الصدر الأعظم وناظري الحربية والبحرية.

٣ ـ طرد أحمد رضا بك وحسين جاهد بك وجاويد بك ورحمي بك وطلعت بك وإسماعيل حقي بك من المجلس.

٤ ـ عزل محمود مختار باشا لعدم اشتراكه معهم أي مع أفراد الحامية.

٥ ـ العفو عن أفراد الحامية.

فعقد مجلس المبعوثان عند ذاك جلسة فوق العادة وقرّر الأعضاء الحاضرون فيها إجابة مطلب الإرتجاعيين واقترن قرار المجلس بموافقة السلطان عبد الحميد الذي أصدر مرسوماً بتعيين توفيق باشا بمنصب الصدارة العظمى، وأدهم باشا بنظارة الحربية، كما تقرّر إصدار العفو عن الجنود المشتركين في المؤامرة وكان يبلغ عددهم ما يقارب الثلاثين ألفاً، ثم تقدّم رئيس المجلس أحمد رضا بك بطلب استقالته من منصبه فقبلت استقالته.

وقبل أن تمتد أعمال العنف في سائر المناطق ويتمادي الثائرون في مطالبهم، قام جيش الروم إيلي وعلى رأسه المشير محمود شوكت باشا، مع أركانه وضبّاطه، بالزحف على العاصمة لإحباط المؤامرة، وبالتالي للمحافظة على الدستور ومجلس المبعوثان؛ وفور دخول هذا الجيش إليها سارع قائده إلى محاصرة قصر يلديز حيث أرغم الحامية السلطانية على التسليم وإلقاء السلاح، بعد معركة حامية معها. ثم تابع هذا الجيش الدستوري عمله فحاصر أيضاً حامية أسكودار واستولى على مراكزها. وبعد القبض على عدد كبير منها أعلنت الأحكام العرفية في المناطق التي وصل إليها الإخلال بالأمن. وإذ لم يعد ثمة خطر على القانون الأساسي، عاد بعض أعضاء المجلس إلى العاصمة واجتمعوا بصورة سرية في ١٤ نيسان ١٩٠٩ م في سان استفانو بحضور أنور بك ونيازي بك، وقرّروا في الجلسة التي عقدوها، خلع السلطان عبد الحميد الثاني، وإقامة شقيقه ولي العهد محمد رشاد مكانه في مركز الخلافة والسلطنة. وعلى إثر اجتماع المجلس العمومي المنعقد بصفته المليّة، مؤلفاً من الأعيان والنواب في اليوم ذاته أي في الساعة السادسة والنصف مساء تليت الفتوى الشرعية التي وقّعها شيخ الإسلام محمد ضيا أفندي بهذا الشأن، فوافق عليها المجتمعون وأجمعت آراؤهم على ترجيح أحد شقيها المتضمن الخلع ترجيحاً مقترناً بالأدلة، وذلك بإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني من الخلافة الإسلامية والسلطنة

العثمانية واعتلاء ولي العهد الشرعي محمد رشاد أفندي مقام الخلافة والسلطنة بعنوان السلطان محمد الخامس.

وبعد إتمام المراسم المعتادة، دوّت المدافع مؤكدة اعتلاء السلطان الجديد، عرش الخلافة والسلطنة، وأعلن تكليف وفد من قبل المجلس الوطني العمومي، لإبلاغ السلطان عبد الحميد الثاني، قرار خلعه. وكان هذا الوفد يضمّ النواب: إيمانويل قواصو اليهودي وأسعد طويطاني الألباني وعارف حكمت التركي، وآرام أفندي الأرمني.

وعند اجتماع هذا الوفد بعبد الحميد لإبلاغه القرار المتعلّق به، خاطب الحاضرين أمامه قائلاً: «لقد عملت ثلاثة وثلاثين عاماً من أجل الأمة والدولة ومن أجل سلامة البلاد وخدمت قدر طاقتي. إنني حاكم يحاكمني الله ورسوله، وإني أسلّم البلاد بمثل ما وجدتها عليه ولم أفرّط أبداً في شبر من أرضها لأحد وأترك لله وحده عزّ وجلّ أمر تقدير خدماتي. وما حيلتي إن شاء أعدائي إسدال ستار أسود على كل خدماتي». ثم قال بصوت مرتفع: «هزم الله أعدائي». وهكذا انقضى حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

الفصل الثلاثون

السلطان محمد الخامس(*)

بعد ارتقاء السلطان محمد رشاد الخامس عرش السلطنة تألفت الوزارة الجديدة برئاسة الصدر الأعظم توفيق باشا. وبهذه المناسبة تلي في الباب العالي، الخط الهمايوني المؤرخ في ١٥ ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ - ٢١ نيسان ١٩٠٩ م وهذا نصه:

وزيري سمير المعالي توفيق باشا.

بناء على خلع أخي السلطان عبد الحميد الثاني من مقام الخلافة والسلطنة بموجب القرار المتخذ بالإجماع في المجلس العمومي بصفته المليّة وفاقاً لمشيئة تبعتنا ولأحكام الفتوى الشريفة الصادرة من جانب الشرع العالي للأسباب المعلومة لدى الجميع، جلسنا على سرير أجدادنا العظام بإرادة مالك الملك الأزلية وبموجب أحكام قانوننا الأساسي وإجماع الملة العثمانية بأسرها، ونظراً لحميتكم وبُعد نظركم البارزين بعد سابق التجربة، وجّهنا إليكم إبقاءً وتجديداً مسند الصدّارة وإلى ضياء الدين أفندي مسند المشيخة الإسلامية وصدّقنا تعيين هيئة الوكلاء التي أخذتموها بمقتضى القانون الأساسي وعرضتموها علينا كما أبقينا سائر الموظفين. في وظائفهم ولما كان جلّ آمالي ومقاصدي أن تكون تبعتنا بجميع صنوفها وبدون أي

(*) مولود في سنة ١٨٤٤ م).

استثناء، حائزة الحريـة والعدالـة والمساواة وأن تـطبّق الأحكام الشـرعية والقانونية، تماماً وتؤيّد شوكة دولتنا ومكانتها وتأمين الوسائل التي توصلها إلى ما يتفق مع استعدادها المادي والمعنوي من مراتب الرقي والكمال وكان قانوننا الأساسي كفيلاً بتنفيذ ما صمّمنا عليه في هذا الشأن بعون الله سبحانه وتعالى. لذلك وبعد الاتكال على توفيقاته الصمدانية والعمل بأحكام قانوننا الأساسي، أضع كامل ثقتي بكم واعتمادي على مساعيكم لتحقيق أقصى آمالنا السالفة الذكر ومعاونة جميع الوكلاء ومجلسنا العمومي المليّ، وجميع الموظفين؛ ولما كانت الفوضى التي ظهرت في بعض الأنحاء قد أوجبت تـأسفاتنـا الجديـة، أرى من أهم الأمور الـواجب اتخـاذهـا دوام الهـدوء والإستقرار وإزالة آثار كل خلاف بين صفوف التبعة واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع الحوادث الأليمة بصورة قاطعة قبل كل شيء؛ وأخص أمانينا هي أن تقدّر الأقوام المختلفة ضرورة معاملة بعضها البعض كأننا وطن واحـد فتفيد جميعها بدون استثناء من نعمة الحرية والعدالة والمساواة وأن توضع القوانين والأنظمة التي تكفل حصول قواتنا البرية والبحرية على كل ما يرفع شأنها وتنظيم أمور العدلية والمـالية وتعميم التـربية والتعليم والإكثـار من شؤون النافعة. (الأشغال العامة) والتجارة والصناعة والزراعة وفق الترقيات العصرية وإبراز المآثر الجدية لكل ما يتطلّب تشريعاً جديداً في هذا الشأن وفاقاً لقانوننا الأساسي واحتياجاتنا الحقيقية المشروعة. ولما كانت أحكام المعاهدات المعقودة مع الدول المتحابّة مؤيدة بكاملها من قبلنـا، فنؤمل حسن رعايتها والسعي لتأكيد الحب والصفاء بين دولتنا وجميع الدول، أتمّ الله تعالى بتوفيقاته السبحانية مساعي الجميع آمين.

١٥ ربيع الآخر ١٣٢٧ (محمد رشاد)

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلطان الجديد لم يكن، بحكم وضعه السـابق، يعرف الكثيـر عن العالم الخـارجي، بسبب انعزالـه عن الحياة

الإجتماعية وعزله في القفص قبل توليه الحكم؛ وهذا ما جعل حزب الاتحاد والترقي يمعن في تشديد قبضته على إدارة الحكومة العثمانية، ويتابع تنظيماته التي كان بدأها فيما يختص بالجيش، بتطهير الدوائر من الموظفين السابقين المنتمين إلى السلطان عبد الحميد، وتعيين رجاله في المناصب الرئيسية بحيث أصبح صاحب الكلمة العليا في الدولة. وبتاريخ ٢٥ تموز ١٩٠٩ م صدر قانون بإلغاء استيفاء بدل الخدمة العسكرية الذي كان يؤخذ من العناصر غير المسلمة، وبالتالي إلزام هذه العناصر بالتجنيد الإجباري أسوة بالمسلمين، على أن يستثنى من الخدمة العسكرية رجال الدين وتلامذة المدارس العالية والمعلّمون في المدن والقرى.

وفي تلك الأثناء بدأت الأخطار الخارجية التي واجهت الدولة في عهد الإتحاديين تتطور وتأخذ منحى جديداً، وبخاصة بعد إقدام بلغاريا على إعلان استقلالها الناجز وقيام النمسا بضمّها لولايتي البوسنة والهرسك نهائياً إلى ممتلكاتها، ذلك أنه بالنظر للأحداث الجليّ التي مرّت بها البلاد اضطر العهد وقتذاك وتحت الضغط، للإعتراف بالأمر الواقع. وعلى هذا وبناء للتوسط الذي كان أبرم في مدينة (بطرسبرج) في الثالث من أذار ١٩٠٩ م بين الدولة العثمانية والدولة الروسية التي كانت تساند وتحمي حقوق الشعب البلغاري في كل متطلّباته، عُقدت معاهدة في الأستانة بتاريخ (١٩ نيسان ١٩٠٩ م) بين الدولة العثمانية والدولة البلغارية، بتوقيع وزيري الدولتين المذكورتين تضمنت صراحة، اعتراف الدولة العثمانية بالوضع السياسي الجديد لبلغاريا، التي تعهدت دولتها بضمان الحرية وإقامة الشعائر الدينية للجماعات الإسلامية المقيمة فيها ووجوب تمتعها بذات الحقوق المدنية والسياسية العائدة لأتباع سائر المذاهب مع دوام تلاوة الخطبة في الجوامع الشريفة باسم جلالة السلطان العثماني بصفته الممثل للخلافة الإسلامية. وقد جرت في هذه المعاهدة أيضاً التسوية على الأوقاف المستثناة والشؤون المالية المنبعثة عن خط حديد روسجق - وارنه والضريبة المستحقة للدولة

العثمانية عن أراضي بلغاريا، والروملّي الشرقية وغيرها من الأمور التي كانت عالقة بين الدولتين.

هذا وبالإضافة إلى ذلك فإن ما كادت تعقد المعاهدة هذه بين بلغاريا والباب العالي حتى راحت اليونان تدلي بدلوها وتطلب بإصرار وبتشجيع من بريطانيا، وضع مسألة جزيرة كريت: (إقريطش) على بساط البحث، بعدما كانت صفحة هذه المسألة قد طويت منذ العام ١٨٩٨ م؛ وعندما أعلنت الجزيرة إنضمامها إلى اليونان، لم تصدر أية معارضة من قِبل الدول الكبرى فيما بعد.

وهكذا أخذ الموقف في البلقان يتوتّر ويزداد خطورة، على اعتبار أن الروسيا بعد هزيمتها العسكرية في الشرق الأقصى مع اليابان (١٩٠٤ - ١٩٠٥ م) كانت قد حوّلت أنظارها ثانية إلى أهدافها السابقة في البلقان، فحاولت في تلك الأثناء إعادة البحث في مسألة فتح المضائق (البوسفور والدردنيل) بوجهها، غير أن الدول الكبرى لم تجارها في طلبها؛ إذ ما أن أظهرت الروسيا مساندتها لدولة الصرب في خلافها مع النمسا بسبب ولاية البوسنة، حتى هبّت ألمانيا وعارضتها بشدة مهدّدة إياها بالتدخل في الأمر، مما جعلها تهاب الموقف وتخضع للأمر الواقع هي والصرب، (أواخر ١٩٠٩ م).

فرنسا والمسألة المراكشية

بالرغم من قوة الجيش الألماني المتصاعدة فإن غليوم الثاني كان يتهيّب الاتفاق المعقود بين إنكلترا وفرنسا. والذي انضمت إليه الروسيا، بموافقة إيطاليا وإسبانيا، ويعتبره حائلاً دون تحقيق مراميه التوسعية. لذا فإنه أخذ يعارض فرنسا في سياستها المتعلقة بمراكش ويداري بذات الوقت، الروسيا، بحيث عقد مع هذه الأخيرة اتفاقاً سرياً بقي حبراً على ورق؛ ولكن على إثر حصول الحوادث التي سببها فرار المتطوعين الألمان في الفرقة الأجنبية، أجرت ألمانيا عندئذ مع فرنسا، إتفاقاً اقتصادياً في سنة ١٩٠٩ م خرقته فرنسا عندما أرسلت قواتها لاحتلال مدينة فاس - Fez في

العام ١٩١١ م، مخالفة بذلك نصوص مؤتمر الجزيرة المنعقد سنة ١٩٠٦ م والقاضي بإعطاء فرنسا وإسبانيا معاً حق الإشراف على الأمن في المرافيء المراكشية، وهذا ما دفع المانيا لإرسال سفينة حربية إلى أغادير على الساحل المراكشي بمثابة تهديد لفرنسا. عندها لم يسع هذه الأخيرة إلّا الموافقة على إجراء مفاوضات مع ألمانيا انتهت إلى اتفاق بينهما مؤداه: تخلّي فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسي إلى ألمانيا، مقابل ترك الحرية لها أي لفرنسا للقيام بالأعمال التي تراها في مراكش ١٩١١ م. على أن هذا الاتفاق، بدلاً من أن يخفف من حدّة الخلاف بين هاتين الدولتين، زاده اتساعاً بحيث اضطرت فرنسا بعد ذاك إلى عقد اتفاقات دفاعية مع الروسيا وإنكلترا، فيما كانت ألمانيا تعمل على تقوية جيوشها عدة وعدداً ١٩١٢ م.

الحرب الإيطالية التركية

بعد هذه الأحداث التي تتالت نتيجة للخلافات السياسية بين الدول في أوروبا، حيث كانت المطامع لا تنتهي عند حدّ، إذ كانت كل دولة من الدول الكبرى، تعتمد في آن معاً، القوة والدهاء في سبيل الوصول إلى غاياتها الاستعمارية وبالتالي لتقاسم المكاسب على حساب الدولة العثمانية التي كانت تتلقى الضربات من جميع الجهات؛ أخذت المشاريع المتعلقة بتقسيم هذه الدولة تختمر في النفوس، لتصبح قريبة المنال، وبخاصة إثر الوجود الفرنسي والإسباني في مرّاكش، فكان من جراء ذلك أن اغتنمت إيطاليا الفرصة المناسبة فانقضت فجأة على ولاية طرابلس الغرب التابعة لتركيا بغية استيطانها واستعمارها أسوة بما فعلته فرنسا في الجزائر وتونس فاحتلّ أسطولها السواحل البحرية، وبنغازي ليبيا في الخامس من تشرين الأول ١٩١١ م بعد أن أعلنت الحرب على الدولة في ٢٩ أيلول ١٩١١ م. ولم تكتف إيطاليا بذلك إنما امتد نشاطها البحري إلى الدردنيل فضربت الحصار عليه، ثم استولت على جزر الدوديكانيز ورودس وراحت سفنها الحربية تجوب عرض البحر المتوسط، فظهرت أمام مرفأي طرابلس الشام وبيروت، حيث ألقت قذائف مدافعها على المرفأ الأخير وأوقعت به أضراراً

وأصابت البنك العثماني الواقع قريباً منه.

وإذ لم يكنٍ باستطاعة الدولة العثمانية آنئذ، الوصول إلى ليبيا، لا بحراً ولا براً، أولاً لعدم أهلية أسطولها البحري الذي كان ضئيلاً جداً لا يزيد عن ثلاث سفن حربية، قديمة العهد، فلا يمكنها مضاهاة الأسطول الإيطالي، وثانياً، لأن الانكليز في القطر المصري كانوا قد منعوا مرور الجيش العثماني من حدود مصر بالإتفاق مع حكومة القاهرة التي كانوا يسيطرون عليها، ولذلك كان على الضباط الأتراك الذين يريدون المقاومة والإنضمام إلى الجيش العثماني في طرابلس الغرب، السفر على طريقتهم الخاصة وبالإنفراد. وبهذه الطريقة التحق عدد كبير من الصباط في الجيش التركي ومن بينهم أنور وفتحي ومصطفى كمال، فاتخذوا طريق البر مجتازين آسيا الصغرى فسوريا، ففلسطين حتى وصلوا إلى الإسكندرية وهناك علموا بأن طريق مصر مقفلة على الحدود، فتفرقوا كل من جهته، على أن يلتقوا فيما بعد في طرابلس الغرب. وهكذا كان، وبعد الكثير من المضايقات والعذاَب تمكنوا من الوصول إلى هدفهم فاشتركوا في المقاومة وقيادة الجيش التركي هناك، واستعانوا بزعماء القبائل العربية في حربهم مع الإيطاليين الذين لم يستطيعوا التقدم إلى داخل البلاد فأخذوا مواقعهم على طول خط الساحل دون أن يتمكن الجيش التركي والزعماء العرب وعلى رأسهم، السنوسي، من إخراجهم من تحصيناتهم، حيث بقي الوضع على حاله طيلة السنة، إلى أن أعلنت دولة الجبل الأسود الحرب على تركيا، وتبعتها بلغاريا واليونان والصرب تشرين الأول ١٩١٢ م وهي المرة الأولى التي اتفقت فيها هذه البلدان البلقانية المسيحية على محاربة تركيا الإسلامية، فما كان من هذه الأخيرة إلاَّ الإسراع بوضع حدّ للقتال مع إيطاليا فعقدت الدولتان معاهدِة الصلح فيٍ لوزان وذلك في الثامن عشر من تشرين الأول ١٩١٢ م وبمقتضاها تخلّت تركيا لإيطاليا عن ولاية طرابلس الغرب على أساس منحها استقلالاً إدارياً وفق اختيار أهلها، والعفو عن أميرها وأعوانه وعن أهالي الجزر المحتلّة التي تخليها إيطاليا بموجب هذه المعاهدة.

الحرب البلقانية ـ والحلف الرباعي

فيما كانت الحرب تدور بين إيطاليا وتركيا في طرابلس الغرب، بقيت الحال في البلقان تزداد سوءاً بسبب الخلاف الحاصل بين بلغاريا والصرب، نتيجة لمعاهدة سان استفانو التي تعمّدت فيها الدول العظمى، بالإتفاق مع ألمانيا، اضعاف نفوذ الروسيا في البلقان، وإيقافه عند حدّه، مما القى الشقاق يومذاك بين الأمم البلقانية، وبخاصة المواطنين البلغاريين والصربيين المقيمين في مقدونية. غير أن إعلان الدستور العثماني لم يكن ليحوز على رضى البلقانيين، لعدم تحقيق أمانيهم وآمالهم التي كانوا يطالبون بها، فقامت الجمعيات الثورية في مقدونية بالعمل على إصدار بعض المناشير لِلفت أنظار العالم المتمدن إلى ما صدر عن الأتراك من ظلم تجاه غير المسلمين أواخر شهر تشرين الثاني ١٩١١ م؛ لا سيما بعد قرار الباب العالي بوجوب تنفيذ المشروع الرامي إلى دفع حركة استيطان إسلامية جديدة في مقدونية، مما يخالف أحكام المادة ٢٣ من معاهدة برلين التي تصون حقوق الشعوب المسيحية. وعلى إثر ذلك اضطرت حكومتا بلغاريا وصربيا إلى إبرام معاهدة سرية ضد تركيا ١٣ أذار ١٩١٢ م يعمل بها إلى آخر العام ١٩٢٠ م. وقد جاء فيها: «أن كلاً منهما يعطى بعض الممتلكات المعيّنة في هذه المعاهدة، بحيث يكون لهما اللجوء إلى تحكيم القيصر في حلّ كل خلاف يقع بينهما في هذا الشأن» وبالإضافة إلى ذلك فقد تكفّلت الدولتان بإعلان الحرب على رومانيا في حال مؤازرتها لتركيا.

وفي ٢٠ أيار ١٩١٢ م إنضمت اليونان إلى المعاهدة السرية المذكورة ووقعتها؛ فما كان من الدول العظمى عند ذاك إلّا اتخاذ موقف موحّد، لتلافي وقوع الحرب، وذلك بالإعلان [أنها سوف تتولى الإصلاح المنشود، بمقتضى المادة ٢٣ من معاهدة برلين المشار إليها]. وتبعاً لذلك أرسلت مذكرة إلى الباب العالي بهذا الشأن، وقّعتها كل من دول الاتفاق الثلاثي: إنكلترا وفرنسا والروسيا، بالإضافة إلى المانيا والنمسا ٢٨ أيلول ١٩١٢ م.

وبعد تعهّد الباب العالي بتطبيق قانون ١٨٨٠ م المنبثق عن المادة ٢٣

من معاهدة برلين، عاد وتراجع عن تعهّده تحت تأثير تظاهرات الأتراك ومعارضتهم للإصلاح، بحيث أدى ذلك إلى فشل وساطة الدول العظمى في هذا المجال، وعند ذاك أقدمت حكومة الجبل الأسود على إعلان الحرب من جهتها على تركيا ٨ تشرين الأول ١٩١٢ م، وسارت على منوالها حكومات بلغاريا واليونان والصرب في ١٨ تشرين الأول ١٩١٢ م. وهذا ما دعا دول الأتفاق الثلاثي لإبلاغ الطرفين مذكرة جاء فيها: «إذا قامت الحرب خلافاً لمشيئتها بين تركيا والدول البلقانية، فإنها أي دول الإتفاق لا تسمح بأي تغيير في خريطة أوروبا».

وعندما أعلنت تركيا الحرب على دول البلقان المذكورة، وجّه السلطان محمد الخامس إعلاناً إلى الجيش التركي طلب منه فيه الدفاع عن شرف وحقوق الأمة.

ويمكن استخلاص المعارك الحربية التي جرت بين المتحاربين على الوجه التالي:

- في ٢٠ تشرين الأول ١٩١٢ م استولى الصربيون على بريستينا ـ Pristina.

- في ٢٢ تشرين الأول ربح الصربيون المعركة في: كومانوفو ـ Komanovo، وأخلى الأتراك كيركيلسّا ـ Kirkilessé مندحرين.

- في ٢٦ تشرين الأول استولى الصربيون على أسكوب ـ Usckub.

- في ٢٨ تشرين الأول انتصر البلغاريون في معركة: لول ـ بورغاس ـ Lul - Bourgas.

- في ٥ تشرين الثاني فاز اليونانيون في معركة بنتيبغاديا ـ Pentepigadia.

- في ٨ تشرين الثاني دخل اليونانيون مدينة سالونيك بعد استسلامها.

- في ١٣ ـ ١٦ تشرين الثاني خسر الأتراك معركة مُنسَتير أمام البلغاريين.

- في ١٧ تشرين الثاني تقدم البلغاريون إلى تحصينات وخطوط: تشاتالجا ـ Tchatalja على بعد ثلاثين كيلو متراً من العاصمة: استانبول.

- في ١٨ تشرين الثاني، استولى الجبليون على أليسّيو ـ Alessio.

- وفي ٣ كانون الأول جرى توقيع الهدنة التي سعى إليها الباب العالي بشخص الصدر الأعظم كامل باشا والذي حلّ محل مختار باشا في الحكم.

- وفي ١٦ كانون الأول عقد مؤتمر للصلح في قصر سان جيمس بلندن حضره ممثلون عن الدول المتحاربة.

- وفي ٦ كانون الثاني ١٩١٣ م توقفت المفاوضات بسبب الخلاف بين المجتمعين حول أدرنة التي طالب البلغاريون بالتنازل عنها لمصلحتهم، وأصر الأتراك على الاحتفاظ بها، وذلك بعد أن كان تقدم سفراء إنكلترا وفرنسا والروسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا، بمذكرة إلى الباب العالي في ١٤ كانون الثاني ١٩١٣ م جاء فيها ما نصه:

«أنه لتلافي ويلات الحرب، تعتقد الدول الستّ أن من واجبها لفت انتباه الدولة العثمانية إلى المسؤولية الخطيرة التي تقع على عاتقها من جراء مقاومتها لمؤتمراتهم وعرقلتها إقرار السلام: فما عليها إلاّ ملامة نفسها إذا أسفر دوام الحرب عن وضع مصير العاصمة التركية على بساط البحث وربما أيضاً امتداد الحرب إلى الولايات الأسيوية من الأمبراطورية العثمانية»، وانتهت المذكرة إلى القول: وعليه ترى الدول العظمى أن من واجبها تجديد النصح للحكومة العثمانية، بالموافقة على أن تكل إلى الدول العظمى أمر البت بمصير جزر بحر إيجه.

وبتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩١٣ م دعا الصدر الأعظم كامل باشا وكلاء الوزارات وبعض الأعيان والشخصيات المهمة إلى مجلس عال عقد في دالمه باعجه برئاسة السلطان محمد الخامس للتشاور والنظر في موضوع

المذكرة الوارد ذكرها أعلاه، فأجمع الحاضرون بمن فيهم: المشير فؤاد باشا والغازي أحمد مختار باشا وسعيد باشا، على القول بضرورة عقد الصلح والقبول بمطالب الدول العظمى.

وفي تلك الأثناء كانت الحرب لا تزال مستعرة، ولكن ما أن علم الاتحاديون بما أسفر عنه اجتماع الباب العالي حتى راحوا يُعدّون انقلاباً عسكرياً نفذوه في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩١٣ م وكان ذلك بتدبير من الاتحادي أنور باشا الذي عاد حديثاً من طرابلس الغرب وقتذاك؛ فجمع ضبّاطه الشباب وتوجّه على رأسهم إلى مقر مجلس الوزراء وهناك حاول وزير الحرب ناظم باشا إيقافهم، فأطلق عليه أنور باشا رصاصة من مسدسة صرعته في الحال، ثم أقدم على طرد كامل باشا وباقي الوزراء من مراكزهم. وبعد تصفية الوزارة الحاضرة، بدون موافقة السلطان المسبقة، عمل أنور باشا على تأليف وزارة جديدة دخلها هو وطلعت باشا وجمال باشا كأعضاء، تحت رئاسة محمود شوكت باشا. وكان أول تدبير اتخذته هذه الوزارة هو تسريح النواب وتعليق جلسات المجلس العمومي، ثم الاعلان عن رفضها التخلّي عن أدرنة التي كانت لا تزال تقاوم بصمود هجمات الجيش البلغاري عليها، وبالتالي عدم قبول شروط الصلح المقدمة من الدول البلقانية ٣٠ كانون الثاني ١٩١٣ م. ولكن حينما أرسل أنور باشا تعزيزات عسكرية قوية إلى مدينة: أدرنة لرفع الحصار عنها، صُدت تلك القوات بعد أن فقدت نصف عناصرها ٨ شباط ١٩١٣ م.

- وفي ٦ أذار سقطت يوانينا ـ Janina بيد اليونانيين.

- وفي ١٧ اذار احتل اليونانيون أرجيروكسترو ـ Argyrocastro.

- وفي ١٨ أذار دارت معارك عنيفة أمام تشاتالجا.

- وفي ٢٥ أذار استسلم جاويد باشا للصربيين على ضفاف نهر أسكومبي ـ Scumbi.

- وفي ٢٦ أذار وقعت أدرنة بيد البلغاريين.

ـ وفي أول نيسـان طلبت الحكومـة التركيـة التفاوض على أسـاس الشروط المعروضة من الدول العظمى والمماثلة لتلك الشروط التي قبلتها سابقاً حكومة كامل باشا.

في تلك الأثناء، كانت مدينة أشقودرة محاصرة من قبل الجبليين ثم سقطت بيدهم في ٢٢ نيسان ١٩١٣ م فلم يرق ذلك لدولة النمسا، فجعلت تتهـدد حكومـة الجبل الأسـود بالحـرب، حتى توصلت إلى إقنـاع الدول العظمى بوجوب إعلان الحصار البحري على سواحله، مما حمل حكومة الجبل على الانصياع لطلب هذه الدول، وبالتـالي على الجلاء عن تلك المـدينة التي عُهـد في احتلالهـا إلى قوات أوروبيـة مشتركـة ٢٥ نيسـان ١٩١٣ م.

ـ وفي ٣٠ أيار جرى إبرام معاهـدة الصلح في لندن، وذلـك على الأساس التالي وهو [جعل حدود تركيا في أوروبا خطاً مستقيماً يمتد من إينوس على بحر إيجه إلى ميديا على البحر الأسود، بحيث تتخلّى الدولة العثمانية والحـالة هـذه عن جميع المنـاطق الواقعـة إلى الغرب من هـذا الخط].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعاهدة لم ترَ النور لتنفيذها وتطبيقها إنما بقيت حبراً على ورق، بسبب الخلاف الذي كان لا يزال ناشباً على الحـدود بين رومانيـا وبلغاريـا، نتيجـة لمعـاهـدة بـرلين بشـأن مقـاطعـة الدوبروجة ـ Doubrouja. الأمر الذي حدا بالدول العظمى للتدخّـل بين هاتين الدولتين من أجل فصل ذلك الخلاف الذي انتهى بتوقيع البروتوكول الصادر بهذا الشأن في سان بطرسبورج بتاريخ ٢٦ أيار ١٩١٣ م أي قبل توقيع معاهدة الصلح المشار إليها أعلاه بقليل.

وفيما الأمور جارية على هذا النحو، إذ بالحلفاء البلقانيين يتنازعون فيما بينهم حول تقسيم الغنائم من الممتلكات العثمانية؛ ذلك أن بلغاريا تطمع في الإستيلاء على تراقيا بالـرغم من معارضـة الصرب لهـا، والتي سارعت إلى توقيع تحالف عسكري مع اليونان حزيران ١٩١٣ م، وهذا ما

جعل الروسيا تتدخل لإصلاح الأمور بين بلغاريا والصرب حرصاً على إبقاء الحلف البلقاني متكاملاً. ولهذه الغاية أرسل القيصر في ٨ حزيران ١٩١٣ م برقية إلى ملكي بلغاريا والصرب، يطلب منهما فضّ الخلاف الواقع بينهما بواسطة التحكيم، موافقاً على ذلك مع التحفظ.

وفي ذلك الحين استقالت الحكومة البلغارية وعُيِّن رئيساً للحكومة الحديدة السيد دانيف الذي ما أن استلم مهام منصبه حتى أمر بمهاجمة المراكز التي كان يحتلها اليونانيون والصربيون في مقدونية ٢٩ ـ ٣٠ حزيران ١٩١٣ م. وهكذا قامت الحرب البلقانية الثانية وإن لم تعلن رسمياً.

الحرب البلقانية الثانية

كان للعمل الذي قامت به بلغاريا ضد اليونان والصرب رنة استهجان في المحافل الأوروبية التي رأت فيه خرقاً للتوازن البلقاني. وكان أول من أعلن الحرب على بلغاريا ملك اليونان قسطنطين، الذي استدعى سفيره من صوفيا، وتبعه ملك الصرب، قاطعاً علاقاته الديبلوماسية مع بلغاريا أيضاً ٦ تموز ١٩١٣ م ثم سار على منوالهما ملك رومانيا كارول فأعلن الحرب علي هذه الدولة الأخيرة ١٠ تموز ١٩١٣ م.

وهكذا بدأ تقاتل الحلفاء السابقين دون أن يحسبوا حساباً لتركيا، وكان الوزير أنور باشا يترقب الفرصة المناسبة لانتهازها وعند سنوحها سارع على رأس قوة قام بتجميعها فوراً فاجتاز بها خطوط آنوس ـ ميديا متقدماً نحو أدرنة التي استقبلته بالترحاب عند دخوله إليها مظفّراً بعد أن أخلاها الجيش البلغاري. وكانت هذه الفرقة تضم المقدم مصطفى كمال ٢١ تموز ١٩١٣ م. وفي خضم هذه الأحداث أغتيل رئيس الوزارة التركية: محمود شوكت باشا فتألفت حكومة ثلاثية جديدة استلم فيها أنور باشا وزارة الحربية.

وفي الثلاثين من تموز ١٩١٣ م فتح مؤتمر الصلح في بُخارست برئاسة رئيس الوزراء الروماني مايورسكو وحضور ممثلين عن دول: رومانيا والصرب والجبل الأسود واليونان وبلغاريا، وبعد تذليل بعض الصعوبات

التي اعترضت مباحثاتهم توصّلوا بالنتيجة إلى الإتفاق على توقيع معاهدة الصلح في ١٠ آب ١٩١٣ م وهي تتضمن:

١ ـ توسيع رقعة رومانيا على حساب بلغاريا بإعطائها مدينة سيلستريا بمقاطعة دوبروجه على الدانوب.

٢ ـ إعطاء الصرب شمالي مقدونيةمع مناستير.

٣ ـ أعطاء اليونان الجزء الهلالِي من الأبير ويوانينا Janina وجنوبي مقدونية وسالونيكا وجزءاً من تراقيا مع كڤالا ـ Cavala.

٤ ـ توسيع رقعة بلغاريا في تراقيا مع مرفأ على بحر الأرخبيل بحر إيجه.

٥ ـ رفع إيالة ألبانيا إلى دولة مستقلّة على رأسها أمير ألماني وكانت ألبانيا تشكل إيالة تركية معزولة عن باقي الأمبراطورية العثمانية.

٦ ـ تجريد تركيا من معظم ممتلكاتها الأوروبية.

وبتاريخ ٢٩ أيلول ١٩١٣ م وقّعت تركيا وبلغاريا في الاستانة معاهدة الصلح التي تعزّزت بموجبها استعادة الأتراك لقسم واسع من إقليم تراقيا بما في ذلك مدينة أدرنة.

الفصل الواحد والثلاثون

تركيا في الحرب العالميـة الأولى

بعد توقيع معاهدة بخارست عمدت الدول العظمى إلى توجيه أنظارها لحلّ المسألة الشرقية نهائياً. فكان من أثر ذلك أن نجحت وساطتها في التوفيق بين النمسا والصرب بشأن سكة حديد البلقان، إذ كان الخلاف بينهما قد أوشك أن يقودهما إلى الحرب أوائل أيار ١٩١٤ م كما أن إيطاليا نالت امتيازاً بإنشاء سكة حديد بين إزمير وآيدن في ١٧ أيار وذلك مقابل جلائها عن الجزر العثمانية التي كانت احتلتها في الحرب الطرابلسية وقد جاء في تصريح وزير الخارجية الإيطالي في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٦ أيار بأن [سياسة إيطاليا في الشرق الأدنى ترمي إلى المحافظة على سلامة الأملاك العثمانية].

وكانت الصحف في إنكلترا وفرنسا والروسيا قد نشرت من جهتها بلاغاً رسمياً إثر مقابلة ملك إنكلترا، لرئيس الجمهورية الفرنسية، والاجتماع الذي عقده سفراء دول الاتفاق الثلاثي في ٢١ ـ ٢٣ نيسان ١٩١٤ م جاء فيه: أن الدول الثلاث ستبذل جهدها في المحافظة على التوازن الأوروبي والسلم العام.

كما أن صحف ألمانيا وإيطاليا والنمسا كانت قد نشرت في: ٢٢ أذار ١٩١٤ م وعلى إثر اجتماع وزير خارجية أيطاليا بوزير خارجية النمسا في

أبازيا وزيارة الأمبراطور غليوم للأمبراطور عمانوئيل في البندقية، بلاغاً على حلّ المشاكل العديدة التي نشأت عن الأزمة البلقانية حلاً سلمياً.

كما اتفقت بعد ذلك إنكلترا وألمانيا بشأن سكة حديد بغداد والملاحة في دجلة، وفرنسا وألمانيا على سكة حديد الأناضول.

ولكن بالرغم من كل ذلك فإن أطماع الدول، على خلافها، بقيت كما هي: فعلاقات الروسيا مع النمسا وألمانيا لم تكن إلّا لتزداد حدة وسؤاً، وكذلك العلاقات بين إيطاليا والنمسا بسبب تضارب مصالحهما في ألبانيا، علماً بأن اليونان كانت لا تزال تتطلع إلى مقاطعة أبيروس ـ L'Epire التي اغتصبت من أملاكها، في حين راحت ألمانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الكبرى، تضاعف قواها الحربية (إصدار بعض القوانين الحربية في ألمانيا وفرنسا) لتكون على أهبة الاستعداد عند الخطر. وقد وصف بعض الكتّاب السياسيين حالة أوروبا في تلك الحقبة، بقولهم: «إن الموقف الحالي مع ظواهره السلمية، عبارة عن اختلال التوازن في الشرق اختلالاً لا تستطيع الدول إغفاله، وتنازع المصالح الأوروبية تنازعاً لا سبيل إلى اجتنابه وارتباك المسائل الشرقية ارتباكاً لا يزول إلّا بامتشاق الحسام.

أما من جهة تركيا فإن الباب العالي قد استجاب لمطالب الروسيا فيما يختص بالمسألة الأرمنية، إذ قبل اقتراح الدول العظمى بإصلاح ولايات الأناضول الشرقية الست التي يسكنها الأرمن، وتعيين لجنة خاصة من ثلاثة أعضاء مسلمين وعضوين أرمنيين وعضو كلداني برئاسة مستشار أجنبي، بغية إصلاح الدرك، وتسوية الخلافات بين الأهلين.

ثم في ٨ شباط ١٩١٤ م جرى الاتفاق بين الباب العالي والروسيا على جعل الولايات الأرمنية، منطقتين لكل منهما مفتش أجنبي يعيّنه الباب العالي بموافقة الدول العظمى. ومع ذلك فإن الحكومة الاتحادية كانت أيضاً تبذل الجهود لتحديث قواتها المسلّحة بحيث استعانت لهذه الغاية بالبعثات العسكرية الألمانية التي طلبت مساعدتها في إعادة تنظيم الجيش بأسلحة حديثة، سواء في البر أم في البحر، ولم تمض مدة ستة أشهر على

وصول البعثات الألمانية العسكرية إلى الأستانة حتى وقع الحادث الإليم الذي أدّى إلى تطاير الشرر وأشعال الحرب العالمية الكبرى ألا وهو مقتل الأرشيدوق فرنسوا فرديناند وليّ عهد عرش النمسا ـ المجر وزوجته الدوقة صوفيا، أثناء زيارتهما للبوسنة، وتفصيل ذلك كما يلي :

فيما كان موكب ولي العهد المذكور يخترق الشوارع في مدينة سيراجيفو بمقاطعة البوسنة بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٤ م انطلق شاب من بين الجموع المحتشدة على الجانبين، وفي يده مسدس، مخترقاً الحرس والشرطة المدافعين للموكب، وعند وصوله إلى مقربة من الأرشيدوق فرنسوا فرديناند، أطلق عليه رصاصة أودت بحياته، ثم اتبعها برصاصة أخرى على زوجته الدوقة صوفيا الجالسة بجانبه، فأصابها إصابة خطرة توفيت على إثرها بعد نقلها إلى المستشفى بقليل. ويدعى هذا الجاني كافريلو برينسيب وهو من أهالي البوسنة وينتمي إلى منظمة اليد السوداء السرّية الصربية، التي كان يرأسها، أحد ضباط الأركان في الجيش الصربي الكولونيل ديمتريفيتش في بلغراد. وعلى إثر هذا الحادث تأزم الوضع بين النمسا والصرب، إذ حمّلت النمسا حكومة الصرب مسؤلية الإعتداء على ولي العهد وزوجته ووجدت فيه ذريعة لإعلان الحرب عليها. وقد ساندت ألمانيا حليفتها النمسا هذه المرة بعد أن كانت في السابق تمانع في إشهار الحرب على الصرب للقضاء على سطوتها في البلقان. وبتاريخ ١٤ تموز ١٩١٤ م أصدر رئيس وزراء النمسا موافقته لقائد الجيش على القيام بعملية عسكرية ضد الصرب ثم أقدمت حكومة فييّنا على إرسال إنذار إلى حكومة بلغراد مطالبة بالتعويض عن حادث سيراجيفو وإزالة الإساءة الناتجة عنه. وقد صيغ هذا الإنذار بشكل يكفل ردّه من حكومة الصرب وحدّدت لهذه الأخيرة مهلة ثماني وأربعين ساعة للإجابة عليه أما بالرضوخ أو بالرفض دون مناقشة أو مفاوضة ٢٣ تموز ١٩١٤ م. وكان هذا الإنذاريتضمن عشرة بنود، أهمها، البند السادس وهو يجيز للنمسا انتداب موظفيها للتحقيق في الأراضي الصربية حول المؤامرة واكتشاف مدبّريها والمشاركة في محاكمة المتهمين في العملية. وقبل انتهاء مدة الإنذار أعلنت حكومة بلغراد أنها توافق على معظم بنود الإنذار ما عدا

البند السادس الذي يمس سيادتها كما طلبت اللجؤ إلى المحكمة الدولية في لاهاي بالنسبة لمحاكمة المتهمين، وكل ما لا يمت بصلة، باستقلال بلادها.

ولدى تلقيها الجواب على إنذارها، قطعت النمسا علاقاتها الدبلوماسية مع الصرب ٢٥ تموز ثم أعلنت الحرب على هذه الأخيرة ٢٨ تموز، وذلك بالرغم من تدخل انكلترا في سبيل الحيلولة دون وقوع الحرب. وهذا ما دفع بالروسيا إلى إعلان التعبئة العامة ٣٠ تموز ١٩١٤ م مبدية بذلك نيّتها بالدفاع عن الصرب، في حين كانت ألمانيا من جهتها ترسل الإنذار تلو الإنذار إلى الروسيا وفرنسا ثم تقرر إعلان الحرب عليهما أول آب ١٩١٤ م و٣ آب ١٩١٤ م أما إنكلترا وهي التي كانت تخشى امتداد سيطرة ألمانيا على أوروبا الشرقية والجنوبية، فقد بادرت إلى قطع علاقاتها الديبلوماسية مع هذه الأخيرة عند تحققها الخطر الناجم عن اجتياح بلجيكا ٤ آب.

وهكذا غدت أوروبا منقسمة إلى جبهتين متعاديتين ومتحاربتين بحيث امتدّ لهيب الحرب فيها إلى الدول الأخرى بعدئذ فاشتركت فيها كل من تركيا وبلغاريا والجبل الأسود وإيطاليا واليابان والبرتغال ورومانيا واليونان والولايات المتحدة الأميركية. فكانت هناك دول الحلفاء أو دول الوفاق من جهة، ودول المحور أو دول الوسط من الجهة الثانية.

فبعد إعلان الحرب الأوروبية ببضعة أسابيع، أقدمت تركيا على قطع علاقاتها الديبلوماسية مع دول الحلفاء ٢ تشرين الثاني ١٩١٤ م منضمة إلى دول المحور. وكان أول هجوم قامت به القوات الحليفة الإنكليزية والفرنسية على أراضي تركيا، في الخامس والعشرين من نيسان ١٩١٥ م، حيث نزلت القوات الإنكليزية على الساحل العربي من شبه جزيرة غاليبولي فقابلها هناك قائد الفرقة التاسعة عشرة مصطفى كمال الذي استطاع الوقوف بوجهها مانعاً إياها من التقدم إلى أمام المراكز التي نزلت فيها على قمة شونيك باير ـ Chonuck Bair؛ تلك القمة التي تعتبر مفتاح مضيق الدردنيل

وبالتالي مفتاح العاصمة التركية.

وفي التاسع من آب ١٩١٥ م قام مصطفى كمال بهجوم كاسح على القوات الإنكليزية المتمركزة في مواقعها فاقتلعها من خنادقها، مرغماً إياها على الإبتعاد وإخلاء القمة المذكورة بعد أن أوقع فيها ما ينوف عن العشرة آلاف قتيل بما فيهم ٣٧٥ ضابطاً؛ وحين حاول القائد الإنكليزي السير جون هاملتون، استعادة تلك المراكز، من الجيش التركي، كان الاخفاق من نصيبه على مرتين متتاليتين، خسر فيها عدداً كبيراً من جيشه ٢١ و٢٢ آب.

أما القوات الفرنسية التي كانت نزلت على الساحل الأسيوي في القطاع الجنوبي من قمة هيلّليس ـ Cap. Hellés بذات الوقت مع القوات الإنكليزية المشار إليها، فقد تسمّرت في مكانها ولم يكن بمقدورها التقدم بخطوة واحدة نحو الخطوط التركية أو اجتياز المسافة القصيرة التي تفصلها عن هدفها الأقرب إكريتيا ـ Krithia، وذلك بفضل المقاومة التركية الباسلة.

في تلك الأثناء ونظراً لما أبداه مصطفى كمال من براعة حربية في مجابهته للإنكليز، صدر مرسوم بترقيته إلى رتبة باشا أي جنرال وعُهِد إليه بقيادة كامل جبهة أنافورطة إلا أن الانكليز لم يكفّوا عن محاولاتهم في الهجوم للعودة إلى مراكزهم السابقة، فكان مصطفى كمال يكبّدهم في كل مرة خسائر كبيرة ويردّهم على أعقابهم، إلى أن اضطروا بالنتيجة لإخلاء شبه جزيرة غاليبولي بالتدريج، وهم خائبون ٣١ كانون الأول ١٩١٥ م ـ ٨ كانون الثاني ١٩١٦ م، فخلصت منهم العاصمة إستانبول، بفضل جهود مصطفى كمال.

وفي ذلك الوقت كان الجيش الروسي قد استولى في القوقاز القبق على عدة مدن منها: وان ـ Vân وبتليس وموش ـ Mush وقلعة أرضروم، فعُين مصطفى كمال لقيادة الجيش السادس عشر في القوقاز، ثم لقيادة الجيش الثاني في ديار بكر. وكان من معاونيه الجنرال كاظم قره بكير والكولونيل عصمت. وفي ربيع وصيف ١٩١٧ م كان الجيش الروسي قد انسحب من القوقاز بسبب الثورة التي قامت في الروسيا؛ بحيث تمكن

مصطفى كمال من استعادة المدن التي كان الروس قد احتلّوها؛ وفيما كان يواصل تقدّمه نحو باطوم لأخذها، تلقى أمراً من الباب العالي للذهاب إلى سوريا مع كل ما يستطيع تهيئته من جيوش وأعتدة لمجابهة الإنكليز ومقاومتهم، حيث نزلت جيوشهم في البصرة ثم في بغداد، وهم على طريق الموصل، في حين كان جيش إنكليزي آخر بقيادة الجنرال اللنبي يتجمع في مصر للزحف إلى سوريا عبر سيناء وفلسطين.

وفي ذلك الوقت بالذات، أعلن شريف مكة الأمير حسين، استقلال بلاده عن الدولة التركية.

ولقد كانت المهمة التي كلّف بها مصطفى كمال، تقتضي احتلال بغداد للحيلولة دون تمكين الجيشين البريطانيين من الإتصال ببعضهما. وبوصوله إلى حلب، كان الجنرال الألماني فون فالكنهاين بصفته قائداً للقوات التركية التي شكلت حديثاً في الشرق(يِلْدِرِم) يستقبل مصطفى كمال، بطريقة لم ترق له أي لمصطفى كمال فحصلت بين القائدين خلافات في وجهات النظر من حيث تنفيذ المهمة المنوطة بهما، مما جعل الباب العالي يستدعي القائد التركي إلى العاصمة إستانبول، ويعطيه إجازة مرضية، لمنعه من العمل.

ولكن بعد وفاة السلطان محمد الخامس واعتلاء ولي العهد الأمير وحيد الدين عرش السلطنة والخلافة باسم محمد السادس في شهر تموز ١٩١٨ م عُيّن مصطفى كمال قائداً للجيش السابع في سوريا آب ١٩١٨ م. فاجتمع في فلسطين بالقائد الألماني ليمان فون ساندرس الذي أخذ مكان القائد فون فالكنهاين غير أن الجيش الإنكليزي، بمعاونة القوات العربية التي كان يقودها الأمير فيصل بن حسين، تمكن من الدخول إلى فلسطين ودحر الجيوش التركية وفيالق الجيش الألماني الأسيوي Assia Korps التي انكفأت متراجعة إلى دمشق ومنها إلى حلب ٣٠ أيلول ١٩١٨ م حيث قام مصطفى كمال، بنفسه بأعداد الخطوط الدفاعية على بعد ١٥ كيلو متراً من المدينة الأخيرة.

في ذلك الوقت كانت القوات البريطانية، وعلى رأسها القائد اللنبي ويرافقه، لورنس، تدخل مدينة دمشق أول تشرين الأول وبمعيتها فيلق من الفرسان الدروز بأمرة سلطان الأطرش، ثم تترك دمشق باتجاه حلب، لملاحقة الجيش التركي والألماني؛ ولكن قبل المجابهة بين الجيش الإنكليزي والجيش التركي والألماني، قرب الحدود التركية، أعلنت هدنة مودروس بين الدولة التركية والحلفاء فتوقفت الحرب بين الفريقين ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ م.

عقب هذه الهدنة تألّفت في استانبول حكومة جديدة برئاسة عزت باشا، ومن أعضائها فتحي ورؤوف وفوزي، فيما حُلّت لجنة الإتحاد والترقي وغادر طلعت وجمال إلى الخارج وتوجّه أنور إلى تركستان حيث لقي مصرعه أثناء نضاله مع الباصمق ضد البلشفيك الروس، فيما بعد.

هدنة مودروس

لقد كان لدخول الولايات المتحدة، في الحرب العامة، دور كبير في ترجيح كفة ميزان الحلفاء، بالرغم من خروج الروسيا منها، تشرين الأول ١٩١٧ م وحين تمكن الحلفاء من اختراق خط هند تبرغ الدفاعي، بعد معركة المارن المظفرة وغيرها من المعارك في مقدونية ١٥ أيلول ١٩١٨ م وفلسطين، اضطرت بلغاريا لإلقاء السلاح ٢٩ أيلول كما فعلت ذلك تركيا ٣٠ تشرين الأول. ثم خرجت من الحرب دولة النمسا ـ المجر، مفككة إثر اندحارها في معركة ڤيتوريو ـ ڤينيتو أمام الجيش الإيطالي ٣ تشرين الثاني. أما المانيا فإنها بمقتضى هدنة ١١ تشرين الثاني رأت نفسها مرغمة لقبول جميع الشروط المفروضة عليها من قبل الحلفاء. ولدى افتتاح مؤتمر الصلح في باريس ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ م كانت هناك ٢٧ دولة ممثلة فيه. وبعد المفاوضات الطويلة جرى توقيع معاهدة فرساي Versailles في ٢٨ حزيران ١٩١٩ م التي فرضت على ألمانيا تسليم أساطيلها البحرية وعتادها الحربي، وإخلاء الضفة اليسرى من نهر الرين ـ Rhin التي احتلّها الحلفاء.

هذا وقد كان من نتيجة توقيع تركيا على هدنة مودروس في ٣٠ تشرين

الأول ١٩١٨ م أن أصبحت تحت حكم الحلفاء الذين احتلّت جيوشهم جميع مرافقها وممتلكاتها، ووضعوها تحت المراقبة. فالفرنسيون احتلّوا ولاية أضنه والإنكليز سمسون ومرسيفون وأورفه ومرعش وعينتاب، والإيطاليون انطاليا وقونية وأكشهير وأفيون قره حصار، واليونانيون كانوا على استعداد للدخول إلى إزمير وضواحيها، وذلك تنفيذاً لأحكام المادة السابعة من هذه المعاهدة التي تنص: على أنه عند حصول أي تهديد لقوات دول الوفاق، فلهذه القوات الحق باحتلال ما تراه من النقاط الحربية في البلاد.

وهكذا وقعت استانبول تحت الإحتلال المشترك للحلفاء بقيادة الأميرال كالثورب بصفته مندوباً سامياً تعاونه لجنة ثلاثية، تضم مندوباً عن كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

وبتاريخ ٤ أذار ١٩١٩ م أصدر السلطان محمد السادس مرسوماً بتعيين صهره الداماد فريد باشا رئيساً للحكومة التركية، بعد أن أمر بحلّ المجلس العمومي؛ وكان حسين رؤوف باشا وزيراً للبحرية فيها. أما مصطفى كمال فلم ينل نصيبه منها، وذلك لرفض السلطان إدخاله فيها لأسباب خاصة.

وقد أدّى وجود الجيوش الحليفة في العاصمة التركية، إلى تحاسد قادتها وتنابذهم مما جعل الأتراك ينظرون إليهم كمغتصبين للبلاد؛ فكان ذلك حافزاً لهم لإنماء روح المقاومة ضد أعدائهم، فقامت في الأناضول مجموعات وطنية أخذت على عاتقها تنظيم المقاومة الوطنية، كما تألفت عدة منظمات سرّية في العاصمة نفسها بالرغم من جواسيس الحلفاء الكثر، الذين كانوا بالمرصاد لكل حركة وطنية وكان عصمت باشا وحسين رؤوف باشا من جملة الشخصيات البارزة التي كانت تقدّم المساعدات لهذه المنظمات السرية لأن أغلب رؤسائها كانوا من الضباط الأتراك السابقين.

ويشار هنا إلى أن الجنرال كاظم قره بكير، رفض الأوامر المعطاة له من السلطان فيما يختص بحلّ الفرق الست التي كانت بقيادته على الحدود القفقاسية أو نزع السلاح منها ٣ أيار ١٩١٩ م. وهذا ما دعا المندوب

السامي، ممثل الحلفاء، للطلب من السلطان محمد السادس، وضع حدّ لتلك المنظمات التي تعيث فساداً في البلاد وتشيع الفوضى فيها.

وكأن القدر أراد لتركيا عودة الحياة إليها، فسخّر لها مصطفى كمال لينفخ الروح فيها، ذلك أن السلطان، وبعد الإلحاح من قبل رئيس الحكومة الداماد فريد باشا، وافق على تعيين مصطفى كمال مفتشاً عاماً في المنطقة الشمالية، وحاكماً عاماً على المناطق الشرقية، مع منحه أوسع الصلاحيات لتنفيذ مهامه، وأولاها مهمة القضاء على تلك المنظمات، وذلك حفاظاً على مصلحة تركيا كما جاء في مرسوم التعيين.

وفي التاسع عشر من أيار ١٩١٩ م كان مصطفى كمال، قد وصل إلى سمسون عن طريق البحر، فانتقل منها إلى أماسيا حيث جعل من هذه المدينة الأخيرة مركز عمله، بعد أن تخلّص من مراقبة جواسيس الحلفاء الذين كانوا يلاحقونه في حلّه وترحاله. في تلك الأثناء وبالتحديد في الخامس عشر من أيار ١٩١٩ م، أقدم اليونانيون على إنزال جيشهم البالغ عدده عشرين ألف حندي، في مرفأ إزمير بموافقة الحلفاء وبدعم منهم واحتلوه. عند ذلك قرر الوطنيون في أرضروم، بطلب من وزير البحرية السابق حسين رؤوف، المستقيل من منصبه وقتذاك، القيام بالدعوة إلى مؤتمر عام في سبيل الدفاع عن البلاد ولدى علم مصطفى كمال بهذه الدعوة أراد التحقق من موقف القادة العسكريين بهذا الشأن؛ فدعا إليه رأفت قائد الفرقة في سيواس، وعلي فؤاد قائد الفرقة العشرين في أنقرة والوزير السابق حسين رؤوف ١٨ حزيران وقد تخلّف عن تلبية دعوته، بعض القادة ومنهم: كاظم قره بكير قائد جيش أرضروم وجعفر طيار قائد جيش أدرنة وعدنان قائد جيش قونيه. وبعد تبلغ هؤلاء القادة نص المقررات التي اتخذت في الإجتماع مع مصطفى كمال، وافقوا عليها برمتها ومؤداها كما يلي:

تأليف حكومة مؤقتة في الأناضول لتأسيس سلطة جديدة، طالما أن السلطان وحكومة الأستانة، لا يزالان خاضعين لأمرة الإنكليز.

وقد توافق الجميع على وجوب الدعوة إلى مؤتمر عام يعقد في

سيواس في الرابع من أيلول ١٩١٩ م.

وفي غضون ذلك كان قد انعقد مؤتمر في أرضروم ٢٣ حزيران ١٩١٩ م اتخذت فيه المقررات التالية وهي تنص من جملة ما تنص على ما يلي:

«الحفاظ على سلامة الوطن بحدوده القومية، ومقاومة العدو المحتلّ، ودعوة القوى الوطنية للدفاع عن الأمة. وإذا كانت حكومة السلطان غير جديرة بالقيام بواجباتها، فلتقم حكومة مؤقتة تنهض بالعبء».

وقد توافد لحضور هذا المؤتمر ٥٤ مندوباً يمثلون المناطق الشرقية، وترأسه مصطفى كمال، وعلى إثره أصدرت الأوامر إلى جميع القادة العسكريين بعدم تسليم الأسلحة والذخائر إلى لجان المراقبة الحليفة، وبدعوة السلطات المدنية لإقامة المهرجانات احتفالاً بانخراط المتطوّعين في سلك المقاومة، وإرسال برقيات الإحتجاج للسلطات في العاصمة، على الإحتلال اليوناني لمدينة إزمير.

ومن البديهي أن يكون مسلك مصطفى كمال على هذا النحو بصفته ممثلاً للسلطان، قد أقلق هذا الأخير فطلب من الصدر الأعظم الداماد فريد، إصدار الأوامر بدعوة مصطفى كمال للعودة فوراً إلى العاصمة، لإحالته على المجلس العدلي جزاء خيانته للوطن.

ولما تلقى مصطفى كمال البرقية الرسمية من الباب العالي بوجوب عودته إلى العاصمة أجاب عليها مبرقاً للسلطان محمد السادس شخصياً من أرضروم، يطلب إليه الإنضمام إلى الحركة الوطنية، وقيادة المقاومة ضد العدو المحتل. إلّا أن السلطان ردّ عليه مكرّراً أوامره له بالعودة إلى استانبول؛ فما كان من مصطفى كمال إلّا الإجابة بقوله: «سأبقى في الأناضول حتى يستعيد الوطن كامل استقلاله». وهكذا لم يرَ السلطان محمد السادس، أن موقف مصطفى كمال من شأنه أن يفيد الوطن، فقضى بعزله من منصبه الإداري والعسكري معاً، وأصدر الأوامر إلى قائد الجيش الثاني في أرضروم كاظم قره بكير، بالقبض عليه وإرساله إلى العاصمة، والعمل

على حلّ المؤتمر المنوي عقده في سيواس بتاريخ ٤ أيلول ١٩١٩ م.

إلاَّ أن أوامر السلطان محمد السادس بقيت بدون تنفيذ، ذلك أن القائد كاظم قره بكير، تضامن مع مصطفى كمال فمزّق البرقية المرسلة إليه بهذا الشأن وكان وفياً لزميله السابق فبقي إلى جانبه.

وفي هذا الجوّ الوطني الحماسي قام مصطفى كمال بتهيئة مؤتمر سيواس الذي انعقد في موعده برئاسته، فحضره مندوبون عن المناطق الشرقية والرّوملّلي، وتتابعت جلساته حتى الثالث عشر من أيلول، حيث انتهى بإصدار مقرّرات جاءت متفقة مع مقررات مؤتمر أرضروم السابق بالنتيجة، إنما تميزت عنها من حيث مفهوم معنى الأمة والمملكة. ولدى اجتماع المؤتمر، اتصل بالمؤتمرين ما يؤكد بأن السلطان محمداً السادس كلّف حاكم ملاّطيا ـ Malatie علي غالب، بالتوجّه إلى مدينة سيواس بقوة كردية لفضّ المؤتمر واعتقال جميع أعضائه، وعليه فقد طلب هؤلاء الأعضاء من مصطفى كمال، التصدّي لقوات السلطان بالطريقة التي يراها، فنزل عند طلبهم، وبالإتفاق مع كاظم قره بكير، قاد قوة من الجيش الذي لم ينزع سلاحه، قاصداً ملاّطياً، حيث قضى على القوة الكردية، وطرد الحاكم علي غالب من الولاية، ثم عاد بسرعة إلى سيواس، فأسس لجنة تنفيذية برئاسته وأحالها من ثم إلى حكومة مؤقتة، الغاية منها، مجابهة حكومة الباب العالي. ومن هنا تمكن من بسط نفوذه في طول الأناضول وعرضه، وبذلك تو صل إلى قطع كل اتصال مع حكومة العاصمة. ونتيجة لذلك، لم يرَ السلطان محمد السادس بدّاً من تنحية الصدر الأعظم الداماد فريد، وتأليف حكومة جديدة تحت رئاسة علي رضا باشا، معلناً إجراء انتخابات جديدة للمجلس العمومي ٢ تشرين الأول ١٩١٩ م.

وكان مصطفى كمال بعد ذاك قد انتقل مع حكومته من سيواس إلى أنقرة ٢٧ كانون الأول ١٩١٩ م. ثم بعد إجراء الانتخابات التي فاز فيها حزب الاستقلال الوطني بأكثرية ساحقة، دعا السلطان محمد السادس إلى عقد جلسات المجلس في العاصمة إستانبول، في حين كان مصطفى كمال

يمهّد ليكون مركزه ومقرّه في أنقرة؛ وكان هو قد نجح في تلك الانتخابات: إلّا أن النواب خالفوا رأيه وانضموا إلى رأي السلطان، فاجتمع المجلس في العاصمة، ولم يكن مصطفى كمال في عداد الحضور.

وبتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ م أقرّ المجلس، الميثاق الوطني ميثاق مليّ الذي أكّد مقررات أرضروم وسيواس بمطالبته بالإستقلال والحربة التامّين لجميع الأقاليم الآهلة بأغلبية تركية، على أن يتقرر مصير الأقاليم العربية عن طريق الاستفتاء، مع احترام حقوق الأقليّات حيثما كانت، كما هو منصوص عليه في معاهدتي: فرساي وتريانون.

وإذ أخذت حماسة النواب الوطنيين تتصاعد وتعلو بصورة مُلحّة في المجلس للمطالبة بإلغاء الإمتيازات الأجنبية جميعها، وبرفع المراقبة عن دوائر الدولة، ووضع حدّ للتجاوزات التي تحصل في البلاد من قبل الحلفاء، فإن هؤلاء الأخيرين، لم يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه تمادي النواب في مطاليبهم الوطنية، فعمد ممثلهم المفوض السامي الإنكليزي، إلى إرغام الصدر الأعظم علي رضا، على الإستقالة من منصبه ٧ أذار. ثم أعطى أوامره للجيش الإنكليزي البالغ عدده مائة ألف جندي، بالنزول في بيراوغلاتا مع محاصرة العاصمة وتطويقها، واعتقال ما ينوف عن مائة وخمسين نائباً بينهم حسين رؤوف وفتحي كبار أعضاء الحزب الوطني الذين جرى إبعادهم إلى مالطة تحت الحراسة العسكرية. ثم عمل على إغلاق أبواب المجلس النيابي وختمها بالشمع الأحمر، ووضعها تحت المراقبة، بعد أن قام الجيش المحتلّ بإطلاق النيران على جماهير الشعب التركي فأصاب المئات منه قتلاً وجراحاً، معلناً حالة الطواريء في العاصمة إستانبول، وممعناً في مطاردة باقي النواب واعتقال عدد كبير منهم ومن الشخصيات السياسية الوطنية البارزة؛ فيما تمكن بعض النواب من الفرار إلى الجبال وإلى الأناضول ومنهم عصمت وفوزي اللذان استطاعا خفية العودة إلى أنقرة، حيث كان يقيم مصطفى كمال ١٦ أذار. وهكذا لم يقدّر لمجلس النواب التركي في العاصمة الانعقاد سوى فترة قصيرة بلغت الشهرين وثلاثة عشر يوماً.

وعلى إثر هذه الأحداث، أعيد الداماد فريد إلى منصب الصدارة العظمى ٥ نيسان. ثم أصدر السلطان محمد السادس إرادة سنية اعتبر بموجبها مصطفى كمال وأعوانه في عداد الخارجين على القانون والمنشقّين، ويستحقون الموت، مستجيباً بذلك إلى إرادة الإنكليز والحلفاء المحتلين، الذين كانوا يمسكون بزمام الحكم في استانبول.

بعد ذلك، وبسبب انحلال المجلس النيابي وانتقال معظم النواب إلى أنقرة، وبمبادرة من مصطفى كمال، تقرّر إجراء انتخابات جديدة لإقامة جميعبة وطنية كبرى تتمتع بصلاحيات فوق العادة، وجرت تلك الانتخابات فاجتمع النواب الجدد وعددهم يبلغ ثلاثمائة وخمسين نائباً في أنقرة، حيث صار انتخاب لجنة تنفيذية برئاسة مصطفى كمال لإدارة الحكم في تركيا ٢٩ نيسان ١٩٢٠ م.

ولم يكن السلطان محمد السادس ليرضى بمثل هذه المخالفات التي تحدّ من صلاحياته، فصمّم على التخلّص ممّن كان يعتبرهم في عداد العصاة حسب رأيه وعلى رأسهم مصطفى كمال، فكلّف وزير الحربية سليمان شوكت باشا، بتشكيل قوة غير نظامية سمّاها جيش الخليفة مهمتها مطاردة هؤلاء الوطنيين والقضاء عليهم جميعاً. وطلب من الشعب التركي مؤازرته ضد الكفرة الذين يزمعون منع المؤمنين من ممارسة طقوسهم الدينية، والحيلولة دون إتباع أركان الإسلام. فكان لنداء السلطان محمد السادس صدى بعيد لدى الرأي العام التركي المسلم، وقامت جماهير الشعب المتزمتة والمتعصبة، في أغلب نواحي البلاد، وبتحريض من رجال الدين، بمهاجمة أنصار الوطنيين في المدن والجبال والقرى، بحيث وقعت حرب داخلية بين الأتراك، من مناصري الوطنيين وتابعي السلطان، ذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين استمرت مدة طويلة.

وفي تلك الأثناء كان العدوّ الخارجي ما يزال جاثماً على أرض الوطن. ففي الجنوب الغربي من تركيا كان الأتراك يواجهون الفرنسيين في قيليقية؛ وفي الغرب، وسّع اليونانيون حدود البقاع المحتلّة منهم ٢٠

حزيران ١٩٢٠ م وأحرقوا القرى التركية أثناء تقدمهم. وفي الشرق تقدم الأرمن مخترقين الحدود لاحتلال المناطق التي وعدهم بها الحلفاء، بواسطة القوة. وهكذا كانت البلاد تشهد حربين دخلية وأجنبية، وحكومة أنقرة مهدّدة بالزوال من كل الجهات. وفجأة انتشرت الإشاعات بأن المعاهدة التي فرضها الحلفاء على السلطان محمد السادس هي مذلّة لتركيا وتقضي على كيانها بالموت. وبالفعل فإن المندوبين الأتراك قد اضطروا بتاريخ ١٠ آب ١٩٢٠ م لتوقيع معاهدة سيڤر ـ Sevres تحت ضغط الحلفاء وتهديدهم لهم بطرد بلادهم من أوروبا كلياً في حال عدم توقيعهم عليها.

وتنص هذه المعاهدة على ما يلي: تقسيم الأراضي التركية بتجريدها من كورد ستان وتراقيا، ومنطقة إزمير وسوريا والبلاد العربية وما بين النهرين، وتحويلها إلى دولة أناضولية صغيرة محصورة بين أرمينيا واليونان، بالإضافة إلى إخضاع البوسفور والدردنيل لرقابة لجنة دولية.

وفي الوقت نفسه تمَّ الاتفاق بين الحلفاء على أن تعطى قيليقية وكوردستان الجنوبية إلى فرنسا، والأناضول الجنوبي حتى منطقة إزمير إلى إيطاليا.

وبعد توقيع هذه المعاهدة التي وافق عليها السلطان محمد السادس رغم كل ما حوته من نصوص مذلّة لتركيا، قامت التظاهرات التأييدية للوطنيين وبخاصة لمصطفى كمال، وأيّدتها عاصفة من الإستياء في العالم الإسلامي كله وعلى الأخص لدى مسلمي الهند الذين كان على إنكلترا أن تراعي شعورهم فأنذروها مهدّدين بأعمال عدوانية. أما مصطفى كمال فإنه حين علم بنصوص المعاهدة المذكورة أخذ منه الغضب كل مأخذ ولكنه تماسك وحافظ على رباطة جأشه كما هو شأنه في الملمات الداهمة، فسارع إلى توجّيه بيان إلى الشعب التركي أظهر فيه وجهة نظره، واتصل بمختلف المناطق طالباً تأييده فيما يقوم به من إجراءات؛ فتقاطرت الوفود إليه، من شتى الأنحاء، رجالاً ونساءً، في أنقرة واضعين أنفسهم تحت تصرفه في كل ما يراه ويقرّره. فما كان منه عند ذاك إلَّا العمل على تأليف

حكومة السلامة العامة للدفاع عن الوطن فعيّن عصمت باشا رئيساً للأركان العامة في الجيش؛ وكان همه الأول هو التخلص من جيش السلطان، الذي لم يلبث أن انهار من تلقاء ذاته.

ولم تمرّ مدة عشرة أيام على توقيع تلك المعاهدة حتى تغيّرت أحوال البلاد، فَسَرت فيها نفحة قدسية وحّدت بين أبنائها، بقطع النظر عن مختلف طبقاتهم وميولهم وأحوالهم الاجتماعية. فتحفّز المتطوعون من كافة البلدان الإسلامية للإنضمام إلى جيش الوطنيين، مما كان له الأثر الكبير في وضع حدّ للحرب الداخلية وأخطارها والتفاف جماهير الشعب حول حركة النضال القومي بزعامة مصطفى كمال، الذي صمّم على مواجهة الأعداء المحتلين، فكلّف قائد الجيش الثاني كاظم قره بكير، بمهمة إبعاد الأرمن إلى خارج الحدود، بعد وقف تقدمهم. فقام هذا القائد بما أنيط به، خير قيام أيلول ـ تشرين الأول ١٩٢٠ م وقضى على الجيش الأرمني بسرعة فائقة، بحيث كان من نتيجة ذلك أن أرغمت الجمهورية الأرمنية المنشأة حديثاً لتوقيع معاهدة غومرو ـ GÛmru التي تعهدت بمقتضاها، بإعادة منطقتي آردهان وقارص، إلى تركيا وبعدم مطالبتها بالمناطق الشرقية من البلاد. وبهذه المناسبة أقدم الروس السوفيات على إرسال جيشهم إلى منطقة باطوم لإخراج الأرمن منها، والدخول إلى أريفان حيث قضوا عليهم هناك.

وقد كان لما قام به الجيش التركي الوطني من هذه الناحية، وقع كبير، رفع معنويات الشعب والجيش المحارب، بحيث صمّم مصطفى كمال عند ذاك على ضرب الإكراد الذين كانوا يعلنون العصيان، وتوجيه أنظاره نحو الجنوب كانون الثاني ١٩٢١ م. وبعد أن هاجم جيشه مدينتي مرعَش وأورفة وقضى على القوات الفرنسية فيهما. وفي بوزانتي عقد هدنة مع الفرنسيين كان من نتيجتها أن اضطروا لإخلاء منطقة قيليقية مؤقتاً.

وفي الوقت نفسه أرسل مصطفى كمال جيشاً إلى قونية حيث أرغم القوات الإيطالية على إخلائها مع كافة النقاط العسكرية في نواحي أنطاليا.

في تلك الأثناء وتحديداً في السادس من شهر كانون الثاني ١٩٢١ م قام الجيش اليوناني بقيادة الجنرال بابولاس بمهاجمة مدينة أفيون ـ قره حصار والإستيلاء على الخط الحديدي الواقع بين بيلاسيك ـ وإينونو، فأسرع عصمت باشا، بفرقته الواحدة والستين إلى مشارف إينونو وقابل الجيش اليوناني هناك وتمكن من دحره وإعادته من حيث أتى، بعد تكبيده عدداً كبيراً من القتلى والجرحى، ٩ ـ ١٠ كانون الثاني ١٩٢١ م.

وعلى أثر ذلك، وبطلب من الحكومة المؤقتة عقد المجلس الوطني الكبير اجتماعاً أقر فيه الدستور الجديد الذي خوّله الإضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١ م، كما أقرّ النص الذي أعلنه مصطفى كمال وهو: «أن جميع السلطات تعود للشعب الذي ينيبها إلى المجلس الوطني الكبير».

من ثم سعى مصطفى كمال إلى تنظيم جيش المقاومة، بمساندة من الدولة الروسية التي أمدّت الوطنيين بالأسلحة والأعتدة الحربية. كما أن إيطاليا وافقت على بيعهم الأسلحة خفية فيما كانت فرنسا تشجّعهم في السرّ لمتابعة حربهم ضد اليونانيين.

وفي تلك الظروف أحرزت السلطة في أنقرة نصراً جديداً إذ دُعيت بواسطة إيطاليا لمناقشة مسألة الشرق، وكانت هذه الدعوة بمثابة إعتراف ضمني من الحلفاء بالسلطة في الأناضول بحيث لم يعد السلطان وحكومته يمثلان وحدهما تركيا.

وإذ لم يتوصل مؤتمر لندن ٢٧ شباط ـ ١٢ أذار ١٩٢١ م إلى حلول مقبولة من أحد، فقد افترق ممثلو الحلفاء وممثلو تركيا على خلاف، وفضّل الأتراك الإستمرار بالحرب على قبول شروط جائرة وغير مناسبة. وهكذا تحمّل الوطنيون عبء القتال في عدة جبهات، فاشتركوا مع الروس في إسقاط الجمهورية الأرمنية التي قامت في القوقاز. وكان الأرمن يزمعون احتلال شرقي الأناضول. وفي ٣٠ أذار ١٩٢١ م زحف الجيش اليوناني إلى أسكي شهر فأوقفه القائد عصمت باشا عند مشارف إينونو وأكرهه على

الإرتداد إلى بروسّه وذلك في أوائل نيسان. وهذا النصر الثاني في معركة إينونو يناله عصمت باشا ضد اليونانيين، كان له دويّه في أنقرة، حيث بعث إليه مصطفى كمال ببرقية يهنّؤه فيها بنصره، ويعتبره مخلّصاً للأمة.

وفيما كان عصمت باشا يقوّي مواقعه أمام أفيون قره حصار وإسكي شهر لمجابهة الجيش اليوناني في هذا القطاع، سارع هذا الجيش بالهجوم على مواقعه تلك في ٧ تموز مخترقاً خطوطه قبل الانتهاء من تقويتها، فاحتل أفيون قره حصار وكوتاهية، ثم تحوّل إلى إسكي شهر، بغية الإحاطة بها، ومحاصرة الجيش التركي فيها. فما كان من عصمت باشا إلّا إخلاء هذه المدينة، والتقهقر، باتجاه سقارية للتمركز فيها، وبالتالي تقوية خطوطها للدفاع عن أنقرة، وذلك بناء على تعليمات مصطفى كمال وأوامره بهذا الشأن. لقد كان الجيش اليوناني عند ذاك يعدّ مائة ألف جندي، وهو متفوق على الجيش التركي، الأمر الذي جعل مصطفى كمال يدعو المجلس الوطني للإجتماع ويطلب من أعضائه الموافقة على تكليفه بقيادة الجيش العامة مع ممارسة لمطلق الصلاحيات المتعلقة بها، فلبّى أعضاء المجلس بالاجماع طلبه هذا، بعد التردّد ٤ آب. وفي الخامس من آب ١٩٢١ م سُمّي مصطفى كمال قائداً عاماً للجيش مع منحه سلطات استثنائية لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، فانتقل فور استلامه مهمته من أنقرة إلى سقارية حيث راح يحشد القوات الوطنية بعد أن وافاه عصمت باشا إليها بجيشه.

وفي الرابع عشر من آب بدأ الجيش اليوناني هجومه، فلقي مقاومة ضارية من قبل الجيش التركي، الذي تمكن من الصمود في وجهه وردّه على أعقابه في كل مرة كان يهجم فيها، بحيث بقيت المعارك تحتدم طيلة مدة الأربعة عشر يوماً الأولى دون أن يحقق الجيش اليوناني فيها أي نصر، وبعدما أخذ التعب والحرّ كل مأخذ من هذا الجيش الأخير، بدأت قواه تميل إلى الضعف والخوار، فصار يخسر تدريجياً خطوطه المتقدمة. وهنا، استغلّ مصطفى كمال الفرصة المناسبة، بعد إذ عرف نقطة الضعف في جيش العدو فأعطى أوامره فوراً بإلقاء الإحتياطي من الجيش في المعركة

وعند نقطة معينة من مراكز الجيش اليوناني، وانتقل هو إلى الخطوط الأمامية.

وفي الثالث عشر من أيلول، وبعد تلقّيه الضربات الشديدة، أخذ الجيش اليوناني يتقهقر متراجعاً لجهة الغرب صوب شواطيء البحر المتوسط؛ وأثناء تراجعه كان جنوده يعمدون إلى إحراق القرى وقطع الأشجار وتهديم المنازل على رؤوس أصحابها انتقاماً من الأتراك؛ فلاحقهم مصطفى كمال بجيشه مسافة طويلة حتى أذا اقترب منهم، كانوا قد بلغوا مراكزهم السابقة التي كانوا يتحصنون فيها بناحية أسكي شهر وعلى خطوط سكة الحديد، قبل لحاقهم بالجيش التركي إلى سقارية.

وهناك اتخذ مصطفى كمال خطاً مقابلاً لخط الجيش اليوناني وتمركز فيه جيشه حتى إشعار آخر وعاد هو إلى أنقرة ١٦ أيلول فدخلها دخول الفاتحين، وخلع عليه المجلس الوطني الكبير رتبة مشير ولقب غازي. وسرعان ما تعزّز موقف مصطفى كمال الدولي بعد انتصاره في سقارية؛ فكانت الحكومة الفرنسية أسبق الدول إلى الاستفادة من هذا الوضع الجديد، فأرسلت مندوبها فرنكلان بويون إلى أنقرة، مع تكليفه بمهمة توقيع اتفاقية سرية. بينها وبين حكومة أنقرة لتكون بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا تعترف بها ضمناً بشرعية هذه الحكومة الأخيرة دون الأخذ بعين الاعتبار سلطة حكومة السلطان، ومعاهدة سيفر التي لم تعد قائمة.

وبعد توقيع هذه الاتفاقية السرّية أضيف إليها بروتوكول ملحق يمنح تركيا بعض الأفضليات لجهة انسحاب فرنسا من قيليقية وتعديل الحدود السورية التركية لمصلحة تركيا، وإقامة نظام خاص في الإسكندرون يضمن مصالح سكانها الأتراك. وفي مقابل ذلك حصل الفرنسيون على امتياز لاستثمار مناجم الحديد والكروم والفضة في وادي نهر خرشوط الذي يصبّ في البحر الأسود ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ م.

وكان من أثر ذلك أن أقدمت الجيوش الإيطالية على الجلاء من المناطق التي كانت تحتلّها في جنوبي الأناضول ـ أنطاليا ـ وفيما كان

مصطفى كمال وحكومة أنقرة لا يوفران جهداً لتقوية الجيش التركي وإعداد الضربة الكبرى بطرد اليونانيين من البلاد، كان هؤلاء سادرين في خلافاتهم الداخلية دون أن يفعلوا شيئاً لتعزيز مراكز جيوشهم في تركيا.

وحينما تمت الإستعدادات في الجيش التركي الذي بلغ عدده عند ذاك ما يفوق المائة ألف جندي، قرّر مصطفى كمال حشد قوة كبيرة أمام مدينة أفيون قره حصار للقيام منها بمهاجمة الجيش اليوناني المتمركز في دوملو بونار.

وفي السادس والعشرين من آب ١٩٢٢ م وبعد تعدّد الإتصالات مع الحلفاء دون نتيجة، وجّه مصطفى كمال بصفته القائد الأعلى للجيش التركي النداء الآتي: «أيها الجنود إلى الأمام، هدفنا: هو البحر المتوسط».

وكان الهجوم على المراكز اليونانية، بالغ الأثر، إذ ما كاد النهار ينقضي حتى كانت تلك المراكز قد اختُرقت كلها. وفي اليوم التالي وعند المساء تكبّد الجيش اليوناني خسائر جسيمة وانشطر إلى شطرين، بعد إذ انقطعت مواصلاته مع مؤخرته، فتزلزلت صفوفه وأخذت بالإنهيار شيئاً فشيئاً تحت ضربات الجيش التركي، مما أشاع الذعر في نفوس الجنود اليونانيين، فولّوا الإدبار منهزمين صوب البحر، باتجاه إزمير، تاركين وراءهم كل شيء. فلاحقهم الأتراك مدة عشرة أيام في البراري والسهول وهم يمعنون فيهم قتلاً وجراحاً.

وفي الخامس من أيلول ١٩٢٢ م أرسل مصطفى كمال إلى المجلس الوطني في أنقرة برقية يقول فيها: أن الجيش اليوناني في الأناضول قد قضي عليه بصورة قاطعة ولم يعد بإمكانه إبداء أية مقاومة جدية.

وفي التاسع من أيلول دخل الجيش التركي مدينة إزمير دون أن يلقى أية مقاومة، وعلى رأسه مصطفى كمال، فأزيل منها كل أثر للإحتلال اليوناني.

وعلى كلّ فإن استعادة أزمير لم تكن لتنهي الحرب لأن اليونانيين،

بعد إخلائهم إزمير، كانوا على أهبة تقويه جيشهم في تراقيا فأراد مصطفى كمال أن يستنقذ هذه المنطقة منهم. وفيما كان الجيش التركي يحاول عبور الدردنيل من جهة البر، بقيادة عصمت باشا، وبوصوله إلى جناق قلعة إعترضته قوة من الجيس الإنكليزي، بغية منعه من العبور، وكاد الإصطدام بين الفريقين، أن يؤدي إلى تبادل إطلاق النار وبالتالي إلى الحرب، لولا تدارك الأمر في اللحظة الأخيرة، من قبل الدولة الفرنسية التي تعهدت بواسطة مندوبها فرنكلان بوبون لمصطفى كمال، بأن يخلي اليونانيون منطقة تراقيا لأعادتها إلى تركيا، وذلك بموافقة الحلفاء بهذا الشأن.

وقد جرت المفاوضات لهذه الغاية فاجتمع مندوبون عن كل من دول: إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وتركيا في مودانيا على بحر مرمرة، بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٢٢ م وترأس الاجتماع عصمت باشا مندوب تركيا، وبعد المباحثات توصل مندوبا انكلترا وتركيا السير شارل هارلنغتون وعصمت باشا إلى عقد هدنة مودانيا التي وقعها أيضاً مندوبا فرنسا وإيطاليا، وبمقتضاها اعترفت حكومات الحلفاء بإعادة السيادة التركية إلى استانبول والبوغازين وتراقيا الشرقية؛ على أن يؤجل احتلال هذه المناطق إلى ما بعد توقيع معاهدة الصلح ١١ تشرين الأول.

هذا وبعد أن تركت قضية الأقليات للنظر بها خلال المفاوضات التي ستجري في لوزان مع الحلفاء حسبما جرى الإتفاق عليه، توصلاً لعقد معاهدة صلح جديدة تقوم مقام معاهدة سيفر التي أصبحت غير ذات موضوع وملغاة بفعل انتصار الوطنيين الأتراك، فقد رأى الحلفاء توجيه الدعوة إلى حكومتي إستانبول وأنقرة لحضور مؤتمر الصلح في لوزان بسويسرا، وإرسال مندوبين عنهما لهذه الغاية.

وإذ كان وجود فريقين تركيين من المندوبين في المؤتمر من شأنه أن يترك أثراً سيئاً في البلاد وتجاه الحلفاء الذين قد يستعملون الطرق الملتوية للضغط على مندوبي الوطنيين وحرمانهم من ثمار انتصاراتهم، فقد طلب مصطفى كمال، أثناء انعقاد جلسة المجلس الوطني الكبير في ٣٠ تشرين

الأول ١٩٢٢ م من الأعضاء، إصدار قانون يقضي بفصل السلطنة عن الخلافة، وبالتالي بإلغاء السلطنة، وطرد السلطان محمد السادس من البلاد. فلم يسع هؤلاء الأعضاء إلّا الإستجابة إلى طلبه ولو بعد تردد، والموافقة على النص الذي تلاه بنفسه أمام المجلس وهو التالي:

[إن المجلس الوطني يقرّر بأن دستور: عشرين كانون الثاني ١٩٢٠ م يطبّق على كافة الأراضي التركية المطالب بها في الميثاق الوطني، ونتيجة لذلك فإن البلاد تخضع لإدارة حكومة أنقرة، إذ يعتبر الشعب التركي بأن حكومة استانبول مؤسسة على سلطة فرد أصبح ملكاً للتاريخ].

وكان للقانون الذي صدر في أول تشرين الثاني ١٩٢٢ م بهذا المعنى، رنة فرح لدى الشعب التركي، فانهارت بعد صدوره حكومة السلطان في استانبول من تلقاء نفسها (٣ تشرين الثاني) وبعد يومين أي في الخامس منه، استولى رأفت على الحكم في العاصمة بعد إعلان الإنقلاب بالقوة تحت سمع وبصر المفوض السامي الإنكليزي؛ وقد جاء في الإعلان الرسمي بأن السلطنة قد ألغيت بمقتضى قرارات المجلس الوطني في أنقرة، والتي لها قوة القانون على كافة الأراضي التركية. وفي السابع عشر من تشرين الثاني نقل السلطان محمد السادس على متن طرّاد تابع للأسطول الإنكليوي في البحر المتوسط، إلى سان ريمو حيث لم يهتم به أحد.

اما مؤتمر الصلح الذي انعقد في لوزان بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٢ م فقد اختير الجنرال عصمت باشا لتمثيل حكومة أنقرة فيه. وهناك وعلى هامش المؤتمر اجتمع عصمت باشا برئيس مندوبي اليونان: فينيزيلّوس، واتفق الأثنان على فضّ نزاعات دولتيهما العالقة بصورة نهائية. وبعد عدة أشهر من التفاوض والتباحث لم تؤتِ الاجتماعات التي عقدها المندوبون ثمارها، فانقطعت وتوقفت من الرابع من كانون الثاني ١٩٢٣ م إلى الثالث والعشرين من نيسان ١٩٢٣ م، إذ عاد المندوبون إلى الإجتماع مرة أخرى في لوزان حيث توصلوا بالنتيجة إلى توقيع معاهدة الصلح فيما

بين تركيا والحلفاء في ٢٤ تموز ١٩٢٣ م وبموجبها تحققت أماني الأتراك، كما وردت في الميثاق القومي المعلن في شهر كانون الثاني ١٩٢٠ م. وهذه المعاهدة تنص من جملة ما تنص عليه، على الأمور الآتية:

أولاً: إعادة السيادة التركية على كامل الجزء من الأمبراطورية العثمانية الآهل بالأغلبية السكانية التركية، مع الاحتفاظ بمناطق: تراقيا مع أدرنة والأناضول، وقيليقية والمناطق الشرقية، أي ما مساحته ٧٦٧،٦٧٥ كيلو متراً مربعاً منها ٢٣،٩٧٥ في أوروبا و٧٤٣،٧٠٠ في آسيا.

ثانياً: إلغاء جميع الإمتيازات والمحاكم ولجان المراقبة والإدارة الأجنبية وما يتعلق بها المادة ٢٨.

ثالثاً: إستثناء لواء الموصل باعتباره تابعاً للعراق مادة ٣.

رابعاً: تدويل البوغازين ونزع السلاح منهما على أن تؤمن جمعية الأمم، الأمن العسكري في استانبول.

وقد جرى أيضاً توقيع معاهدة منفصلة بين تركيا واليونان بشأن تبادل السكان وكل نزاع عالق بينهما.

وعلى هذا فإن مؤتمر الصلح في لوزان ضمن لتركيا بفضل حسن تدبير عصمت باشا ودهائه السياسي وصلابته، نصراً سياسياً عظيماً دفع بالمجلس الوطني في أنقرة، للتصديق على مقرراته بالإجماع أوائل آب ١٩٢٣ م.

وفي الثاني من تشرين الأول ١٩٢٣ م انسحبت قوات الإحتلال الحليفة من استانبول، فدخلتها القوات التركية الوطنية ٦ تشرين الأول.

وعقب ذلك أصدر المجلس الوطني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ تشرين الأول قانوناً جديداً نصّ فيه على إعلان مدينة أنقرة، عاصمة رسمية لدولة تركيا بدلاً من استانبول. ثم أقرّ المجلس بناء على طلب مصطفى كمال دستوراً أعلنت فيه الجمهورية التركية ٢٩ تشرين الأول، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس لها؛ فكلّف على الفور عصمت باشا بمهمة تأليف

حكومة جديدة.

بعد ذلك رأى مصطفى كمال أن وجود منصب الخلافة لم يعد له مكان في الجمهورية، فصمّم على إلغائه أسوة بالسلطنة؛ وعندما قرّر تنفيذ فكرته بهذا الشأن كان هناك أخصامه الساسيون ورجال الدين وعلى رأسهم شيخ الإسلام، وغيرهم من الحاقدين الناقمين، يقفون له بالمرصاد، وينشرون الإشاعات السيئة ضده، بين طبقات الشعب وفي المساجد التي كان يؤمها المصلّون فينعتونه بأقبح الصفات ويعتبرونه كافراً وزنديقاً لا يمت إلى الإسلام بأية صلة. وبالفعل فإن الخلافة كانت تعني لدى مصطفى كمال، الإسلام، ودين الإسلام يجب نزعه من نفوس الأتراك، لإحياء تركيا من جديد، حسب تفكيره، على اعتبار أن موتها كان بسبب الإسلام وممثليه من رجال الدين.

فقبل أن يترك السلطان محمد السادس استانبول منفياً بعد إلغاء سلطنته، اختار عبد المجيد بن السلطان عبد العزيز، ليكون خليفة مكانه، فأضفى عليه خلعة الخلافة وهي البُرْدَة وجرت مراسيم الخلافة حسب الأصول المتبعة عند ذاك.

ولمّا عرض الأمر على المجلس الوطني الكبير لمعرفة وبيان مدى الصلاحيات الواجب منحها للخليفة الجديد، وفقاً للشرع، وبمعزل عن السلطنة، أجاب مصطفى كمال على ذلك قائلاً: «الخليفة لا يملك السلطة ولا المنصب، أنه ليس سوى شخص أرستقراطي».

وكان عبد المجيد يقوم بمهام الخلافة المحدّدة له، من الناحية الدينية فقط، دون النظر في المسائل السياسية وغيرها.

وبالرغم من ذلك، فإن مصطفى كمال أراد أن يقطع كل صلة بماضي العثمانيين، ولهذه الغاية تقدم بتاريخ ٣ أذار ١٩٢٤ م باقتراح قانون أمام المجلس الوطني طالباً إلغاء الخلافة وبالتالي نفي الخليفة من تركيا، فنزل المجلس على طلبه وقرّر وضع حدّ للخلافة مما استتبع نفي الخليفة إلى سويسرا.

ثم أقر المجلس الوطني بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٤ م صيغة جـديدة للدستور التركي، فيما أعلن الحكم الجديد عن رغبته في تحديث تركيـا ووجوب انفتاحها على الغرب، معتبراً المؤسسات الدينية في البلاد، من العوامل التي تعيق تطورها نحو التجديد فيعلن الصفة العلمانية للدولة وألغى وزارة الأوقاف، مع المدارس الدينية والمحاكم الشرعية ومنع لباس الرأس التقليدي، من طربوش وعمامة.

وهكذا وبـأقل من خمس سنوات، قام مصطفى كمال بكل ما وسعه من جهد ونفوذ، لتحقيق ما كان يصبو إليه من أهداف لبناء تركيا الحديثة، ومحو الماضي البغيض، حسب اعتقاده، وقطع كل صلة به، وبالعثمانيين.

الخلاصة

كان الغرب يرى في الامبراطورية التركية العثمانية طيلة حكمها في أوروبا، المثل الأعلى لقوى الإسلام، والخصم الدخيل الواجب قتاله لإضعافه وإخراجه من الممالك التي احتلّها منذ بدء القرن الخامس عشر الميلادي. وهكذا، وبعد اتساع ممتلكات هذه الامبراطورية إلى الحدّ الذي بلغته، بامتدادها من الدانوب الأوسط حتى الخليج العربي - الفارسي، ومن بحر آزوف إلى المغرب، في ظل سلطنة السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ - ١٥٦٦ م الذي يجعله التاريخ أقوى عاهل في عصره، أخذت تلك الممتلكات تضيق شيئاً فشيئاً بالنسبة لضعف بعض السلاطين العثمانيين، بحيث بدأت دولتهم تميل بالتدريج نحو الإنحطاط ثم الإنهيار تحت وطأة الضربات القوية التي كانت تتلقاها باستمرار من الدول المسيحية العظمى، بالإضافة إلى أسباب عدة أخرى، داخلية وخارجية، حتى راحت تلك الدول الأوروبية تطلق عليها اسم «الرجل المريض» الذي يتطلّب المعالجة من أمراضه. ومن هنا برزت المسألة الشرقية، كما عرّفها رجال السياسة وكبار الكتّاب بقولهم: «إنها نزاع شديد بين الأمة التركية والأمم التي تحت حكمها أو التي كانت تحت حكمها من جهة، ودخول الدول العظمى في هذا النزاع، لسدّ أطماعها وتحقيق آمالها المتناقضة من جهة أخرى».

والواقع أن المسألة الشرقية قامت في أوروبا، منذ أن حلّ الأتراك فيها.

وكان من أهم الأسباب التي ساهمت في بروز المسألة الشرقية هي: يقظة شعوب أوروبا البلقانية ونهضتها لنيل استقلالها والتخلّص من نير الأتراك، مثل: الصربيين واليونانيي والرومانيين والبلغاريين والجبليين، تقابلها أطماع وطموحات القوى الأوروبية العظمى، في اكتساب نصيبها من الغنيمة عند تقسيم ممتلكات الرجل المريض.

ولقد تفرّعت عن المسألة الشرقية مسائل عدة، أهمها: مسألة البواغيز والمسألة المقدونية، والمسألة الألبانية، ومسألة البوسنة والهرسك والمسألة الأرمنية والمسألة العربية.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك مسائل من نوع آخر، زادت في المشاكل التي تعرّضت لها الأمبراطورية العثمانية في أوروبا وتأثرت بها سياستها الخارجية والداخلية، ألا وهي الامتيازات الأجنبية؛ إذ من المقرر شرعاً أن الإسلام، يعترف بحرية العقيدة في واسع معانيها، وبالمساواة بين المسلمين وغيرهم من الأقليات، المقيمين في دار الإسلام من حيث الحقوق والواجبات بوجه عام، ومن حيث تطبيق القانون واختصاص القضاء، وذلك تأييداً لصفة المسالمة والأمان لعهد الذمة الذي يثبّت مع الزمن بفعل الضرورات السياسية والتجارية، إلى أن انتهى بالشكل الذي سمي فيه بالإمتيازات الأجنبية في ظل الدولة العثمانية. من هنا فإن السلطان محمد الفاتح كان أول من أقرّ هذه الإمتيازات منذ فتح القسطنطينية، وذلك بالعهود الممنوحة منه لسكان هذه العاصمة ثم توالت بعده العهود للأجانب، وأخذت بالتجدّد في بدء كل خلافة، بمعاهدات مشابهة؛ من ذلك أن السلطان سليماً الأول وقّع على معاهدة في سنة ١٥١٧ م تتعلّق بالإمتيازات نالتها جمهورية البندقية، أسوة بما كانت تحصل عليه إبان سلطة الدولة المملوكية في مصر. ثم حصلت هذه الجمهورية في سنة ١٥٢١ م على امتيازات خاصة بتعاملها التجاري في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وبعد ذلك، أقدم السلطان سليمان القانوني في سنة ١٥٢٨ م على تجديد الإمتيازات التي كانت ممنوحة سابقاً للجاليات التجارية الفرنسية وغيرها في

مصر. وفي سنة ١٥٣٥ م عقد هذا السلطان مع ملك فرنسا، فرنسوا الأول، معاهدة خوّلت الأجانب حق التقاضي في القنصلية المنتسبين إليها، وعند اختلاف تابعياتهم، ففي القنصلية التي ينتمي إليها المدعى عليه. أما إذا كانت الدعوى فيما بين عثماني وأجنبي فتفصل في محكمة الدولة العثمانية بحضور ترجمان القنصلية التي يتبعها هذا الأخير. وقد توسعت هذه الإمتيازات وتطوّرت فيما بعد تبعاً لتطور الأحوال السياسية والحربية بحيث شملت معظم الدول الأوروبية فنال الأجانب بفضلها نوعاً من الحصانة في الملاحقات القضائية والإدارية بحيث أضحت الإمتيازات أداة أو وسيلة لتدخّل الدول الأوروبية العظمى، في سائر أمور الدولة العثمانية تحت ستار حماية الأقليات غير المسلمة. وقد بذل الأتراك جهوداً كبيرة للتوصل إلى إلغاء تلك الإمتيازات الأجنبية فلم يفلحوا نظراً لما أصاب دولتهم على مرّ العصور من وهن وضعف تجاه قوى الدول العظمى التي أكّدت على امتيازاتها في معاهدة سيفر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ م ولم يجرِ إلغاؤها لمصلحة تركيا الحديثة إلاّ بمقتضى معاهدة لوزان في العام ١٩٢٣ م.

ولقد كان من تأثير الإمتيازات الأجنبية على واقع الدولة العثمانية، أن دعت الحاجة فيها إلى إجراء بعض التنظيمات والإصلاحات الشاملة، في سبيل تحديث الجيش والإدارة والقضاء والتشريع فمنذ عام ١٨٢٦ م بدأ السلطان محمود الثاني بتبديل بنية الجيش القديم، فقضى على منظمة الإنكشارية ينيجري التي فقدت مصداقيتها بعد الهزائم المتكررة التي نزلت بالامبراطورية العثمانية، وأقام على أنقاضها جيشاً عصرياً، كانت الغاية منه تحقيق وحدة هذه الامبراطورية. كما أقدم على إلغاء الديوان السلطاني بإنشاء مجلس وكلاء الدولة أي مجلس الوزراء، برئاسة الصدر الأعظم الذي أصبح منذ ذلك الحين، المرجع الأعلى لشؤون الدولة الداخلية والخارجية. وهكذا كان لا مناص من توسيع قاعدة الحكم المباشر في الولايات والألايات العثمانية، وإنهاء الإزدواجية في السلطة، وأشكال الإستقلال الإداري، ووضع حدّ لأعمال التمرّد والعصيان.

وبعد تولّي السلطان عبد المجيد بن السلطان محمود الثاني، عرش السلطنة والخلافة، أعلنت فوراً أسس التنظيمات الجديدة التي يقتضي السير عليها، وذلك بإصدار البيان السلطاني المسمى: خطّ كلخانه الهمايوني بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ م الذي ينص على المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية أمام القانون مع المحافظة على الشريعة في نفس الوقت مؤكداً على النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم، ووجوب علانية المحاكمات ومطابقتها للوائح وإلغاء إجراءات مصادرة الأملاك.

٢ ـ ضرورة إيجاد نظام ثابت للضرائب يحلّ محل الإلتزام.

٣ ـ ضرورة توفير نظام ثابت للجندية بتحديد مدتها لأجل معيّن.

ومن ثمَّ وبعد صدور قانون التجارة في العام ١٨٥٠ م وذيله ١٨٦٠ م عاد السلطان عبد المجيد وأصدر برنامجاً إصلاحياً جديداً تضمنه الخط الهمايوني في ١٨ شباط ١٨٥٦ م الذي أكّد ما جاء في الوثيقة الأولى من مباديء ووعود بالإصلاح والتنظيم، معلناً حرية العقيدة والمساواة في تولّي المناصب من دون تفصيل لملة أو لعنصر، ومُقرّاً اختصاص المحاكم الملية لغير المسلمين في أمور أحوالهم الشخصية، كما وعد بإنشاء محاكم أو مجالس مختلطة للنظر في القضايا الأخرى المتعلّقة بغير المسلمين.

أما السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني فلم يتوان عن متابعة هذه التنظيمات الخيرية، فأصدر قانون التجارة البحرية في العام ١٨٦٣ م. وفي العام ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م صدرت مجلة الأحكام العدلية بعد أن صرفت اللجنة المعينة لها والمسمّاة «جمعية المجلة» سبع سنوات لإنجاز عملها، وهي تحتوي على ألف وثمانمائة وإحدى وخمسين مادة مقسمة إلى مقدّمة وستة عشر كتاباً، وكانت فتحاً جديداً في تاريخ تدوين الفقه الإسلامي.

ومنذ بدء عهد السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٩ م تمّ تنظيم المحاكم العدلية على ثلاث درجات: ابتدائية في جميع المدن، واستئنائية

في مراكز الـولايات وبعض الألـوية، ومحكمـة التمييز(النقض)على رأس القضاء في العاصمة.

وهكذا شملت التنظيمات الخيرية جميع مصالح الدولة العثمانية من مالية وصحية وعلمية وعمرانية واقتصادية واجتماعية، فكان لها نتائج إيجابية بالغة الأهمية على اعتبار أن هذه الدولة كانت تترك للأقليات القومية التابعة لها، حريّاتها في دياناتها ولغاتهـا وعاداتهـا وتقاليـدها في ظـل الجامعـة الإسلامية العثمانية. غير أن هذه التنظيمات توقفت أواخر أيام السلطنة وعهد حكومة الإتحاد والترقي.

من هنا يمكن القول، أن الامبراطورية التركيـة العثمانيـة، نهضت كدولة كبرى ذات وضع دولي فريد في التاريخ، إذ أنها ظلّلت بحكمها عدداً كبيراً من الشعوب والقوميات والأديان حيث خضع لسلطتهـا، الأوروبيون السلافيون واليونانيون والأرمن والعرب والأكراد وأقليات عنصرية أخرى.

ولقد رفع سلاطين آل عثمان شعار الإسلام رمـزاً لدولتهم ومـظهراً رسمياً لها فكان منطلقاً لفتوحاتهم المستمرة بحيث يُعتبر التاريخ العثماني إمتداداً للتاريخ الإسلامي ومتمماً له. فـهـؤلاء السلاطين كانـوا يعتمدون الشريعة الإسلامية أساساً لحكمهم وقاعدة لتشريعهم وقد تبنّوا الخلافة بكل مزاياها الدينية والدنيوية نظاماً إرثياً للحكم، حتى سقوطهم مـع حكمهم وقيام دولة تركيا الحديثة.

ثبت تواريخ

- ١٧٧٠ م.

لأول مرة ظهر الأسطول الروسي في البحر المتوسط ودمّر الأسطول التركي في خليج تشسمه ـ Tchesmé على ساحل آسيا الصغرى.

- ١٧٧٤ م.

معاهدة كايناردجي ـ Kainardji تضع حدّاً للحرب التركية الروسية، وتكرّس أو تعدّ ضمّ البلاد الواقعة شمالي البحر الأسود، من القوقاز حتى الدنيستر ـ Dniestr إلى الروسيا؛ بالإضافة إلى تمكين هذه الدولة من استعمال حق التدخل في أمور الأمبراطورية العثمانية.

- ١٧٧٥ م.

لقاء توسط النمسا في توفير الصلح بين تركيا والروسيا، تتخلى لها تركيا عن منطقة بوكوڤين ـ Bukovine.

- ١٧٨٧ م.

إندلاع الحرب من جديد بين تركيا والروسيا وحليفتها النمسا.

- ١٧٩١ م.

تخلّي النمسا عن حليفتها روسيّا، وتوقيعها معاهدة صلح سيستوڤا ـ Sistova مع تركيا.

ـ ١٧٩٢ م.

روسيا بدورها تعقد الصلح مع تركيا معاهدة جاسّي ـ Jassy ثم تجتاح بولونيا.

ـ ١٧٩٨ م.

حملة القائد الفرنسي نابليون بونـابرت على مصـر، وإعلان تـركيا الحرب على فرنسا بسبب هذه الحملة، ودخولها في التحالف الثاني الذي ألّفته إنكلترا مع روسيا والنمسا.

ـ ١٧٩٩ م.

حملة نابليون على سوريا، فشله أمام عكا. وعودته إلى فرنسا دون جيشه الذي بقي في مصر بقيادة كليبر ـ Kleber.

ـ ١٨٠١ م.

الجيش الفرنسي يستسلم بشرف ويخرج من مصر.

ـ ١٨٠٤ م.

عصيان الصرب بقيادة قره ـ جورج ضدّ السلطان العثماني.

ـ ١٨٠٥ م.

محمد علي يحظى بلقب باشا أو نائب الملك في مصر.

ـ ١٨٠٦ م.

احتلال روسيا للأمارتين الرومانيتين: مُلداڤيا وڤلاشيا يسبب نشوب الحرب بينها وبين تركيا.

ـ ١٨١١ م.

محمد علي يثبت سلطته في مصر بإقدامه على التخلص من المماليك بقتلهم.

- ١٨١٢ م.

انفصام عُرى التحالف بين قيصر روسيا الأسكندر ونابليون وتحالف روسيا مع إنكلترا والسويد، ثم مع بروسيا والنمسا الحلف السادس؛ وإجراء الصلح بين روسيا وتركيا بموجب معاهدة بوخارست أيار ١٨١٢ م التي أعيدت بمقتضاها الإمارات الرومانية إلى تركيا، واستعاد القيصر بسّارابيا. وبسبب تخلّي روسيا عن صربيا، انتهزت تركيا الفرصة، وقامت باجتياح صربيا انتقاماً منها.

- ١٨١٤ م.

الثورة المسلّحة في صربيا مجدداً بقيادة ميلوس أوبرنوفيتش ـ Miloch Obrenovitch ضد تركيا.

- ١٨١٥ م.

صربيا، بقيادة ميلوش، تنال حكماً شبه ذاتي من تركيا.

- ١٨٢١ م.

اليونانيون يقومون بالثورة الشاملة في كل البلاد ضد الأتراك.

- ١٨٢٢ م.

مؤتمر أبيدور ـ Epidaure يعلن استقلال اليونان.

- ١٨٢٥ م.

إخماد الثورة اليونانية من قبل جيش السلطان العثماني وجيش نائبه في مصر، محمد علي باشا ١٩٢٦ م مذابح خيو ـ Chio.

- ١٨٢٦ م.

السلطان العثماني محمود، يلغي جيش الإنكشارية: Jannissaires ويقرر إنشاء جيش نظامي على الطريقة الأوروبية.

ـ ١٨٢٧ م.

تدخل روسيا وإنكلترا وفرنسا في أمور اليونان، وانتصار القوات البحرية لهذه الدول على الأسطولين التركي والمصري في معركة ناڤارين ـ Navarin اليونانية ٢٠ تشرين الأول.

ـ ١٨٢٨ م.

الحرب الروسية التركية والحملة الفرنسية في الموره Moree بقيادة القائد الفرنسي ميزون ـ Maison وانسحاب الجيش المصري المساعد لجيش الأتراك ضد اليونان.

ـ ١٨٢٩ م.

استمرار الحرب الروسية التركية، وتوقيع معاهدة: أدرنة ـ أيلول التي فرضت على تركيا، استقلال اليونان، والحكم الذلتي لإمارة صربيا ولإمارتي مُلدافيا ـ وڤلاشيا الرومانيتين.

ـ ١٨٣٠ م.

الحملة الفرنسية على الجزائر واحتلال العاصمة Alger.

ـ ١٨٣١ م.

الحرب بين السلطان العثماني ومحمد علي نائب الملك في مصر ودخول الجيش المصري لآسيا الصغرى.

ـ ١٨٣٣ م.

معاهدة كوتاهية ـ Kutayeh التي بمقتضاها يتنازل السلطان العثماني عن حكم سوريا، لمصلحة محمد علي.

ـ ١٨٣٧ م.

في الجزائر يضع القائد الفرنسي بيجو ـ Bugeaud حدّاً للحرب الأولى ضد أمير مَسقارة: عبد القادر، معاهدة تفنا ـ Tafna. واحتلال مدينة

قسطنطينة Coustantine بقيادة القائد الفرنسي ڤاليه ـ Vallée .

- ١٨٣٩ م.

الحرب بين السلطان العثماني وبين محمد علي وانهزام الجيش التركي ، وفي الجزائر تدور رحى الحرب مع الأمير عبد القادر.

- ١٨٤٠ م.

قيام الدول الكبرى، ما عدا فرنسا، بالتدخل للحفاظ على الأمبراطورية العثمانية ضد محمد علي ، الذي فُرض عليه إخلاء سوريا. وعلى إثر ذلك، نشوب أزمة ديبلوماسية في أوروبا. وتعيين القائد بيجو حاكماً عاماً للجزائر من قبل فرنسا، حيث بدأت معه حملات احتلال الجزائر ضد الأمير عبد القادر.

- ١٨٤١ م.

بناء لطلب الدول الكبرى، يُمنح محمد علي ، سلطة الحكم الوراثي في مصر، من السلطان العثماني .

- ١٨٤٣ م.

في الجزائر، القبض على قبيلة، عبد القادر وأهله، ومصادرة ممتلكاته Smala .

- ١٨٤٤ م.

الحرب بين فرنسا ومُرّاكش، وانتصار المرشال بيجو قرب نهر الأيسلي ـ Isly بين مراكش والجزائر، وتعيين بيجو دوق إيسلي .

- ١٨٤٧ م.

في الجزائر، إستسلام الأمير عبد القادر.

- ١٨٥٣ م.

نشوب الحرب بين تركيا وروسيا، والأسطول التركي يُدمّر في مرسى سينوب ـ Rade de Sinope التركي في آسيا الصغرى على البحر الأسود.

- ١٨٥٤ م.

فرنسا وإنكلترا تؤيدان تركيا وتباشران بإرسال حملة عسكرية إلى القرم.

- ١٨٥٥ م.

احتلال مدينة سيباستبُول ـ Sébastopol في أوكرانيا من قبل الحليفتين أيلول بعد حصار لمدة سنة.

- ١٨٥٦ م.

مؤتمر ومعاهدة باريس: تحييد البحر الأسود وفرضه على روسيا.

- ١٨٥٧ م.

في الجزائر: حملة القبيلة الكبرى ـ Grande Kabylie وخضوع قبائل البربر بفقدها استقلالها.

- ١٨٦٠ م.

إستقلال صربيا يتحقق بالنسبة إلى تركيا.

- ١٨٦٣ م.

إستلام اليونان لجزر يونيا ـ Iles Yoniennes التي كانت تحت حماية إنكلترا.

- ١٨٧٥ م.

ثورة الصرب في البوسنة والهرسك Bosnie et d'Herzégovine ضد الأتراك.

- ١٨٧٦ م.

هزيمة الصرب ـ مذابح المسيحيين في بلغاريا من قبل الأتراك.

- ١٨٧٧ م.

روسيا تتدخل لمصلحة الشعوب المسيحية في شبه جزيرة البلقان، والحرب الروسية ـ التركية.

- ١٨٧٨ م.

انتصار روسيا بمساعدة الرومانيين ومعاهدة سان استفانو San Stéfano التي فرضتها روسيا على تركيا والتي أعيد النظر بها في مؤتمر برلين وهي تقضي بإنشاء إمارة بلغارية تابعة للسلطان العثماني. وكذلك برفع الروملّي الشرقية، وهي بلغارية إلى ولاية متمتعة بالحكم الذاتي، في الأمبراطورية العثمانية؛ وباستقلال رومانيا وصربيا التام؛ والوعد بتوسيع صدور اليونان؛ وبحق النمسا ـ المجر في احتلال وإدارة البوسنة والهرسك، باسم السلطان العثماني.

- ١٨٧٨ م.

مؤتمر برلين يحدّد النظام الأساسي السياسي والأقليمي لشبه جزيرة البلقان.

- ١٨٧٨ م.

تدخل انكلترا لمصلحة تركيا في الخلاف الروسي التركي؛ واحتلال انكلترا لجزيرة قبرص.

- ١٨٨١ م.

تنفيذاً لمعاهدة برلين، تعطى اليونان: تسّاليا Théssalie والأبير الجنوبية Epire méridionale.

- ١٨٨١ م.

الحملة الفرنسية في تونس؛ ومعاهدة باردو Traite de Bardo التي قبل بمقتضاها بايْ تونس الحماية الفرنسية.

- ١٨٨٢ م.

على إثر ثورة عرابي في مصر، ومذبحة الأوروبيين في الإسكندرية، نزلت الجيوش في مصر التي أضحت محمية إنكليزية.

- ١٨٨٥ م.

ثورة في الروملّي الشرقية، وإعلان انضمامها إلى إمارة بلغاريا.

- ١٨٩٤ - ١٨٩٥ م.

مذابح الأرمن، من رعايا السلطان.

- ١٨٩٦ م.

تأسيس جمعية الإتحاد والترقي في تركيا.

- ١٨٩٧ م.

الحرب القصيرة بين تركيا واليونان؛ وتدخل الدول الكبرى دون تجزئة اليونان المغلوبة تجزأة ذات شأن.

- هرزل Herzl ينظم أول مؤتمر صهيوني في بال Bâle.

- ١٨٩٨ م.

الدول الكبرى تفرض على السلطان العثماني، منح جزيرة كريت - Crête الحكم الذاتي.

- ١٩٠٦ م.

المؤتمر المعقود في الجزيرة Algésiras بأسبانيا يعترف بمصالح فرنسا الراجحة في مرّاكش.

ـ ١٩٠٧ م.

نزول الجيوش الفرنسية في كازابلانكا ـ Casablanca الدار البيضاء بمراكش.

ـ ١٩٠٨ م.

إقدام النمسا ـ المجر، على ضمّ البوسنة والهرسك إليها.

ـ ١٩٠٨ م.

الأمير فرديناند يعلن استقلال بلغاريا بالنسبة لتركيا ويتلقب بقيصر البلغار؛ وجزيرة كريت تنضم لليونان.

ـ ١٩٠٩ م.

جمعية الإتحاد والترقي بأشخاص أعضائها تستولي على الحكم في تركيا.

ـ ١٩١١ ـ ١٩١٤ م.

إيطاليا تقدم على فتح ليبيا ـ طرابلس الغرب وجزيرة رودس وجزر الدوديكانيز على ساحل آسيا الصغرى، وذلك ضد تركيا.

ـ ١٩١٢ م.

إلقاء الحماية الفرنسية في مراكش.

ـ ١٩١٢ م.

الحرب البلقانية الأولى: انتصار الدول المتحالفة: بلغاريا وصربيا واليونان على تركيا.

ـ ١٩١٣ م:

الحرب البلقانية الثانية: انفصال بلغاريا عن حليفتها. تدخل رومانيا ضد بلغاريا وهزائم بلغاريا.

معاهدة بخارست: تجريد تركيا من معظم ممتلكاتها الأوروبيـة مع يـانينا Yanina وجنوبي مقدونيا مع سالونيك، جزء من ترافيا مع كڤالا Cavala.

توسيع رقعة رومانيا على حساب بلغاريا.

توسيع رقعة صربيا شمالي مقدونيا مع موناسشير.

تـوسيع رقعـة بلغاريـا: في تـراقيـا مـع مـرفـأ على بحـر الأرخبيـل بحـر إيجه ـ Egee.

رفع إيالة ألبانيا إلى دولة مستقلة على رأسها أمير وكانت ألبانيا تشكل إيالة تركية معزولة عن باقي الأمبراطورية العثمانية.

المصادر العربية

ـ ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة (دار التراث بيروت ١٩٧٨).

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني ـ دار الشرق، بيروت.

ـ أميل توما (الدكتور): فلسطين في العهد العثماني، الدار العربية للنشر والتوزيع (عمان).

ـ توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري، القاهرة.

ـ جون هاسلب: السلطان الأحمر، تعريب فيليب عطالله، دار الروائع الجديدة ـ بيروت.

ـ جواد بولس: التحولات الكبيرة في تاريخ الشرق الأولى منذ الإسلام، دار عواد للطباعة والنشر.

ـ زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر.

ـ ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية (بيروت ١٩٦٠).

ـ سعيد أحمد برجاوي: الحروب الصليبية في المشرق، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٨٤.

ـ عبد المنعم محمد حسنين: دولة السلاجقة (القاهرة ١٩٧٥).

ـ فيليب حتي (الدكتور): تاريخ لبنان، دار الثقافة بيروت.

ـ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية (ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي (بيروت)١٩٧٧.

ـ محمد أنيس (الدكتور): الدولة العثمانية والشرق العربي (١٩٨١).

ـ محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني (مكتبة صادر) ١٩٢٥ بيروت.

ـ محمد فريد بك (المحامي): تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس: ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ محمد العروسي المطوي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، دار الكتب الشرقية ـ تونس.

ـ محمد الخضري (الشيخ): تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) مطبعة الإستقامة ١٩٣٤م ـ ١٣٥٣هـ .

ـ يوسف البستاني: تاريخ حرب البلقان الأولى (القاهرة ١٩١٣).

ـ يوسف الحكيم: سورية والعهد العثماني، دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٨٠.

المراجع الأجنبية

- A - Colt - *Soliman le Magnifique* - Paris 1983.

- Arkoun Mohammed, et Louis Gardet: *l'Islam: hier, demain* (Edtion: Buchet / Chastel - Paris - 1978).

- Benoist - Me'chin: *Mustafa Ke'mal* (edtion Michel Paris 1959).

- Djuvara (T.G) - *Cent projets de partage de la Turquie - Paris -* 1914.

- Grousset Rene: *l' Empire du Levant*, (Payot; Paris - 1949)

- Laoust Henri : *les schismes dans l'Islam*, Payot; Paris 1984.

- Poincare Reymond : *les Balkans en feu*- Paris 1926).

- Roux Jean -Paul: *histoir des Turcs*, Fayard 1984.

- Lamouche (Colonel Leon): *Histoire de la Turquie* Paris 1934.